منطق الحروب

وإستراتيجيات القرن الحادي والعشرين

منطق الحروب

وإستراتيجيات القرن الحادي والعشرين

تأليف

آلان ستيفنز ونيكولا بيكر

ترجمة

أدهم وهيب مطر

العنوان الأصلي للكتاب

Making Sense of War

Strategy for the 21 st Century

Written By

Alan Stephens & Nicola Baker

Translated By

Adham W.Matar

اسم الكتاب: منطق الحروب وإستراتيجيات القرن الحادي والعشرين.

تأليف: آلان ستيفنز ونيكولا بيكر.

سنة الطباعة: 2016.

عدد النسخ: 1000 نسخة.

الترقيم الدولي: ISBN 978-9933-22-102-7

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ـ جرمانا

هاتف: 00963 11 5627060

هاتف: 00963 11 5637060

فاكس: 00963 11 5632860

ص. ب: 259 جرمانا

www.darrislan.com

الإهداء....

إلى أبي....

وكل الأحبة الذين سبقوني إلى راحة الروح

والذين رافقوني في حرب الأيام الصعبة

وخاضوا معي معارك إثبات الذات في خنادق الحياة...

أدهم مطر

ملاحظة:

إن كل ما ورد في هذا الكتاب إنما يعبر عن رأي وأفكار المؤلفين وقد تمت الترجمة بحياد.

المترجم

لمحة عن المؤلفين

آلان ستيفنز:

عمل كمحاضر في جامعة "نيوساوث ويلز" الأسترالية الأكاديمية لقوى الدفاع كما عمل - من ضمن المناصب السابقة له - مستشاراً لدى البرلمان الاتحادي الأسترالي المشترك فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع، ومسؤولاً عن البرامج الدفاعية العسكرية، وهو كذلك مؤرخ، وله مساهماته فيما يتعلق بتحرير آسيا والمحيط الهادئ وشؤون الدفاع، وكذلك في التاريخ العسكري المرتبط والبرامج التجريبية.

نيكولا بيكر:

هو أستاذ الدراسات الإستراتيجية في جامعة "نيو ساوث ويلز" الأكاديمية الأسترالية لقوى الدفاع، كما عمل مستشاراً لمختلف مؤسسات وزارة الدفاع الأسترالية فيما يتعلق بطائفة واسعة من القضايا العسكرية والإستراتيجية.

تنويه

يشار إلى الإستراتيجية على أساس علاقتها بفن الحرب، وبالطريقة التي تستخدم القوة العسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية.

ومن هذا المنطلق، يعرض كتاب منطق الحروب لإستراتيجية القرن الواحد والعشرين، تحليلاً شاملاً وواضحاً عن مفاهيم شن الحروب.

ولذلك، فإن تلك المفاهيم ستكون واضحةً من خلال السياق المكتوب، وحيث أن هذا الكتاب سيقدّم للقُرّاء فهماً دقيقاً للمفاهيم الأساسية في التفكير الإستراتيجي، والمفاهيم الحربية منذ عهد القائد "ثيوسايدس"[1] الأثيني اليوناني، والفيلسوف الصيني المحارب "صن تزو"[2].وقد كُتبت أولى المعلومات عن بعض مدلولات وإستراتيجيات تلك المفاهيم منذ 2500 سنة خلت. كما ويبحث هذا الكتاب في التأثير على الخيار الإستراتيجي، وكذلك في الإستراتيجية العسكرية والسياسية والقانونية، والتغير التكنولوجي المطّرد التطوير.

يشرح كتاب "منطق الحروب" طبيعة وأهمية هذه الخيارات الإستراتيجية من حيث الكفاءة والإكراه، وكذلك محاور هذه الإستراتيجية لتحديد المبادئ ومهاجمة مراكز الثقل، والاستيلاء على الأراضي والممتلكات، والمناورة، وقوة النيران، والضربة القاضية، كما ويناقش المعوقات والفرص التي تواجه القادة العسكريين في القرن الحادي والعشرين، وكذلك وضع الإستراتيجيات العسكرية لمواصلة برامج التكنولوجيا، وربما يكون ذلك من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق كبار

1- ثيوسايدس: مؤرخ يوناني . دوّن تاريخ حوادث الحروب التي نشبت بين " أسبرطة" و"أثينا" والتي امتدّتْ حتى عام 411 ق.م، ولم تكن غايته تدوينية صرفة . كما فعل مواطنه الأشهر «هيرودوتس» المسمى بأبي التاريخ . إنما كان هدفُه تعليمياً، موقناً أن ماضي الحياة بصورهِ المتبادلة والمتعاقبة خير «مدرسةٍ سياسيةٍ» للحضارة، لذا يحق اعتبار «ثيوسايدس» معلّماً ومربياً بالتاريخ.

2- ولد صن تزو في عام 551 قبل الميلاد، وعاش حتى عام 496 قبل الميلاد، وذاع صيته بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، وهو كتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية، حملت اسم كتاب فن الحرب.

المسؤولين الأمنيين.

يناقش هذا الكتاب مفهوم "الإستراتيجية" على كل مستوى من مستويات المنافسة، ويستخدم في سبيل تحقيق ذلك نهجاً موضوعياً بما فيه استخدام الأمثلة التاريخية منذ العام 500 قبل الميلاد وحتى الوقت الحاضر، كما ويقدم نظرة ثاقبة وأساسية لضرورات النجاح العسكري في زمن الحروب غير المتكافئة، ولكن يظل للقراءة نصيبها من بين مجموعة واسعة من القراء.

مقدمة

مع بداية القرن الحادي والعشرين، كانت العديد من الإستراتيجيات طويلة الأمد والمعتقدات والممارسات قد وضعت، ويبدو أن هناك تحديات خطيرة قد برزت آنذاك، لدرجة أنّ بعض المعلّقين وصلوا إلى حد أعلنوا فيه حتى عن "نهاية الإستراتيجية".

ومما لا شكّ فيه أن البيئة الدولية تشهد على الدوام تغيّرات بالغة الأهمية، كظاهرة العولمة على سبيل المثال، وكذلك مسح الحدود الوطنية والاتصالات وثورة المعلومات، ذلك لأنّ البيئة تُعتبر بمثابة إعادة تحديد تتصل بتلك المتغيرات وكيف ومتى وأين، ومرة تلو أخرى على أساسٍ عالمي، كما وأصبح بإمكان السوق حتى أن يحلّ محل الأمة "باعتبارها أساس الدولة".

ولذلك، فإنّ تلك الضغوط يمكنها أن تقوِّض ما يدعى بعلمانية الدولة القومية، ولكن من باب المفارقات، فإن ثمّة عودة متأصلة في أحيان كثيرة - وحضرية للظاهرة القومية - وثمّة عنصر جديد من "عدم اليقين" و"انعدام الأمن" قد تمّ عرضه - على سبيل المثال - من خلال الهجوم المذهل لتنظيم القاعدة على مدينة نيويورك وواشنطن يوم 11 أيلول / سبتمبر عام 2001 حيث بدأت أحداث التفجيرات الانتحارية بعد ذلك التاريخ تتصاعد وتيرتها بشكل عام.

وفي ذات الوقت، فإنّه يبدو أن مسارح الحروب بين الدول - والتي تتمتع بإمكانات واسعة النطاق - قد شكّلت كلاً من طبيعة الصراع وهيكل قوات الدفاع لعدة قرون، بيد أنّه أصبح يتطور لاحقاً وبشكل خطير، وحيث لا تزال شبه الجزيرة الكورية - على سبيل المثال - ومضيق تايوان وإسرائيل والشرق الأوسط تعتبر مناطق اشتعال خطيرة وفي المقابل، تراجعت الحروب بين الدول الكبرى خصوصاً والحروب بشكل عام.

وهكذا، فإن هذا الكتاب يشرح إستراتيجيات القرن الحالي، ويحلل فشلها في بعض تجارب الحروب التي خيضت منذ الألف الرابع قبل الميلاد وحتى حرب الخليج الثانية، كما ويستنتج الخلاصات الناجمة عن الصراعات الإقليمية والدولية

والصراع المباشر بين القوى وبين الإرهاب.

كما ويبحث نشأة الإرهاب وانتشاره ومصالحه وأهدافه، وموازين تقييمه في منظور الدول المقاومة له والدول الداعمة لانتشاره في أصقاع العالم بما يحقق مصالحها ومصالح حلفائها.

في أعقاب الحرب الباردة التي انتهت دون تذمّر ولا ضجة، انحسر عدد كبير من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم بين عامي 1991 و2003 حتى وصلت نسبة التراجع لأكثر من 40 ٪، كما انخفضت الأزمات الدولية بنسبة 70 ٪، وكذلك انخفضت تكاليف الإنفاق على نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بنسبة 33 ٪.

والملحوظ في أوروبا في ذلك هو التحول نحو الوحدة الاقتصادية والاستقرار السياسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي كانت له أهمية خاصة. وعليه، فإن التقدم الذي أُحرز مؤخراً يميل إلى أن يُنسينا أنّه قبل عام 1945 كانت التوترات الحرجة تُدار من قمرات القيادة في معظم دول العالم وبين الدول.

لكن الصراعات الرئيسية لا تزال تحدث، وغالباً ما تأخذ شكل الحرب الأهلية، بالإضافة إلى شدّة انتهاكات حقوق الإنسان التي غالباً ما ترتبط بهذه الحروب الحالية في مجتمع الدول أخلاقياً وقانونياً، ولكن يتبادر للذهن سؤال هنا:

"هل ينبغي أن تتدخل بعض الدول للحيلولة دون وقوع المعاناة ؟ أو أن الحقوق السيادية للدول يعتبر عنصراً أساسياً في القانون الدولي حيث ما زالت ذات أهمية قصوى؟".

إن الصراعات بين الدول في العادة، هي الآن أقل وحشية، كما ويعتبر هذا التحدي ذا صلة مع كيفية التوفيق المحدود في الجيوش، مع الالتزام بتحقيق الهدف السياسي على المدى الطويل ودونما اعتراض.

وحسب الجنرال "روبرت سميث"[3] الذي كان قد لاحظ نسبة كبيرة في عدم الفشل

3- جنرال بريطاني ولد في 22 شباط عام 1857، وكان السادس من الذكور والثامن من مجموع الأطفال العشرة لريفريند بادن باول في جامعة أكسفورد. أما والده الروحي فهو روبرت صن ابن جورج ستيفن صن مخترع السكك الحديدية.أجرى سميث امتحان دخول الجيش بدون علم أهله، ونجح بتفوق فعين فوراً برتبة ضابط وقد برهن على أنه جندي لامع، وسرعان ما رقي.... أحرز نجاحاً مدهشاً...ولعل أشهر نجاح عسكري

في حل مثل هذه المسائل، وهو أنّه حتى عندما يكون قد تم الانتهاء من العمل العسكري، إلاّ أن المواجهات سوف تستمر؛ ومن المحتمل أن يبقى المتنافسين في حالة نزاع مستمر.

استطاع "سميث" وجنوده الصمود بفضل التكتيكات المميزة التي لجأ إليها وحين عودته إلى الوطن عام 1900 صادف نجاحاً وشعبية باعتباره بطلاً قومياً، كما وجد أن الكتيّب الصغير الذي أعدّه لجنوده **(مساعدات في النواحي الكشفية)** استخدمه قادة الشباب والمدرسون في أنحاء البلاد في تدريبهم.

يتسم مطلع القرن الحادي والعشرين أيضاً بوجود مجموعة متنوعة من القدرات العسكرية والإستراتيجيات وعلى أحد الطرفين تقع الولايات المتحدة، بما لديها من تكنولوجيا متقدمة وباهظة الثمن ومنظومات الأسلحة، والشبكات المعقّدة من البشر والآلات، وفروع القوى الضاربة والساحقة، والميليشيات، بينما تقبع في الطرف الآخر الدول التي ليس لديها ما يكفي من القوات المسلحة.

لكنه، في الفترات الفاصلة، كانت بعض الدول قد استطاعت تطوير مجموعة واسعة من القدرات، وذلك عبر القنوات الوطنية التي طورت وسائل مبتكرة للإرباك بواسطة استخدام التكنولوجيا العالية التطور وكذلك استخدام المعارضين.

لقد أنتجت الولايات المتحدة أول نهج في العالم لأنواع الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية وذلك في التسعينيات، وخلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وكان ذلك النهج الحربي فعالاً في إيقاع هزيمة ساحقة على خصومها في الشرق الأوسط. ولكن يبدو أن الفائدة من استخدام القوات التقليدية الضخمة أصبحت أمراً مشكوكاً فيه وبصورة متزايدة، وذلك لأسباب سوف يتم استكشافها في هذا الكتاب.

من الواضح أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، ومع وجود تفهم شامل للفائدة من

أحرزه كان عندما حاصره وألفاً من رجاله تسعة آلاف رجل من ثائري البوير (شعوب من أصل هولندي) في مدينة مافكنغ في جنوب إفريقيا. دام حصار مدينة ماكينغ 217 يوما إلى أن وصلت إليها التعزيزات.... وكان له من العمر 46 سنة.

القوة وسلامة التقدير الإستراتيجي للإمكانيات والقيود فإن تلك الفائدة بالإضافة إلى الإمكانيات ستكون مطلوبة في حال انتقل الساسة لتغير البيئة الأمنية والعسكرية إلى المباراة في عملياتهم من أجل حقيق أهداف سياسية أكثر، كما أنه من المفيد للغاية - لأدب وإستراتيجية الحرب - تجزئة الموضوع لتقديم دراسة مفيدة من الأفكار والممارسات، أو تقديم اقتراحات بشأن كيفية المضيّ قدماً في هذا المجال. لقد ركّز مؤلفو بعض الكتب التي تتناول ذات الموضوع على نهج خاص من المنظرين مثل "صن تزو" أو "كارل فون كلاوزفيتز"[4] أو القادة العسكريين مثل: "الإسكندر المقدوني[5]، نابليون بونابرت[6]، أو ماو تسي تونغ"[7].

في حين ركّز البعض الآخر على القدرة على القتال في مختلف البيئات البرية والبحرية والجوية وإمكانات الخدمات المختلفة، ومفاهيم الميزات الفردية، وذلك من

4- **(كارل فون كلاوزفيتز)Carl von Clausewitz ولد سنة 1780 في ماغدبورغ الألمانية وتوفي سنة 1831 في بريسلاو جنرال ومؤرخ حربي بروسي .من أهم مؤلفاته كتاب (Vom Kriege) أي: من الحرب. تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والإستراتيجية أثراً عميقاً في المجال العسكري في البلدان الغربية . تدرس أفكاره في العديد من الأكاديميات العسكرية كما أنها تستعمل في عدة مجالات مثل قيادة المؤسسات والتسويق .ويعتبر من أكبر المفكرين العسكريين شهرة وتأثيراً على مر التاريخ.**

5- **الإسكندر الثالث المقدوني، المعروف بأسماء عديدة أخرى أبرزها :الإسكندر الأكبر، والإسكندر الكبير، والإسكندر المقدوني، والإسكندر ذو القرنين، هو أحد ملوك مقدونيا الإغريق، ومن أشهر القادة العسكريين والفاتحين عبر التاريخ.**

6- **نابليون بونابرت الأول هو قائد عسكري وحاكم فرنسا وملك إيطاليا وإمبراطور الفرنسيين، عاش خلال أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر.**

7- **ولد ماو في 26 ديسمبر 1893 في مقاطعة هيوفن من أب فلاح وعندما كان في الثامنة عشرة من عمره قامت الثورة ضد سلالة تشينغ، وبعد شهور من قيامها انتهت الملكية وأعلنت جمهورية الصين، التي لم تعرف حكومة مستقرة فكانت قاعدة لحرب أهلية مسببة الفوضى وظلت الصين كذلك حتى 1949. أراد ماو أن يصبح أستاذاً فدخل جامعة بكين في 1918 وهناك اعتنق الشيوعية كونه يسارياً في أفكاره. وفي 1920 كان واضحاً أنه ماركسي متعصب كعشرات الصينين. وفي يونيو 1921 أصبح واحداً من الاثني عشر الذين أسّسوا الحزب الشيوعي في شنغهاي وترقى فيه ببطء فكان زعيمه في 1937 وحتى وفاته ويعتبر أبو الثورة الصينية.**

قبيل النهج غير المباشر أو خروج المغلوب بالضربة القاضية.

ولكن، وعلى الرغم من وضوح التنفيذ الحالي للحدود، فإنّ الكثير من الكتابة المعاصرة حول هذه الإستراتيجية لا تزال تفترض أنّ ميدان الحرب يمكن أن يُفسَّر تحليلياً وعملياً، حيث تنقسم أنواع ومستويات مختلفة من الصراعات، وكذلك فهمها بصورة منفصلة وبشكل أكثر تكاملاً.

وهكذا، فمن أهداف هذا الكتاب هو أنه قد أخذ بعين الاعتبار الفرضية التفسيرية للتحليل حول مفهوم الحروب.

كان النهج الذي اتبعه مؤلفو هذا الكتاب في دراسة هذا الموضوع هو من خلال اتخاذ مواضيع واحدة بدلاً من قضايا مختلفة، أو من خلال بعض المحطات، وكذلك من خلال تأثير الأسرى في عوامل التحول المتنوعة مثل التكنولوجيا، والمواقف الاجتماعية.

إن أفضل إستراتيجية تم وصفها على أنها الجسر بين السياسة والعمليات هي عبارة عن خطة لاستخدام القوات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، وتعتبر كقوة عسكرية يمكن أن تُستخدم في مجموعة متنوعة من الطرق ومنها:

- التأثير على مصلحة الاستقرار والأمن.
- ردع أي هجوم محتمل.
- محاكمة الحروب.

كما يمكن تحديد شكل الردع بين الاستجابة والوصف، على اعتبار أنّ هذه الأساليب ليست بدائل، بل باعتبارها متصلة ولازمة لتنفيذها تباعاً.

تعكس هذه السلسلة الطويلة الأمد إستراتيجية الحكم على أنّه من الأفضل تحقيق أهدافها عن طريق التشكيل - باكتساب واستغلال النفوذ - بدلاً من الاعتماد أكثر على مفهوم الردع؛ ولكن إذا فشلت في التشكيل، فإنّه من الأفضل في هذه الحالة الإسراع بالقيام بالردع أكثر مما يجب الانتقال إلى ساحة الاستجابة غير المؤكدة. وفي هذا الكتاب، تم وضع وصف للإستراتيجية، ومناقشة الإمكانات والقيود في جميع المراحل الثلاث.

يجب على الإستراتيجية الجيدة أن تتواءم دائماً من أجل أمن دائم بين الغايات ووسائل البناء، والذي ينتهي بتحديد السياسية، أو في المصطلحات المستخدمة في الوقت الراهن، حيث أنّ الأثر الذي نودّ من خلاله خلقَ سُبلٍ لتحديد الطريقة التي اخترنا السعي من أجلها بغية تحقيق الهدف المنشود، وكذلك الوسائل التي تصف الأدوات المتاحة لتنفيذ ذلك. ولكن في حالة تعرضت أي وسيلة أو وسائل مع ما لا يتفق مع الغايات المنشودة، فسيكون هناك خلل في النهج الإستراتيجي، وهذا سيؤدي بالتالي لاستنتاج أنه نهج غير سليم، وذلك بغض النظر عن القوة النارية المتاحة، والتكنولوجيا، والتكتيكات والترتيبات التنظيمية.

وهكذا، فإنه لا فائدة من الانتصار في المعارك إذا لم تكن تساهم بطريقة ما لتحقيق أهداف سياسية، وعلى العكس، فإنّ بعض الهزائم العسكرية يمكن أن تساهم في نهاية المطاف إلى انتصار سياسي، حيث يتوقف ذلك على الظروف، ولاسيما النتائج التي يمكن اعتبارها فوزاً للبعض، وخسارة فادحة لآخرين.

وعلى سبيل المثال، ففي عام 480 قبل الميلاد قام تحالف "إسبارطي" صغير بقيادة الأقاليم المتحدة لليونانيين في الدفاع عن الممر الجبلي في منطقة "ثيرموبايل"[8] الفارسية واسعة النفوذ حيث وقفوا بوجه الجيش في نهاية المطاف. ومع ذلك فقد كان الوقت حليفاً للمدافعين، حيث ساهم ذلك في جعل مواطنيهم اليونانيين يتهيؤون للمعركة ويعززون تجهيزاتهم بشكل أقوى وكذلك التحضير الجيد للحرب، وهكذا، فلمّا التقى الجيشان ودارت رحى المعارك، حُسم الأمر لصالح اليونانيين، وكان النصر حليفهم.

8- وقعت **معركة ثرموبايل** أو معركة ثرموبيلاي بين الفرس بقيادة أحشويرش الأول والإغريق بقيادة ليونيداس ملك إسبرطة في عام 480 قبل الميلاد، أسفرت المعركة عن هزيمة الإغريق 300 مقابل 180 ألف يوناني ومنهم تحالف الأثينيين والإسبارطيين وباقي المدن الإغريقية إذ إن المصدر الوحيد هو هوميروس المؤرخ اليوناني المعروف بانحيازه، وقد ذكر القصة من جانب واحد وبعد نحو مئة سنة من حدوثها، وأسفرت المعركة عن هزيمة اليونانيين الإغريق والاتجاه إلى أثينا وحرقها، الأسطورة يضرب بها المثل في تفوق التدريب والتخطيط الصحيح على الكثرة العددية، كما تسمى الحرب الميديّة (492 - 449 ق.م).

وهكذا، فقد كانت خسارة الإسبارطيين القلائل بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف.

تعتبر الإستراتيجية كأفضل تقدير لإرساء تفاهمات دائمة حول المواضيع والتحولات الهامة والحساسة، وذلك من خلال وجود الألفة مع النصوص الكلاسيكية والأفكار الأكثر نفوذاً من المُنظّرين والمُمارسين.

وقد كان ذلك ضمن هدفنا في التوسع التاريخي، بالإضافة إلى تنشيط الناحية النظرية المجرّدة عن طريق رسم صورة ملموسة.

سنحاول أن نضع تصوّراً عن منطق الحروب على نطاق واسع، وذلك باستخدام أمثلة تاريخية محددة لتوضيح المسائل الإستراتيجية العامة. وفي بعض فصول هذه المقاربات الموضوعية أو التاريخية وغيرها، سنقوم بالتركيز على تطور الأفكار والممارسات.

سنتحدث في الفصلين الأول والثاني عن كيفية الانتصار فيما يدعى "إستراتيجية أنابيب المرجل" وهي الإستراتيجية المعنية هنا بالدرجة الأولى من الناحية النظرية:

- ففي المقام الأول، من قبل طبيعة الإستراتيجية الضرورية ومناقشة منطق الغايات والذي يعني بناء الطرق.
- و في المقام الثاني، عن طريق استعراض أهم النظريات التقليدية التي ترتكز على النهج الغربي للحرب.

أما الفصلان الثالث والرابع فسوف يتناولان الانتقال من النظرية إلى الممارسة، وذلك عن طريق النظر في النهج التقليدي للحرب والقتال بهدف تخصيص ترجمة هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ من خلال التعبيرات الأساسية للمناورة واستخدام القوة.

سوف نناقش الترجمة للإستراتيجية التي تواصلت في الفصلين الخامس والسادس، ولكن في شكل أكثر تطبيقاً لها، وذلك فيما يتعلق بآلية التشكيل، كما تناقش تلك الترجمة الإستراتيجية وصف المفهوم المثالي للانتصار دونما قتال من خلال تعميق النفوذ، في حين يدرس مفهوم "إستراتيجية المليشيات" إمكانية تحقيق النصر بأقل التكاليف والخسائر وذلك من حيث فكرة تحديد النتائج المرجوة، وليس من آثار الدمار المادي أو التلف أو الغزو في التفكير الإستراتيجي، بالإضافة إلى التحليلات

الخاصة بها في الفصل السادس.

من البديهي أنه إذا ما أردنا أن نحقق إستراتيجية جيدة، فلابد لنا من الوقوف على طبيعة الحرب، وخاصة البعد السياسي، أما الفصول التي تبدأ من الفصل السابع وحتى التاسع، فستُعنى بالضروريات النافذة والتفكير الإستراتيجي، ولاسيما ما يتصل منها في القرن الحادي والعشرين.

وبسبب التركيز على هذا، فإنّ هذه الفصول سوف تشير حتماً إلى تجربة الولايات المتحدة على أساس أنّها تعتبر القوة العسكرية العظمى الوحيدة في العالم خلال التسعينيات، وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، وحيث أن الولايات المتحدة قد مارست تأثيراً غير عادي على العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى أنماط السلوك الإستراتيجي على وجه الخصوص.

عندما تفكر الدول في شن الحرب - وقبل أن تتخذ قراراً في ارتكابها أو في صيغتها النهائية سنتحدث في الفصلين الأول والثاني عن كيفية الانتصار فيما يدعى "إستراتيجية أنابيب المرجل" وهي الإستراتيجية المعنية هنا بالدرجة الأولى من الناحية النظرية للإستراتيجية العسكرية - فإنّه يجب النظر في مجموعة واسعة من المجالات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القوات المسلحة ضمن الاختصاصات المتعددة.

سوف يبحث الفصل السابع في هذه القضايا، وكذلك في بعض المشكلات الناجمة عن الحرب والمخططين لها، وسيمتد الفصل الثامن لمناقشة التطور الدائم والقانونية والقيود المفروضة على الإستراتيجية الحكيمة والحرب، في حين سيستكشف الفصل التاسع المسألة الشائكة الحقيقية بين المدنيين والعسكريين، وأثر ذلك في المناقشات حول هذا الموضوع وكذلك حول المرونة الإستراتيجية والأمن الدولي.

كما وسيبحث الفصل العاشر في التحديات المسلحة والتدخلات الإنسانية، والدروس المستفادة من هذه الأنواع من الانتشار لتسيير جميع الحروب المقبلة.

وأخيراً، سيناقش الفصل الحادي عشر طبيعة التهديدات، ويميز بين ما هو من المرجح أن يستمر في هذه الإستراتيجية وما قد يتغير.

الفصل الأول

كيفية الانتصار

طبيعة الإستراتيجية

تعتبر الإستراتيجية واحدة من تلك الكلمات التي تستخدم بحرية وحتى داخل طائفة واسعة من السياقات التي تعني ما قد يبدو في حيرة من أمرهم، فلم يكن هناك ارتباك حول الشكل الأصلي اليوناني لكلمة "الإستراتيجيات" والتي تعني ببساطة "فن إدارة الجيوش".

أما اليوم، ومع ذلك، فهي تُدعى مطالب رعاية الإستراتيجيات لمجموعات هائلة من الجنود والعتاد فالشركات لديها إستراتيجيات لبيع منتجاتها؛ والفرق الرياضية لديها إستراتيجيات لتتنصر على خصومها، والأفراد كذلك لديهم إستراتيجيات لتوفير المال، وإدارة حياتهم الاجتماعية وفرز موسيقاهم إلى مجموعات؛ وهلمّ جراً...

كما ويمكن أن ينشأ مفهوم الإستراتيجية - إلى حدّ ما - من عوارض في الطريقة المنيعة وكذلك العمليات العسكرية لمنظومات الأسلحة الإستراتيجية، وكثيراً ما دعيت كذلك بغض النظر عن الظروف التي يجري تطبيقها. فالقوات الموالية وثيقة الصلة بهذا الموضوع، أما بالنسبة للجزر والمناطق البعيدة، فإنّ أي هدف بعيد سيكون عن طريق مهاجمة الطائرات للبيوت تقريباً وتلقائياً تكون قد اجتذبت العلامة الإستراتيجية.

وهكذا، فإنّ الهجوم الانتحاري ضد أي عدو إستراتيجي للوطن، بصرف النظر عن الهدف، والحرفية مع طائرة ذات أربعة محركات والقادرة على حمل قنابل ثقيلة حيث تعتبر كقاذفة إستراتيجية ينظر إليه على أنّه عمل إستراتيجي. وعلى العكس من ذلك، فإنّ حمولة الطائرة الأصغر والأخف والتي كانت تطير مسافة أكثر قرباً من الشاطئ وبطلعات روتينية، فإنّها توصف على أنها طائرة تكتيكية ليس إلا، وكما جرى أثناء مهام تلك الطائرات، بصرف النظر عن الهدف.

وحتى الآن، فمنذ عام 1965 إلى عام 1972 خلال الحرب الأمريكية في الهند الصينية، والتي استخدم فيها أكثر من 105 مقاتلات من الطائرات التي تعتبر "تكتيكية" وذات المحرك الواحد وكذلك المقاتلات من طراز "إف" أمّا القاذفات كانت تستخدم كالقاذفات الإستراتيجية التي تم استخدامها في طلعات القصف في شمال فيتنام كالقاذفة "بي 52" الإستراتيجية التي استخدمت للقصف الشديد وكذلك للضربات "التكتيكية" في جنوب فيتنام.

وبالمثل، فخلال افتتاح مراحل حرب الخليج الأولى عام 1991 استخدم الجيش في "ساحات المعارك" المروحيات بعيدة المدى، وذلك من أجل توجيه الضربات "الإستراتيجية".

تشير هذه الأمثلة إلى أنّ "الإستراتيجية" ينبغي أن تكون محددة، وليست هدفاً، ومنصة للأسلحة النووية أو المحمولة جواً، ولكن الهدف من هذه الضربات، هو توضيح دلالية البلبلة التي غالباً ما تقترن بالاستفادة من الإستراتيجية اسماً وصفة.

إنّ الفكرة القائلة بأنّ العمل العسكري يجب أن يحدد النتائج المقصودة يتحقق في الواقع من خلال واقع النتائج ما بعد التنفيذ، وهذا ما تمّ اكتسابه على نطاق واسع بعد حرب الخليج عام 1991، وقد نوقشت هذه القضية بالتفصيل في الفصل السادس.

على الرغم من أنّ القبول العام لاستخدام كلمة "إستراتيجية" مازال محدوداً على وجه الخصوص، بيدَ أنّ القدرات القتالية التي تمتاز بالقدرة على العمل على المدى الطويل، أو التي يمكن نشرها بسرعة مثل القوات الخاصة، والغواصات، والطائرات الثقيلة وطائرات الإنزال وكذلك طائرات نقل منفذي العمليات، لا تزال تميل لجذب وصف الإستراتيجية، في حين أنّ العمليات قصيرة المدى والأبطأ، لا تزال توصف بأنها "تكتيكية".

ولكن هناك غموض أقل بكثير حول استخدام "اسم تكتيك" والذي يُطبق على مستوى العالم تقريباً من قبل قوات الدفاع لوصف الإجراءات المحددة التي توضع استجابةً لظروف محددة المواقف.

وفي معظم الأحوال، فإنّ تلك الإجراءات المتصلة بمختلف الطرق، والتي يمكن لقوات المكافحة والمناورة وقوة النيران تطبيقها.

وعلى سبيل المثال، فإنّ قوات المشاة تكون ذات خبرة وعلم وقد مارست العديد من أساليب التعامل مع المناورات الهجومية والدفاعية، ووضعت قياداتها نماذج الدعم المتبادل لإطلاق النار، وإنشاء أو الرد على الكمائن، وهلمّ جراً.

في حين أن مقاتلين من التشكيلات البحرية والطيارين قد فعلوا الشيء نفسه وبنسبة أكثر من ذوي الخبرات القتالية في قوات الطوارئ في الجو والبحر على التوالي.

هناك تمييز واضح بين "الإستراتيجية" وبين "التكتيك" ولكنه تمييز غير مباشر حيث ينعكس في اعتراف التاريخ العسكري للقادة وللشعب الذي لديه تاريخ كبير من الجنرالات وقائمة طويلة من الأبطال التاريخيين مثل الإسكندر، وقيصر روما، ونابليون، ولي، وقد ينظر الخبراء الإستراتيجيون في المقام الأول، حيث أنّ الناس قادرون وبنجاح على تطوير شامل من المفاهيم (الإستراتيجيات) لتسيير الحروب والحملات، دون اللجوء بالضرورة إلى مباشرة هذه الإستراتيجيات ودون ترجمتها إلى تكتيكات على أرض المعركة (مع ملاحظة أن الكثير من الجنرالات قد تفوقوا في كل من مصر وغيرها مع بدء استخدام التكتيكات).

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نستنتج من ذلك ملاحظة من أن التفكير الإستراتيجي هو أكثر تجريدية فيما يتعلق بالفكر، لكنه يعتمد عملياً على تطبيق التكتيكات، والاستنتاج الذي بدوره ربما يفسر استمرار الغموض المرتبط باستخدام "الإستراتيجية".

لقد حاول الكتاب الابتعاد في كثير من الأحيان عن تأويلات وتعاريف كلّ من البيروقراطية السياسية والدبلوماسية العسكرية والمؤسسات للإستراتيجية، ذلك لكون عدد كبير منها قد حاول تحديد وبدقة مستويات الإستراتيجية، وهو ما يعني وضع حدود للمؤلفين، وكذلك حدود لكل من هذه المنظمات.

وهكذا، فقد تمت عنونة مفهوم "الإستراتيجية" على أعلى مستوى والتي تعتبر أرفع ذراع للحكومة أو القيادة المؤسسيّة.

وحيث يجب أن يبدأ، من الناحية النظرية على الأقل، وبإيجاز، وصف الهدف الرئيسي لجميع الموارد البشرية والدبلوماسية والاقتصادية، والعلمية والإعلامية والاجتماعية والصناعية والعسكرية، وربما الفنية، وما إلى ذلك ومن ثمّ توجه كل ذلك لكي يصبّ في المصلحة الوطنية.

تقع الإستراتيجية ضمن هذه المجموعة المؤلفة من التعاريف، ذلك لكون الإستراتيجية تقوم على عدد من الإستراتيجيات التكميلية أو التبعية والتي تنص صراحةً على معالجة قضايا مثل الاقتصاد والدبلوماسية، والعمليات العسكرية، مشيرة إلى أن مجموعة واسعة من الخيارات يمكن أن توجد ضمن كل واحدة من هذه المسائل وغيرها من الطرق المحتملة في السعي إلى الأهداف. فالإستراتيجية العسكرية، على سبيل المثال، يجب عليها - وربما على نطاق واسع - الموافقة على أي عدد من المناهج البديلة لحماية السيادة الوطنية، وذلك من قبيل الردع، بل وربما القيام بأعمال انتقاميّة واسعة النطاق، وقد يتطور الوضع لمستوى الإرهاب، وحرب الشعب، والضربة الوقائية، إلخ...

ولأنّ التنافس بين الإستراتيجيات التفاعليّة والتعريف بها، والإستراتيجيات العسكرية الكبرى يمكن أن يكون محدوداً زمنياً، وحسب ما تمليه الظروف على الأرض، حيث يمكن أن تُفعّل وتُغيّر، وذلك كما توضّح ما فعله الحلفاء في تحويل الأهداف خلال الحرب العالمية الثانية.

لقد طغى النجاح المذهل - خلال المراحل الأولى من الحرب ضد ألمانيا - والحلفاء العسكريون والنازيون، في ساحة المعركة لصالح بريطانيا العظمى، وقد قامت قلة قليلة من مؤيدي ذلك الخيار الذي لم يكن اتخاذه سوى محاولة للبقاء على قيد الحياة.

كان كل ما يطمح إليه قادة بريطانيا خلال الفترة الواقعة في بداية شهر أيلول / سبتمبر من عام 1939 وحتى معركة بريطانيا وبعدها بعام واحد هو تحقيق الانتصار بأي ثمن، وهذا ما فعلوه.

وبعبارة أخرى، فإنّ البقاء على قيد الحياة هو الإستراتيجية الكبرى، حتى وإن لم

يكن يُعرّف رسمياً على هذا النحو كما ينبغي أن تكون جميع العمليات العسكرية موجّهة نحو هذه الغاية، كما هي في الواقع وأكثر.

غزا هتلر الاتحاد السوفيتي في شهر حزيران / يونيو من عام 1941 مما اضطر الروس للانضمام إلى التحالف، وكان هجوم اليابان على ميناء "بيرل هاربور"[(9)] بعد ستة أشهر هو الأمر الذي جرّ الولايات المتحدة لتغرق في الحرب أكثر حيث تم توجيه كل الاهتمام نحو اليابان سواء بضربات مدمرة للمحور أو بغيرها.

وهكذا، فقد أضحت اليابان تكافح في محاولة لخروجها كمغلوبة، وقد فشلت في إرغام الولايات المتحدة والأميركيين على التراجع نحو الانعزالية، في حين كانت الإمبراطورية تأمل من حكومة الحرب ومن هتلر تحقيق حلم إقامة إمبراطوريته السلافية، بيد أنها تعثرت في ذلك الشتاء، بالإضافية إلى الوحشية المروعة في القتال في مدينة "ستالينغراد"[(10)] وملحمة "كورسك"[(11)] وغيرها من المعارك على الجبهة

9- **بيرل هاربُر بالإنجليزية** Pearl Harbor :أي ميناء اللؤلؤ (ميناء وقاعدة عسكرية، يقع على جزيرة أواهو، الذي ينتمي إلى جزر هاواي، معروف بكونه كان هدفاً لهجوم مباغت في 7ديسمبر 1941 من اليابان، بسبب الحصار الاقتصادي الذي كانت تمارس الولايات المتحدة الأمريكية .وهذا الهجوم أسفر عن المشاركة النشطة من جانب الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية .ورغم أن الولايات المتحدة أعلنت الحياد من الناحية الرسمية، إلا أنها شاركت في الحرب منذ أن بدأت بتقديمها الدعم والإمدادات إلى الدول التي كانت تواجه قوى المحور محاولة منها للحد من التوسع الياباني. ويعتبر ميناء بيرل هاربر أحد أميز المرافئ الحربية في العالم بمساحته الشاسعة وموقعه البحري ذي الحماية الطبيعية. ويتشكل من مصبين لمجرى نهر بيرل على مسطح مائي تربو مساحته على 26كم^2 صالحة للملاحة، وبه ثلاث (أشباه بحيرات) وهي بحيرات بشواطئ أرضية شبه مكتملة. واشتق اسم الميناء من محار اللآلئ الذي كان ينمو بمياهه قديمًا.

10- معركة ستالينغراد هي إحدى أهم المعارك الكبرى والفاصلة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية. جرت في مدينة ستالينغراد خلال الحملة العسكرية الألمانية على الاتحاد السوفياتي، واستمرت حوالي 6 أشهر بين 21 أغسطس 1942 و 2فبراير 1943.

الشرقية.

ومع حلول منتصف عام 1943 بدأ التوازن العسكري والصناعي في التغير، وكان من الواضح أن الحلفاء هم الذين سينتصرون في نهاية المطاف، على الرغم من أنّ قدراً كبيراً من التضحية والمعاناة كانت لا تزال مطلوبة آنذاك.

ولكن هذه المرة أيضاً، كان المدى الواسع للفساد الذي مارسه الألمان والأنظمة اليابانية، قد أصبح واضحاً، الأمر الذي أدّى إلى تغيير جذري في الإستراتيجية الكبرى المتحالفة.

الآن، وحيث أعلن الحلفاء أنّهم لن يقبلوا على الإطلاق بأقل من الاستسلام غير المشروط من قبل أعدائهم.

إلاّ أنّه كانت هناك أهداف أخرى للحلفاء وقد استقرت على مثل:

- الاستسلام المشروط؛ والذي يمكن أن يكون محور الاحتفاظ ببعض الحقوق السياسية.
- تسوية تفاوضية على طول الحدود الإقليمية؛ لأنها كانت موجودة في ذلك الوقت، وما إلى ذلك.

وقد كانت هذه الأهداف هي الأسمى بالنسبة للحلفاء، إلا أنّ التدمير الكامل للنازية وكذلك الإمبراطورية اليابانية أدى إلى تغيير المعتقد السياسي، مما يعني أنّه يمكن أن يكون هناك نصر غير مشروط في منطق الإستراتيجية.

كان ينبغي أن يكون هناك صلة مباشرة بين الإستراتيجية، والإستراتيجية العسكرية التابعة لها، كما كان ينبغي أن تكون تلك الصلة ذات وجود دائم في القضية. ذلك لأن الحلفاء كانوا يعتقدون أنّ ألمانيا تُمثّل أكبر تهديد مباشر للدول المتحضرة، أكثر بكثير مما فعلت اليابان، ولذلك فقد قرّروا أنّه إذا ما انتصر هتلر أولاً، فسيكون حكمه ذا أثر كبير على الأولويات من أجل شنّ الحملات

11- **معركة كورسك: تعتبر من المعارك التي حددت مسار ونتائج الحرب العالمية الثانية جرت مابين 5 يوليو 1943 و23 أغسطس بين القوات الألمانية والسوفياتية قرب مدينة كورسك، وشهدت وقوع أكبر معركة دبابات في التاريخ وهي معركة بروخوروفكا.**

العسكرية، واختيار مسارح العمليات، وتخصيص القتال في موارد الحرب.
كما كانت هناك مجموعات فرعية داخل "إستراتيجية انتصار هتلر كأول إستراتيجية" مثل قرار شن حملة كبيرة على شمال إفريقيا في أواخر عام 1942، لأن الحلفاء لم يكونوا أقوياء بما يكفي للهبوط بالقوة من أوروبا في ذلك الوقت.
عندما أذعن النازيون في شهر أيار / مايو 1945 تغير الوضع الإستراتيجي للحلفاء، وكذلك فعل على أهداف إستراتيجية كبرى، ذلك لأنّها حولت اهتمامها التام ضد اليابان.

فن الانتصار:

في محاولة لوضع معنى مقبول لهذه العبارة، فإنه من الضروري إقامة بعض التفاهم حولها. وعلى الجانب الآخر، وفي محاولة لبناء تعريفات ثابتة، يمكنها أن تضع حدوداً حول المرونة المرنة وترسيخ الفكر، ولكن هذا بدوره يمكن أن يعيق التقدم. فبدلاً من محاولة فرض الأوصاف التي قد لا تكون مربكة، إلاّ أنها غالباً ما تكون بنّاءة أكثر لمجرد الاعتراف بأنّ كلمة معينة سوف تستخدم على نطاق واسع ومقبول عملياً وغير معقد التفسير.
وبغض النظر عمّا إذا كان من مصلحتنا اتخاذ قرار السيطرة على تجارة التجزئة، والمفاوضات الدبلوماسية، أو الحرب، وحقيقة أن نعتقد أنّنا بحاجة إلى إستراتيجية تنطوي على المشاركة في المنافسة من نوع ما. ومن يقرّ بقبول فكرة المنافسة فسيكون الأكثر إفادة في حين سيكون من الأفضل تفسير بروز الإستراتيجية بشكل أنقى، وأكثر مباشرة وتعبيراً فيما يتعلق بإستراتيجية فن الانتصار، وليس المهم هو انتصار النظرية، بل المهم هو كيفية الانتصار.
يبدو أنّ مفتاح استخدام هذا المعنى لديه فهم واضح حول ما هو مقصود وما هو غير مقصود بالانتصار.
إنّ الانتصار، مثل كل شيء آخر في الحياة، هو أمر نسبي. ونتيجة لذلك، ومرة أخرى، فإنه يعتبر مفهوماً منفتحاً لتفسيرات من المرجح أن تكون مفيدة للغاية، لأن تلك التفسيرات سوف تخلق خيارات مرنة مما يسهل عملية التفكير السليم.

وهكذا، فإذا كنا نعتقد أنّنا بحاجة لصياغة إستراتيجية دائمة، أو للرد على مجموعة معينة من الأحداث، فسوف ينبغي في الحال أن يكون الهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة في المتناول وبأقل تكلفة، وهذه قاعدة بالغة الأهميّة، لأنّها تعني أن النتيجة النهائية الخاسرة من جانب واحد، ينظر الفرد إليها باعتبارها انتصاراً للجانب الآخر.

ومثال ذلك ما حدث مع الإسبارطيين في عام 480 قبل الميلاد في إقليم "ثيرموبايل" وقد سبق ذكره.

وبعبارة أخرى، فإنّ الاعتماد على وجهة نظر معينة، قد تقع نتيجة الانتصار في أي مكان على طول سلسلة متصلة من الاحتمالات التي تتراوح بين مقبول وغير مشروط لانتصار الهزيمة.

ومن ناحية أخرى، تلقي تجربة التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في الهند الصينية بين عامي 1962 و1975 مزيداً من الضوء على هذه النقطة. حيث كانت قد اتخذت تقريباً كل التدابير في التحالف العسكري من أجل هزيمة فيتنام الشمالية، وقد كبّدوا ثوار "الفيتكونغ"[12] حينذاك خسائر هائلة في العتاد والموارد والأرواح البشرية. ولكن نظراً للحالة السياسية لجميع الفيتناميين الشماليين والفيتكونغ، فقد كانوا يسيرون في طريق الانتصار متبعين وسائل دفاع بدائية للغاية، وكذلك تطبيق سياسة (الانتصار والحرمان) وقد أثبت تطبيق هذه الإستراتيجية نجاحها وفعاليتها في نهاية المطاف، الأمر الذي عجّل في انسحاب القوات الأميركية من فيتنام في عام 1973، وهذا بدوره كان المؤشّر الرئيسي إلى انهيار نظام الحكومة

12- **الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام المعروفة بـ الفيت كونغ** (Việt cộng)حركة مقاومة مسلحة فيتنامية نشطت بين 1954 -1976 .بدأت قوات الفيت منه في الجنوب في التمرد على حكومة ديم. وقد عُرف هؤلاء بالفيت كونغ. وفي عام 1959م أعلنت فيتنام الشمالية تأييدها لهذه الفئة وأمرتها بشن كفاح شامل ضد حكومتها. كانت أول مجموعة متمردة ناضلت ضد الاستعمار الفرنسي وضد جمهورية جنوب فيتنام .هذه الجبهة كانت معارضة لجميع العناصر المكونة للحكومية بصرف النظر عما إذا كانوا شيوعيين أم لا.

الفيتنامية الجنوبية في عام 1975 م.
يستخدم البشر الإستراتيجيات لتحقيق النصر على كل مستوى من مستويات الصراع. وبناء عليه يمكن تعريف الإستراتيجية على أنّها "كيفية الانتصار" وذلك ينطبق بنفس القدر على الانتصار بالأيدي في قتال بين اثنين من المشاة كما هو الحال بالنسبة للإستراتيجية التي أقرّتها الحكومة في السعي إلى القرار النهائي الوارد من الصراع الوطني.
لكن الفرق بين هذين المثالين يكمن في الواقع في النتائج، ومن المرجح أن يكون ذلك على مدى كل صراع. فالمكافحة الفردية هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للمشاركين، ولكن في الحرب الحديثة، من غير المرجح أن يكون له تأثير كبير - إن وجد -.
وعلى العكس من ذلك، ووفقاً للأسطورة الواردة في الكتاب المقدس، عندما استطاع الفتى الراعي اليهودي "ديفيد" قتل "جالوت"[13] العملاق، وهذا إشارة إلى أنّ

13- ذكر القرآن الكريم قصة داود وجالوت وكيف أن طالوت وعده بأن يزوّجه ابنته إن هو قتل جالوت ومن ثم تتويجه ملكاً على بني إسرائيل .كما ذكرت القصة في التوراة والإنجيل وتدوالها الكتاب والمغنون والرسامون نذكر منهم مايكل أنجلو في لوحته الشهيرة سفر التكوين والمأخوذة من العهد القديم والتي تتحدث عن الراعي ديفيد أصغر إخوته الثمانية الذين ذهبوا للعمل في جيش الملك بينما بقي ديفيد راعياً للأغنام مستجيباً لنبوءة النبي يوسف والذي تنبأ لديفيد بأنه سيصبح ملكاً لبني إسرائيل وأن رعي الأغنام ستعلمه كيف يحكم شعبه بعد أن يصبح ملكاً، واستمر ديفيد على هذه الحال مصارعاً الأسود والذئاب والحيوانات المفترسة بمقلاعه الذي كان يجيد استخدامه يوماً بعد يوم؟؟؟
كان ديفيد موسيقياً جيداً، وكان يغني أغاني لله حتى وصلت موسيقاه إلى القصر الملكي والذي بدوره طلب من ديفيد أن يأتي إلى القصر ليعزف للملك حين يكون في مزاج سيء وذات يوم طلب والد ديفيد أن يرسل الطعام لإخوته على الثغور ويسمع من أخبارهم بعد طول غياب ولدى وصول الأخير والذي لم يكن على علم ودراية بالحدث وبالمعركة الفاصلة بين جنود طالوت الإسرائيلي والعملاق جولياث الفلسطيني وكأن الأقدار ساقت ديفيد إلى ذلك المكان ليمنع مجزرة مروعة كادت لتحصل لولا قدوم ديفيد الراعي المنقذ حيث سأل ديفيد الجنود لم لا تخرجون له وأنتم جنود الله الحي وستنتصرون بمشيئته فيرد عليه الجنود إن كنت شجاعاً لم لا تذهب إلى الملك وتقول له بأنك مستعد لمنازلة ذلك العملاق..؟ وسط سخرية من الجميع؟؟ وهنا تفاجأ الجميع من موافقة الراعي البسيط حين طلب من الملك السماح له بأن يقاتل جولياث وعرض عليه الملك سيفه ودرعه في إشارة للإعجاب بشجاعة ذاك الراعي، لكنه رفض ذلك بحجة أنه

المقاتل المثقف ثقافة قتالية يمكنه أن يتغلّب على جيش غير مثقف، وهذا ما أسفرت عنه نتيجة تلك المعركة.

مما يؤدي إلى أن مفهوم "نتائج الإستراتيجية، وإستراتيجية الخروج" يأتي ليكون له تأثير عميق على أية حال في هذه القضية. ومن المرجح أن يكون ذلك التأثير مفاجئاً، وقد يؤدي إلى إحداث تغيّر كبير في الوضع، وفي موازين القوى التي يسيطر عليها، وما إلى ذلك. في حين تأتي "إستراتيجية الخروج" بتمثيل المثل الأعلى للدولة في نهاية أي عمل، بغض النظر عن حجمه. لكن التصرف "المتطرف" قد يكون لديه القدرة على تحقيق هدف حاسم وذلك عن طريق ضربة واحدة في المخ، كما في حالة ديفيد الذي استهدف خصمه العملاق بضربة واحدة لكنها قاضية.

إن استخدام الأسلحة الذرية من قبل الولايات من أجل وضع حد رادع للحرب مع اليابان هو بمثابة مثال آخر واضح على ذلك، وقد أنهى كل الجدل بقنبلة واحدة من حجم مختلف تماماً.

وهكذا، وتبعاً للظروف على الأرض، ففي استخدام القوة، قد لا يكون هناك حاجة إلى مجرد نشر وحدات يمكنها التأثير من خلال إستراتيجية الردع.

خلال المراحل الأولى من عملية الأمم المتحدة والعقوبات المفروضة من أجل تحرير "تيمور الشرقية" في الفترة الواقعة بين عامي (1999 - 2000) على سبيل المثال، كانت هناك مخاوف عديدة من أن المتطرفين في الحكومة الأندونيسية والجيش قد

معتاد على القتال بمقلاعه الذي يحمله أينما ذهب وهو أخف وزناً وأسرع وصولاً واختار ديفيد حجارته بعناية وتقدم باتجاه جولياث الأمر الذي أضحك جولياث، لكنه ما لبث أن شعر بالغضب الشديد عندما رآه يمتشق مقلاعاً بدلاً من السيف وثوباً رثاً بالياً بدلاً من الدرع الذي ما كان ليقي ديفيد ضربات ذاك العملاق ..؟؟

عرف ديفيد كيف يحارب بالمقلاع فاختار حجراً ووضعه في المقلاع ولوح به طويلاً حتى اشتدت السرعة ومن ثم قام بإطلاق حجر استقر في جبهة جولياث الذي سقط على الأرض فقفز ديفيد إلى السيف ليقطع به رأس جولياث لينتصر الحجر على السيف والدرع وينتصر الحق على الباطل وينتصر الضعيف على القوي ؟؟ وقد اختلف التاريخ على كثير من فصول هذه القصة كما اختلف السياسيون فمنهم من ادعى بأن ديفيد أو داود فلسطيني أو من بني إسرائيل آنذاك ؟؟

تصعد المعارضة المسلحة لمستويات خطيرة، الأمر الذي أدى إلى نشر قوات الدفاع الأسترالية لقاذفات من طراز "إف 111" في قاعدة في شمال أستراليا ضمن مجموعة تحرير تيمور الأندونيسية الرئيسية ووضعت الأهداف، وقد تحرّكت الغواصات لبحر "تيمور"[14] أيضاً، في الوقت الذي تم فيه إرسال رسائل النوايا الحسنة، وكان من المفهوم أن يقال ذلك في جاكرتا، والتي دعت - إلى جانب مكمل غير عسكري - لاتخاذ تدابير قسرية، وهذا ما جعل من الأسهل للرؤساء أن تسود الحكمة. ولذلك فإنّ النقطة التي ينبغي التأكيد عليها في إطار السعي إلى نتائج إستراتيجية، ومفهوم العمليات والوسائل التي استخدمت هي التفاصيل.

وهكذا، فإنّ ما يهم هنا هو التأثير المعين الذي يولد. وكذلك المنهجيات والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتي تستخدمها المنظمات شبه العسكرية، كحركة حماس والجهاد الإسلامي، في جهودها لطرد قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ومن المفيد تقديم مثال معاكس آخر، والذي يتلخص في عدم وجود أنواع القدرات العسكرية المرتبطة بالعمليات الإستراتيجية، مثل الدرجة العالية من التدريب المهني وقوات الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة، وهذا ما جعل تلك الجماعات تعتمد على الاستخدام المنتظم للانتحاريين وقد كان ذلك هو النشاط الرئيسي للحرب لديهم، مع تعليق نشوء تلك الحرب لتحقيق أهدافهم من خلال خلق الرعب في جميع أنحاء إسرائيل. ولعلّه جدير بالذكر هنا بأن هذه الطريقة لا تجدي نفعاً إلا بعد أن تم إضفاء الطابع الرسمي على قادة حماس والجهاد الإسلامي والتي أدركت بأنّ الأعمال العشوائية من قبل الانتحاريين في الواقع بقصد خلق الأثر الإستراتيجي، سيُنظر إليها على أنّها أعمال إرهابية، وسيكون ذلك جزئياً من خلال الاطلاع على وسائل الإعلام العالمية.

وهكذا، فإنّ انتحارياً واحداً فقط مع عدة كيلوغرامات من المتفجرات يمكن أن

14- بحر تيمور يشكل ذراعاً من المحيط الهندي ويقع بين جزر روت وتيمور، الآن مقسم بين أندونيسيا وتيمور الشرقية، والإقليم الشمالي من أستراليا .يمتد البحر على نحو 480 كيلومتراً على نطاق واسع، ويغطي مساحة تبلغ حوالي 610000 كيلومتر مربع.

يكون في ظلّ الظروف السائدة صاحب إستراتيجية، بل ويكون سلاحاً إستراتيجياً حيث يمكننا في هذا السياق قول الكثير عن طبيعة هذه العمليات.

وفي المقابل، فإن مجرّد وجود إستراتيجية، ليس من الضروري أن ينطوي على أصحابها الذين يرغبون في مواصلة الإستراتيجية على نتائج فورية. بل على العكس من ذلك، وكما ذكر أعلاه، حسب الظروف، ولربما كانت هزيمة مشرفة ستؤدي لتلبية هذا الهدف.

كما أن الغالبية العظمى من الأعمال القتالية، بدءاً من المناوشات بين حفنة من المشاة، ووصولاً إلى مسرح العمليات الحربية المختلفة من خلال الحملات التي تنطوي على مستوى عشرات الآلاف من الأشخاص والآلات، الذي يرجح أن تسفر عن تأثير إستراتيجي إيجابي للنفوس.

ومثالياً، فإنّ كل إجراء من تلك الإجراءات ينبغي أن يكون مناسباً لمجمل الهدف الإستراتيجي.

ولكن من أجل استخلاص نتائج إستراتيجية، لابدّ أولاً من تحديد الصفات الخاصة بها والتي تُعنى بالعدو وبمراكز الثقل، وهذه النقاط الهامّة هي التي حدّدها الخبير العسكري البروسي الكبير في القرن التاسع عشر "كارل فون - كلاوتزر" حيث اعتبر تلك النقاط الإستراتيجية مركزاً للسلطة والحركة، وبحيث يتوقف عندها كل شيء، كما أنّه ليس هناك مفهوم أكثر قوة في التفكير الإستراتيجي من مركز الثقل، والقول أنّه يمكن أن يكون هناك مركز واحد أو أكثر من مراكز الخطر، إنّما ينطوي على التركيز الإستراتيجي للكل بما في ذلك التحليل والعمل والتنفيذ، وبصرف النظر عن مستوى للصراع.

يحبّذ الإستراتيجيون وأنصارهم العمل باستمرار على تقوية الاستعداد للهجوم على العدو ومراكز للدفاع عن بلدهم. وهذا بالضبط ما يشكل مركز الثقل، بطبيعة الحال، بيد أنّ مسألة الاختلاف التي تتبادر إلى الذهن:

هل تكمن في الجيش؟ القيادة؟ الاقتصاد المدني، المعنويات؟ وهل تختلف بين الدول والثقافات والعصور؟ فالتاريخ مليء بالأمثلة على الحملات التي فشلت بسبب خطأ في

مراكز الثقل للهجوم وحمايتها، وتلك التي تنجح بسبب مجموعة من الخبراء المتنافسين بين مركز الجاذبية للتحليل سواء كان ذلك أكثر أو أقل.
وهذا المفهوم هام جداً لدرجة أنه سوف يتكرر باستمرار طوال سرد هذا الكتاب.

النهايات، الطرق والوسائل:

يتراوح جوهر أي إستراتيجية، على سبيل المثال - كحملة إعلانية صغيرة على المسرح وحتى على مستوى الحملة العسكرية - في العلاقة بين الغايات والوسائل، والأساليب، التي تنتهي بما يدعى "بالهدف" مثل النصر التام، وعلى شرط النصر، والجمود، أو إنكار الانتصار؛ فإن "الطريقة" هي شكل يمكن من خلالها متابعة الإستراتيجية، مثل الحملة العسكرية والدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية أو وسيلة الموارد المتاحة، على سبيل المثال: الأسلحة، والنفوذ الدولي والمال.
وهكذا، فإذا كانت ستنتهي سبل العلاقة بين وسائل غير منطقية وعملية، وبوضوح من البداية، وبعد ذلك كله، فمن المحتمل أن تصبح الحملة عرضة للخطر، أو على الأقل أن تتعرض لخطأ جسيم. ومن هنا تأتي أهمية وشهرة الأمثال في دور الإستراتيجية العسكرية، وهي أن "كلاوزفيتز" قد استنتج أنّ الحرب هي مجرد استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى.
كانت استنتاجات "كلاوزفيتز" تتضمن نتيجة أنّ الحرب في النهاية هي عمل سياسي، وبالتالي فإنّ كل جانب من جوانب سلوكها، بما في ذلك وضع الإستراتيجية، يجب أن تعكس بُعداً سياسياً، ويجب أن تكون مصمّمة لدعم الهدف السياسي.
إنّ جميع الأنشطة المضطلع بها في السعي من أجل وضع إستراتيجية ينبغي أن تقاس بمقاييس البديهيات السياسية الأمر الذي يؤدي إلى تحويل هذا الهدف المثالي إلى الممارسة لكن ذلك لم يكن دائماً أمراً متوالياً، وخاصةً في العصر الحديث عندما أصبح شعبية الفرد الواحد أقل مستوى لتمثيل كل من الدولة داخل الديمقراطيات الليبرالية، في حين يحدد التشريع دائماً سلطة ممثل الحكومات المدنية خلال السلطة العسكرية، بيدَ أنّه مازال الحال هكذا في بعض الدول التي تمتلك قوات الدفاع

الهائلة على السلطة السياسية.

علاوةً على ذلك، فإنّ الممثلين المنتخبين مع المصالح الخاصة، من قبيل الدفاع عن مجتمع كبير أو عن بنية وطنهم، يمكن أن يعزّزوا الدفاع عن المصالح الضيقة، بينما تكون هناك اختلافات كبيرة في كثير من الأحيان بين السياسات الأمنية التي تروج للأمة ووزارة الدفاع من قبل الدولة الدائرة مع الولايات المتحدة، وقد كان ذلك مثالاً واضحاً.

من المتوقّع أنّ أفضل نموذج لاحظه الخبير "كلاوزفيتز" المأثور هو الذي نشأ في الاتحاد السوفيتي بعد انتصار ثورة "البلاشفة" على السلطة القيصرية في عام 1917، وذلك عندما ربط المفوضون السياسيون والذين يمثلون الحزب الشيوعي سياسة الموقف ومن ثمّ تمّ ربط جميع الوحدات العسكرية، للإشراف على القرارات العامة والقرارات الأخرى لضمان توافقها الوطني وكما تحددها الأهداف.

في حين أنّ اختلال النظام في كثير من الأحيان خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخص عندما تكون المطالب سياسية وإيديولوجية من المفوضين، قد يتعارض مع الواقع على الأرض وفي ساحة المعركة، وكذلك قسوة الطريقة التي يتم تنفيذها ضمن درجة فائقة من وحدة السياسة.

وقد توصل "كلاوزفيتز" إلى أنّ عنصر نهايات الطرق بين العلاقة وبين الوسائل الأكثر استجابة والتي تكمن في الحكمة إنّما توجد في الغايات. فقبل الشروع في أي حملة عسكرية، يجب القيام بمحاولة وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، وهي الغاية المرجوّة رغم أنّ هناك غايات سياسية ينبغي أن تُحدّد، وبعبارة أخرى؛ ينبغي أن يكون هناك فهم واضح لماذا يتم ذلك، وفي المواقف ذات الظروف السائدة حيث يكون الهدف المقصود هو الانتصار، وهذا هو جوهر مجرد لتحقيق الهدف الذي يبدو نتيجة مرضية من الناحية العسكرية، ولكن لن تكون له قيمة أكبر إذا لم يُدعم في نهاية المطاف. وربّما بشكل أكبر، للوقوف على نتائج الغايات المنشودة إن لم يتم تحديدها بوضوح.

وفيما يلي ثمّة أمثلة قليلة مما يمكن العثور عليه في هذا السياق وأهمها التجربة

القاسية للرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب بعد عملية عاصفة الصحراء خلال حرب الخليج عام 1991.

فعلى الرغم من النتائج التي حققها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها ضد الرئيس العراقي "صدام حسين" بشكل ملحوظ، استطاع التحالف تحقيق نصر سريع وحاسم وإلحاق هزيمة قاسية ظاهرياً في القوات المسلحة العراقية التي لم تصمد سوى ثلاثة وأربعين يوماً مع عدد قليل نسبياً من الضحايا، لكنه مع ذلك، يعتقد الكثيرون أن الرئيس "بوش" وإدارته هم الذين كانوا وراء العملية العسكرية، حيث اعتقدوا بأن الحل الوحيد لطرد الغزاة العراقيين من الكويت المحتلة يكمن في الحل العسكري، لكنها كانت ما زالت في جوهرها مسألة سياسية، ولكن ماذا بعد؟

عندما حضر القائد العام لقوات التحالف، الجنرال "شوارزكوف" على جناح السرعة ولقائه مع نظيره العراقي لصياغة صك الاستسلام، فقد بدا للعيان، وكأنه لا يوجد أي توجيه من الرئيس "بوش" بشأن السياسة المطلوبة.

كان الهدف المتوخى في مرحلة ما بعد الحرب السياسية قد تجلى على شكل هزيمة العراق؟ وكيف سيؤثر ذلك في ميزان القوى في الشرق الأوسط؟ وكيف يمكن للعديد من الجماعات المنشقة في العراق التعامل مع هزيمة صدام؟.

ماذا نريد أن يفعل التحالف مع صدام؟ وكيف؟ وماذا سيكون الرد على تصرفات الولايات المتحدة التي كانت آنذاك تعمل في فراغ سياسي، وفي حين كان الجنرال "شوارزكوف" عديم اليقين من مستقبل الوضع في العراق بعد "صدام حسين"، لأنّه سيحدث تغييرات إستراتيجية على المدى الطويل، وليس من المستغرب أن تكلّل تلك الجهود المضنية بالنجاح في غضون أسابيع من الحرب التي خلص إليها الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" بحيث أصبحت تسيطر على العراق مرة أخرى، في غضون سنة، ومرة أخرى كان ينظر إليها على أنها تشكل تهديداً رئيسياً للأمن الدولي.

في الواقع، وعلى الرغم من إذلال الجيش العراقي في منتصف عام 1991 استطاع

الرئيس العراقي صدام حسين مع بعض الحنكة السياسية تبرير المطالبات بحيث استطاع أن يحصل على انتصار سياسي من نوع ما على الولايات المتحدة.
لكن النتائج جاءت على غير ما كان متوقعاً في أعقاب الحرب الثانية على العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003،وقد تقرر هذه المرة أن "نظام صدام" كان نظاماً لابُدّ من إزاحته قسراً، وهكذا وجهت قوات التحالف العسكري من جانب إدارة الرئيس جورج بوش (جورج "إتش" بوش الابن) بعد أسابيع فقط للقضاء على الجهاز السياسي والعسكري لصدام حسين الحاكم وعلى حزب البعث دفعة واحدة.
في تلك الآونة، كان ثمّة جهل ينتشر على واسع النطاق في العراق في الثقافة والعادات الاجتماعية، في حين كان من المتوقع من إدارة "بوش" تحقيق أي نصر عسكري لكنه سيكون مصحوباً بوضع أسس الديمقراطية وإلى تركيبة حكم عراقية تحكم بشكل ملائم للمصالح الغربية. لكنه، وبدلاً من ذلك، فقد تعاقبت حملات من الهجمات ضد القوات الأمريكية مما أدى إلى نشر الإرهاب في المناطق الحضرية! حيث بدا أن كثير من العراقيين - الذين يكنون كراهية شديدة لصدام حسين - قد أبدوا استياءً أكثر لوجود الغزاة الغربيين، وقد كان ذلك من أحد الأسباب التي أدت إلى تنحي الرئيس "جورج بوش" في عام 1991، وكان قد تردد عنه بالغ قلقه من أنه إذا اضطر الرئيس "صدام حسين" وأنصار السنة على التخلي عن منصبه، فإن ميزان القوى في العراق سيميل نحو الغالبية من الشيعة، والذين قد يعرض الدولة لكي تُحكم على غرار الحكم "الثيوقراطي" لوجود إيران الشيعية المجاورة، والتي كانت معادية لمصالح الولايات المتحدة.
ومن المفارقات، أنّه وبعد النصر العسكري الأمريكي الذي تحقق على الأرض لعدة اعتبارات، إلا أنّ الفشل السياسي كان بارزاً، وهذا ما حدث بالضبط عندما جرت الانتخابات الحرة في العراق في أوائل عام 2005، حيث عادت هيمنة الشيعة التي تحكم بشكل متزايد وبدأت تعبّر عن القيم الإسلامية المحافظة. وعلاوة على ذلك، قد يثبت أيضاً في القضية الثانية ذلك أنه جرّاء الغزو الأمريكي للعراق، فقد سارعت إيران بتكثيف جهودها لامتلاك أسلحة نووية، من أجل أن تضمن حمايتها

من أن تصبح هدفاً مماثلاً للجيش الأمريكي في المستقبل، بالإضافة لأمر آخر وهو أن الغزو الأمريكي للعراق قد خلّف قناعة لدى الفلسطينيين المعتدلين للتصويت، مع اعتلاء حركة حماس - غير المرضي عنها - سدة السلطة في كانون الثاني من عام 2006.

كان لابدّ من تحليل نتائج حملات الغزو التي قام بها كل من "بوش" الأب والابن ضد "صدام حسين" أيضاً لتوضيح العوامل الحاسمة من سياقها، في الوقت الذي يجب أن تؤخذ فيه في عين الاعتبار معرفة الغاية المرجوة من كل ذلك الغزو.

في كل تلك الحالات، كان الهدف من التعامل مع "صدام حسين" عسكرياً على المدى القصير قد تحقق، ولكن ضمنياً، في حين بقيت مسألة ما يمكن عمله حيال إرثه السياسي الأوسع والوضع في الشرق الأوسط هي الهدف الرئيسي على المدى الطويل.

في المثال السابق، كان التحالف الأكبر للحلفاء الإستراتيجيين خلال الحرب العالمية الثانية ينصّ على نفس القدر من الفائدة في دراسة الحالة، ولكن في اتجاه إيجابي. فمن الواضح على المدى الطويل أنه كان هناك حاجة لخلق حلفاء، من أجل هزيمة دول المحور، ولكنه وحتى عام 1943 لم تكن مسألة إيجاد مثل ذلك التحالف على خريطة أرض الواقع أمراً ممكناً عسكرياً، وبالتالي، وكما لوحظ فإنّ الأثر المنشود كان يكمن في مجرد البقاء على قيد الحياة.

كانت الآثار المترتبة على ذلك القرار بالغة الأهمية، من بين أمور أخرى تقل أهمية، ما يعني تخلي الحلفاء - إذا لزم الأمر - عن الأقاليم الرئيسية في منطقة المحيط الهادئ، وذلك من أجل تحقيق نصر فوري والإفراط في التمسك بذلك الهدف بغية البقاء في مسرح العمليات الرئيسي في أوروبا حيث اعتبر البعض هذا القرار قراراً لا يعرف الرحمة، لكنه لا شكّ في أنّه، وفي إطار الحرب الطاحنة التي كانت دائرة آنذاك، إلاّ أنّه كان الهدف الإستراتيجي للتصحيح في ذلك الوقت.

من نافل القول في هذا المقام أنّه إذا كانت الغايات المرجوة من أي مسار عمل ليست مفهومة بشكل واضح، أو واقعية، في الوقت المناسب، والتي تقع ضمن السياق، فإنّ

تنفيذ هذه الإستراتيجية ستكون ذات خطة مكتملة أو أنّها من المحتمل أن تفشل!! وذلك يعود بالطبع إلى العلاقة الحتمية بين الأهداف والإستراتيجية، وقد كان ذلك من الأمور المفهومة تماماً لأحد أعظم الجنود ورجال الدولة في القرن العشرين الجنرال "جورج مارشال"[(15)] الذي اعتقد على أنّه إذا كانت الأهداف المحددة والملازمة بشكل صحيح، وبعبارة أخرى أي شخص تقريباً يمكنه الكتابة الإستراتيجية. وهنا، لابد من تحديد "سُبل" كيفية تنفيذ الإستراتيجية في خطوطها العريضة وكيف؟ والغايات التي يجب اتباعها.

كانت طريقة الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية تكمن في تنفيذ قوة الضربة الساحقة على السواء، والتي تعتمد على استخدام القوة العسكرية، وذلك كوسيلة لمحاولة تحقيق الهدف من دون شروط النصر، في حين كانت السبل المحتملة الأخرى مثل المفاوضات الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية تلعب أدواراً صغيرة نسبياً.

ولكن خلال الحرب الباردة، وعلى النقيض من ذلك، كانت الأهداف تنفذ من خلال التهديد باستخدام القوة، عن طريق ربط نظريات التدمير المتبادل المؤكد، والردع، وقد سعت الولايات المتحدة والروس على حد سواء لاحتواء تلك الحرب الباردة، حيث استخدم كل منهما نفوذه في التأثير العالمي من أجل تجنّب وقوع محرقة نووية، ذلك لأن تمثيل الإيديولوجيات المتناحرة المشتركة ليس فقط هدفاً إستراتيجياً ولكنها تعاونت لتحقيق هذا الهدف، مع الاستمرار في الدخول في عداء صريح مع طائفة أخرى من القوى العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ويبدو أنها هنا تؤكد على اقتراح المرونة الفكرية التي هي السمة الرئيسية للتفكير الإستراتيجي.

وأخيراً، فإن وسائل الموارد اللازمة للنصر في تنفيذ الخبير العسكري الإستراتيجي الصيني "صن تزو" والتي كانت طريقته لتحقيق الأهداف المنشودة، لكن الإفراط

15- الجنرال جورج كاتليت مارشال ولد في 31 ديسمبر 1880 في مدينة يونينتاون بولاية بنسلفانيا وتوفي في 16 أكتوبر 1959 في واشنطن دي سي رئيس أركان الجيش الأمريكي الـ15 في أثناء الحرب الفليبينية الأمريكية، ووزير الخارجية الـ50، ووزير الدفاع الثالث، وحاصل على جوائز عدة.

في تبنّي هذا المبدأ هنا هو عدم السماح لأيّ كان تجاوز الطموح وقوة القبضة الواحدة وهذا هو الهدف المرجو إذا كانت الوسيلة لتحقيق الغاية لا وجود لها، على الرغم من أنّ النهايات قد تكون أحياناً غير واقعية.

تنتهي مطابقة أحدث الوسائل عادة مع مدى تناغمها فيما بينها، فعلى الرغم من توخي الحذر بشأن مدى الغايات الطموحة، تظل الحقيقة الظاهرة في أنّه وحتى في الدول والمنظمات الفقيرة، فإنه من المحتمل أن يكون في حوزتها مجموعة كبيرة من الوسائل المتاحة لها!. ومن بينها على سبيل المثال الانتحاريين الذين سبق ذكرهم على اعتبارهم سلاحاً إستراتيجياً قوياً؛ ومن التدابير الأخرى المتاحة أيضاً قد تشمل الضغوط الدبلوماسية، والتلاعب بالرأي العام الدولي، واستغلال ميزة النسبية في الموارد الحيوية مثل النفط، والأخشاب، والجغرافيا، أو رأس المال الفكري.

لكن الأنظمة في الصين والولايات المتحدة، وعلى عكس ذلك النهج السابق، فإنّها ترى في الوسائل العسكرية أكثر أصالة.

وهكذا، فإنه ينبغي ألاّ يُفاجأ أحد فيما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، لكنه وخلال فترة التسعينيات فقد عقدت طبقات السكان الفقيرة اقتصادياً والغنية بمواردها العزم للاعتماد على مجموعة كبيرة من القوى العاملة وذلك حسب إمكاناتها من أجل دفع أي من أطراف النزاع إلى حرب تتميز بالدمار، بما في ذلك متابعة القتال، وحروب الاستنزاف.

أما الولايات المتحدة، فقد وقفت على النقيض من ذلك كله، حيث وجدت وسيلة أخرى خاصّة بها، وقد أصبحت رمزاً للغرب في وسيلة حروبها، والذي يشارك فيها اقتصاد قوي وقاعدة عريضة لنظام التعليم والاعتماد عليه وعلى التفوق التكنولوجي والأفراد المدربين تدريباً عالياً، وهذا بدوره قد سهل القدرة على القتال والمعرفة والدقة، وعلى تقدير المسافات بدقة.

وفي المقابل، فإنّه وحتى العقد الماضي أو نحو ذلك، بدأت الصين إعادة قواتها العسكرية ليعكس تزايد الرخاء وتحسين القاعدة التكنولوجية على وجه السرعة الأمر الذي يدل على أن مثل هذه الإستراتيجية الكبرى، والوسائل العسكرية، مثل

البشر، والدبابات والسفن والطائرات، وأجهزة الكمبيوتر، يمكنها مجتمعة القيام بالتغيير بما في ذلك تغيير الوسائل، كما أنّ الأمر ذاته يترافق مع المسؤولين الذين يجب أنْ نتوقع، عاجلاً أم آجلاً أن تلحقهم رياح التغيير، من خلال المفاهيم الأساسية، والتي تتوخى الإستراتيجية باستخدام هذه الوسائل، والتي سوف تتغير أيضاً.

وهكذا، ففي حالة الصين، والتي من شأنها أن تشير إلى التحوّل من التركيز على الأسلوب القديم كحروب الاستنزاف التي خُلقت من أجل التوصّل إلى أكثر من نموذج للمعاصرة والصراع، مثل تلك التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تحول، وكما يحدث، حيث يبدو أنّه بدأ ينعكس في العقيدة العسكرية الصينية مؤخراً.

ومن هذا المبدأ، فإنّ الجنود الذين يرتدون الزّي العسكري وآلات الحرب ليست سوى مكونات أي مجموعة من الوسائل العسكرية. في الوقت الذي تفشل فيه العملية "اللوجستية" تماماً، وهذا ما كان قد تحقّق على يد العديد من الجنرالات، وكذلك التراجع عن الهزيمة في ميدان المعركة.

وكما أشار "نابليون بونابرت" في قوله الشهير المأثور بأن: "الجيش إنّما يسير على معدته"، فإنّ تلك المقولة لا تزال سارية المفعول حتى وقتنا هذا؛ ولكن اليوم أيضاً لابدّ من أن نذكر الوقود، والنفط، والذخائر وقطع الغيار اللازمة، والمجموعة الواسعة والمعقدة من أنظمة الأسلحة. فإذا ما حدث خلل تكتيكي فإنّ الكارثة ستكون عظيمة.

وهذا ما حصل مع القوات الألمانية التي قادها الجنرال "إرفين رومل"(16) التي علقت في الصحراء حيث لم يكن ممكناً التغلّب على نقص الوقود والوحدات الميكانيكية، الأمر الذي أدّى به في نهاية المطاف إلى الهزيمة حتى انتشروا في صحراء شمال

16- إرفين روميل ولد في 15 نوفمبر 1891 م في بلدة هايدنهايم قرب شتوتغارت الألمانية كان يلقب بثعلب الصحراء، حيث كان يرى أنه واحد من أمهر القادة في حرب الصحراء. حصل على رتبة مشير أثناء الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقيا. انتحر في 14 أكتوبر عام 1944 م.

إفريقيا من عام 1941 إلى عام 1943، وكذلك كان السّعي من قبل الحلفاء للقيام بدور أكثر معاصرة، ومثال ذلك أنّه ليس من قبيل المصادفة أنّ معظم الدول لم تتمكن من المحافظة على مساعدات لتطوير فعال للقوات الجوية الأساسية حيث التكنولوجيا والبحث العلمي هي من عناصر الوسائل العسكرية عموماً، ومن الصعب جداً تحقيق ذلك بالإضافة لكونها مكلفة للغاية.

ومن البديهيات العسكرية أنّ الجيش في الوقت الذي يقضيه في الاستطلاع يكون إهداراً للقوى من أي وقت مضى. ومن هنا يمكن أن تعاد صياغة الإستراتيجية، في الوقت الذي يكون فيه أي صانع قرار، من وإلى الرئيس والقائد العام إلى القطاع الخاص للجنود، وهذا ما سيؤدي لأن نتفق على اثنين من الاعتبارات الإستراتيجية الحاسمة التي لن تضيع:

- **أولاً:** يجب أن نفهم بوضوح، ما في ظلّ الظروف السائدة، ماذا يعني الانتصار.
- **ثانياً**: يجب أن نضمن أن تكون الغايات المرجوّة منها واقعيّة ومحدّدة تحديداً واضحاً، وبما يتفق مع الأهداف السياسية، وأنّ اختيار طرق تحقيق تلك الغايات يجب أن تكون قابلة لاستخدام الوسائل المتاحة، وأن تكون مناسبة ومستدامة.

وهكذا، تبرز أهمية إنشاء والحفاظ على العلاقة المنطقية بين الفائز والخاسر، وكذلك السبل والوسائل التي لا يمكن المبالغة فيها.

الفصل الثاني

إستراتيجية أنابيب المرجل

ومدارس التفكير الإستراتيجي

كانت دراسة التفكير الإستراتيجي عبر التاريخ يؤخذ بها فيما يتعلق بموضوع البيئة أو الطبيعة من قبل في عدد من المدارس الفكرية، والأكثر شيوعاً في المجالات البحريّة والجويّة والنوويّة، وحرب العصابات والإرهاب.

ففي حين كان أحد تسلسل هذه الاشتراكات يسير في اتجاه إستراتيجية تتطور داخل قدرة الآخر البيئية كما في إستراتيجية "المرجل المؤنبب" من البر والبحر والجو. ولكن، ولأنّ الدول المتقدّمة حالياً ثابتة السلوك تقريباً في الحرب - وبالتالي وضع الإستراتيجيات والتخطيط للعمليات - مع القوات المشتركة، والتي يقصد منها برمّتها بدلاً من ثلاثة كيانات متميّزة البيئية، بيدَ أنّ هذا النهج قد أصبح مصطنعاً. فمختلف الوسائل التي تستخدم فيها الجيوش القوات البحرية والقوات الجوية، وقد تعمل تلك القوى ذات الوسائل على ذلك وتؤدي المتطلبات البيئية لاعتماد تكتيكات مختلفة وأممية لتنمية الثقافات، ولكن في النهاية، فإنّ كل تلك الوسائل يجب أن تطبق من خلال إستراتيجية مشتركة لتحقيق النتائج المرجوة.

بيدَ أنّه ومع ذلك، فإنّ وضع حدود حول موضوع معقد مثل موضوع الإستراتيجية تعتبر طريقة مفيدة لحفظ هذه المواد وإبقائها تحت السيطرة، ومساعدة أيضاً من أجل الوصول إلى حدود مشتركة للتفاهم. وعلاوة على ذلك؛ فالحقيقة تكمن في أنّ القوات الجوية قد بدأت تظهر في أوائل القرن العشرين، في حين أجريت للجيوش والقوات البحرية بصفة عامة عمليات منفصلة؛ وهي عامة ونادراً ما تكون مشتركة في قوائم الحروب، في حين أصبح ظهور الإرهاب بوصفه الأسلوب الكريه المفضل من بين ست مدارس قتالية، وعلى الأقل إنّها وسيلة ما زالت قائمة ويمكن تحديدها بوصفها وسيلة لعمليات منفصلة، وإن كانت محظورة بموجب القانون الدولي.

وبالتالي فإنّ تلك المقاييس لا تعتبر مفيدة وصحيحة تاريخياً لدراسة العناصر الأساسية لمختلف المدارس على حدة، قبل مناقشتها من منظور متكامل يعكس على نحو أفضل الممارسات الإستراتيجية المعاصرة.

الإستراتيجية الأوروبية (القارية):

كانت العمليات الأرضيّة هي الشكل الغالب من أشكال الحرب، في حين كان وضع إستراتيجية للمدرسة الأوروبية يحظى بالاهتمام الرئيسي الذي قد نشأ منذ أن كتب أكبر مؤرخ عسكري "الأثيني ثيوسيدس" كتباً أصلية آخذاً بعين الاعتبار الظروف الرئيسية للصراع، وحرب "البيلوبونيسية"[17] خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وأول تقرير من ناحية الصراع الرهيب بين "أثينا وإسبارطة" في حين بقي العديد من الدروس اليوم كما كان قبل 2500 سنة مضت في الوقت الذي كان فيه الأنصار يخوضون الحروب بالسيوف والرماح بدلاً من النظم الفضائية والإلكترونيات! ولكن ملاحظاته على طبيعة الحرب والأخلاق، وعلى سياسة القوة، لم يتم تجاوزها بينما كان "ثيوسيدس" في المقام الأول يتحدث عن طبيعة الصراعات البشرية، وغيرها وقد وجد كثير من الخبراء الإستراتيجيين الأوروبيين دقة ما قاله وإلى حد كبير حين تطابق مع شكل أعمالهم.

17- بدأت الحرب البيلوبونيسية (431 ق.م. - 403 ق.م.) بسبب التوسعات الاستعمارية والتجارية لأثينا على حساب كورنث حليفة إسبرطة فاندلعت الحرب. أما عن جماعة أثينا فكانت تتكون من: أثينا - يوبويا - الجزر الكيكلادية - المدن الأيونية (وكلها شكلت الاتحاد الديلي)، بالإضافة لأكارنايا وثيساليا. أما حلفاء إسبرطة فكانوا: أغلب البيلوبونيسوس - بويوتيا - مقدونيا - فوكيس. بينما بقيت أمكنة مثل إبيروس وأيتوليا وكريت كذلك أرغوس وأخايا (الوحيدتان في البيلوبونيسوس) على الحياد. وكتب ثوكيديدس أكبر مرجع يُعتمد عليه لهذه الحرب، ولم تكن الحرب الأولى المسماة بالبيلوبونيسية فقد كانت هناك حرب قبلها عام 460 ق.م. وكانت بين أثينا والمدن البيلوبونيسية وانضمت إسبرطة بعد 5 أعوام.

ويمكن هنا ذكر مثال، كالمناورة أو الدخول في موقف، بالإضافة إلى ممارسات أخرى من قبيل الخداع والتمويه وعنصر المفاجأة، في الوقت المناسب، وهكذا، قد يبدو واضحاً تمام الوضوح جميع ذلك، ولكن ذلك لم يكن دائماً يتعلق بمضمون القضية.

وعلى وجه الخصوص، فقد درست كتبه باستفاضة حول التحديات الفكرية والعملية المركزية وأفضل السبل لتطبيق القوة المتاحة ضد العدو، وأفضل طريقة للاحتكاك مع العدو للحصول على أقصى فائدة ممكنة أو للتقليل من أي عيب متأصل في المعدات، وتحديد واحد من قدرات القوات الخاصة.

إنّ هذا النهج قد يعتبر متخلفاً قياساً مع القول المأثور "المناورة وقوة النيران". ومثل ملاحظات "ثيوسيدس" حول أهميّة المناورة وقوة النيران - أو بالأحرى الأساليب النارية والتلاعب بالقوة - لكنّها تبقى مهامَّ غير موزعة، ومن الأمور الأساسية لجميع من يسمون مدارس الفكر الإستراتيجي. بل الانتحارية في المواقف للمناورة، وبعد ذلك يتقرر متى يتم تطبيق الوسائل الناريّة. إلا أنّه أصبح القسم الأكبر من وسط جوانب الحل الناري ومعادلة المناورة معروفة جيداً لدرجة الابتذال، ولكن هذا لا يقلّل من استمرار أهميتها أو تحقيق ما دون الحلول العامة.

وفي المقابل؛ لا يبدو من البديهي أنّ هذه الممارسات تحظى دائماً بذات الأهمية في العصر الحديث، كما يتّضح من التجربة الكارثيّة الكبيرة التي حصلت فوق الأراضي الصربية في قوة اللامبالاة حين احتشدت القوات في أرض مفتوحة خلال الحرب بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والرئيس السابق لجمهورية يوغسلافيا في عام 1999 والذي هلك لاحقاً، وكان حلف شمال الأطلسي يعمل حينها على شكل مطاردات.

وبالمثل، فإنّ تطبيق القوة الناريّة تعقب عادة راسخة سابقة بغض النظر عن حجم القوات المشاركة بالأسلحة ولذلك ينبغي أن تتسق الأهداف، فهي عادة ما تفضل أن تكون قادرة على إطلاق النار على طول (مرمى الرمي الانتظامي) وليس عبر خطوط العدو؛ ويجب على معدّلات النار أن تستجيب لمستوى الخطر؛ والقوة النارية التي يمكن أن تُستخدم لتسهيل المناورة، وما إلى ذلك كبعض أفضل المعروفين المطلعين الإستراتيجيين والذين جعلوا سمعتهم أساساً عن طريق الدعوة إلى نماذج محددة من المناورة وقوة النيران.

ولكن هذا قد حدا ببعض المعلقين إلى اعتبار تلك التكتيكات فرديّة وليست

إستراتيجية لمجرد تأكيد لمعاني الكلمات المرتبطة بكلمة "إستراتيجية"، وينبغي ألا يسمح لصرف الانتباه نحو أمور أخرى.

كان الكابتن "باسيل ليدل هارت"[18] مؤلفاً لمجموعة كبيرة من أعمال الحرب، لكنه غالباً ما كان - فوق كل اعتبار - يُعرف بوصفه المنظم للحرب حيث تتكون:

- **أولاً**: الحرب الخاطفة.
- **ثانياً**: المدى غير المباشر.

في ظلّ الظروف الملائمة التي حقّقها "هتلر" مثل فتح المجال لجبهات قتال جديدة، وغزو بولندا، والبلدان المنخفضة وفرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية، والحرب الخاطفة بصفة عامة، فقد كان القتال في الحرب من الناحية العملية لعدة سنوات يبدو لا يقاوم إذا كانت هناك أسئلة بشأن أصول الحرب الخاطفة لا يوجد غير المباشرة بشأن النهج المتبع.

وهنا، فإني لا أدّعي أنّي وضعت هذا المفهوم، لكنه أصبح المفهوم الرائد من خلال الدعوة إلى ما قد يكون له شهرة كتاب بعنوان "الإستراتيجية" ببساطة. النهج غير المباشرة أيضاً، يبدو بسيطاً بعد أن تمّ توجيه إشعار. الفكرة هي إن أمكن، على الدوام لنهج العدو من اتجاه غير متوقع وبطريقة غير متوقعة.

يعتبر الإسكندر الأكبر أول من وضع مفهوم الممارسة العسكرية، وكيفيّة التعامل مع التشكيلات المعادية بشكل زوايا منحرفة، وهكذا، فقد كان ينفذ تلك الخطط باحتراف بالغ، ثم فجأة يتأرجح خط قواته حولها في آخر لحظة، إما

18- باسيل هنري ليدل هارت (1895- 1970م) هو مؤلف وإستراتيجي، إنجليزي. ولد في باريس، وتعلم في كامبردج، واشترك في الحرب العالمية الأولى. ترك الجيش وعمل مراسلاً عسكرياً للديلي تلغراف، والتايمز اللندنية. من أوائل الذين اهتموا بالحرب الميكانيكية، شرح أساليبها التكتيكية المتعلقة بتدريب المشاة، واتبعتها وزارة الحربية البريطانية. ألف عدة كتب نالت شهرة فائقة.

وهو المدى الذي يمكن فيه ظهور ما يدعى بالحرب إلخاطفة، ولكن ذلك لا يهم هنا. ما يعنيه الأمر هو الدعوة للتقنيات التي قامت بتنسيق وثيق للقدرات الفردية وقدرات المدرعات والمشاة والطائرات الهجومية وإلى ديناميكية سريعة الحركة والقوة، والحرب إلخاطفة المتقدمة وإمكانات جديدة للشكل والمناورة وقوة النيران التي كانت في مجموعها أكبر من مجموع أجزائه.

للالتفاف على المعارضة أو لضرب أضعف نقطة أو كلاهما معاً.

أما في العصر الحديث، فإنّ من أهم الأمثلة غير المباشرة ذلك النهج الذي قدمه قائد القوات الأمريكية الجنرال "دوغلاس ماك آرثر"[19] في بداية الحرب الكورية، مع القوة الرئيسية المدفوعة تقريباً قبالة الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة الكورية عن طريق القوات الشيوعية، ففي الخامس عشر من شهر أيلول / سبتمبر من عام 1950 كانت حملة "ماك آرثر" المغامرة البرمائية تهبط في "إينشون" والتي تبعد حوالي 240 كم إلى الكوريتين الشماليتين "العمق على الساحل الغربي" والالتفاف مع قطع خطوط الإمداد، الأمر الذي أجبر قوات العدو على التراجع حتى شبه الجزيرة الكورية في الوقت الذي كانت متقدمة في الأسفل.

ولذلك، فإنّ دراسة حالة واحدة أخرى من المناورة وقوة النيران تستحق الاهتمام، لأنها تقدم نظرة عامة حول مفهوم الإستراتيجية.

كان القائد - في سياق هذه المناورة - هو مهندس خطة تعبئة في ألمانيا لبدء الحرب العالمية الأولى، الكونت "ألفريد فون شليفن"[20] رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية 1891 حتى 1906، وتوفي "فون شليفن" في عام 1913 ولكن هذه الخطة قد نُفذت مع تعديل بعض بنودها، وقد نُفذت من قِبل خَلَفه الجنرال "فون مولتك"[21] الأصغر.

كانت سياسة "مولتك" تقتضي بإجرّاء هجوم مرافق ضد القوات الفرنسية من خلال بلجيكا وهولندا، والذي ينطوي على خطة تحرّك مئات الآلاف من الرجال والمواد

19- دوغلاس ماك آرثر: جنرال أمريكي، جنرال في الأمم المتحدة ومشير في الجيش الفلبيني. كان قائد جيش الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين ولعب دوراً بارزاً في حرب المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية. ويكيبيديا.

20- ألفريد جراف فون شليفن (Alfred Graf von Schlieffen**)، وكثيرًا ما يسمى بالكونت شليفن في الفترة من 28 فبراير 1833 حتى 4 يناير 1913 وهو مشير وخبير إستراتيجي ألماني شغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية الإمبراطورية من 1891 حتى 1906. وأطلق اسمه على خطة شليفن في 1905 التي وضعها لهزيمة الإمبراطورية الروسية في الحرب العالمية الأولى والجمهورية الفرنسية الثالثة في الحرب العالمية الثانية.**

21- هيلموت فون مولتكه (قائد بروسي26 أكتوبر 1800 - 24 أبريل 1891) تولى رئاسة أركان الجيش البروسي الذي صار الجيش الألماني بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية عام 1871 من 1857 إلى 1888.

إلى الجبهة غرب ألمانيا، وبشكل ملحوظ وخلال فترة قصيرة مع قليل من التنظيم في الجيش حيث تم عقد اجتماع في ألمانيا لمواجهة محتملة أخرى للخصوم، وحيث كان الروس إلى الشرق. كانت خطّة "شليفن" بسيطة وتُعتبر تحفة من حيث الدقة التنظيمية وعلى نطاق واسع باعتبارها ملحوظة بشكل إستراتيجي. ولكن ذلك ربما يعتمد على الاعتراف بأسس مشكوك فيها.

أعطى القيصر "فيلهلم" في الأول من شهر آب / أغسطس من عام 1914 الأوامر بالتعبئة العامة للجيش الألماني، وهو التاريخ الذي أقره على غرار ما حدث قبل إعلان الحرب ضد فرنسا لمدة يومين. قاد الجيش البروسي إلى النصر في معركة كونيغ غراتس König grätz ضد النمساويين في الحرب النمساوية البروسية عام 1866.

- قاد الجيش البروسي إلى النصر في معركة سيدان عام 1870 ضد الفرنسيين في الحرب الفرنسية البروسية.
- أُعطي لقب غراف (كونت) عام 1870، ثم رُقي إلى رتبة الماريشال (المشير) في العام التالي.
- تقاعد من رئاسة الأركان عام 1888.
- هو عم هيلموت فون مولتكه رئيس أركان الجيش الألماني في بداية الحرب العالمية الأولى.

كانت الأمور تحت إمرة "شليفن" ثم "مولتك"، وكانت هيئة الأركان العامة قد أمضت سنوات في التخطيط لهذه اللحظة. كان تنظيمهم مدهشاً. حيث تمّ حشد مليونين من الرجال والعتاد، وشكّلت وحدة وقوة ضخمة نُقلت نحو الحدود الفرنسية البلجيكية على المئات من القطارات وفقاً لجدول زمني للسكك الحديدية بلغ من الدقة والتعقيد حدوداً غير عادية.

ومما يؤسف له أن "فون مولتك" القائد العام، وبعد تعبئة طلب إعلان الحرب، غيّر القيصر موقفه وقرّر أن غزو الجيوش ينبغي أن يكون بمبادرة من الروس إلى الشرق بدلاً من فرنسا إلى الغرب.

كان الجنرال "مولتك" مذعوراً، لا يريد شيئاً من ذلك، فيقول للقيصر: إنّه يجب أن

يتم حشد الزخم الداخلي في خطته، وهذا يعني أنّه بمجرّد أن تدخل حيز التنفيذ، فإنّه لا يمكن عكسها. ولذلك فقد بدأت الحرب العالمية الأولى في فرنسا وليس في روسيا، لأنّ القائد العسكري الألماني لا يمكنه المناورة للسيطرة على قواته.

أثبت الانتشار الأولي للجيش مقاومته الألمانية، ليس فقط على القيصر، بل أيضاً على الجيش الفرنسي. وقد حقق إنجازات تعتبر رائعة، في حين بدأ التخطيط لمرحلة ما قبل خطة "شليفن" حيث انتقل ما يقرب من مليون ونصف المليون من جنود القوات الألمانية إلى الجبهة للقتال ضد بلجيكا وفرنسا، وتمّ ذلك في غضون سبعة عشر يوماً.

في تلك الأثناء، أصبح "مولتك" عاجزاً عن توجيه قواته. وكان من الصعب الاتصال عن بعد مع الجبهة؛ وفي كثير من الأحيان كان "مولتك" يفكّر بقوّاته بشكل جنوني ولكن بعيداً كل البعد عن الخلط، لكنّه لم يتمكن - من أجل تنفيذ كامل الخطة بقصد المناورات - من تحقيق الالتفاف للجيش الفرنسي مما أحدث انفصاماً حاداً بين الوسائل ولذلك، وبعد ستة أسابيع فقط من الحرب أُعفي "مولتك" من مسؤولياته.

وهنا، يحقّ لنا أن نسأل: هل اتبع "مولتك"و "شيفلن" الطريقة الإستراتيجية، والتكتيك، أم كانا يناوران بالجدول الزمني لحركة السكك الحديدية والكتائب؟

الجواب على السؤال الأخير هو على الأقل: نعم.

ولكن مع الاستفادة من وقوعه، فإنّ هناك انفصالاً واضحاً بين فكرة "شيفلن - مولتك" فيما يتعلق بالتفكير بالغايات، وبالسبل والوسائل التي يمكن أن توحي على أنّها في أفضل الأحوال التكتيكية وبحيث يبدو المخططون لها كمنفِّذين بدلاً من مفكرين، وبحيث يتم فهم ما كانت ترنو إليه تلك الغايات بغضّ النظر عمّا إذا كانت بعض الحسابات التي تمّت على عجل تعتبر حافزاً ذا أهمية في انعقاد مثل هذه اللحظات الحاسمة واستجابةً للكمين من قبل مجموعة صغيرة من رجال حرب العصابات، أو أنّها تُعد خطة ضخمة، إلا إذا كانت إستراتيجية التعامل في فكرتهم

عن كيفية تحقيق نصر يُرضي منطق الغايات وسبل العلاقة بين الوسائل.

كان "فون مولتك" البائس ذا الخبرة الناجمة في جزء منها على الأقل بالانشغال في عملية (كيف نفعل الأشياء) على حساب تشكل (ماذا نفعل بالأشياء) وهذا ما يعيد إلى الأذهان إسهام أوروبا الإستراتيجي الآخر الملاحظ، في القرن التاسع عشر.

وفي المقابل، كان تفكير السويسري "أنطوان هنري" يتأثر بشدة في أول تجربة مباشرة لحروب "نابليون بونابرت"، بل ويعرض الصيغة الرقمية في شهر أيلول، ومن المفيد إن لم يكن بالضرورة تطبيق ذلك على نطاق عالمي وعلى الأخص تلك الملاحظات، فطبيعة القوى العاملة الكثيفة لحملات نابليون حيث لاحظ من خلال المفهوم العام لتلك الأوضاع، أنّه كان على يقين جعله يؤكد تأكيداً هاماً على حشد أعداد أكبر، مع الأخذ بالاعتبار وضع خطة الهجوم، والمتمثلة في الهجوم على نقاط ضعف العدو، وتحقيق الهدف الأسمى وهو النصر من خلال معركة حاسمة على عكس العديد من المعارك الثانوية التي خاضها، كما كان يعلّق أهمية كبيرة على التنظيم والخدمات اللوجستية؛ وعلى ما وصفه "خطوط العمليات"، وكان يعتقد بأن الجيش الذي كان على خط العمليات الداخلية - وهو الموقف الذي يفصل بين قوات العدو حيث تتمتع تلك العمليات بميزة كبيرة وقوية للغاية - وأعرب عن اقتناعه بأنه كان قد تحرك لتأكيد حرمة مبادئ الحرب المُستمدة من هذا المفهوم.

ومن خلال هذا الانشغال في الشكل وليس الغرض فقد كان أغلب الظن أنه بالتوازي مع "مولتك" فإن الأمر يصبح واضحاً في الإصرار القاطع لمبادئ التنظيم العسكري، بل وبقيت تلك المبادئ في مأمن من أكثر التطورات التكنولوجية الهائلة، وهو السبب الرئيسي الذي كانت لديه صلة ذات طابع إستراتيجي، لكنه استمر في الانخفاض مع مرور الوقت.

الإستراتيجية البحرية:

إنّ كل ما تم نشره سابقاً حول السلطة البحرية، وعلى الأخص ما يتعلق "بألفريد

ثاير ماهان"[22] الأمريكي والبريطاني السير "جوليان كوربيت"[23] ظلّ يمارس تأثيراً قوياً على التفكير الإستراتيجي في الوقت الذي كانت فيه أفكار "ماهان" قد عقدت العزم على التنفيذ قبل مطلع القرن العشرين، وبل وفي وقت مبكر جداً عن "كوربيت" وتكاد تصل تلك الفترة إلى عقود من الزمن.

كانت الكتابة آنذاك في ذروة التنافس بين الإمبراطورية وبين الإمبراطوريات الأخرى بما في ذلك المتطلبات البيئية للثروة المتأتية من الاستغلال الاستعماري، وكذلك الاستخدام الفردي كبريطانيا يعتبر بمثابة الدليل الرئيسي، مع أنّ بعض ما قاله "ماهان" كان ذا مصداقية في القول من أنّ القوة البحرية تمتلك مفتاح الهيمنة الدولية، وبالتالي؛ فإنها تستحوذ على مفاتيح الرخاء الاقتصادي، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى تطوير المفاهيم الأخرى التي لا تقل أهمية مثل ضرورة الحفاظ على السيطرة على البحار، وأن تكون متناسبة مع الواقع وتستمد صيرورتها من قوة التركيز والانتصار في معركة حاسمة واحدة بحيث يمكن أن تعتبر الإمدادات معقولة، بل وبمثابة الحجة المركزية اللازمة لتحقيق الهدف كان موقف الدفاع السلطة البحرية في ذلك الوقت، لازال صحيحاً حيث تعتبر التجارة البحرية اليوم هي المساهم الرئيسي لمعظم الاقتصاديات المتقدمة.

ولكن الإفراط في تبني المفهوم الإستراتيجي كانت له عواقب مختلفة حيث توجد ثمّة صلة حتمية بين القوة البحرية والقوة الوطنية التي لم تصمد بزوال الاستعمار العلني، في حين أن مسيرة التكنولوجيا مثل السرعات العالية، والاتصالات الدولية والتحويلات المالية، والنقل الجوي، والزيادة الجديدة في الاقتصاد، والذي نقل على الفور السلع مثل الملكية الفكرية، وتولي إدارة الدور، والعولمة المتزايدة للاقتصاد في المعنى الذي هو نتيجة طبيعية لأفول الإمبريالية.

وباختصار، فعلى الرغم من استمرار أهمية الحرب الاقتصادية، فإنّ الأسعار بصفة

22- ألفريد ثاير ماهان كان ضابط عَلَم في البحرية الأمريكية وجيو إستراتيجي، وكان أيضًا مؤرخًا، وقد أُطلق عليه لقب "الإستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر الميلادي.

23- جوليان كوربيت: باحث إستراتيجي وصاحب نظريات في الصراعات والحروب .

عامة أصبحت تمتلك مفهوماً إستراتيجياً، في الوقت الذي كان "ماهان" يتعرض للأفكار الضيقة المفرطة.

لكن "كوربيت" كان أكثر قدرة على الانسجام مع الفكر من سلفه فيما يتعلق بالسياسة والصراع، حيث عرض من بين أمور أخرى ذات قيمة أعلى من حيث التقدير المتبادل بين بيئة الفرد وأشكال القوة العسكرية، على الرغم من عدم الاكتراث بالقوة الجوية، وعلى الرغم من الأدلة الدامغة لما حدث للعالم في الحرب العالمية الأولى، فإنّ ذلك سيمثل فشلاً ذريعاً. بالإضافة إلى إظهار ما هو مبتكر نسبياً حول فهم ظهور العمليات المشتركة بشكل مثمر، وعلى الأقل بين القوات البرية والبحرية.

كان "كوربيت" في تلك المرحلة قد قدّم عدداً من الأفكار والتصورات حول بعض أكثر التطبيقات تجرداً وكان في مقدمتها التأكيد على تفوق "الأسطول البحري" وهو مفهوم صالح، ولكن مع تجنب اتخاذ إجرّاءات حاسمة من أجل خدمة واحدة فقط من قبل الأسطول. فقد كان يقابل ذلك ثمّة اقتراحات سبر غريبة للوهلة الأولى، ولكن الفكرة كانت في واقع الأمر دقيقة، وخاصة بالنسبة لأسطول البحرية الذي يبدو بشكل أقرب بالنسبة إلى العدو. وذلك بدلاً من فكرة المخاطرة على جميع المقررات، وتلك الفكرة هي التي كان يفضلها "ماهان"، لكن "كوربيت" رأى بأن الحفاظ على سلامة الأسطول هي الأولوية، ولربما يخلق نوعاً من عدم اليقين حول موقع القوة والدقة، كما يمكن أن يخلق ذلك قائداً كلاسيكياً إثر الردع الإستراتيجي، وزيادة في هذا المقام، درجة من المرونة في مناورة غائبة إلى حد كبير نسبياً من الجيوش التي تسير بخطى بطيئة.

نظرية القوة الجوية:

تُعتبر نظرية "القوة الجوية" واحدة من بين المدارس التقليدية الإستراتيجية من حيث الفكر والعقيدة بما يتعلق بقدرات القوة الجوية منذ البداية، وكان الهدف هو ما تفعله من خلال سرعة الإنجاز التي تخدم الإستراتيجية. ومثال ذلك: قائد الجيش الإيطالي المحنّك "جوليو دوهيت".

كانت القوة الجوية هي القوة الأقوى، إلى درجة أنّ العديد من المتعصبين لها اعتبروها قوة أكثر من إستراتيجية، لكنها تحكم من دون صلاحية. لكنه ومع ذلك، فإن كان صحيحاً ما كان "دوهيت" يقتنع به بأنّ القوة الجوية هي أسرع وأنجح وسيلة للكسب والفوز، فقد خلقت تلك القناعة تأثيراً إستراتيجياً في بداية القتال. وكان الطريق لتحقيق هذا الهدف هو من خلال خروج المغلوب بضربة قاصمة ضد العدو الحقيقي لمركز الثقل، والتي تعرف بأنها النخبة الحاكمة، بما في ذلك السكان، والأجهزة الحكومية.

وهذه الوسيلة والطريقة سوف يتم العمل على تحقيقها، وكانت القوة الجوية، التي يمكنها من خلالها تجاوز كل ما هو موجود ظاهرياً لكن ذلك لم يكن مهماً بشكل إستراتيجي بالنسبة للعدو والجيوش والقوات البحرية في طريقها إلى أعداء الوطن لتنفيذ ضربات مذهلة شديدة الانفجار، مدجّجة بالمواد الحارقة والغاز. وفي النهاية فإنّ الغاية تبرّر الوسيلة، والانتصار سيكون سريعاً وكاملاً، وبالتالي يتمّ تجنّب الجمود المروع كما حدث في الخنادق التي شهدت الحرب العالمية الأولى.

يُعتبر "دوهيت" ذا فضل فيما يتعلق بنطاق رؤيته حول القوى الجوية، ولكن يقع عليه بعض اللّوم لإيمانه الأعمى تقريباً فيما يتعلق بالتكنولوجيا من جهة، وجهله من ناحية أخرى. واللافت أنّ الشخص كان خرّيج العلوم والهندسة، ولكن مع استخدام "دوهيت" التكنولوجيا باعتبارها أساس نظرياته، فقد كانت تلك مناسبة مواتية له وسطحية، ولكنه لم يفعل ذلك.

وعلى سبيل المثال، تأكيداته من أنّ الطائرات القاذفة من شأنها دائماً بلوغ أهدافها، وأنّها بعد ذلك تقوم بإلقاء أسلحتها بدقة مثالية، ونادراً ما يمكن أن تكون أكثر في غير هدفها، وقد تمّ الكشف عن ذلك خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية ثانية؛ فإنّه لم يكن هناك اهتمام أكثر لكامل نطاق التدمير الذي تحدثه القوى الجوية بما في ذلك ما يترتب من الآثار النفسية للقصف الجوي، مع افتراض العواقب الوخيمة.

كانت نظريته حول القوى الجويّة ذات عنصر حتمي في طابع تفكيره، ولكن ذلك

كان يتعارض مع طبيعة الحرب، التي يجب أن تستجيب دائماً لمسيرة العلم ولكن في نهاية المطاف.

في أعقاب الهجمات النووية على هيروشيما وناغازاكي في شهر آب / أغسطس 1945 والتي أنهت الحرب على طول الجبهات في المحيط الهادئ، فإنّ العديد من السياسيّين والمحلّلين يعتقدون بأنّ ما يُسمى بالطبيعة الخاصة للأمن الوطني قد تغيّرت بشكل تام ودائم، وأنّ تلك القنابل الذريّة المدمّرة قد كسرت ما يدعى "استمرارية الفنون العسكرية" وإنّ أي إستراتيجية أخرى لا تساوي قيمة حبر الورق المكتوبة عليه.

لكن الأحداث فيما بعد قد بينت أنّ هذا الأمر لم يكن كذلك، وعلى الأخص خلال العقود التي تلت ذلك في التفكير في الكثير من الأسس الإستراتيجية، وعلى نحو ما نوقش في هذا الكتاب، وقد ظلّ ثابتاً بدرجة كبيرة. في الوقت نفسه، أنّ مفهوم "القنبلة" قد توسّع بشكل كبير وإلى مجموعة جديدة من المفاهيم، وذلك لما لتلك "القنبلة" من قدرة على التدمير لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

النظرية النووية:

وفقاً "لبرنارد برودي" الذي يُعتبر واحداً من الإستراتيجيين البارزين فإنّ ما قامت به الولايات المتحدة باستخدامها للأسلحة الذرية ضد اليابان، قد برّر ما كان "دوهيت" قد دعا إليه بما أسماه خروج المغلوب بضربة من الجو. ولكن تفسير خروج المغلوب بالضربة المتوخّاة قد أحدث صدمة هائلة لحجم الموت والدمار الناجم عن تلك الأسلحة التي أُسقطت على هيروشيما وناغازاكي، وقد أدى ذلك فيما بعد إلى تطور الإستراتيجية النووية الذي اتُّبع في وضع "القنبلة" حيث ثبت أنّ الأمر أكثر تعقيداً بكثير مما كان قد أشار إليه استنتاج "برودي" المبكّر، وخاصّة عندما كان الاتحاد السوفيتي قد تفوّق في تجربة ذرية ناجحة له للأسلحة النووية في عام 1949، وأصبحت العمليّة منذ ذلك التاريخ عملية تفاعلية بين الولايات المتحدة والسوفييت. بيدَ أنّ المشكلة كانت تكمن في محاولة لتناسب مستوى الأسبقيّة بالشكل الذي لا يمكن تصوّره، وذلك من خلال محاولات تحويلها من قوة مدمّرة إلى بناء

إستراتيجية رشيدة.

تُعتبر الإستراتيجية الانتقامية واسعة النطاق واحدة من الإستراتيجيات ذات الطابع النووي بحيث يمكن تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ولكن لما لديها من المرونة الواضحة والضمنيّة الرهيبة لإنهاء الدولة، ولكن لأسباب إستراتيجية بحيث لا يزعجها البقاء في طور الاسترخاء إذا لم تصل التطورات إلى حدّ استخدامها كوسيلة ردع قاضية.

وهكذا، فإنّ الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والأكاديميّين لوضع سياسات أقلّ تطرّفاً قد أدى إلى تعزيز هذه الأفكار الرادعة، وكذلك إلى الاستجابة المرنة، واتباع إجرّاءات التصعيد التدريجي في الصراعات المختلفة، وهذه الأخيرة هي التي تُعرف أيضاً باسم الذرائعية أو المخاطر الإستراتيجية. لكن الفكرة المفصلية هنا تكمن في أنّ القوّة النوويّة ستُطبّق بعد التصريح عن نيّة تنفيذها، على عكس الطريقة غير المقيدة.

ولكن إذا كان الانتقام غير مجدٍ بشكل واسع النطاق، وفي حال خرجت من طور الردع، والاستجابة المرنة، وكان التصعيد التدريجي فكرياً فإنّه في حالة كهذه ستصبح في وضع لا يمكن فيه الدفاع عنها.

ولذلك، فإنّ كل المفاهيم الثلاثة ضمناً تكمن في القدرة على إدارة استخدام الأسلحة النووية، حتى أصبح السؤال المحوري: هل يمكن التحكم في الحرب النووية؟

وقد جاءت الإجابة على لسان الكثير من المعلّقين: لا.

وهنا، فإنّ ما يتمّ تردّده على أنّ القادة سوف يردون على الهجوم النووي في قياس ثابت وبعناية إنّما يبقى مجرّد وسيلة لا يمكن تحمّل عواقبها أو حتى التكهّن بنتائجها وذلك من حيث قوة تدمير الأسلحة المواجهة الممكنة للإبادة، في الوقت الذي سيجد هؤلاء القادة صعوبة كبيرة في مقاومة الإغراء الخاص بها للتقليل من الخسائر، وذلك عن طريق السياق بقصد المباغتة في الحصول على المركز الأول من خلال ضربة واسعة النطاق تقضي على العدو وتشلّ حركته مباشرة.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الاتحاد السوفيتي على ما يبدو كان قليل الاهتمام بما يخص تلك المفاهيم الأكثر تطوراً ولكن مع عمق مشبوه، وبالتالي، فإنّ العصبية في القيادة السوفيتية طوال فترة الحرب الباردة قد تحولت إلى مفهوم واحد، واسع النطاق، حيث كانوا يفضّلون أن يكون استخدام الهجوم النووي كضربة وقائية.

تُبين الإستراتيجية النووية الأكثر مصداقية أن الردع المتبادل، هو مفهوم قد أصبح يُعرف في النهاية بشكل مختصر، بأنّه سيُؤدي إلى التدمير المتبادل المؤكد، وسيُدخل العالم في السريالية النووية الإستراتيجية التي تمثل في الواقع نوعاً من المنطق المختلف على أن يتم تقريره من قبل وزارة الدفاع ضد التهديد النووي، ولكنه سيكون في موقع العاجز، وهذا فقط يحدث كنوع من الردع، بل ويمكن أن يكون بمثابة الردع المضاد.

بيدَ أنّ هناك قضية عادلة يمكن أن تكوّن مصداقية المفهوم فكرياً، وذلك لأنها ترتكز على خمسين عاماً من الإستراتيجية ذات الجمود النسبي الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، على الرغم من القوتين العظميين - وبانتظام - كان لديهما حيّزٌ من المواجهة العسكرية التقليدية وغير المباشرة عبر مختلف العملاء، وكانت تلك المواجهات تعتبر ملازمة لأي نجاح في تطبيق الردع المفترض.

يفترض أنّ كلاً من هذين الخصمين الكبيرين يمتلكان ترسانات جبارة من الأسلحة الفتاكة - وينطبق هذا الافتراض مع أكبر قوة نووية إلى نماذج من الأسلحة التقليدية - ومن الجدير بالذكر أنّه حتى الآن يبدو أنّ العمل يدور فيها بكثير من التأنّي، في حين أنّه في نزاعات الدول القائمة على الأطراف لم تشارك أصلاً الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، كباكستان في مواجهة الهند. شأنها شأن غيرها من الإستراتيجيات المعروضة عليها، حيث يمكن أن تصبح زائدة في الحال لدى الدول أو المنظمات حيث من غير المنطقي حصولها على أسلحة نووية، لأنّها بالتأكيد سوف تسعى لاستخدامها.

تجدر الإشارة قبل المناقشة النهائية لمدرستين من الفكر الإستراتيجي، كحرب العصابات والإرهاب إلى بعض المصطلحات التي انبثقت عن الإستراتيجية النووية،

وذلك لتوضيح استخدام لغة السياسة وتحديداً، فإنّ العبارات الملطّفة كعبارة "القوة النووية المضادة" لوصف الهجمات ضد المنشآت والتشكيلات العسكرية، ومستوى المكافحة المضادة وشن الهجمات على المدن وعلى المدنيين، بل ومثيرة للقلق من جانب المعايير التي يتسم بها في بعض الأحيان البعد الفكري للحرب.

في حين يمكن أن تقدم الملاحظة نفسها فيما يتعلق باستخدام "الحرمان" من شنّ هجمات على القوات العسكرية، و"العقاب" من شنّ الهجمات على المدن، لتدمير قيادة العدو.

يمكن لهذه العبارات التلطيفيّة أن تكون جزءاً من لغة إستراتيجية غنية، ولكن يجب أن يفهم الإستراتيجيون بالضبط ما يقولون عندما توضع مثل هذه الشروط لمثل هذه الوحشية، وإن كان يفترض وضع ما يلزم من إجراءات.

حرب العصابات:

كانت حرب العصابات، أو حروب الأحزاب أو العمليات الفدائية غير النظامية تعتبر بمثابة الوسيلة المفضلة لحرب الضعيف ضد القوي على مدى آلاف السنين. فقد أثبتت الممارسة التي تعتمد على الأفكار الصينية لعبقري فنون القتال الصيني "صن تزو" نجاعتها في قضّ مضاجع العدو وإرباكه، والتي كانت تشدّد على الخداع والمفاجأة، وعلى تكتيكات قصيرة وحادة للهجمات على نقاط ضعف العدو، ومن ثم يليه الانسحاب السريع.

يعتبر ما ألفه وخطط له "صن تزو" من أهم وسائل حرب العصابات، والدعاة للثورة في القرن العشرين، وقد لخص القائد الثوري الصيني المشهور "ماو تسي تونغ" تجربة اختبار هذه الطريقة:

حين يكون العدو موغلاً في التقدم، فإنّنا نتراجع؛ ولكن حالما يصل العدو إلى مخيّماته ويهجع، فإنّنا نضايقه حينذاك بهجماتنا المباغتة؛ وعلى الأخص في الأوقات الذي تكون فيها قوات العدو في طور الراحة أو معتكفة عن القتال والمواجهة، وفي الحقيقة، فإنّ تلك هي فرصتنا الذهبية في القيام بهجوم الصدمة ومن ثم نتابع.

لقد ساهمت المساحات الشاسعة للصين والأقاليم الواسعة في نجاح تكتيك حرب

العصابات الكلاسيكية للقائد "ماو" الذي أحسن استغلال تلك الحقول الشاسعة للصين من أجل خلق الوقت والمكان المناسبين للقيام بالهجوم مع اعتقاد العدو الدائم بأنه يُعد العدة لحملة مستمرة، وبذلك كانوا ينجحون في خطط هجومهم في كل مرّة ويغنمون العتاد العسكري المختلف للأعداء في حين كانت كفّة النصر تميل عموماً لصالح الثوّار المتمرّدين.

لقد ترجم "ماو" النظرية من مجرّد أفكار إلى واقع وذلك خلال الحرب الأهلية في الصين بين كل من الشيوعيين و"شيانغ كاي شيك القوميين" والذي قاد الشيوعيين خلال عام 1920 إلى تحقيق النصر النهائي على البر الرئيسي في عام 1949.

كانت سمات حملات "ماو" ذات الطابع العسكري الهجومي ذات خصائص مميزة بحيث يمكن القيام بنسخها وتطبيقها، وهذا ما حصل في وقت لاحق حيث قام "ماو" برفقة قادة الثوار الآخرين بنسخ الثورة لتشمل عدة أقاليم. وهكذا؛ كان الاحتفال على ثلاث مراحل متميزة:

1- فوز الاشتراكيات من الريف (الدفاع الإستراتيجي).
2- عزل المدن (المأزق الإستراتيجي).
3- وأخيراً، إحكام القبضة على المدن (الإستراتيجية الهجومية).

و في عملية الانتقال من خلال هذه المراحل الثورية الثلاث، فقد أفلح الجيش تدريجياً في التحول من وسائل حرب العصابات والحرب التقليدية، مع تغيير كبير على هيكلية القوات المتحاربة، وقيامها بنقلة نوعية في تركيبتها إلى قوات صغيرة، ووحدات متحركة ومرنة بدأت تحلّ تدريجياً محل الأساليب التقليدية للقوة في الهياكل التي حشدت تشكيلات المشاة تدعمها المدرعات والمدفعية، وربما القوة الجوية، والثالثة للمرحلة حاسمة.

وهكذا، فعلى النحو التكتيكي الذي كان "ماو" قد مارسه في حرب العصابات - على الأصح "حرب الشعب" - فإنّ التمييز الناشئ عن الظروف ما قبل تلك المرحلة في الصين إنّما يعود إلى النصف الأول من القرن العشرين حيث يمكن للقوة المسلحة أن تستخدم تكتيكات حرب العصابات، وهذه الأساليب يمكن أن تكون مجرد

جزء من حملة أوسع لتحقيق أهدافها من أجل القضاء على النخبة الحاكمة مع الحفاظ على نفس الشكل من أشكال الحكم وذلك من خلال الاشتراكيات، وحرب الشعب بحيث يسعى لتحقيق التغيير الثوري للدولة في المجالات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية، ولعلّه من باب المفارقات هنا أنّ حرب الاستقلال الأمريكية التي دارت رحاها منذ عام 1775 حتى عام 1783 في أمريكا حين نجح المستوطنون في ثورة العشرين ضد الحكم البريطاني الأخير يناسب من حيث الوصف ما حدث في الصين، فقد كانت حرب الشعب مناسبة تماماً لهذه الفترة من تاريخ الصين الذي كان يعمل، ويعتبر النموذج الوحيد في متوالية النجاحات الثورية البارزة هي الانتصارات التي حققتها الثورة الفيتنامية ضد الفرنسيين بين عامي 1946 و1954 ثم مع الولايات المتحدة وحلفائها في الفترة الواقعة من عام 1962 إلى عام 1975.

من الملاحظ أنّه في الإستراتيجية، يمكن أن يكون لتحديد المكان والزمان أهمية استثنائية، ذلك لأنّ السياق التنظيمي يعتبر بمثابة كل شيء تقريباً، وهذه الإستراتيجية ليست استثناء على النطاق الضيق على بقية الثورات ذات النهج الثوري، كما فعل "فيدل كاسترو" و"تشي غيفارا" في ثورتهما النضالية في كوبا في الفترة الواقعة بين عامي 1956 إلى 1959 حيث أن ثورتهما على سبيل المثال، قد أخفقت إخفاقاً شنيعاً في "بوليفيا" بعد ثماني سنوات فقط، الأمر الذي أدى إلى إنهاء رومانسية الثورة بإعدام "تشي غيفارا" في ظروف بائسة من قبل السلطات المحلية.

وهكذا، وللأسباب نفسها، تتطابق خصائص الثورات عموماً حيث يمكن تحديد إطار موحد لدراسة حالة محددة. مما لا شكّ فيه أن إطالة أمد الثورة الصينية، والجوانب النفسية الإيجابية النموذجية "لماو تسي تونغ" قد كانت تُعتبر أيضاً عاملاً حاسماً في ثورات كوبا وفيتنام، كما أنّها لا تزال واضحة المعالم في الحروب الحديثة، وليس أقلها في إطار ما يسمى الإستراتيجيات غير المتماثلة التي يستخدمها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، وعلى الصعيد العالمي من جانب العديد من الحركات الإسلامية الجهادية.

الإرهاب:

يعتمد الإرهاب منهجيّة توليد الخوف كوسيلة من وسائل الإكراه. ويمكن استخدامه بشكل مقصود لتحقيق هدف محدد، مثل الحصول على معلومات، أو مجموعات معينة، أو معاقبة أفراد، أو لزرع مستوى عام للرعب وبالتالي، لحمل من لا رغبة له في التعاون على التعاون.

ويمكننا في هذا السياق تعريف الإرهاب بحيث يشمل كل من يشترك وينتهك بقانون النزاعات المسلحة، وينتهك القانون المدني. ومن يرتبط في كثير من الأحيان بوسائل حرب العصابات، والتي غالباً ما تستخدمها القوات غير النظامية باعتبارها السبيل الرئيسي لتأكيد السيطرة، وعلى سبيل المثال، فقد كانت المنهجية الخاصة المتّبعة في اغتيال قادة المجتمعات المحلية الذين لا يدعمون قضية معينة أمراً شائعاً منذ عدّة قرون.

ولكن ينبغي أن نلاحظ هنا أن الإرهاب كان عنصراً محورياً في جميع أنواع الإستراتيجيات، بما في ذلك الإرهاب البحري والجوي. وقد حاول بعض المعلقين تصنيف فئات إرهاب الأعمال العسكرية من الحرب العالمية الثانية، حيث قاموا بتعريف الإرهاب في بعض حالاته فقط كالمعاملة الوحشية التي كان يطبقها الجيش الياباني على المدنيين، والحلفاء وتفجير الألمان للمدن، وإغراق السفن المدنية الألمانية واليابانية من قبل أطقم الغواصات. ولكن على الأقل، لا يبدو أنّ ذلك هو الإجابة الوافية على القضية.

ومع ذلك، ففي ظلّ السنوات الأخيرة حيث أحرزت الممارسة والخبرات خطوات مميزة وذلك من خلال الاستخدام المتزايد من الفئات المهشمة كوسيلة اتباع إستراتيجية وبيسر وسهولة، وسرعة السفر والاتصالات العالمية، وسهولة الحصول على المستلزمات - على نحو متزايد - في المجتمعات المفتوحة، وكذلك الأثر النفسي لوسائل الإعلام، والإرهاب، على نحو يتيح للضعفاء ضرب قلب أقوى الخصوم.

تُعتبر مدرسة الإرهاب فريدة من نوعها بين مدارس الفكر الإستراتيجي ذلك لأنّه موجّه مباشرة ضدّ المدنيين، وغير المقاتلين، حيث تتجه نوايا الإرهابيين إلى خلق حالة

من الخوف وعدم اليقين (تعتبر النتائج الطبيعية لهذا التعريف هو أنّ أيّ إجرّاء لعضو من قوات الدفاع يقوم بتنفيذ واجبه من الناحية التقنية لا يمكن أن تصنف تلك الحالة على أنها إرهاب).

من الواضح أنّ هناك تناقضاً واضحاً بين الأمن والإرهاب، وهذا يعني أنّ هناك خلطاً في مفهوم تعريف منظومات الإرهاب، وهنا يجب الحرص التام لدى القيام بتعريف الإرهاب، وعلى سبيل المثال، الانغماس في معاني الكلمات عندما يوصف التعذيب المنهجي، والتشويه، أو سوء معاملة الجنود الأسرى وجرائم الحرب، أوليس يعتبر ذلك إرهاباً؟

أو إذا استعملنا عكس هذه الحالة، وهو قصف المدن بعمليات جوية نظامية جوية على اعتبارها عملية مشروعة، أليست تعتبر جريمة وتحمل في طياتها روح الإرهاب؟.

من هذا المنطلق، فإنّ الإرهابي من ناحية معاكسة قد يعكس صورة أخرى وهي صورة الرجل المناضل في سبيل الحرية!! وعلى الرغم من أنّه قد لا يعرف أكثر من ذرة من الحقيقة.

وهذا ينطبق على عدد غير قليل من الفائزين بالانتخابات للحكم حيث اعتمدوا على تبعيتهم للمنظمات التي أيّدتهم وساندتهم علناً أو سراً من خلال تطبيقها للإرهاب كوسيلة لإسقاط النظام، وأبرز مثال على ذلك ما حدث في أول حكومة إسرائيلية في عام 1948 وفي المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا في عام 1994، وفي حركة حماس في فلسطين في عام 2006، والتي بثت معنويات إضافية بوجه القضية الفلسطينية، ذلك لأنه ومن خلال حقيقة ما حدث في العقود الأخيرة، والعمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومات المنتخبة من إسرائيل والولايات المتحدة والتي أدّت إلى قتل الآلاف من المدنيين، وربما أكثر من المجموع الكلي لجميع الهجمات الإرهابيّة التي وقعت في مختلف أرجاء العالم كما في أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر عام 2001، وفي جزيرة "بالي" في أندونيسيا عام 2002، وهجوم "مدريد" عام 2004، ولندن وعمان عام 2005، وتلك التي يقوم بها عشرات من خلال الهجمات الانتحارية الفردية، وبصورة رئيسية ضد الأهداف الغربية.

من المهم أن نقّدر وجود مثل هذه المناطق الرمادية فكرياً، وإلى أن ندرك أنّ التعريف الدقيق للإرهاب لا ينطبق إلا عندما يكون المدنيون هدفاً.
إنّ طائرة مخطوفة، ومدفع رشاش يستخدم في الهجوم على مراكز التسوق والمراكز الإعلامية، وتفجيرات سيارات ملغومة وما شابه ذلك، جميعها تساهم في توليد دعاية واسعة النطاق وخطيرة في بعض الأحيان، وقد تتسبب في أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة، كما أنّها تعتبر رخيصة النفقات نسبياً.
لكن ما قام به تنظيم القاعدة في الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 أيلول 2001 قد أعاد كتابة كتاب الإستراتيجية.
وهناك أيضاً حالات من إرهاب المؤسسات أو إرهاب الدولة، وكذلك حالات النخبة الحاكمة التي تزرع الخوف بانتظام كوسيلة للسيطرة على من يحكمون، حتى أنّها تكون شديدة في بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال، كان القمع المتعمد إحدى الوسائل التي طبقها "جوزيف ستالين" في الاتحاد السوفيتي في أواخر عام 1930 حيث كانت تلك الفترة تعرف في التاريخ السوفيتي العظيم بفترة "الإرهاب".!
كما يمكن للدول أن تختار سلوك الإرهاب الدولي بإيواء مرتكبيه مباشرة، أو عن طريق توفير الأموال والتدريب والأسلحة.

الإستراتيجية العبقرية:

"صن تزو - كلاوزفيتز - ومكيافيللي"

إنّ معظم الخبراء الإستراتيجيين الذين تم تحديدهم من حيث البيئة التي عايشوها لاسيما في المدارس الفكرية التي تكشف عن قدر من ضيق الأفق، فإنّ تفكير هؤلاء يميل إلى أن يكون مفهوماً تماماً ويقع في حدود العصر والخبرة. لكن هذا النقد لا يمكن أن ينطبق على حال دولتين تحويان أعظم علماء الإستراتيجية القارية، كالفيلسوف "صن تزو" و "كارل فون كلاوزفيتز" وخلافاً لمعظم الكتّاب الآخرين حول إستراتيجية "تزو" فقد حلّل "كلاوس وينز" التحدي المتمثل في كيفية الانتصار حيث تحتفظ به العامة ذات الصلة إلى حد كبير ذلك لأن التركيز كان على طبيعة الحرب - على الإرادة البشرية والإستراتيجية - وليس على الآلات والأساليب.

كان "لتزو" موقف واضح منذ البداية حول العنوان الدائم لكلاسيكيات فن الحرب، بينما كانت إحدى السمات الرئيسية "لفيتز" بالتساوي بشكل بارع التأليف، وفي الحرب، كان تعليقه على القائد العظيم، وعلى إستراتيجياته بأنّه كان أحد "عباقرة الحرب".

عاش "صن تزو" في الصين كما يمكن القول بأنه ممارساً لفنون القتال وكذلك مُنظّراً للحروب، ولم تكن أفكاره حول هذا الموضوع تقتصر على مجرد تقديم قدر كبير من الحكمة والمشورة بشأن هذه المسائل العملية من حيث التضاريس والمناخ، والنقل والإمداد، والاقتصاد، والمناورة، واستخدام القوة، بل تعدت ذلك المنحى إلى الكثير من الممارسات العملية التي تعتبر اليوم أمثال سائرة لجميع أنواع الصراعات، كما تميّز بكونه أول مدوّن في فن الحرب، بما فيه التوجيه بشأن الخداع عند التقدم، وعند الانسحاب، وعند الهجوم وعند الدفاع، والتخلص من القوات والانضباط، والاستخبارات.

كان الوضوح الكامن في تلك الأنواع من الأفكار هو في مرحلة ما قبل التنفيذ حيث يقوم "تزو" بوضع خطّة عمل في طليعة العمل. ولكن حتى يتحقق النصر النوعي، كان يجب أن ينظر إلى ملاحظاته حول طبيعة الحرب على القضايا الحقيقية، الإستراتيجية التي يجب أن ينظر إليها عند تحديد كيفية الانتصار.

كتب "تزو" كتاباً عن الأهمية المركزية للجوانب السياسية والنفسية للصراع التي تمنح الأولوية القصوى، وذلك قبل أكثر من 2000 سنة خلت.

أمّا "كلاوس ويتز" فقد حقّق اعترافاً واسع النطاق بوصفه المصدر الرئيسي على البعد الإنساني لهذه الإستراتيجية والحرب، لكن "صن تزو" كان قد كشف عن العديد من العناصر المركزية على حد سواء ولديه العديد من الملاحظات المقنعة التي لا يختلف عليها اثنان وهي: "أن تعرف العدو وأن تعرف نفسك" كما أنّه كان يعتبر إخضاع العدو دون قتال هو قمة مؤسسات المهارة. فالغايات الإستراتيجية التي تفكر في طرق مختلفة من بين الوسائل المتبعة يجب أن تحقق كثافة مميزة، ذلك لأنه في أي صراع، قد لا تكمن فيه الرغبة لإلقاء الضوء على مزيد من الحكمة.

لكن ذلك لا يقلل بحال من الأحوال من مساهمة "كلاوس" البروسية (1780-1831) والذي تمكن خلالها من تفصيل السلوك البشري داخل المنظمات، وتحت وطأة القتال، وبمنطق منقطع النظير جعله الأكثر نفوذاً إستراتيجياً لجميع الأوقات فقد كانت لديه عناصر لشروط التحليل الميداني التي تعكس خلفيته كمشارك في الظروف التي تحدد حروب نابليون، ولاسيما حماسه للهجوم، وقد نجم ذلك عن اعتقاده بأن الدفاع أقوى من الهجوم (مع ملاحظة أنّ ذلك الهجوم يجب أن يؤكد على هزيمة العدو)، وكذلك في الدعوة للمعركة الفاصلة والدمار الكبير أو أن تكون المعركة حاسمة. بيد أن التقدم التكنولوجي منذ ذلك الحين قد وضع كل هذه الملاحظات موضع شك في أحسن الأحوال.

ولكن تم الاحتفاظ بكثير من الأحكام التي حافظت على تألقها ومنها ثلاثة أحكام ساهمت في تحديد الإستراتيجية وأبرزت عبقرية "كلاوس ويتز" وتتميز في بادئ الأمر كما يلي:

- **أولاً:** يجب فهم أن الحرب في نهاية المطاف هو صراع إرادات وشجاعة الهدف ليس في تدمير البنية البدنية للعدو، ولكن في الشجاعة الأدبية.
- **ثانياً:** إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم مركز الثقل باعتباره محور القوة الحاسمة التي ينبغي أن تطبق أولاً، في حالة من المراكز الخاصة بنا، ويكون هو الدافع بحزم.
- **ثالثاً:** الحذر في أنّ سير المعارك في الحرب قد تتأثر دائماً "بالضباب والاحتكاك" وهذا هو السمة الرئيسية لمعنى الارتباك إزاء ما يحدث، وتعتبر هذه الأخيرة من أنّ الأمور على غير ما يرام مهما أعددنا جيداً.

لكن كل الأفكار الحديثة في التخطيط والحكمة تعترف بأنّه قد لا تنجح خطة الحملة في أول مواجهة مع العدو.

ومن بين الأمور الأخرى، فإن مفهوم الاحتكاك يشمل نقاط الاحتكاك المقصود عمداً، وأن تتخذ الإجراءات التي يمكن أن تولد نتائج غير مقصودة أو غير مرغوب فيها، وهذا بدوره قد يؤدي إلى وضع أسوأ في المواجهة.

وتنطبق هذه الملاحظة على أي ميدان من ميادين العمل الإنساني، وليس على الحرب فقط، فعندما خضع الرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" وحاول إحياء الاتحاد السوفيتي في عام 1987 وإنقاذه من حالة الركود من خلال برنامج متواضع يطال النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والمعروف "البيريسترويكا" أي "إعادة الهيكلة"، وكان ينوي بذلك خدمة الاتحاد السوفيتي من جانب صقل نظام الاشتراكية، لكنه وبدلاً من ذلك، فقد فتحت إصلاحاته فيضانات من الطاقات والأفكار الحبيسة والإحباط المكظوم، وكانت النتيجة أنه وفي غضون ست سنوات فقط كان البلد قد انهار برمته.

على الرغم من أنّ العواقب كانت غير مقصودة، بيدَ أنّها لم تأت أعمق بكثير من ذلك، وباختصار شديد، من الصعب أن نرى كيف أن "غورباتشوف" وزملاءَه قد توقفوا عن غير قصد ما قد بدؤوه!! وفي أقل إيمان الحالات فنحن بحاجة مستمرة لرصد الآثار التي تولد لدينا عواقب غير مقصودة، وإذا لزم الأمر، تعديل أعمالنا، وربما ما كنا لا نتوقع، ووفقاً لذلك، تعتبر الإستراتيجية دائماً مصدراً للمنافسة والتفاعلية.

يعتبر مركز الثقل والاحتكاك من الأمور الهامة بشكل هائل، بل ومساهمة في الفكر الإستراتيجي. ولكن "كلاوس" فيما يتعلق بفنون الحرب يذهب أبعد من ذلك بكثير. وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى واحدة من أشهر البديهيات، وهي أنّ الحرب هي استمرار للسياسة، أو أنّها هي السياسة ولكن بوسائل أخرى.

تبرز طبيعة الحرب من خلال أمرين آخرين:

• **الأمر الأول:** هو عن الاعتقاد بأن النجاح في أي من ممارسات الحياة الخاصة يتطلب مؤهلات مهنية تستند على التفاهم والروح. ومجرد التقنية لن تكون كافية لتحقيق الكسب المطلوب، على الرغم من أنه من المرجح أن تكون النتيجة الثانوية "لكلاوس" تكمن في الحالة النفسية والفكرية للمطالب: فما هو مطلوب هو عبقرية "للحرب". ومن بين الأمور الأخرى، فإنه من خلال النجاح الإستراتيجي العسكري، فسوف تمتلك الشجاعة الجسدية والمعنوية، والاعتبار، والقرار، وتحت

ضغط العدو الفردي، سيتم عرض بعض تلك الصفات، ولكن لأن الحرب ليست فقط لا ترحم، ولكن أيضاً لأنّ الحكم على الدوام يكون خاضعاً لمقاطعة الفرص، وفي أي مهنة أخرى، فإنّ كل تلك العناصر تعتبر ضرورية جداً للعبقرية.

• **الأمر الثاني:** هو أنه، أولاً وقبل كل شيء، تُعتبر الحرب صراع إرادات وقتل العدو وتدمير الأسلحة والأجساد والمباني والبنى التحتية المدنية، وغير ذلك، وهي في حد ذاتها أعمال عنف لا معنى لها إذا لم تؤد في نهاية المطاف، إلى كسر إرادة العدو.

و بكلمات أخرى، يُعتبر العنف هو الوسيلة ويضطر العدو إلى تقديم التنازل ويكون بذلك قد تحقق الهدف المنشود في النصر الكامن في قهر إرادة العدو.

وهنا، قد تكون لدى "تزو" مؤهلات بارزة له حين أشار إلى أن الظروف في كثير من تهديد العنف قد يكون كافياً في حد ذاته للضغط على المعارض، وبالتالي لتغيير سلوكه. وفي حين أن الشرط صحيح، فإنّه لا يقلل من القوة البروسية للتأويل على الطبيعة الأساسية للصراع والإستراتيجية.

لا تعليق على صراع الإرادات وطبيعة الإستراتيجية ولن يكون ذلك كاملاً من دون الإشارة إلى أن الخبير المراقب للسلوك السياسي، والذي عاش بين القرنين الخامس والسادس عشر في مدينة "فلورنسا" الخبير الدبلوماسي والسياسي والمدير مكيافيللي"[24] الذي عمل كمستشار لآل "ميديسي وبورجيا" الأوروبية البابوية من أصل إسباني.

من بين أمور أخرى، يقف مكيافيللي مثالاً مترجماً لسياسة القوة فقد كان يعرض تقديم المشورة، وكان يتعين على الحكام والقادة في كتاب "الأمير الصغير" الذي شهد له النمطية، فالتاريخ لا يرحم الانتهازية، باعتبارها مكراً أخلاقياً وبراغماتياً، والذين يرون أنّ الغاية تبرر الوسيلة دائماً.

فالحكم غير عادل، حسب "مكيافيللي" الذي كان يرى غير ما يراه العالم، وقد

24- نيكولو دي برناردو دي مكيافيلّي ولد وتوفي في فلورنسا، كان مفكراً وفيلسوفاً سياسياً إيطالياً إبان عصر النهضة. أصبح مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي.

وجّه استنتاجاته وفقاً لذلك. وهذا كان أكثر اهتماماً حقيقياً من السياسة، ويقول: الخلاص !! ليس بالضرورة خلقه.

إستراتيجية أنابيب المرجل:

وهي إستراتيجية ذات شخصية لا أخلاقية؛ فهي لا تعكس سوى من له مصلحة في الانتصار ولماذا بعض الناس يفقدونه، وغير ذلك.

يرى الكثير ممن كتبوا - و"مكيافيللي" من بينهم - أنّ الأمور قد لا تكون دائماً بالطريقة التي نود لها أن تكون، بل وقد تكون مدمرة في بعض الأحيان. وقال أن يكون الأمير (الذي يكون أيضاً هو الرئيس العام وكابتن الفريق) لكنه يجب أن يكون واقعياً، وقد أدت حقيقة من حقائق الحياة إلى أن دفعت "مكيافيللي" الشهير لكتابة ملاحظاته:

"ومن أكثر أمناً ويخشى أن يكون، بدلاً من أن أحب.. "الأمير الذي يريد أن يفوز" ولذلك يجب أن تعتمد على ما لا تستطيع السيطرة من خلاله على الآخرين... إلا أنه في حاجة إلى السعي لتجنب المكروه والبأس من استخدام الهيمنة، إذا لزم الأمر عن طريق الخداع، فهو أمر أساسي لتحقيق النجاح، سيكون جيداً "للأمير" على ما يبدو، لكنه في الواقع، كان يحمل خصالاً طيبة ومخلصة، إنسانية وصريحة، ودينية، لكنه كان يجب أن يحافظ على تصرفه مما يجعله يغيّر من سلوكه المحتمل في حال دعت الحاجة.

وهنا يعكس "تزو" الاعتقاد بأن "جميع الحروب تقوم على الخداع"؛ لكن "مكيافيللي" يصر على مرونة اعتبار أهمية خاصة للجنرالات والإستراتيجيين، في حين أنّه قد يكون من "البغيض" ممارسة الاحتيال في الحياة بصفة عامة في حين أنّ إجراءات الحرب يجب أن تكون محمودة ومجيدة.

ولكن بعد عدة مئات من السنين التالية، ورغم التوصيات التي ترجمت بعدة صيغ من الناحية العملية، لم يكن بالإمكان التنبؤ بما قد يقوم به القائد العام "جاكسون" والذي اعتبر بأنّ الفلسفة الإستراتيجية هي فلسفة محيرة دائماً وتضلل

مفاجأة العدو.

وفقط في حال كان أحد قد غاب عن هذه النقطة، فقد ترجم "مكيافيللي" سيكولوجيا "القوة هي الحق" وذلك عبر تذكير القارئ بأن "جميع ما استخدم من قوى مسلحة وغير مسلحة التي احتلت قد فشلت"، وإن كان من المقرّر أنّه قد رددت بعد أربعمئة عام في وقت لاحق من قبل "ماو تسي تونغ" الذي أكد أنّ جميع الشهرة والسلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية.

وهنا، لا يتعين علينا أن نتفق مع "مكيافيللي" أو نتفق مع ملاحظاته على القيادة، ولكن أي إستراتيجي يهتم في فهم كيفية الانتصار لن يتجاهل سياسة القوة، والمنافسة، والطبيعة البشرية.

الإستراتيجية المتكاملة:

في بداية القرن الحادي والعشرين، كان الشغل الشاغل في الإستراتيجيات العسكرية هو الحديث عن الدفاع عن استخدام - بشكل ملائم - تطبيق القوة المشتركة، وذلك مقابل خدمة القوات الجوية والجيش والبحرية، أو قوة محتملة من مشاة البحرية.

إنّ فكرة استخدام عناصر البيئة المختلفة للأوضاع يكمل بعضها بعضاً بحيث يكاد يكون كل عنصر من تلك العناصر وكأنه عنصراً جديداً، وذلك بعد أن يتم تحويل تلك العناصر - على الأقل - إلى وضع ملائم لأرض العمليات بمختلف صنوفها، فمنذ المرة الأولى لاستخدامها، كانت القوات البرية قد بدأت باستخدام السفن لنقل الجنود وبعد ذلك، أصبح هناك ما يدعى بجنود البحرية المحمولة.

ولكن، وبينما كانت قوات مشاة البحرية عنصراً مهماً من عناصر القوة البحرية لآلاف السنين الماضية لم يكن حتى ظهور القوة الجوية أثناء الحرب العالمية الأولى التي بدأت الحرب المشتركة لتحقيق التفوق الذي تحظى به الآن. وهي اليوم تعتبر احتمالاً متقدماً من قوات الدفاع في أي خطة من شأنها السيطرة على الأرض أو البحر، كما أنّ قوات البحرية المتكاملة بقوات مشاتها يمكنها أن تقوم بحملة ما من دون الاعتماد على القوة الجوية.

ليس مهماً التغلب على الحملة الجوية - كما حدث مع الحلفاء أثناء تنفيذ الهجوم الجوّي ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، أو ما حدث في العملية المنفَّذة ضد القوات الحليفة في جمهورية يوغوسلافيا السابقة في عام 1999 - في حين يمكن أن يتم تنفيذ تلك العمليات الجوية دون مساعدة على مستوى معين من الجنود والبحارة. وفي الواقع، فإن التجربة العملية على أرض العراق في عام 2003 قد أثبتت نجاحها الكبير ولفتت النظر إلى أنه يمكن للضربات الجوية أن تحقق نتائج مبهرة بدلاً من مجرد خوض حرب مشتركة، والذي قامت به لاحقاً القوى الجوية والبرية والبحرية كعناصر مكملة لبعضها البعض، ولكن القوة البحرية لا تزال تميل إلى محاربة منفصلة، وإن كانت منسقة مع الحملات المتقدمة لقوات الدفاع الأخرى حيث ستزداد حملات المكافحة المتكاملة، وحيث يمكن لعناصر البيئة أن تلعب دوراً فاعلاً بين التشكيلات.

النقطة الهامة هنا هي أنّ الارتفاع المستمر المشترك والمتكامل للقوة العسكرية كوسيلة إنّما تؤثر على الطريقة التي يتم فيها تنفيذ الإستراتيجية ككل وذلك من أجل تمكين المنظومات المعروفة للجيوش والقوات الجوية والبحرية من العمل معاً بصورة منسقة ومتزايدة، وحيث يمكن استخدام التكنولوجيا بالمثل لأجل استخلاص وسائل التقريب بينها، لاحظ على سبيل المثال، (التركيز في الوقت الحاضر على استخدام طائرات الهليكوبتر على سطح قوات المناورة، وقوة النيران، ومجموعة متنوعة من الصواريخ لإطلاق النار والدعم، والطائرات بدون طيار للحصول على المعلومات)، في حين أنّه من المحتمل قيام المدارس التقليدية والتفكير الإستراتيجي بالمشاركة في أكبر قدر من ممكن في ساحات العمليات الأرضية المشتركة. ولاسيما تلك العمليات ذات الطابع "الجيو إستراتيجي" الخطيرة، ومن المرجح أنّ القوى الثلاث - الجوية والبرية والبحرية - في هذا الصدد ترنو إلى السعي السريع الإستراتيجي وذلك اعتباراً من أول اختيار للهدف، ولكن هذا كان بمثابة نهاية واقعية قد تتحقق ولكن ليس في بنية القوة الجوية، والذي كان غير مُجدٍ أمام تكنولوجيا الجيوش والقوات البحرية المتتالية، والتي ساعدت على تفسير بعض

المتابعات وبالتالي تضييق الآفاق الإستراتيجية لكل من الخبراء الإستراتيجيين على سبيل المثال "كماهان وشيفلن وجمني" ولكن على النقيض من ذلك، فإنّ أفكاراً أخرى لأعظم المفكرين على الساحة الإستراتيجية وخبراء الحرب من أمثال "صن تزو" و"كلاوس" يمكن أن تزدهر وتتطور في البيئة الإستراتيجية.

بغض النظر عن الظروف المحيطة، فإنّه من الصحيح دائماً أنّ للإستراتيجية أربعة عوامل لابدّ من أن تُؤخذ في الاعتبار عند تحليل الوضع، وقبل اتخاذ القرار على مسار العمل:

- **العامل الأول:** هو أنّ الإستراتيجية تعنى بكيفية الانتصار.
- **العامل الثاني:** هو أنّ الانتصار يعتبر مفهوماً نسبياً.
- **العامل الثالث:** هو أنّ هذه الإستراتيجية لا ينبغي أن تكون مقيدة بالحدود البيئية.
- **العامل الرابع:** هو أنّه إذا كان الهدف يحمل المزايا القانونية والأخلاقية والواقعية، وإذا كانت الوسائل تتناسب مع الغايات، فإنّه من المرجّح أنّ الإستراتيجية ستصون مبادئها وتراعي ذاتها.

الفصل الثالث

حرب المفاهيم التقليدية للقتال والممارسات

ما هي الإستراتيجية التي بدأت؟

أشار المؤرخ العسكري المتميز السير "مايكل هوارد" إلى أنّه - من الناحية النظرية - يجب أن تجتاز الإستراتيجية اختبار الواقع. لكن "هوارد" يحذر هنا من الإفراط في الحكمة وينطبق الأمر على هذه الإستراتيجية. فالإستراتيجية التي لم يتم تطبيقها واختبارها في الصراعات، يمكن اعتبارها إستراتيجية نظرية، وغير مثبتة ضد مرجعيات العمليات.

هذا الفصل هو المعني بتطبيق اختبار الواقع بالنسبة للإستراتيجيات، مع قياس النظرية ضد الممارسة، ولكن لن يتم فعل ذلك عن طريق دراسة السبل التي يمكن أن تكون القوات العسكرية تقليدياً قد حاولت تحقيق أي انتصار، ولكن سيتم ذلك عن طريق دراسة ما تم تنفيذه إستراتيجياً وقد خُفّضت إلى الأساسيات، حيث يضم القتال في الحرب عنصرين هامين وهما:

- اختبار القوة.
- صراع الإرادات.

يكمن الهدف النهائي لأي مواجهة عسكرية - بغض النظر عن حجمها - إلى كسر إرادة العدو المحارب، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على تفكيره ونخلص من هذا القبيل إلى أنّ تكاليف استمرار المقاومة سوف تتجاوز تلك التي تقدمت بها، أو أنّ تلك القوات ستفقد ببساطة روح المقاومة.

ولكن - من الناحية المثالية - يمكن أن يتأتّى ذلك وسيتحقق الهدف دون إطلاق أي عيار ناري، وذلك من خلال اتباع نهج "سيكولوجيا" الإكراه، وهو نهج يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة كالعنف الجسدي (الاغتيالات) والترهيب، والتدابير الاقتصادية، والضغوط الدبلوماسية، والدعاية، والإعلام.

وبذلك، فإنّه من المحتمل تجنب وقوع عدد قد لا يحصى ممن ستُسفك دماؤهم بعد أن منعته ديناميكيات الردع.

لكنه ومع ذلك، ولأننا لا نعيش في عالم مثالي، فقد لا يكون نهج "الإكراه" دائماً خياراً مقبولاً لأحد أطراف النزاع أو لكليهما معاً. أو لأسباب قد تبدو في بعض الأحيان هامشية بالنسبة إلى آخرين، هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى قد تكون إحدى القوى مصمّمة على مواصلة العمل العسكري، بغض النظر عن الظروف.

بيد أن الحرب في ظل مناقشات ومحاورات أوسع نطاقاً يمكن أن يحدث.

وهكذا، فبما أن الإستراتيجية هي فن كيفيّة الانتصار، والمعركة الحاسمة، بحكم تعريفها، فإنّه يتوجّب على أطراف النزاع النظر مباشرة إلى الهدف: حيث يمكن للمنتصر، أن يحقّق الغايات العسكريّة فوراً في غضون فترة قصيرة.

ولكن ثمّة ما هو أفضل للمنتصر، ذلك أنّه - حتى القرن التاسع عشر - كانت المعركة الحاسمة في كثير من الأحيان تتبع النتائج السياسية، فضلاً عن تحقيق النصر العسكري، ذلك لأن رئيس الدولة - في كثير من الأحيان - يكون أيضاً القائد العام للجيش.

كان الخبير الإستراتيجي "كلاوس" مدافعاً قوياً عن المعركة الكبرى (الحاسمة) وقد اعتبر أنّ تدمير جيش العدو يعتبر من "مبادئ الحرب" ولكن هذا فقط يعتبر من الأمور الكبيرة العامة حيث يمكن أن تُسفر المعارك عن نتائج بالغة الأهمية. ولكن لا أحد يفضّله، وقد أوضح "كلاوس" على أنّه: من أجل تحقيق الانتصار الساحق، فلابد للقصر من التخطيط الجيد لسلسلة من الخطوات، وربما ساهم ذلك لنجاح إستراتيجية حاسمة، ولكنّه بعد ذلك أيّد وجهة النظر بالنسبة إلى الحرب البحرية من قبل القوة البحرية بين البلدين المتحاربين.

كان الحكّام قبل ظهور النظام الحديث لنظام الدولة القومية مثل الفراعنة والملوك والأباطرة، والقياصرة وزعماء القبائل، يميلون إلى تجسيد الأشخاص ضمن أدوات السلطة الوطنية مثل الجيوش، والبحرية، والخزانات، والدّين والقانون لكن العواقب قد تكون كارثيّة، لأن رئيس الدولة من المحتمل أن يكون أيضاً قائداً

للجيش، وهزيمة هذا الجيش قد تعني انهيار العالم بالنسبة له. وذلك كما حصل مع "نابليون بونابرت" في معركة "ويلنجتون" النهائية التي هُزم فيها في "واترلو" عام 1815، ولربّما يقدّم هذا مثالاً كلاسيكياً، لدرجة أن يقول بعض أحد نظرائه في معركة "واترلو" قولاً مأثوراً عن قضية خاسرة في أيّ مجال من مجالات المسعى الإستراتيجي.

هناك أمثلة أخرى من المعارك التي يبدو أنها قد غيرت - في نفس الوقت - مجرى الحرب وكذلك مصير الأمم كما حدث مع أسطول الإمبراطورية اليونانية في هزيمة الفرس في "سالاميز" عام 480 قبل الميلاد، ومع القائد"ويليام" من غزو "النورماندي" في "بريطانيا" عام 1066، وما حدث مع الإمبراطورية اليابانية بالإضافة إلى تدمير الأسطول الإمبراطوري لروسيا بالقرب من موانئ مدينة "تسوسيميا" وأسطول "البلطيق" في عام 1905، وفي انتصار القوات الجوية الملكية البريطانية في منتصف عام 1940.

وهناك العديد من الحالات الأخرى التي يبدو فيها أثر نتيجة "المعركة الحاسمة".

إذا كان ثمّة وثوق من أنّ الانتصار سيكون "وشيكاً" في المعركة الحاسمة على الأرجح، وإذا كان هذا الانتصار من شأنه أن يلبي تعريف النصر، فإنّ العمل سيكون متسقاً مع الأهداف الإستراتيجية. ولكن إذا كانت له طموحات وردت فوراً على مستوى أكثر تواضعاً، وربما بشكل أقل وليس خسارة، فإنّ احتمال أن يضطر الطرف الضعيف إلى خوض معركة حاسمة سيكون قوياً، ولكن يبدو أنّ ذلك سيكون إستراتيجية غير سليمة. فحاكم السلطة تقع على عاتقه - في جزء كبير منه - على الجيش عادة، وعلى وعي تام للعواقب الوخيمة التي قد تحدث، حيث من المرجح أن الجيش يمكن أن يختفي برمته من الوجود.

وعلاوة على ذلك، ففي حين أنّ مفهوم المعركة الكبيرة قد يكون لديه معايير للقوة من العصور القديمة حتى فترة حروب "نابليون"، ولكن في الآونة الأخيرة على ما يبدو تطورت الأمور بشكل مغاير حيث أصبحت المسألة تكمن في السياسة، وفي الصلة الأساسية بين الغايات، في السبل والوسائل.

وهكذا؛ تدريجياً أصبح الفصل بين سلطات الدولة ككل، وبين الحاكم يعتبر سمة من سمات العالم في إدارة الشؤون منذ عام 1215، وذلك عندما أجبر النبلاء الإنجليز المتمرد "جون الملك" على التخلي عن بعض حقوق الملكية المطلقة، وتنازله الرسمي عنها.

على الرغم من أنّ هذه العملية كانت بطيئة، ولا تزال بعيدة عن الاكتمال، كما يتضح من العديد من الحكام المستبدين الذين أمسكوا بزمام السلطة في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين من أمثال "جوزيف ستالين" و"أدولف هتلر"، و"شاه إيران"، "فيدل كاسترو"، و"نيكولاي" و"صدام حسين"، "فرديناند ماركوس"، "روبرت موغابي"، وغيرهم الكثير.

لكنه مع ذلك، فإنّ ذلك الاتجاه كان هو الغالب مع احتمال حدوث ما يسمى "معركة عسكرية حاسمة" التي قد تؤدي إلى انتصار سياسي حاسم، لكن هذا الأمر كان ممكناً - ولكن ليس مؤكداً - في الزمن الذي عاش فيه الخبير الإستراتيجي "كلاوس" والذي أصبح بعيداً.

كما لوحظ، فإنّ "كلاوس" يؤيد المعركة الكبيرة بوصفها إستراتيجية رئيسية لمفهوم يرتكز في جزء كبير منه على استنتاجه بأنّ تدمير جيش العدو هو المبدأ الأساسي للحرب، لأن الجيش في الواقع إنما يجسد الإرادة الوطنية.

ولكن، لا يوجد دليل أقوى على تكذيب هذا التعميم، لأنّه قد ينطبق على العالم الحديث وعن وجود دوافع هجومية كالتي قامت بها الجيوش الفيتنامية الشيوعية في أوائل عام 1968 بعد رأس السنة الفيتنامية وفي الفترة التي تزامنت مع ذلك، حيث شهدت هجوماً للقوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفيتكونغ التي قامت بعملية واسعة في سلسلة من الهجمات المنسّقة ضد معظم المدن الفيتنامية الجنوبية. ولكن، بعد أن اشتعلت الحرب في البداية خارج نطاق الحراسة، وفي المعارضة التي تقودها الولايات المتحدة التي صدّت الهجوم وألحقت خسائر رهيبة على أعدائهم. بيد أن قوات "الفيتكونغ" كانت قضت على وجه الخصوص، لدرجة أنّ بعض المعلّقين يعتقدون أنّهم لم يشفوا منها قبل سبع سنوات على انتهاء الحرب في وقت لاحق.

من الناحية العسكرية الصارمة في الولايات المتحدة وحلفائها، فقد اعتبر ذلك انتصاراً كبيراً. ومع ذلك، فإنّ مجرّد وحدات من الشيوعيين مارسوا إستراتيجية قتال الغابات، وقد حدث أمرٌ شبيه بين قوات المملكة المتحدة والأرجنتين أثناء صراعهما على جزر "فوكلاند" في عام 1982 وقد تمّ تشبيه ذلك القتال بأنّه كان أشبه بتمشيط رجال حليقي الرؤوس! وهي موضع شك في منطق الصراع، ومع ذلك فقد كان واضحاً أنّ الأرجنتين حاولت احتلال الجزر، بل وأصبح الأمر معروفاً للعالم، وكان الأمر الواضح تقريباً هو أنّ رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك "مارغريت تاتشر" سوف تتخذ ما يلزم من تدابير عسكرية لطرد الغزاة.

كان القتال سيحتدم قريباً عاجلاً أم آجلاً من جهة، وكان من المرجّح أن تأتي النتائج لتحقيق ذلك في حال مواصلة القتال، بل ومن المحتمل أن يفقد الجيش الأرجنتيني أكثر مما سيكسب، وهو بالضبط ما حدث للأرجنتينيين في جزر "فوكلاند".

كان واضحاً في تلك المرحلة على ما يبدو أنّه إذا ما خسر صنّاع القرار الرشيد، فإنّهم سيبدؤون برفع دعوى لوقف الأعمال العدائية المفتوحة ذلك لأنّه ليس جميع صنّاع القرار الرشيد - بطبيعة الحال وببساطة - ذوي ميول واحدة، وقد لا يكون من الممكن حصول اتفاق موحد "داخل العقل" ومثال ذلك، الخصم المتعصب المُصمّم على القتال حتى الموت من أجل قضيته.

كان جنود الحلفاء في منطقة المحيط الهادئ في مسرح الحرب العالمية الثانية قد أُصيبوا بالصدمة عندما اكتشفوا بأن الاستسلام بالنسبة لكثير من أعدائهم اليابانيين ليس خياراً في الإستراتيجية الكبرى لديهم على سبيل المثال. لكنّه، وفي أواخر عام 1944 كان من الواضح أنّ ألمانيا ستخسر الحرب العالمية الثانية، وقد تزامن ذلك مع رفض "هتلر" الاستسلام، مما كان ينذر بحدوث مزيد من الدمار، وبالفعل فقد ساد الدمار مادياً ومعنوياً، وهو ما حدث.

وبدلاً من ذلك، قد يكون هدف أحد الأطراف هو القضاء على الطرف الآخر بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، وحتى ربما، لأنّ خصومهم قد أعربوا عن رغبة لإنهاء

العمليات العسكرية، وهو الموقف الذي يعبر عن جانب من جوانب محزنة، لكنها الطبيعة البشرية التي كانت سمة ثابتة في سلوكنا كبشر.

وبصراحة، نحن نعرف أنّه سيكون لدينا كل ما حصل داخل عقل شخص ما كان قد قتل، فتاريخ الحروب مليء بحالات لا ترحم، وكذلك بعض من يمتلكون قدرات عقلية قليلة - إن وجدت - تجر الأعراق والثقافات والأديان، إلى ما يمكن أن يدعى بالاستبعاد.

الإرغام والإكراه:

يرى خبراء الإستراتيجيات أنّه من الضروري التأثير على التفكير والسلوك وغيرها، والتي تعتبر من الأمور التي وفرت قوة دافعة لتطوير الإستراتيجية العسكرية؟.

وبغض النظر عن الظروف التي تعتبر إستراتيجية، فإمّا أن يكون الإرغام أو الإكراه، أو تطبيق مزيج من الاثنين معاً إذا كان ذلك لتحقيق هدفها.

وبصفة عامة، يرتبط الإرغام مع تطبيق واضح للقوة، في حين يرتبط الإكراه مع خطر العنف الجسدي أو غير ذلك من بعض الضغوط المختلفة. وحيث أنّ عدداً من المفاهيم المرتبطة بها يمكن شرحها بشكل آخر فعبارة الإرغام تشمل المعركة الحاسمة، وخروج المغلوب بضربة غير مشروطة تعتبر انتصاراً، مع افتراض إجراء الاستيلاء على أرض الواقع، والتوازن بين هذه الجريمة والدفاع، بينما الإكراه؛ ويشمل الردع (الانتصار دون قتال) والمخاطر، والتي تدمج بين مجموعات فرعية من التصعيد التدريجي، والذرائعية، والتدمير المتبادل المؤكد.

تعتبر كل هذه الإستراتيجية التي تقوم عليها، بغض النظر عما إذا كانت تؤكد الإرغام أو الإكراه، أو الاثنين معاً، وربما كان الأكثر حيوية في أي إستراتيجية هو التصميم، ومفهوم مركز الثقل.

ولذلك لا يمكن أن يكون هناك غرامة الخط الفاصل بين عمل مراقب يقف على جهة واحدة حيث يرى الإرغام في حين يراه آخر في الجهة المقابلة على أنّه إكراهاً.

ولكن يمكن أن يشار إلى ذلك التداخل الناتج - إلى حد ما - إلى الطبيعة المجردة للموضوع الذي يؤدي إلى تقديم وصف غير دقيق يجاريه في أفضل الأحوال. ولكن ما

هي - على وجه التحديد - تلك الخصائص التي تجعل من ممارسة التصنيف أمراً مفيداً، لأنه بدون ذلك، فإنّ محاولاتنا لمعالجة الموضوع والوقوف تحت القضايا الرئيسية التي يمكن أن تجعلنا في موقع الحيرة من أمرنا. فما دمنا نقدر القيود، فإنّه يمكننا وصف ما قد يكون مفيداً للمساعدة على الفهم. ولكن مع هذا فالحذر واجب هنا، وفيما تبقى من هذا الفصل، سنناقش المفاهيم الرئيسية الآتية من جانب روتيني، وكذلك الإعراب عن رغبة الإنسان في الإجبار والإكراه.

المعركة الحاسمة:

يعتبر مفهوم المعركة الحاسمة أو المعركة الكبيرة نقطة الانطلاق لمناقشة الإرغام وكسر إرادة العدو:

- **أولاً:** لأنها تمثل الإستراتيجية الطويلة الأمد في الإدانة.
- **ثانياً:** لأنها تضع إطاراً مفيداً لأعمال القتال في الحرب ويرتبط بها من أمثال وممارسات عدة حيث يمكن القول:

إنّ استخدام مصطلح "الإرغام" و"الإكراه" ضمن انضباط الدراسات الإستراتيجية تكون واضحة في بعض الأحيان، بل وأقل مما تقتضيه الحقيقة والمصادر التي تبحث في وقت مبكر من التمييز (ويختلف هذا الكتاب عما جاء في كتاب "جيم توماس شيلينج" تأثير الأسلحة (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، 1966):

في إحدى الليالي، تسمّر الملايين من الأمريكيين في كافة أنحاء الولايات المتحدة أمام شاشات التلفزيون وهم في حالة من الذهول من وقع الصدمة، حيث شاهدوا الهجوم المدمر لفرق الجيش المدمرة على أعدائها من القوات الشيوعية حيث سجل ذلك انتصاراً سياسياً مذهلاً لسياسة الولايات المتحدة في الهند الصينية.

وهذا ما فعله الرئيس "جورج بوش" أثناء غزو العراق في آذار / مارس 2003، وهو ما لا يقل عن فكرة إلقاء الضوء على العلاقة بين المعركة الحاسمة على النحو الطريق، والعنصر السياسي من الغايات.

كان هناك المزيد من الحملات العسكرية الساحقة التي حاربت بشراسة لستة أسابيع واستطاعت هزيمة "جيش صدام حسين" بمساعدة التحالف الدولي بقيادة

الولايات المتحدة.

وهنا، يمكن إيجاز ذلك بكلمة واحدة وهي المشاركة، والتي تركزت على اندفاعات هجومية هائلة القوة انطلاقاً من مدينة "البصرة" وصولاً إلى العاصمة "بغداد" وذلك بالتعاون مع قوات التحالف البرية والجوية، لأنّه أياً كانت النوايا والمقاصد فإنّه يمكن اعتبار تلك المعركة معركة واحدة.

كانت تلك المعركة من الناحية العسكرية حاسمة تماماً، مما دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش في شهر أيار / مايو للقول بأنّ العمليات القتالية الرئيسية في العراق قد انتهت.

ولكن - حتى الآن - وعلى مدى الشهور التي تلت ذلك الإعلان، فقد تدهورت الحالة الأمنية في العراق بصورة مفزعة حيث عاد المسلحون إلى تكتيكات حرب العصابات التي سخرت من تأكيد تصريحات الرئيس "بوش"!!.

وكما كان الحال مع هجوم "تيت" فإن الفصل العسكري كمعركة حاسمة يجب أن يترافق مع تحقيق غايات سياسية شاملة.

كان واضحاً أنّ ما حدث في فيتنام عام 1968 والعراق عام 2003 من أنّ الديناميكية السياسية على الأقل كانت غير حاضرة منذ الحرب الفرنسية البروسية من عام 1870 إلى 1871. وهذا ما قد يؤدي إلى هزيمة للأمة في القوات المسلحة حيث لم تعد تساوي بالضرورة تحقيق انتصار سياسي.

لقد أوضح الخبير الإستراتيجي "مايكل هوارد" أنّه إذا كان كل الجيش الفرنسي النظامي قد حاصر مدينة "متز" في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام 1870 فقد استمر الصراع لفترة خمسة أشهر على النحو الشعبي من خلال حرب العصابات.

وبعبارة أخرى، فبغض النظر عمّن يأتي من خارج ما يسمى المعركة الحاسمة، فإنّ الضربة الحاسمة لا تتحقق إلا عندما يستسلم سكانها.

وأخيراً، قد تكون عملية تحديد مستوى المشاركة أمراً صعباً فيما يتعلق بتقدير ما يلزم لجعل المعركة الحاسمة تكون نقطة حسم على الأرض.

تعتبر هذه النقطة بمثابة الحد الفاصل بين النصر والهزيمة، وهذا ما حدث عبر

التاريخ الحربي حيث استطاع "الإسكندر" من سحق القائد الفارسي "داريوس" في "جاوجاميلا" عام 331 قبل الميلاد، وبالتالي توليه السيطرة على مملكته؛ وكذلك ما حدث مع القائد "وليام" في هزيمة "هارولد" في "هاستينجس" عام 1066، والشيء ذاته هو ما فعله "ويلنجتون" في هزيمة نابليون في "واترلو" عام 1815، وقد ساهمت تلك الهزيمة - على نحو فعال - في وضع نهاية لدكتاتور الفرنسية الأولى، وكذلك يطبق ذلك على الإمبراطورية اليابانية وهزيمة الروس في "تسوشيما" في عام 1905 وللمرة الأولى تمّ تأكيد التفوق من خلال الأقاليم الأوروبية الآسيوية، وما إلى ذلك.

ولكن تبقى الحقيقة أنّ هذه الأمثلة هي الاستثناء وليست القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الكثير من المعارك التي يعتقدون مسبقاً أنّ من شأنها أن تكون أمراً حاسماً، أو الذي وصفه المؤرخون "البداية الحاسمة" ولكنها بعد ذلك قد فقد كشفت عن إستراتيجية ضئيلة أو حتى عن فائدة عسكرية، كما كان هناك العديد من المعارك التي لم تكن تعتبر حاسمة في ذلك الوقت، ولكنها اعترفت في وقت لاحق على هذا النحو.

وحتى قبل بدء القتال، فقد كانت القوات التابعة للقوات الجوية الملكية البطولية قد استبسلت في الدفاع عن المملكة المتحدة في شمال خريف 1940 التي كانت توصف بأنها المعركة الوشيكة لبريطانيا، وهكذا، ففي السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين - بصورة ثابتة تقريباً - قد وُصفت بأنها واحدة التعاقدات الحاسمة في التاريخ العسكري باعتبارها ملحمة النصر حيث فاز فيها توزيع الموارد على خلاف الهوامش الأضيق وهو ما منع الغزو النازي للمملكة المتحدة، وبالتالي إنقاذ الديمقراطية الليبرالية في أوروبا.

لقد أظهرت الاحتمالات من خلال الدراسات الدقيقة أنّ توزيع الموارد كان أحد أسباب النصر القوية في نهاية المعركة، وفضلاً عن ذلك، فإنّه حتى ولو كانت تقود إلى تعثر النازيين فإنّه مازال يتحتم عليها أن تواجه جبروت أعدائهم وعناد البحرية الملكية وذلك عندما كانوا يحاولون عبور القناة الإنجليزية، وهو تحدّ يبدو أبعد من الوسائل المتواضعة نسبياً.

كان القائد البحري "كريغ" على الوجه الآخر يناقش النتائج المترتبة على معارك "بحر كورال وميدواي" في منتصف عام 1942 والتي لم تكن تماماً تنال تقديره لفترة طويلة، فقد كانت تلك المعارك البحرية - وعلى نحو فعال - تدور بنفس الوتيرة ولكنها طالت حيث كانت قد بدأت منذ أكثر من شهر، وعلى مسافة تبلغ نحو 4000 كيلومتر، حيث كانت هذا المعارك تهدف بالدرجة الأولى إلى تحطيم القوة الجوية للبحرية اليابانية.

ومنذ ذلك الحين، كانت اليابان الكبرى تبدأ معاركها المستميتة مصرّة على الاستيلاء على أراض في منطقة المحيط الهادئ، وكان يبدو أنّه أمر لا يمكن أن يتحقق ولكن كانت الهزيمة مجرد احتمال. بيدَ أنّ الأمر قد استغرق عدة أشهر قبل أن يصبح واضحاً نتيجة لحلفائها.

وبعبارة أخرى، فإنّ القوات البحرية الأمريكية حصلت على المعركة الحاسمة مع آثار سياسية عميقة دون حصد النتائج الكاملة منها.

مما سبق، يمكن القول بأنّه لا يوجد شيء اسمه "المعركة الحاسمة" أو أنّ هذا المفهوم ليس له مكان في التفكير الإستراتيجي، إلا أنّه يشير إلى أنّ الربط بين هذا المفهوم والمرغوب هو غايات سياسية، بل وأكثر تعقيداً مما هو عليه في بعض الأحيان.

كما ويعتقد على أنّه، وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب جداً تحديد مسبق - على وجه الدقة - كيف أنّ "المشاركة" يمكن أن ينظر إليها على أنها حاسمة وسوف تسهم في تقييمنا لما ينبغي القيام به لتحقيق الانتصار.

ولكن إذا كان هذا الاستنتاج يبدو واضحاً للعديد من القرّاء، فإنّه لم يكن كذلك الكثير بالنسبة للجنرالات.

مفهوم المعركة الحاسمة يجلب معه عدداً من النظريات التي يرتبط بها من القتال في الحرب وهناك أفكار كثيرة على ذلك، ونخص بالذكر ثلاثة منها وهي:

- فكرة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة.
- الآثار التكنولوجية الإستراتيجية الحتمية المحتملة على الأقل في استيلاء

الجيوش على الأرض.

- الحفاظ غير المشروط على هدف الانتصار.

ضربة خروج المغلوب:

يمكن أن يطلق على الانتصارات الحاسمة التي حققها كل من "الإسكندر" و"وليم ويلنغتون" والتي فكّكت بفعالية هيكلية العدو الوصف بأنّها خروج المغلوب بالضربة الحاسمة وإن لم يكن ذلك المصطلح دقيقاً دائماً. فسجلات التاريخ تحتفظ - بشكل روتيني - بالحالات التي تترجم فيها على الفور الجيوش المنتصرة عسكرياً إلى انتصار سياسي.

وهكذا، فقد ذكرت السجلات التاريخية ما حدث مع " ثيوسيدس " بتدمير "ميليان" السياسي عام 416 قبل الميلاد بعد خوض معركة كبيرة تعتبر معركة "نزيهة" حيث قام "الأثينيون" بتحذير خصومهم، وأجبروا "الميلانز" على الاستسلام دون قيد أو شرط، ولكن تمّ تنفيذ حكم الإعدام بسكان أثينا، وقد طال ذلك جميع الرجال في سنّ الخدمة العسكرية ومن ثم بيعت النساء والأطفال، وبكل المقاييس الإنسانية، فقد كان خروج المغلوب بالضربة الحاسمة أمر لا يرحم.

بالنسبة للفكرة الرئيسية، فقد كان ما يدعى "خروج المغلوب بالضربة الحاسمة" قادراً على توجيه الضربات السريعة ضد العدو المتصور وعلى مراكز الثقل بالتحديد، مثل المراكز السكانية الرئيسية، ومصادر الغذاء والثروة، وهذا بدوره يعني القدرة على إجرّاء الأذى الفاعل على المدى الطويل، ومن ثم على الأوبرا العسكرية التي ستعقد.

يعتبر ضرب وسائل النقل المتنقلة من الأمور الهامة للقوات الرئيسية، وهذا من الأسباب القوية للقوات البحرية التي يمكن أن تظهر بشكل غير متوقع وعلى مسافات بعيدة من المناطق المأهولة، فلعدة قرون، كان يُنظر إلى القوات البحرية كتعبير قوي عن خروج المغلوب بالضربة الحاسمة.

يمكن القول هنا أن "الأثينييون" كانوا يمتلكون أعظم أسطول خلال الحرب "البيلوبونيسية" في القرن الخامس قبل الميلاد وكانت ذات قدرات بحرية هائلة، مع

القدرة على الالتفاف على الضربات غير المتوقعة. وكذلك القدرة على بناء السفن وتحسين التكنولوجيا، حيث كانت الإمبراطوريات الكبرى كالبرتغالية والهولندية والإسبانية والبريطانية تقوم في جزء كبير منها على قدراتها البحرية من حيث القوة، وذلك لتطبيقها مباشر في المكان المناسب، وأحياناً على الجانب الآخر من الكرة الأرضية.

تجعل قيود الجغرافيا دائماً متغيرات مختلفة بحيث يكون من الصعب على الجيوش متابعة نظرية خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، ولكن دون أن يجعل ذلك مستحيلاً. وهناك حملات كبيرة موازية، كتلك التي شنّها الحلفاء في "غاليبولي" في شهر نيسان / أبريل عام 1915 وشمال إفريقيا في تشرين الثاني / نوفمبر 1942، حيث شنّت في جزء منه على أمل خلق الحسم، إن لم يكن بالضرورة تحقيق نهاية سريعة للحرب.

ولكن تلك الأنواع من العمليات عادة يقوم على دعم الخدمات اللوجستية، وهذا يتطلب جهداً هائلاً كما حدث في شمال إفريقيا حيث شاركت نحو 436 عملية رسو للسفن.

وقد أكّد بعض المعلقين على وجود نموذج بديل على الأرض في شكل عميق، وقد يكون ذلك على شكل معركة عقيدة كان قد وضعها المارشال السوفياتي "توكهاشيفسكي" في "مينيسوتا" عندما كان يحاول إصلاح وتحديث الجيش الأحمر في عام 1930، وذلك بالاعتماد على الأعمال المعاصرة له، حيث قام بتنسيق تشكيلات من المشاة والفرسان، والطائرات، ومهاجمة الوحدات الميكانيكية كلها في عمق دفاعات العدو بما في ذلك العمليات السريعة والعمليات المتلاحقة في عمق العدو ضد القوات المقاتلة، ودعم القواعد وخطوط الاتصال، من شأنه أن يحرم العدو فرصة لإعادة تنظيم صفوفه، وقد كان أمراً مبتكراً رائعاً، ولكن الهدف هنا ليس لتحقيق ما يدعى خروج المغلوب بالضربة، لتسخير التكنولوجيا الناشئة مثل الدبابات والطائرات، وأجهزة الراديو ذات الاتجاهين لخلق تفكير جديد، وذلك كوسيلة لإعادة بسط حرب هجومية للمناورة حيث يكمن العامل المهيمن في الجمع

بين وحدة (من المشاة والمدرعات والمدفعية والجوية) والتكتيكات.

ومن بين الأمور الأخرى، فقد سعى للتغلب على الجمود النسبي في حرب الخنادق وأسلحة القتل الجماعي مثل المدفعية والرشاشات التي فرضت في ساحات القتال منذ وقت الحرب الأهلية الأمريكية.

وهكذا، فلم يكن من قبيل المصادفة أنّ عدداً من الضبّاط الألمان قد قاموا - وعن كثب - بتحليل أفكاره لاحقاً وكان من بين مهندسي الحرب الخاطفة.

عندما قام النازيون بتطبيق هذا المبدأ، كان التأثير ساحقاً في كل من "بولندا، وفرنسا" وبلدان قليلة وذلك في الشهور الأوائل من الحرب العالمية الثانية، ولكن النتيجة كانت لا خروج للمغلوب، ولكن في الضربة فقط وذلك بانطلاقة سلسلة من المعارك التي أدت إلى انتصارات متعاقبة أنجزت في نهاية المطاف الهدف المنشود.

وهكذا، فعلى الرغم من أنّه ينظر إلى الحرب الخاطفة - بالنسبة للجميع في وقت مبكّر - ذات نجاحات ممكنة، إلا أنّ ذلك لا يزال يعتبر عملية خطية، وهذا بدوره يعني أنّ أي محاولة لخروج المغلوب بالضربة الحاسمة، من المحتمل أن تكون رهينة للجغرافيا، وذلك كما حدث حيث ثبت أنّ هذه القضية بالذات كانت قضية جغرافيا عند الألمان، ولكن حاولت القيادة العليا تكرار ذات العملية في وقت لاحق من العام مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عام 1941.

على الرغم من أولى سلسلة الانتصارات المذهلة التي حقّقها "هتلر" بزمن قياسي، فقد أخذ ينظر إلى التقدم نحو الاتحاد السوفيتي ووضع مركز الثقل في ذلك، وكان محور تفكير "هتلر" يكمن في نيته تفجير فكرة "خروج المغلوب بالضربة القاضية" وذلك بسقوط العاصمة "موسكو" ولكن القوات الألمانية في نهاية المطاف لا يمكنها مجرد الحفاظ على قوة الدفع اللازمة لتنفيذ جميع مراحل هذه الطريقة من الحدود إلى العاصمة السوفيتية، والتي تقع في نحو ستين كيلومتراً قصيرة.

بعد ذلك، وحين قامت الحرب، وبمجرد توقف النازيّين على مشارف الحدود السوفيتية، فقد كانت كفة الغلبة العددية ترجح لصالح الجيش الأحمر، في حين كان الضحايا يسقطون بشكل لا يرحم، وقد ساعدت فصول الشتاء المتكررة

والقاسية للغاية من سحق القوة الدفاعية المعادية، وهذا ما حدث أيضاً في عام 1812 حين دمرت قوات الديكتاتور نابليون.

على الرغم من تاريخها الطويل، فإنّ مفهوم خروج المغلوب بالضربة، قد اضطر للانتظار حتى ظهور القوة الجوية في القرن العشرين حيث شهد قدرة أقوى على التعبير. وقد أسهم عاملان بأجزاء متساوية على ذلك المفهوم المعزز:

- **أولاً:** توافر رغبة مشتركة بين رجال الدولة، مدنيين وعسكريين، على التجربة مرة أخرى فيما يسمى ذبح الخنادق التي اتسمت بها الحرب العالمية الأولى والثانية، والصفات الفريدة الجوية للطائرة وخاصة قدرتها العالية السرعة، وعلى المدى الطويل في المناورة، وهو ما يبدو قد منح التكنولوجيا المستخدمة المصداقية. كتكنولوجيا الطيران والإمداد في ساحة المعركة إلى الحد الذي بدأ يتوخاها القادة، والتي أدت إلى نتائج متميزة عما سبق، والتي ساهمت في فضح الأهداف الحيوية وفي عمق العدو والأهم من ذلك البقاء في مأمن، وقد تطور ذلك فيما بعد إلى حيث يمكن الآن شن الحروب على الفور ضد أمة بأكملها، والهدف هو التدمير السريع للإرادة الوطنية.

في حين تبقى الجيوش والقوات البحرية ببساطة على التماس مع تجاهل لما يمكن أن يقوم به الانتحاريون وهم في طريقهم لمهاجمة أهداف إستراتيجية حقيقية.

ولكن في خطر المبالغة في التبسيط، فإنّ النقطة الرئيسية تكمن في نظرة رجال الدولة والقادة العسكريين والخبراء الإستراتيجيين إلى القوة الجوية، وقد أصبح ذلك من النظريات العسكرية، وكان الاعتقاد أنّ الروح المعنوية للمدنيين سيكون هشاً وطنياً وضعيفاً في مواجهة الضربات القادمة من السماء والتي لا تقاوم.

خلال سنوات ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، لعبت فكرة القوة الجوية دوراً مهيمناً في الشؤون الدولية وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل خاص تجاه الإستراتيجية التي تقضي بتفجير حرب محتملة من أجل الفوز. بل وأكثر من ذلك، فإنّ الاعتقاد في سرعة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة من الجو كان يبدو لتقديم بديل لتقاليد نظرية الذبح القذرة في الخنادق، لكن ذلك كان مجرد تصور، والغريب في منطق الحرب، ولكنه كان ذو لمحة إنسانية نسبياً.

يبدو أنّ نظرية استخدام الضربة الجوية قد تفي بالغرض فيما تبذله من جهود لترجمة النظرية إلى واقع عملي، وذلك بالتنسيق بين القوة الجوية ومخططي تطوير التقنيات المتطورة للاستهداف، ومع موظفين من الجيش الأميركي التكتيكي في مدرسة سلاح الجو، وعلى سبيل المثال، الترويج لفكرة واسعة وسريعة، والدفاع عن النفس باستخدام قاذفات تستطيع أن تحلّق في تشكيلات منظمة فوق عمق أراضي العدو من أجل تنفيذ ضربة خروج المغلوب الحاسمة ضد الأنظمة الوطنية المعادية حيث ستكون الأهداف منفَّذة بدقة، وعلى الأخص تلك الأهداف التي تمثل حجر الزاوية من خلال اختيار أهداف الصناعات لدى العدو حيث سيتوقف الهيكل الاقتصادي برمّته.

بعد مضي سنوات على انتهاء أحداث الحرب العالمية الثانية، يمكن القول من أن قوات الحلفاء التي اشتركت في الهجوم ضد ألمانيا واليابان قد حقّقت الهدف لا يزال أمراً موضع نزاع. في حين أنّ الهجمات في نهاية المطاف قد تحولت إلى محور اقتصاديات الحرب لكنه سرعان ما نهض على ركبتيه، ورغم أنّهم كانوا قد فعلوا ذلك، لكن تلك الضربات التي كان يتوخى منها أن تكون ضربة خروج المغلوب، لكنها لم تكن بالسرعة المطلوبة، ولكن مع حملات الاستنزاف، ومن المفارقات أنّ معظم النزف الذي حصل - حتى النزف الجوي - كان يعتبر كنسخة من حرب الخنادق، بيدَ أنّه كان من المفترض جعل لزوم لها.

فعلى الرغم من أنّ تكرار الهجمات قد جعل من الحياة اليومية البائسة للمدنيين في كل من البلدان المستهدفة أمراً لا يطاق، فقد كانت المعنويات الوطنية مكسورة بالكامل، وإذا كان هناك من ادعى بأنّها نهاية الحرب، فإنّ القنابل الذرية التي أسقطت على مدنيتي "هيروشيما" و"ناغازاكي" كانت بمثابة المفهوم التام لنظرية خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، وتلك كانت الحجة التي أدلى بها الأميركي "برنارد" الذي يعتبر واحداً من أبرز المفكرين الإستراتيجيين في القرن العشرين، لكن الموت المروع والدمار الذي تسببت به تلك الهجمات قد لا تتفق مع خروج المغلوب كمفهوم الضربة الحاسمة كأصول وكبديل عن المذابح الجماعية، وعلى خلاف

مع قوانين النزاع المسلح.

تعتبر أعنف حملة قصف في التاريخ، هي الهجوم الجوي الذي قامت بها الولايات المتحدة في الهند الصينية وذلك منذ عام 1965 وحتى عام 1972 لكنها لم تحقق أيّ نصر من هذا القبيل، وكانت النتيجة واضحة، فعلى الرغم من العملية الثانية في كانون الأول / ديسمبر 1972 والتي كانت بالغة الوحشية رغم قصر مدتها، لكنها كانت الأسرع والأكثر تركيزاً، وكذلك كانت النتائج التي تحققت من الهجمات الجوية التي قامت بها القوات التي تقودها الولايات المتحدة في الحرب على العراق بين عامي (1991 و2003) وعلى جمهورية يوغوسلافيا السابقة عام 1999، وعلى أفغانستان بين عامي (2001 و2002)، ولكن لم يكن الأمر يصل إلى حد استخدام ضربة خروج المغلوب الحاسمة خلال هذه الحملات وغيرها، كان لابدّ من أخذ كثير من العوامل المعقدة في الاعتبار، وعلى الأخص ما يخص التخطيط، ولكن لا شيء كان أكثر تحدياً من الاستهداف.

كان السؤال المركزي المُلحّ من الحرب العالمية الأولى على الدوام: من أجل خلق الإستراتيجية المنشودة، ما هو الأثر الذي ينبغي أن تكون عليه الأهداف التي تتعرض للهجوم، وكيف؟.

تكشف تواريخ الحرب العالمية الثانية وكذلك حرب فيتنام عن أنّ تلك الصراعات لم تكن قط مسألة قد تمّ حلّها بشكل صحيح، ولكن مع ذلك، فقد استمرت الحملات ذات الهجوم والهجوم المضاد على حالة واحدة منذ نحو ست سنوات، فيما ظلّت في فيتنام لفترة أطول.

وهنا، يمكننا أن نتساءل عمّا إذا كان واضعو تلك الطرق في ضربة الحملات يسعون لتطبيق نظرية الإرغام أو الإكراه وسواء كانت عن تقديره الكامل للتمييز، وما إذا كانت مطابقة، وكذلك السبل والوسائل المتّبعة لبلوغ الغايات المرغوبة.

كان من الواضح أن الهدف المقصود من تنفيذ الهجمات الذرية ضد اليابان هو لإجبارها على الاستسلام، وقد فعلوا ذلك. ولكن، كما ذكر سابقاً، فإنّ هذا يمكن أن تكون نموذجاً للتخطيط في المستقبل. إنّها حملات القهر وقد كانت أقل

تعييناً، كما يتضح من مجموع منفذي العمليات الهجومية بدءاً من عام 1943 وحتى عام 1945، والتي كان هدف تنفيذها مترافقاً مع التركيز في البداية على كسر معنويات السكان الألمان، بل وكان المقصود أن تكون قسرية، ولكنها في نهاية المطاف، قد أدت هدفها من خلال تدمير المدن والصناعات، وينبغي تصنيفها على أنّها تعتبر امتداداً متتالياً للحملات الأمريكية في فيتنام منذ عام 1965 وحتى عام 1972، ولكنها في العراق في عام 2003 قد أظهرت وسائل مختلفة تماماً ذلك أن السعي في تنفيذ ضربة خروج المغلوب من خلال توجيه ضربة الإكراه يمكن أن تكون معقدة وصعبة.

كان هدف قصف الولايات المتحدة وهجومها على شمال فيتنام، هو خلق نوع من البلبلة، والتي بدأت تتفاقم بسبب الارتباك الناجم عنها، عدا عن المفارقات الثقافية مع الولايات المتحدة ومع المخططين لها والتي تنزع إلى فرض قيم العالم الأول على العدو في العالم الثالث، ونعني بذلك القيم الاجتماعية والاقتصادية لهذا النظام.

ومن هنا، فإنّ أي محاولة لتنفيذ قاعدة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة بحكم التعريف يجب أن تستهدف أهدافاً عالية القيمة، وبصراحة؛ لم يكن هذا هو الحال هنا، الأمر الذي أدى بالأزمة لأن تزداد حيث أخذت المشكلة شكلاً أكثر تعقيداً لكنها قد بدت غريبة في نقل المفاهيم الإستراتيجية، ولذلك حاول مخططو الحملة البحث عن بدائل لتكييف الإستراتيجية النووية للتصاعد التدريجي لاستخدام الأسلحة التقليدية.

كان من المعروف أيضاً أنّ مخاطر إستراتيجية التصعيد التدريجي قد تكون ذات عواقب مجهولة التقدير، وذلك كما حدث ضد فيتنام الشمالية حيث تم استخدام قنابل شديدة الانفجار بدلاً من القنابل النووية، وقد طبق هذا الإجراء ضد الخصم الذي لم يكن على الإطلاق قادراً على الرد بالمثل. خصوصاً وأنّ القصد من هذا الموضوع وضع فيتنام الشمالية موضع المهزوم، لكنها تمكنت تدريجياً من التأقلم مع المستويات المتزايدة من المخاطر، وكذلك المخاطر التي حددتها كثافة الهجمات ومقدار الألم الناجم عنها، ولكن شمال فيتنام كان على استعداد لقبول الأمر إلى

حين كما كان ينبغي بصفة خاصة تحمل سلسلة من الهجمات التي لم تكن تتوقف لإجبار قادة فيتنام الشمالية على تعديل السلوك غير المقبول، في حين كان مستوى الألم يزداد تدريجياً بالتزامن مع كثافة الضربات.

وهكذا دواليك كان الأساس المنطقي لهذه النظرية قد توضح في سياق مختلف من قبل الإستراتيجي النووي الأميركي "توماس شيلي نج" الذي قال أنّه من أجل أن تكون الضربة فعالة، يجب أن تكون قسرية كالعنف القديم جنباً إلى جنب مع (الإرهاب).

وهكذا، فوفقاً لمنطق هذه الإستراتيجية، وفي مرحلة ما من شأنها أنّ الشيوعيين كانوا يتوقعون فيه الوصول إلى مستوى الألم - الخطر - مع أنهم كانوا يأخذون في الحسبان تجاوز أي مكاسب يمكن الحصول عليها.

كان ذلك من الناحية النظرية، على أية حال، ولكن في الممارسة العملية، والزيادة في المخاطر الإستراتيجية فقد حاولت فيتنام الشمالية صدّ الضربات والدفاع عن ذاتها وقد حققت في ذلك المضمار نتائج متباينة، مثل سابقاتها وحملة القصف التي لا تزال خاضعة للجدل.

بعد ثلاثة عقود لاحقة، كانت الحملات الجوية التي تشكلت قد أصبحت جزءاً أساسياً من الناحية العسكرية الناجحة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في عام 2003، وذلك بعد أن أخذت طابعاً رسمياً على نهج جديد في البحث عن قاعدة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، من خلال برنامج منفصل للهجمات ضد القيادة العراقية.

كانت سياسة قطع الرأس - التي تعتبر ذات أشكال مختلفة - دائماً سمة من سمات الحرب، وكان أكثر ما يُعبّر عنها من خلال محاولات قتل زعماء المعارضة ودوائرها الداخلية. كانت تلك السياسة ذات سطحية جذابة لما لها من إشارة سريعة وحل دائم لصراع الإرادات، وذلك ما كان يحدث باستخدام طرق الاغتيال السياسي في الواقع المريب في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بما في ذلك العشرات من مسؤولي القيصرية الذين اغتيلوا على أيدي أفراد سُذَّج من المنتمين

لقائمة الحركة الثورية آنذاك، وقد تكرّر ذلك أيضاً وإن بتأثير مختلف، وقد حلّت محله طرق متنوعة سرعان ما وجدت دولة القمع الموجهة.

وبالمثل ففي أواخر عام 2005، وبعد أربع سنوات من الهجمات الإرهابية على نيويورك والبنتاغون، كان قد أُفيد أن حوالي 75 ٪ من القيادات العليا لتنظيم القاعدة قد تم اعتقالهم أو قتلهم، ولكن الإرهاب رغم ذلك ما زال يزدهر، حيث يبدو أن أكثر من ثلاثين جماعة جديدة من الجماعات الإرهابية، قد ظهرت وهي تضم أكثر من مئة ألف مقاتل، وقد انضمت فصائل أخرى إلى قضية المقاتلين الجهاديين.

وهكذا، فإن إعادة تعريف التحدي قد أدّى لبعض النجاح المحدود خلال السنوات الأخيرة. وقد تم وصف القيادة وتوسيعه ليشمل القيادة والسيطرة، وجماعات الدعم، وكل سينال الثروة، وذلك بعد تحقيق هدفين هما:

- **أولاً:** وقف الزعماء من توجيه الوحدات المسلحة والتواصل مع مواطني تلك الدول ثانية.
- **ثانياً:** كسر إرادتهم. وذلك باستخدام هذا النموذج الصاعق، فقد أجريت عملية قطع الرأس ضد "صدام حسين" في عامي 1991 و2003، وضد القائد الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" في عام 1999 الأمر الذي ساهم في نجاح أوسع للحملات. لكنه لم يتمكن من المضي بحد ذاته.

وجد قادة الحملات صعوبة في تحقيق قدر من المفاجأة عادة أثناء عملية التنفيذ اللازمة لتحديد مكان وقتل المتطلبات البيئية الذي تؤدي بشكل مستمر على هذه الخطوة؛ فالعدو قد نظم الاتصالات المدمجة في التكرار، وكان من الصعب تعطيلها؛ وقد تتمحور النقاط القلقة من الأضرار الجانبية المقيدة لاستهداف بعض الإستراتيجيات، والآثار النفسية المترتبة على أي ضربات ضد النظام الحاكم والتي بدت بطيئة في الظهور وكان من الصعب تقييمها.

وباختصار، لا شيء يساوي ضربة خروج المغلوب.

مع الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة، فإنّ مفهوم خروج المغلوب بالضربة الحاسمة يتضمن أكثر من مجرد إشارة إلى الحتمية التكنولوجية. ومن السهل

استنتاج ذلك من قبل قوى الغرب، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فهم فيما يتعلق بالسعي إلى خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، يفضلون استخدامها، لأنها تعبر عن التفوق، وليس لأن لديهم اعتقاد أنّ ذلك المفهوم يمكن أن يكون ذات مصداقية.

وبعبارة أخرى، فقد تم الاستعاضة عن التكنولوجيا لأغراض إستراتيجية. غير أنّ هذا يعتبر إنكاراً لمفهوم نظرية الإمكانات، ولكنها مسألة العلاقة التي كانت قائمة بين التكنولوجيا الناضجة للتعبير عن الأفكار والمعدات اللازمة للترجمة الفكرية إلى إستراتيجية مستدامة.

يمكن للتكنولوجيا من أجل إحلال الأفكار أن تكون مغرية. ففي البداية، يمكن التخفيف من هذه العملية غير المؤكدة من قبل المخططين وترك الأمر أحياناً لمهمة التفكير. في حين تكون جميع الأمور الأخرى متساوية، مع الجانب التكنولوجي في الحرب والذي من المرجح أن يسود. والأمثلة كثيرة على معركة المنتصر بالتكنولوجيات التي كانت واحدة على الجانب الآخر، حيث لم تكن تلك الانتصارات نابعة من الفرس، والقوس والنشاب، والبارود، والمدفع الرشاش، ونظارات الرؤية الليلية، وغير ذلك. إنما الروح البشرية التي يمكن أن تكون المحارب الأساسي للأسلحة النووية، ولكن ليس من المرجح أن تسود خلالها مثلاً بشكل مباشر، أو من خلال الاعتداء من قبل قوات المشاة التي قد تتعرض إلى عاصفة من نيران المدافع الرشاشة.

وعلاوة على ذلك، يصبح الأمر أكثر سهولة من خلال شراء الأسلحة والطائرات والسفن، وما شابه ذلك مما هو عليه لتطوير المهارات الفردية وتعزيز الأفكار المتفوقة.

ولكن التكنولوجيا لا يمكن أبداً أن تكون كافية في حد ذاتها، على سبيل المثال، وقد شهد التاريخ بعض أفضل التجهيزات التكنولوجية كقوات شاه إيران في عام 1970 وقوات صدام حسين في عام 1990.

وأياً كان شكلها الناري، ومعلومات نشوئها، وبرامجها، ومهما كانت

التكنولوجيا، فإنها وحدها لا يمكن أبداً أن تواجه التحدي المتمثل في الرد على هذه الإستراتيجية؟

قد تكون الأفكار الإستراتيجية منسقة بعناية، بل وقد يتعدى الأمر لظهور مزيج من الأفكار والتكنولوجيا وربما تكون قد أدت إلى ظهور نسخة جديدة من قاعدة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة في العقود الأخيرة، في شكل ما يسمى "إستراتيجية الغارات" والذي يشارك فيه مقرر الأثر المنشود من خلال تفكير دقيق، واضح ومقيد، وبالوقت المحدود.

ويمكن أن تشمل الأمثلة هنا على إسرائيل في غارة "عنتيبي" عام 1976 وعام 1981 في ضرب المفاعل النووي العراقي، وما قامت به الولايات المتحدة عام 1986 في الهجوم ضد ليبيا واستهداف الزعيم "معمر القذافي"، والقاعدة في عام 2001 إثر توجيه ضربات جوية لمدينة نيويورك وواشنطن.

على الرغم من المخاوف المذكورة أعلاه، يمكن لمفهوم الإستراتيجية الغارة أن يكون لها أيضاً مكاناً لعمليات قطع الرأس، وهذا ما حدث مع الولايات المتحدة في محاولات اغتيال صدام حسين وابنيه وأعضاء آخرين من البعثيين الهرمين، وذلك باستخدام ضربات جوية خلال عملية تحرير العراق في عام 2003، وربما يكون ذلك بمثابة تجربة استفاد منها الإسرائيليون بتأكيد مفهوم السعي لتطبيق القوة، ولا سيما مع مقتل زعيم حركة حماس الشيخ "أحمد ياسين" بواسطة طائرات الهليكوبتر المقاتلة في شهر آذار / مارس عام 2004.

كان مقتل الشيخ "أحمد ياسين" يبدو في ظاهر الأمر خدمة لمصالح إسرائيل في المدى القصير على الأقل، لكنه في حقيقة الأمر، دفع برجال تنظيم "حماس" الرئيسيين الآخرين إلى الاختباء، وإلى التوقف عن استخدام الاتصالات مثل الهواتف الخلوية، مما يحد من قدرتهم على إدارة العمليات الإرهابية بنظر إسرائيل كما أن هناك أدلة على أن الحرب التقليدية للوحدات التي تفقد 25 ٪ أو أكثر من قدراتها أو من قياداتها ولفترة محدودة تصبح غير فعالة.

هناك حجج مؤيدة أو معارضة لسياسة قطع الرأس. فمن جهة، يقول مسؤولون

إسرائيليون: إن اغتيال قادة العدو قد يكون بمثابة زرع الألغام في إطار المنظمات الإرهابية، ويقلل من احتمال أنّ مواطنيها سيتمكنون من تفجيرها من قبل انتحاريين. وعلاوة على ذلك، فباستخدام أعداد صغيرة من الأسلحة الدقيقة واستهداف أفراد معينين ومعاقبتهم، ثمّة من يعتقد أن هذه القضية هي المسؤولة عن أعمال العدوان، ويقلل من الأضرار الجانبية. ولكن عندما يكون الهدف شخصاً مثل "صدام حسين" فالأمر هنا يبدو مختلفاً، لأنه يتعلق بنتيجة ذات طابع إستراتيجي.

وفي المقابل، يحمل الاغتيال جوانب قانونية وأخلاقية جادة، سيما عندما يكون الأمر في حالة حرب رسمية لا وجود لها بين أطراف النزاع. كما أنّه ليس من الواضح أنّ سياسة قطع الرأس في نهاية المطاف ستكون فعالة. إن ارتكاب جريمة قتل الشيخ "أحمد ياسين" الذي يعتبر خالياً من أية معايير أخلاقية، قد تعرقل خطط المنظمة في الأجل القصير، ولكن القادة الجدد قد يظهرون بسرعة وبشكل أكثر احترافاً وحقداً، وعادةً ما سيكونون على نفس الدرجة - إن لم يكن أكثر - من خبرة أسلافهم.

ولكن حتى الآن، لا توجد أدلة تذكر على وجود حلول طويلة الأجل.

جاء خطف وقتل أحد عشر رياضياً إسرائيلياً من قبل عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1972 في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ، كعملية انتقامية من الحملة التي قامت بها الاستخبارات الإسرائيلية، والموساد على مدى السنوات القليلة، الذين نفّذوا الكثير من عمليات قتل الأفراد وتعقب بعض الشخصيات القيادية الفلسطينية واغتيالهم، وذلك وفقاً لما جاء في ذلك الوقت على لسان أعضاء في الموساد، وعلى الأخص على لسان إيهود باراك الذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد وهو الذي شارك شخصياً في بعض الاغتيالات، وكان ذلك من خلال نيّة إسرائيل لضرب الإرهاب عن طريق كسر إرادة أولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة.

ويستند هذا الهدف على وقوع مكافحة الإرهاب الإسرائيلي منذ ذلك الحين، في حين أنّ الحملات التي شنّها الموساد لا يمكن الحكم عليها بالفشل.

من غير الواضح ما إذا كانت سياسة الاغتيالات تعتبر مثالاً عن استخدام القيادات للتكنولوجيا وأن تفعل شيئاً لأنّنا لا يمكن، ولا ينبغي القول ما إذا كانت مشروعة وقابلة للحياة من حيث المفهوم العملياتي.

ولكن هذا القلق لا ينبغي أن يسمح لتحويل الانتباه عن احتمال غارات ذات دقة عالية بصورة قانونية بحيث تحدد مراكز الثقل الإستراتيجي للعدو من أجل تحقيق نتيجة سريعة الأثر والاستيلاء عليها والاحتفاظ بالأرض مع رد سريع وحاسم، والتي ستؤدي بالتالي إلى نتائج إنسانية نسبياً، حيث أن نظرية خروج المغلوب تمثل ضربة مثالية للتعبير عن المعركة الحاسمة.

على الرغم من وجود التناقض في القتال في الحرب العالمية الثانية الملحوظ والناجم عن مفهوم المعركة الحاسمة مع مرور الزمن حيث إكراه الجيش للاستيلاء على الأرض.

يأتي دافع الاستيلاء على الأرض في البداية كإجرّاء تكتيكي قتالي في واقع الحرب، ونظراً للإستراتيجية، فإنّ ذلك الدافع يعتبر قديماً قدم الحرب نفسها، بل وبالنسبة للقوات البرية، فقد كان هناك الكثير من العقيدة باعتبارها من المسلّمات، والتي يبدو أنّ الأساس المنطقي لذلك إنّما هو أمر واضح لا يحتاج إلى تفسير.

هناك بضعة عوامل تكتيكية أكثر أهمية للجندي المنبطح فوق الأرض المرتفعة والتي تكون عادة الأفضل في الميدان؛ حيث تكون الأرض المرتفعة بعيدة عن مراقبة العدو وأكثر أمناً من الأرض المفتوحة؛ حيث يمكن التحكم بحركة السكان والخطوط وكذلك الاستيلاء على مواقع معينة، حيث يمكن تحقيق أثر إستراتيجي في حد ذاته، وما إلى ذلك.

هناك أيضاً حقيقة بديهية بأنّ البشر يعتمدون تماماً على الأرض من أجل وجودهم. ولذلك فإنّنا بحاجة إلى أن نقف فوقها، كما هو الحال مع الكثير من المعتقدات التي تبدو كإستراتيجية مقدسة، ومحاولات لترجمة طموحاتها إلى نتائج يمكن أن تولّد مجموعة من المخادعة غير المتوقعة من المسائل المعقدة. وفي هذا المثال، تعتبر من

أهم الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة، وكثيرة الدمار والاستنزاف.

يعتبر تحرك الجيوش في المقام الأول على سطح ثنائي الأبعاد، فقد جرت العادة في حملة من خلال العمل في طريقها من خلال تسلسل خطي من الأهداف، والتي ربما كان بعضها لا قيمة إستراتيجية له. ذلك لأنّه، بالطبع، يجب أن تكون الإستراتيجية مبسّطة وتشير إلى أنّ كل محاولة للاستيلاء على الأرض يجب أن تعقد دائماً لتلبية أعلى مراتب المنطق الإستراتيجي.

قد تكون هناك مجموعة واسعة من الانتهازيين، ولكن مع ذلك، يمكن لوجود أسباب قاهرة ممن يريدون احتلال بعض قطع الأراضي في حد ذاتها قد يكون غير ذي صلة بأهداف شاملة، ولكن الذي يعد ميزة على المدى القصير، مثل عرض أعلى للموقف من خلالها إطلاق المناورات، أو توفير إمكانية الحصول على مأوى أو طعام. وفي حقيقة الأمر، فإنّ ذلك يعتبر كحقيقة من حقائق الحياة التي تكاد تكون حتميّة في العمليات التي يجب أن تظل مستجيبة لروابط الجغرافيا، وبغض النظر عن أي اعتبار آخر.

وببساطة، فإنّ ما يعني أنّه من أجل التوصل، مثلاً إلى الهدف النهائي "د"، للقوات البرية، على العكس من القوات البحرية والجوية، والتي تتبنّى موضوع الاحتلال أولاً، ولكن لفترة قصيرة، وذلك قبل تحقيق النقطة "أ" و"ب" و"ج".

إنّ التقدم من خلال تلك النقاط، وعبر الأرض التي تتميز بالحملات الموسعة ينطوي على قدر كبير من المناورة، والعديد من الارتباطات، وربما في نهاية المطاف تكون ذات خاتمة مرضية في المعركة الحاسمة. عندما أراد "الإسكندر الأكبر" في عام 334 ق.م توسيع حدود إمبراطوريته، فقد بدا الأمر معقولاً جداً أن يبدأ من الحدود المقدونية حيث بنى له وطناً، ومن ثمّ عمل بشكل تدريجي على التقدم من خلال أجنحة شرق آسيا الصغرى، وبلاد فارس، والهند.

وهذا ما حدث بالمثل، عندما بدأ الحلفاء تحرير أوروبا في عام 1944 حيث جاؤوا إلى شواطئ النورماندي، ومن ثم قاموا بتنفيذ عمليات هبوط مظلي في أقرب نقطة إلى قواعدهم على الأرض، ومن خلالها قاتلوا في طريقهم عبر فرنسا والبلدان

المنخفضة متقدمين نحو هدفهم ألمانيا. على عكس الهجوم الجوي والبحري للجيوش الحليفة التي تتبع خيار التقدم على التوالي.

ولكن يمكن العثور على بعض الاستثناءات في المقام الأول عند مناورات التطويق، ففي كثير من الأحيان يكون الهواء أو الهبوط بالمظلة البرمائية فوق أرض العدو، قد نبّه قوات العدو للتجمع بسرعة وراء خطوط المواجهة القائمة أو لإقامة خط جديد. هذا ما حدث مع المظلي "دوغلاس ماك آرثر" الذي هبط في مؤخرة الجيش الكوري الشمالي قرب "إينشون" في شهر أيلول من عام 1950 والذي يعتبر نموذجاً لما سبق، في حين كان التنقل في الجزيرة الواقعة في منطقة جنوب غرب المحيط الهادئ في الحرب العالمية الثانية، وحيث كان بعض معاقل العدو الذي تبلغ على طول الخط مقدمة له من أستراليا إلى اليابان وقد تم تجاوزها ببساطة.

من خلال هذه الأمثلة، فإن الاستثناء لا القاعدة يكمن في تاريخ الحملات البرية المتتابعة والتي تكون في الغالب واحدة من العمليات.

في الوقت نفسه، وعلى غرار كل فكرة إستراتيجية أخرى، تكون الحاجة ملحة لاتخاذ إجرّاء في الميدان، ولكن ينبغي أن يكون ذلك موضع تساؤل، وليس مجرد قبول. فعندما تنتهي سبُل العلاقة بين الوسائل المعتادة قبل الشروع في عمل ما، وبعد ذلك، بغض النظر عما إذا كانت الوسائل ستقود إلى حملة كبيرة أو يمكن تنفيذ المعركة الحاسمة أو أن تكون معزولة النيران، فالطبيعة الأساسية للحرب لا ينبغي أبداً وضعها طيّ النسيان. فالحرب هي في النهاية صراع إرادات، ومثل أي عملية عسكرية، فإنّ مجرد الاستيلاء على الأرض لا يعني أنّه من الضروري الحصول على النتيجة المرجوة كما لن تكون بالضرورة في كسر الروح المعنوية للعدو. ولذلك ينبغي أن ينتهي الخلط بين الطرق المتبعة.

يكمن تركيز الجيوش الحديثة في الاستمرار بالاستيلاء على الأرض كغاية في حد ذاته - كما يمثل ذلك تلقائياً الهدف الإستراتيجي - وربما يمكن أن يعزى الأمر إلى قياس مقدار التفوق من خلال المساحات المحتلة من الأرض. ولكن الظروف تغيّرت من صياغة البحث.

عندما حلّل الخبير الإستراتيجي "كلاوس" الإستراتيجية في أوائل القرن التاسع عشر، كان من المعقول القول، كما فعل، إنّ تدمير جيش العدو هو الهدف الأسمى للحرب، لأنّه في تلك الحقبة للجيوش غالباً ما تجسّد الإرادة الوطنية، ويتبع ذلك أنّ النموذج الأكثر فعالية للمكافحة سيقوم على إبادة الجنود والآلات. هذا هو النموذج الذي يجعل العدو يخضعه لإرادتنا، وكان من المقرّر أن لن يكون لديه أي خيار بدلاً من فرض (الإكراه - ولديه خيار التنازل)، حيث يفضّل إجرّاء عمليات متتابعة مما أدى إلى معارك حاسمة، أدّت بدورها إلى خسائر فادحة.

هناك نوع مماثل من المنطق الواضح في تعريف آلية الدمار الشائعة المرتبطة بنسخة الحرب. لكن هذا التعريف يستند إلى عدد الجنود في القوات المتعارضة، وينطبق هذا في العديد من الأمثلة كما حدث مع "نابليون" في بعض الأحيان، والحرب الأهلية الأمريكية، والحرب العالمية الأولى، والحرب الأهلية الروسية، والحرب الأهلية الإسبانية، والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية، وفيتنام، والحرب العراقية الإيرانية. ومع ذلك، ففي العصر الحديث اليوم، فإنّ نوعية الأسلحة ودقّتها وسرعتها تلعب دوراً هاماً في المسافات الطويلة والمناورات المختلفة، وطبيعة ما ستلحقه من الدمار، في النواحي التالية - على الأقل - إذا كان الجيش كبيراً، أو متوسطاً، فمن المرجح أن تكون الهزيمة صغيرة، وذات جودة عالية في الجيش، حيث لا جدوى من وجود أعداد كبيرة إذا لم تكن هناك حاجة لوجود تلك القوات، والحق يقال، ففي ظروف التكنولوجيا يمكن أن يطغى الدمار على شكل أوسع، كما هو الحال في قصف المدافع بعيدة المدى، وصواريخ الأرض أرض وقذائف الجو أرض والذي تطبقه القوات وتفضله على أسلحة الجيش بعيدة المدى، لأنّها تفضل استخدام أسلحة دقيقة التصويب ولديها سرعة المناورة لإحداث الدمار وهذا قد يؤدي إلى استنزاف الموضوع.

يكاد المستوى العالي من الاستنزاف يكون أمراً حتمياً، ولكن لا يكون حصرياً مرتبطاً بمسألة الاستيلاء على الأرض، وإحداث الدمار، ذلك لأن هذا النوع من الحروب قد أصبح طريقة غير مقبولة في السعي إلى تحقيق الأهداف.

لقد كانت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في الهند الصينية منذ عام 1962 حتى 1975 نقطة تحول.

تُعتبر حرب فيتنام درساً في إستراتيجية الارتباك. ذلك لأن الولايات المتحدة، ولسبب غير مؤكد في كثير من الأحيان، كانت تفقد بوصلة تحديد العديد من القضايا الواضحة. في حين كانت تعتقد بأنّ الحكومات الفيتنامية الجنوبية بما فيها القوات العسكرية كانت فاسدة، وهشّة وذات شرعية مشكوك فيها، والعديد من الوحدات العسكرية كانت غير كفوءة، بل وغير مستعدة للقتال.

في ذلك الوقت كان التزام الولايات المتحدة قد بدأ ينمو في أوائل الستينيات، في حين كان بعض كبار المسؤولين الأميركيين جاهلين إلى حد كبير بطبيعة البلد وجغرافيته، وثقافته، وقيمه وتاريخه، بل وموقعه. وفي أواخر العام 1965 لم يوضح الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون" أنّ هناك إستراتيجية متماسكة للصراع بل كان يخوض عملية تصعيد ذات طابع لا يخلو من الغرابة في العمليات القتالية التي جاءت لتعبر عن عدم وجود اتجاه للسياسة العامة للحرب.

وكانت النتيجة مرة أخرى في الشكل الذي كان دون النظام الأساسي لهذه الإستراتيجية.

كانت قوات المشاة تحت قيادة الجنرال "ويليام يسمور"، وقد اعتمدت الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها في النهاية على إستراتيجية للبحث وتدمير واسع النطاق لهزيمة الجيش الشيوعي (الذي يتألف من فيتنام الشمالية وجنود الفيتكونغ) في جنوب فيتنام. وهكذا، تمّ تنفيذ سلسلة التدمير خلال مدة محدودة، بما في ذلك تنفيذ عمليات واسعة النطاق في الأقاليم الشيوعية التي يسيطر عليها الإرهاب، حيث شُنّت عملية تدمير واسعة النطاق ومن مكان آمن - وبالتالي معزول ثقافيًا - حيث معسكرات القاعدة الأمريكية.

كان الهدف هو تدمير معاقل العدو، والقبض على لوازم وقطع خطوط الاتصال، وتشجعيه على الاستسلام، وقتل الجنود ومؤيديهم.

لا شكّ أنّ هذا النوع من الحروب كان يُعتبر كنسخة من حرب الاستنزاف التي

كانت تتصل بالظروف الموضوعية في فيتنام، مع بعض المبالغة في هدف مؤسسات الاستثمار الحربي الذي كان واضح المعالم، لكن المطلوب كان يكمن في المصداقية السياسية العليا في الواقع، وربما كان ذلك مناسباً.

في الواقع، كان البحث والتدمير أمراً مشكوكاً فيه عملياً، مع تبلّد الحس الثقافي، واللاعقلانية. فقد كان التعليق المزعوم "في أنّه لدينا أوامر لتدمير هذه القرية" يعتبر من أبشع المشاعر، ثمّ جاءت الولايات المتحدة لتحديد نهج الحرب، جنباً إلى جنب مع الأراضي سيئة السمعة. ورداً على سؤال حول وسائل الإعلام الفيتنامية في ارتفاع الخسائر البشرية من الآسيويين، وقد عبرت الولايات المتحدة على أنها لا تفكر في الموت بالطريقة التي تؤدى بها. لكن الأثر التدميري كان أبلغ على الأجانب الذين ينهبون الكثير من مصالح المدنيين الفيتناميين الجنوبيين، المصالح التي يزعمون أنّها تخدم.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان رد الأمريكان يكمن في التحليل الكمي للأنشطة التنفيذية التي كانت هي السائدة في وزارة الدفاع، والتي وجهت من قبل وزير الدفاع آنذاك "روبرت مكنمارا" والموظفين التابعين له مباشرة، حيث بدأ القادة الميدانيون الأمريكيون استخدام الإحصاءات أولاً، كإجرّاء للتحقيق، ومن ثمّ كانت الخطوة الثانية بحكم الواقع الإستراتيجي.

بعد ذلك، بدأ الإعداد لتصبح غاية في حد ذاتها ضمن يومية قوائم "الإنجازات" وقد جاءت برقية الإبلاغ من "سايغون" إلى واشنطن لتقول: لقد دمّر الكثير من الجسور، والعديد من المواد الغذائية، وتمّ القبض على مخابئ للأسلحة، وقد عاد ذلك الهدوء إلى العديد من القرى، والأكثر سخافة أنّ العديد من جنود العدو قد قتلوا فيها.

قرارات الحرب:

وهكذا، فنظراً للثغرة الإستراتيجية على المستوى الأعلى في حكومة "مكنامارا" الإدارية كانت قد بالغت في تحديد حجم الحرب، فقد كان من شبه المحتم أن طموح القادة الميدانيين يكمن في أنّهم سيبدؤون بانتهاج سياسة تضخيم الأرقام في تقاريرهم. والأسوأ من تلك الأرقام ما كان يرد خاصة في التقارير اليومية عن عدد

الشيوعيين الذين لقوا مصرعهم خلال المعارك، وقد كانوا ينظرون إلى تلك الضحايا على اعتبار أنها كانت تعتبر مؤشراً للتقدم.

وكما أنّ التكنولوجيا قد حلّت محلّ إستراتيجية هجوم الحلفاء الانتحاري في الحرب العالمية الثانية، فقد حلّت دُشم الأكياس محل الإستراتيجية في فيتنام، لكنه في المقابل، فقد كانت تجربة الولايات المتحدة في الهند الصينية بمثابة دراسة لحالة الارتباك الإستراتيجي.

وقبل أن نختتم هذه المناقشة من مفهوم الاستيلاء على الأرض وتحديد خصائص الدمار والاستنزاف، فإنّ اثنتين من الملاحظات الختامية ينبغي أن تتمّ الإشارة لهما وهما:

- **أولاً:** القلق من وجود نماذج بديلة للعمليات البرية.
- **ثانياً:** فكرة النصر غير المشروط.

كانت الديناميكية القارية للإستراتيجية قد فتحت المجال لدراسة الشبك، لذلك فإنّه ليس من الغريب من أنّ العسكريين المحترفين قد واصلوا البحث عن بدائل مبتكرة للأمة منذ أمد بعيد، بل أكثر من مجرد إجراء سياسة الاستيلاء على الأرض من خلال سلسلة من العمليات المتتابعة.

وعلى سبيل المثال، فقد كان الضابط في الجيش الأميركي "روبرت" قد اقترح منهجية الجمع بين الأسلحة التي لن تحتاجها الجيوش لاحتلال مناطق رئيسية أو لمواجهة تكتل العدو مباشرة.

وقد اعتقد "روبرت" ضمناً أنّ مفهوم التقييم في كثير من الظروف، سيكون حاسماً لتدمير أصول العدو أو - لفترة قصيرة ولكن بشكل حاسم - توجيه ضربة واحدة لنقطة حيوية، وليس القيام بمحاولة احتلال روتينية والاستيلاء على أراضيه.

تعتبر نظرية "روبرت" العسكرية كنموذج مذهبي متقدم - من الناحية التكنولوجية - في استخدام القوات البرية السريعة الحركة وكذلك الدعم الجوي والبري لجعل المركبات السريعة والمناورة واحدة من الخصائص الأساسية. كما أنّه من شأنها أن تعمل ككل متكامل مع الضربة الجوية والقوات على الأرض مع عناصر جيدة

التدريب تقوم - في أي وقت من الأوقات - بمواجهة تصرفات العدو المفاجئة ويمكنها أن تكون حيث ينبغي أن يركز العدو، كيفية قيامه بتحديد هجومه، حيث تكون تلك القوات على درجة عالية من الترقب والاحتياطات فتهاجم بدقة بواسطة الأسلحة التي تُطلق من المنصات الجوية أولاً، والتي تعمل على تقليص مسافات المواجهة.
كان ينبغي لهذه القوى أن تنفِّذ مهامها وتعود إلى الأرض، وليس من شأنها أن تقوم بما هو أكثر من طاقتها وبما تمتلك من القوة والقدرة على التركيز، ولكنها أيضاً كانت تترك نفسها عرضة لهجمات معادية حيث تكون أحياناً أقوى على القوات البرية من حيث استغلال سرعة المناورة. وثمّة نماذج تكون واضحة فيما يتعلق بهذا النوع من العمليات، وذلك من خلال الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على أفغانستان بين عامي 2001 إلى عام 2002 والغزو على العراق عام 2003.
وبالمناسبة، فبالإضافة إلى تحدي الحكمة التقليدية، فقد كان مفهوم "روبرت" العام هو مفهوم واحد ويمثل الاستجابة المركزة للنمو السريع وتلك الاستجابة تعتبر سمة بارزة من سمات الحروب الحديثة، أو في أن تكون سمة مشتتة دونما تخطيط في ميدان المعركة.
كانت الفكرة العامة عن الخطط القتالية التنفيذية في مواجهة الأعداء المتنافسين فيما بينهم تتكون - وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى - من اصطفاف الجيوش والقوات البحرية تقريباً في مواجهة بعضها بعضاً قبل أن تشتبك فيما بينها وتفتح جهنم الجبهة، وقد كانت إحدى السمات المميزة للقائد الكبير في حقل المعركة تكمن في مستوى قدرته على فهم طبيعة الحركة، وسرعة المناورة والتكتيك السريع، وكان لحشد القوات في مكان واحد وفي وقت واحد أثر بالغ على النتيجة، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من التركيز.
إنّ ساحات القتال هي التي تحدد خط المواجهة، بطبيعة الحال، بل وتتنافس مع الجيوش المنتشرة على جانبي الجبهة، وعلى امتداد معظم المعارك التي وقعت على جبهات الحرب العالمية الأولى، وإن كان ما حدث على الجبهة الغربية كان أفضل مثال، فقد كانت المناورات الموازية له، بطبيعة الحال، هي السمة البارزة من سمات

هذا النوع من القتال في الحرب، ولكنها عادة لا تسعى إلى تفريق القتال، وإنّما للحصول على ميزة التطويق في ساحة المعركة من قبل العدو القائم على طول خط الجبهة.

ولكن، حتى في الحرب العالمية الثانية، فإنّ القدرة على المناورة بحلول ذلك الوقت كان قد تعزّز بأمر من حجمها، مع ميلها إلى خوض مسارح العمليات التي تحددها خطوط القتال فوق الجبهات، مثل الجبهات المفتوحة في أوروبا الغربية والجبهة الشرقية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

كانت هناك فائدة كبيرة فيما يتعلق بنهج التعامل مع العدو إلى حد كبير، وهذا ما حدث أثناء الحرب الكورية الجنوبية في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وكذلك، ما حدث في عدم الكفاءة التشغيلية من قبل القوات الإيرانية والعراقية في الثمانينيات من القرن ذاته.

ولكن الولايات المتحدة خلال الحرب في الهند الصينية في عام 1960، وكذلك القتال في فيتنام الجنوبية، كانت قد تميزت في توزيع تجمعات القوة، وبالتالي، فمن خلال توزيعها في ساحات القتال كان الهجوم يبدو كثيفاً ومركزاً، ولكن ما كان يعيق تحقيق النتائج المرجوة هو وجود "الفيتكونغ". والفيتناميين الشماليين والجنود الذين قد ينظروا بشكل مفاجئ وغير محسوب وفي أي مكان، ابتداءً من حقول الأرز والغابات وحتى شوارع وأروقة المدن، وكذلك في جميع أنحاء البلاد طولاً وعرضاً، وكانوا بذلك يتصيدون خصومهم، وبل وكان بإمكانهم أن ينصبوا لهم الشراك متى عثروا على تجمعاتهم، ومن هنا نجد أنه لا تعريف يمكن إطلاقه على تلك الحالات المنتشرة على طول خطوط القتال. في حين كانت الضربات الاستباقية تنفَّذ خلف خطوط العدو، أما مناورات التطويق الناجحة فقد كانت استثناء، ولكنها في الوقت الحالي قد أصبحت هي القاعدة.

وهذا ما حدث في الحملات العسكرية اللاحقة في كل من الشرق الأوسط، ومنطقة البلقان ووسط آسيا، في حين أصبح النموذج التخطيطي هو الشكل السائد لقوة التصرف فوق جبهات القتال من أجل الاستيلاء على الأراضي كبديل جذري

لإجراء الاستيلاء على إرادة العدو ونهج عقليته العسكرية على الأرض، وقد أظهرت عمليات مراقبة العمليات الجنوبية أثناء الحرب على العراق صحة تلك الطريقة، إلى حد كبير، ولكن لم يتم إعلان ذلك على الملأ لاعتبارات خاصة بسياسات تلك الحرب المعلنة، لقد كانت النتائج أكثر من رائعة في تلك الحملات التي استهدفت شتّى البنى الرئيسية للعراق، وذلك في الفترة من الممتدة من شهر آب / أغسطس عام 1992 وحتى شهر آذار / مارس عام 2003.

كان المرصد الحربي في الجنوب قد أعلن وأشرف على شن الحرب ضد الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" للتخلص من نظامه على الرغم من أنّ رد القيادة العراقية كان آنذاك بأنّ الهجوم على العراق يعتبر خرقاً لقرارات الأمم المتحدة، لكن أحداً لم يسمع ذلك، بل وتسارعت وتيرة المشاركة لإنجاح تطبيق منطقة حظر طيران لجميع الحرف الجوية العراقية في المنطقة الواقعة جنوب خط العرض 330 شمالاً، لتتسع بعد ذلك لتشمل كل الفضاء الذي كانت القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي تحاصره، والتي بدأت بالتحليق في المقام الأول انطلاقاً من خارج تركيا ومن على حاملات الطائرات في الخليج العربي.

ليس هناك من شكّ في أنّه إذا كانت لجنة قيادة القوى الدولية المشتركة، قد اتخذت خطوة الحظر الجوي، فإنّه من الممكن في تلك الحالة أن تكون قد ساهمت في توسيع نطاق عملياتها لتشمل مساحة كبيرة من خطوط حركة المركبات.

وفي الواقع، فقد كانت القوات الجوية التي تعمل انطلاقاً من قواعدها في شتّى أقاليم العراق المحتل تقدر بنحو ثلث مساحة العراق.

كان مفهوم الميزان العام للعمليات، ومراقبة العمليات الجنوبية يخضع لقيود نظرية وعملية، تلك القيود التي تنشأ في حال وجود قيود على حجم عمليات القوات البرية التي يمكن تنفيذها على وجه السرعة جواً في المنطقة المتنازع عليها، بإضافة إلى قيود أخرى قد تنشأ من ناحية القصور من عدم وجود الناس على الأرض. ولكن تلك القيود ككل يمكنها أن تشير إلى أنّه يمكننا أن نتوقع مختلف التحديات المستمرة لهذه الاتفاقية التنظيمية وكذلك الحكمة منها، ومن مختلف أنواع العمليات المنفذة

على الأرض.

وفي الوقت نفسه، فإنّ حقيقة النتائج الواقعة سوف تطالب قوات الدفاع بضرورة الاحتفاظ بالقدرة على الاستمرار في الاستيلاء على الأرض وبل التقدم لقضم أراض جديدة. لكن تلك القدرة ينبغي أن تتجدّد باستمرار إلا إذا كانت هناك صلة ترتبط بالأهداف الإستراتيجية المنشودة.

وفي مقام آخر، فقد نفّذ عدد قليل من العمليات العسكرية الأكثر احترافاً منذ الحرب العالمية الثانية، كما هو الحال خلال احتلال إحدى المقاطعات في فيتنام من قبل فرقة أسترالية وذلك بين عامي 1966 وحتى 1971 على الرغم من انسحاب الكثير من الوحدات المشاركة آنذاك، لكن ثوار "الفيتكونغ" سرعان ما أدوا تنظيمهم وتجمعهم في تلك المقاطعة حتى استأنفوا القتال من جديد إلى أن استطاعوا بسط السيطرة الكاملة على هذه المقاطعة.

وهكذا، فلأنّ الغايات كانت صحيحة، والتي حدّدتها الإستراتيجية الأميركية التي تدير الحرب، ولأنّ الفكرة الرئيسية الأهم هي دحر العدو وكسر إرادته وتطويعه، فإنّ فكر الهيمنة الإقليمية - كما مر معنا - يعتبر غير صحيح. مثلها في ذلك مثل النظر إلى الإستراتيجية ككل، فالإستراتيجية التي تعتمد على الجوانب المادية للاحتلال وعلى الاستيلاء على الأرض فقط، لا يمكن اعتبارها على أنّها إستراتيجية ثابتة السلطة.

الانتصار غير المشروط:

يكون النصر مشروطاً في بعض الأحيان، ومن المفترض أن يكون تلقائياً بعد الاشتراك بسلسلة معارك حاسمة، أو من مجموعة عمليات محدودة بدلاً من خوض الحرب. ولكن مصطلح "النصر" قد لا يحمل مؤهلات الفوز الكامل بالضرورة: فهو يعني قلب الطاولة على العدو وتحقيق ما يدعى بكسر الإرادة؛ وقد يتطور الأمر إلى إخضاع الطرف المهزوم لشروط قاسية، والتي يمكن أن يفرضها المنتصرين على المهزومين الذين قبلوا أيضاً بهزيمة الدولة.

كان النصر يعتبر بمثابة النصر المؤزّر في العصر الكلاسيكي فقط حين يستطيع

الطرف المنتصر ذبح كل الذكور من الطرف الآخر وتدمير بنيته السياسية بالكامل؛ ولكن، فيما بعد، فقد أصبح النصر في الحرب العالمية الثانية يعني الاحتلال والراديكالية السياسية والاجتماعية، قد يتعدى الأمر إلى إعادة الإعمار وذلك كما حدث في ألمانيا واليابان.

ولكن، ففي الوقت الذي ربما يكون فيه الحليف ذا قدرة كبيرة على الجذب؛ فإنّ فكرة النصر غير المشروط تزيد من تعقيد المشكلة.

كانت الانتصارات المشروطة في الماضي نادرة الحدوث نسبياً؛ ولكنها في العالم المعاصر أصبحت تعتبر مشروعاً بحد ذاتها كنتيجة لغلبة المنتصر على الرغم من أنّه قد يكون تحقيقها صعباً للغاية، بل ويمنع المفكرين العسكريين في السعي من أجلها، ويكاد يكون من المستحيل تحقيقها.

أما في الحرب العالمية الثانية، فقد كان حدوث مثل ذلك نصر غير مشروط يعتبر استثناءً نادراً، ولكن - حتى ذلك الحين - كان النصر غير المشروط، ولم يصبح نصر الحلفاء الهدف السياسي المعلن، إلا في منتصف الحرب، ولمرة واحدة وكاملة، كرد على فساد النظام النازي الذي قد أصبح واضحاً، وكان من الأولويات أن يتم تطهيره بالكامل وإعادة بناء القيم الألمانية بشكل مقبول.

لم يستطع أحد من أطراف النزاع لاحقاً في الصراعات الكبرى، كصراع كوريا وفيتنام وإيران والعراق، من صياغة الهدف المنشود بإقامة دولة مطلقة عن بعد، بل قاموا بدلاً من ذلك بإجرّاء تسوية أكثر تواضعاً من ذلك بكثير، الأمر الذي أحدث نتائج واقعية، مثل العودة إلى ما قبل الحرب على الوضع الراهن أو الجغرافية، وذلك من أجل حفظ ماء الوجه للانسحاب.

ولذلك، فقد كانت صعوبات حساب الحروب الحديثة، والضغوط الناجمة عن العولمة المتزايدة الإيكولوجية والنظم السياسية التي تعمل ضد أهداف أخرى أكثر تطرفاً حتى، ولربما كان التنافس الأشد في التاريخ، هو ما جرى خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولذلك فإنّ تفسير سياسة الولايات المتحدة لم يكن شرطاً من دون شروط النصر، بل كانت السياسة تقضي بالاحتواء.

وهكذا، فقد كانت التغطية تعتبر أكثر ضماناً من أي ضمان يحققه النجاح العسكري المنتصر والذي سيكون - من حيث النتيجة - قادراً على فرض التغيير غير المشروط، وهذا ما وجدته الولايات المتحدة عندما كان الأمر واضحاً حين لم تكن قادرة من فرض إرادتها السياسية على الأرض وعلى الأفضليات العراقية، ولكنها لم تتبع الأخلاقيات المهنية بعد الهزيمة الشاملة لجيش "صدام حسين" في أوائل عام 2003.

وباختصار، فإنّ فكرة السعي غير المشروط والتي تعتبر انتصاراً في العصر الحديث، لكنها ليست فقط موضع شك، ولكن يمكن تكون ذات نتائج أكثر خطراً بحيث لا يمكن قبولها:

- فالخطوة الأولى المتمثلة بالردع الأول حتى الآن إنما تركز على "الإرغام" الذي يعتبر واحداً من اثنين من كبرى عبارات العمل الإستراتيجية.
- والخطوة الثانية، المتمثلة في "الإكراه" والتي هي أكثر عرضة لإشراك "الإرغام" ولكن باستخدام التهديد فقط، بدلاً من الطلب، والعنف الجسدي أو غير ذلك من بعض الضغوط الأخرى.

وهكذا، فإنّ ما يميز المفاهيم الرئيسية المرتبطة في القسر هي "الردع" و"المخاطر" الناجمة، والتي تدمج بين مجموعات فرعية من التصعيد التدريجي، بما في ذلك "الذرائعية"، و"التدمير المتبادل" المؤكد.

ومرة أخرى، فكما أنّ هناك اعتراف بأنّ تقسيم المفاهيم يمكن أن تكون مصطنعة، فإنّ هذا التداخل بين الفئتين يعتبر أمراً لا مفرّ منه، ولكن ومع ذلك، لا تزال هذه التقنية مفيدة في المساعدة على موضوع محدد، وبالتالي لفهم النتائج والظروف الناجمة عن ذلك.

تقوم الإستراتيجية في الأصل على الإرغام الذي سيحرم المعارضة من التفاعل، ولذلك، فإنّ للتأثير على طبيعة الأحداث أو المخططات سيكون له عواقب وخيمة وسيحكم عليها بالفشل، ذلك لأنّ التغيير سيُفرض إجبارياً من قبل المنتصر، ولابد أن تكون مقبولة بشكل لا إرادي من جانب المهزومين، بل وينبغي أن تتفق مع الآثار

المرجوّة المحددة من قبل المنتصر وفي التخطيط قبل وقوع الصراع.

ولكن، على الرغم من أنّ الإستراتيجية تقوم على الإكراه، فإنّها على النقيض من ذلك، ستسعى إلى فرض نظريات تغيير مقنعة ذلك لأنّه من المحتمل أن تكون تكاليف المعارضة المتواصلة والمقاومة ستتجاوز الفوائد المرجوّة منها وذلك من خلال التنازل عنها مع الاحتفاظ ببعض النفوذ على مصيرها.

لكنها - على عكس الإرغام القسري وصنع القرار - هي عملية ذات اتجاهين، مع أنّ كل من الزعماء لهم رأي مختلف في أن يقرّروا كيف ومتى ستنتهي الفتنة.

هناك قدر واضح من القسر في كل مرة يتنافس فيها المنتصرون - أو المنصرون - في أيّ محفل وذلك بدءاً من ميدان المعركة وحتى معارك البورصة. وهنا، ينبغي أن نذكر على وجه الخصوص بأنّ العنف قد يكون هو السلاح المفضل للإرهابيين، وكذلك العنف القسري اللامتسامح. وهذا العنف، إنّما يعتبر بمثابة الأداة الكلاسيكية للضعيف ضد القوي، والذي لا لبس فيها على مدى الصراعات السياسية، ذلك لأنّ العنف موجّه بالدرجة الأولى ضد المدنيين، وعلى الأخص في ممارسة الإرهاب، وقد تم ذلك على نطاق واسع، وخاصّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي تزامنت مع حركات التمرّد الشيوعية، ونهاية مجموعة متنوعة من قومية ودينية وحركات الاستقلال.

لقد كانت الطبيعة التفاعلية للعنف والقسرية واضحة وبشكل جليّ في عملية تفجير فندق "الملك داود" في القدس في عام 1946، والذي نفّذت تلك العملية الإرهابية كانت حركة سرية يهودية تدعى "أرغون" وكانت تضم أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والتي تسلمت قيادة حكومات إسرائيل لعقود تلت وكان "مناحيم بيغن" من أبرز تلك الشخصيات ومن الذين تبوّؤا منصب رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد.

كانت عصابة "أرغون" تسعى منذ ذلك الوقت، لإقامة دولة إسرائيلية في فلسطين التي كانت خاضعة لحكم التاج البريطاني.

أدّى الهجوم الإرهابي على فندق الملك داود إلى مقتل أكثر من تسعين شخصاً،

وكان ذلك الهجوم بداية لسلسلة من الأعمال الإرهابية اللاحقة والتي أدت في نهاية المطاف إلى تنحي الحكومة البريطانية.

ومن هنا، فإنّنا نخلص إلى أنّ الكلفة الباهظة لتلك العمليات الإرهابية للعصابات الصهيونية العنصرية كانت قد تجاوزت ما يمكن للحكومة البريطانية تحمل وزره والاستحقاقات الناجمة، الأمر الذي حفّز قرارها بالانسحاب من فلسطين ومن الأراضي التي كانت تحتلّها إسرائيل في عام 1948. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، فإنّ العمليات العسكرية والإرهابية للعصابات الصهيونية الأخرى - بشكل عام - وكذلك الحملات الحربية كانت أقل نجاحاً.

إذا ما تم تطبيق سياسة الإكراه ببراعة، فإنّه من نافل القول أنّ ذلك لا يمكن أن يُسهّل في وضع حلول للصراع الدائر، بل ثمّة احتمالية لتحوله إلى صراع مفتوح.

ولكن، من المرغوب فيه أنّه في حال التوصل إلى حالة من التوازن الإستراتيجي، فإنّه يمكن من خلالها وضع مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق، بما في القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية، ولكن لا شيء كان أكثر أهمية من سياسة الردع.

وقد كان المفكر الإستراتيجي العسكري "صن تزو" قد ذكر ذلك في كتابه قبل ما يقارب 2500 سنة مضت، وقد ذكر بأنّه لا يمكن تحقيق التميز والنصر من خلال احتلال أرض المعركة فقط، ولكن لابد من كسر مقاومة العدو دون قتال، ولكن، مع الرغم من مخالفة الكثيرين من المفكرين الإستراتيجيين لنظرية "صن تزو" في تحقيق الهدف المنشود دون قتال، فقد أجابهم "صن تزو" بقوله المأثور الذي كان بمثابة التعبير التقليدي للردع.

ذلك لأنّ التأثير الرادع قد يأخذ المنحى الهجومي من خلال امتلاك القدرة على مهاجمة الخصم بقصد الترويع، أو قد يكون خلق دفاعات رادعة لكونها تمتلك القدرات الوقائية التي من شأنها أن تجعل الطرف الآخر يتكبد كلفة الاعتداء غير المقبول.

يمكن لمفهوم كهذا أن يكون خفياً وغير لائق. بل ويمكن أن يتيح لجميع أطراف

النزاع بعض الفرص للمناورة في إطار وضع إستراتيجية شاملة وكذلك تحقيق قدر من الارتياح، وذلك حسب أسس تعريفها في الانتصار.

ولكن، لا يمكن اعتبار الردع دقيقاً دائماً لأنّه، في دورته، فإنّه يعبر عن أغلظ مستوى من الممكن أن ينطوي على تهديد يحمل بين جنباته العنف الشديد، وذلك كما في الحالة العسكرية العظمى التي تقود البلاد مضطرة ورغم إرادتها إلى ضعف الدولة.

وبدورها، فإنّ الدول الأضعف التي تعرضت للردع، ستبدأ بالمطالبة بردع الردع، لأنّها تعتقد أنّها سوف تكون عرضة للعنف إذا لم يتم الردع. وبعبارة أخرى، على العمل من أجل الردع، والقوة التي قد يتعين تطبيقها من وقت لآخر.

لقد كان أمراً عظيماً من أثينا اعتبار أنّ الضعف الذي أصاب "ميلوس" في عام 416 ق.م قد أدّى إلى تنظيم المطالبة ببعض المطالب السياسية المعينة، من ذلك القائد الأثيني الذي يحمل آثاراً لا تخطئها العين.

وهكذا، فإذا كانت الحرب قد أصبحت أمراً ضرورياً، فإنّها بعد ذلك لن تكون من جانب واحد فقط، ولكن في مرحلة ما بعد الصراع فإنّ العقاب سيكون شديداً. وكما ذكر سابقاً، ففي حال كانت هناك عواقب من عدم الإحجام، فإنّ تلكم العواقب لا يمكن أن تكون أكثر رهبة.

وبالمناسبة، فحين قررت قوى المقاومة في "أثينا" القديمة الثورة على حاضرها، فقد كان ذلك لاعتقادهم بأنّ موقفهم كان مبرراً أخلاقياً وقانونياً. ولذلك كانوا في غالب الأحيان على حق، ولكن لربما ينبغي التفكير بشكل أدق عن تعريف "للنصر" في مثل تلك الظروف التي كانت خارجة عن إرادتها تماماً.

وبنفس القدر، كانت القوى التي لا ترحم تنفِّذ إرادتها ضمن مسرحيات التدمير على قوى منافسيها الواحدة تلو الأخرى، وهكذا، كان لابدّ - ولو جزئياً - التركيز على هدف إنشاء الردع على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم القديم، وقد تمّت برهنة ذلك بعد مضي حوالي ثلاثمئة سنة، وبعد هزيمة "روما - قرطاج" في الجزء الثالث والأخير من الحرب البونيّة حوالي منتصف القرن الثالث قبل الميلاد، حيث

كانت "روما" هي القوة العظمى المهيمنة في "إيطاليا"، في حين كانت "قرطاج" تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولكن بسبب مصالحها، فقد بدأت المنافسة.
وهكذا، فإنّ الحروب "البونية" - وهو اسم مستمد من كلمة روما - كانت نتيجة سلسلة متتالية من توتر الإستراتيجية الكلاسيكية، وهي الرغبة القوية من الدول لإقامة مناطق النفوذ.
كانت الحرب "البونية" الأولى قد خيضت منذ عام 264 ق.م وحتى عام 241 ق.م، وكانت غلبة النصر "لروما" في نهاية المطاف؛ في حين استعرت الحرب الثانية في الفترة الواقعة منذ عام 218 ق.م إلى عام 202 قبل الميلاد، عندما - من بين أمور أخرى - قام الزعيم القرطاجي "هنبعل" باستخدام الفيلة لعبور جبال الألب وغزو إيطاليا، وقد كانت الفكرة رائعة مع القدرة على المناورة التي جعلت من روما - على الأقل - تبحث عن إستراتيجيات جديدة لمواجهة هكذا موقف، لكنها لا يمكنها أن تمنع روما في تلك الفترة من الظهور مرة أخرى منتصرة، ولكن بعد العديد من النكسات التي أصابت الجهتين في وقت مبكر.
أما الحرب الثالثة فقد دارت رحاها في الفترة الواقعة منذ عام 149 ق.م وحتى عام 146 ق.م وذلك عندما حوصرت قرطاج لمدة ثلاث سنوات حيث أنهى القائد الإغريقي الأصغر "سيبيو" الأمر بالاعتداء العنيف على المدينة. ومن أجل وضع حد نهائي لجميع القرطاجيين وتحدياً لردع الآخرين المحتملين من التشكيك بقدرة روما، ثم قضى "سيبيو" أسبوعين في تدمير مدينة بأكملها، بما في ذلك جميع المباني والجدران، والميناء، ومن ثم ألقى القبض على كافة سكان قرطاجة من الذين حالفهم الحظ في البقاء على قيد الحياة والذي بلغ عددهم أكثر من خمسين ألفاً، حيث تم أسرهم ومن ثم بيعوا في سوق الرق كعبيد، ثم قام بحرق المناطق الريفية المجاورة المزروعة بالملح لإفسادها لكي تصبح أراض غير صالحة للزراعة على عدة سنوات تالية.
وهكذا، فإنّ فرض الردع عبر مظاهر المجازر، قد لا تقتصر على العالم القديم فقط، فقد استولت على الكاتب الإنكليزي الشهير "شكسبير" مشاعر مروعة في مسرحيته "يوليوس قيصر" والتي كتبها عن الأحداث التي وقعت في القرن السادس

ق.م، عندما كان القائد "مارك أنتوني" يدق ناقوس الدعوة إلى الحرب التي أدت فيما بعد إلى كثير من البكاء والفوضى، وإلى حمّى استعار نهش كلاب الحرب. لكن رحمة "أنطونيو" القائد المنافس قد عكست بشكل عام ممارسة السماح للقوات المنتصرة في اندلاع عمليات الذبح والنهب والاغتصاب والدمار كوسيلة لردع محتملة في المستقبل عن غيرها من السياسات.

وفي الآونة الأخيرة، في القرنين العشرين والحادي والعشرين، فقد حثت أمور مشابهة، بل ويمكن القول بأنّ هناك أمثلة أكثر وحشية وترويعاً كانت قد حدثت - ولا تزال - في معظم مناطق العالم ومنها عمليات السلب والنهب والاغتصاب على نطاق واسع، كما حدث في الفترة الواقعة بين بين شهر كانون الأول من عام 1937 وحتى شهر آذار من عام 1938، عندما طغت السياسة المتعمدة للذبح والاغتصاب التي تعرض لها المواطنين الصينيين على يد القوات اليابانية الغازية وكانت النتيجة أن نحو أكثر من 400 مدنياً على الأقل قد فقدوا رؤوسهم، في حين أُخذ الكثيرون كأسرى حرب، وقد وُجد المئات مطعونين، ومحروقين، وكثيرين آخرين كانوا قد دُفنوا أحياء، أو أُحرقوا وحوالي 80000 من النساء والفتيات قد تمّ اغتصابهن بصورة منهجية في كثير من الأحيان، وقد تعرّضن إلى التشويه والقتل، حيث كانت تلك التصرفات الوحشية بمثابة رسالة استخدمها الجيش الياباني لإيصالها لبقية القوات في الصين من أنّ أي مقاومة منها فإنّها ستواجه نفس المصير بل مع وحشية أكثر.

يمكن أن يتم استخدام "الردع" ضمن سلسلة طويلة من أساليب القوة، فالقوة مفهوم نسبي، وتكون كذلك تبعاً للظروف، فحامل البندقية قد يشكل أداة ردع فعالة وذات قدرة على سبيل المثال في حال واجه مجموعة صغيرة من خصوم غير مسلحين.

ولكن من جديد، فإنّ شأنه في ذلك شأن أي قدرة ردع، حيث يلعب حجم قوة الردع الدور الفيصل في المعركة ولكن، إذا كانت أداة الردع المستخدمة - أكانت بندقية يحملها جندي أو سفينة حربية، أو أسطول جوي أو حتى صواريخ مسلحة نووياً - فإنّها لن تؤدي إلا إلى توليد تأثير رادع إذا كان موضوع استخدامها ينال الاهتمام

بالنتائج، ولكن إذا لزم الأمر في بعض الأحيان، فإنّه سيكون للأسلحة النووية قول آخر في حال تم التلويح باستخدامها. ذلك لأن المصداقية هو جوهر الردع.

ومن هنا، تقودنا هذه الملاحظة إلى ثلاث نقاط حرجة يكن تلخيصها كالتالي:

- **النقطة الأولى:** وتكمن في شكل من أشكال استخدام القوة العسكرية للردع والتي يجب أن تكون مناسبة وفقاً لظروف وصعوبة المواقف، وقد تصل إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية - على سبيل المثال - ضد الدول التي ترعى أنشطة إجرامية دولية بسيطة، والتي ستكون خطوة ردع مناسبة، ولكن قد يخشى في هذه الحالة من عدم مصداقية التنفيذ لما قد ينتج من عواقب.
- **النقطة الثانية:** تكمن في أن أي منظمة أو دولة ترغب في توليد تأثير رادع، قد تحتاج لتطبيق القوة من وقت لآخر، قد تحتاج لأن تثبت للخصم المراد ردعه بأنّ لديها عضلات قوية، وأنّها تتمتع بكامل الإرادة لاستخدامها متى شاءت، وقد ذكرنا آنفاً بعض الأمثلة عن العقاب الجماعي، كما حدث من قبل سكان "أثينا"، والرومان، واليابانيين.

في الآونة الأخيرة، كنا نرى أحياناً أنّ إدارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قد تعرضت خلال التسعينيات من القرن العشرين إلى هجمات تعتبر إرهابية، كما كانت تلك الإدارة عرضة للاستغلال بسبب ضعف وجودها العسكري في رد الهجمات ضد المصالح الأمريكية.

وامتداداً لهذا المنطق، فقد تكونت لدى منظمة "القاعدة" جرأة كافية لضرب كل من مدينتي "نيويورك" و"واشنطن" في الحادي عشر من أيلول عام 2001 الأمر الذي أصاب الولايات المتحدة بالذهول لهول تلك الصدمة الرهيبة، هذا عدا عما أصابها من الضعف المعنوي.

وهكذا، فعلى الرغم مما تتمتع به الولايات المتحدة من القوة العسكرية الهائلة، إلاّ أنّ ذلك لم يردع الإرهابيين المزعومين من تنفيذ إرادتهم.

وأخيراً، فإنّه ليس من الضروري لأن يهدف الردع إلى تحقيق التوازن الإستراتيجي أو أن يكون متكافئ القوى. فعلى سبيل المثال، قد يكون من ثقافات مختلفة لكنها

على استعداد لقبول ذلك الاختلاف في مستويات التكافؤ التي ستؤدي في حال استخدام الردع إلى وقوع إصابات مختلفة بين الأطراف المتنازعة على حد سواء، والذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى فهم واضح لكل منهما، لكن مستوى قبول فهم رسالة الردع يتفاوت، حيث لا ترضخ القوى الكبيرة لإملاءات العصابات أو المنظمات المسلحة حيث يتم النظر إلى حالة من التوازن الإستراتيجي، كما سيتم - وفق ذلك - إنشاء طرق متبادلة للعب عوامل الردع، وقد يكون ذلك باستخدام أي شيء من هذا القبيل، بيدَ أنّ أي سوء فهم واضح يمكن أن يشكل خطراً محتملاً.

يمكن الجزم بأنّ الردع القائم بشكل صريح وضمني لطالما كان إحدى الميزات التي سعى إليها البشر من أجل السيطرة على بعضهم البعض، بل وقد تطغى تلك الميزة على غيرها من السبل في أنّها قد تتحقق من خلال استخدام القوة التقليدية - كما سبق وأشارت إليه بعض الأمثلة السابقة من العصر الكلاسيكي - وبالمثل، ففي العصر الحديث، ولعدة قرون، كانت القوى العالمية ممثلة في البحرية الملكية هو السبيل الرادع للإمبراطورية البريطانية، ففي حين أن فترة التوتر الدولي كانت قد سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة، فإن الأثر الرادع الذي أوجدته بوادر تلك الحرب قد أثار الخوف بين صفوف السياسيين على الجبهتين البريطانية والفرنسية ولكن ذلك لم يكن إرضاء لمواجهة النظام النازي المخيف، ولكن، فعلى الرغم من هذا المثال وغيره من عشرات الحالات المماثلة، فإنّه، ومع وجود الأسلحة النووية وما يرتبط بها من إستراتيجيات، فإنّها تبقى أداة الردع الحاسمة في أغلب الأحيان.

كانت الإستراتيجية النووية - في وقت مبكر - تعتبر كأداة ردع انتقامية واسعة النطاق ولكنها تتمثل في ردع أكثر بدائية. ولتوخّي الدقة هنا:

فإذا ما تعرضنا لهجوم قوي، أو إذا اعتقدنا بأنّنا على وشك أن نتعرض لهجوم بالأسلحة النووية، فإنّنا سنقوم بالرد الأعنف والمتمثل باستخدامنا لكامل القوة التي بحوزتنا!

وهذا ما جعل الرئيس الأميركي "دوايت أيزنهاور" لإعادة النظر بقوى أدوات الردع وتبني نظرة جديدة لسياسة الأمن القومي في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين،

والذي خطط لخفض التكاليف الكلية للدفاع، واستغلال الولايات المتحدة للقدرات العسكرية كبيرة من خلال التركيز على الميزة النسبية للقوة الجوية، في حين قال "أيزنهاور": إنّ الضربة الانتقامية يجب أن تكون واسعة النطاق بحيث تشمل كل شيء أو لا شيء، لأنّ نهج القوة المضادة يجب أن يصبح في حالة تكون فيها تلك القوى غير قابلة للتحقيق.

وهكذا، فإنّ أفضل ما يمكن فعله لذلك، هو تجنب الصراع في حال عدم وجود ردع متبادل.

وكما جاء في الفصل الثاني، فإنّ تطور الإستراتيجية النووية في نهاية المطاف سيؤدي إلى التدمير المتبادل المؤكد، وهو مفهوم يمثل أوج الردع، ذلك الدفاع ضد التهديد النووي سيكون عاجزاً، وهذا يعتبر في حدّ ذاته نوعاً من أنواع الردع، في حين يمكن أن يكون بمثابة الردع المضاد.

لقد ثبت تماماً - وعلى مدى قرون طويلة من الصراعات العسكرية - من أنّ التوازن الدقيق يكون في كثير من الأحيان هو مفتاح الردع، وذلك من خلال الحاجة بشكل أساسي إلى كل من اللاعبين لضمان حصول الضربة الثانية.

لكن المنطق الذي يفرض نفسه فيما يتعلق بتحقيق التوازن هنا هو أنّه ما لم يشعر كل جانب من الجوانب المتصارعة بالثقة من قدرته على الصمود أمام الضربة الأولى، بحيث تكون لديه القدرة دائماً على القيام بتوجيه ضربة الرد المتبادل، فإنّ ثمّة عناصر هامة معينة سوف تصبح باطلة، في حين أنّ الإغراء بشنّ هجوم وقائي خلال فترة تصاعد التوتر قد يحقّق تفوقاً ملموساً.

ولكن في حال لم تكن القوة الرادعة محمية بشكل جيد وبحيث يكون لديها القدرة على تمكين استقرار الحالة التي من شأنها - خلاف ذلك على وجه السرعة - لأن تصبح قوة غير متوازنة بصورة خطيرة. ومن النتائج الطبيعية لذلك هو أنّه يجب على أي من أطراف النزاع تطوير هيكل القوة على هذا النحو كلما تعرض لخطر الآخر وفي القدرة على صدّ الضربة الثانية، على سبيل المثال، من خلال الحصول على نظام فعّال للدفاع الصاروخي الذي يعتمد في الأساس على أن يكون أداة فعّالة

وذات أثر رادع من شأنه أن يقوض دعائم نتائج الضربة الثانية المحتملة.

لقد كان واضحاً أنّ أهمية عامل "تأكيد التفوق" كانت ضرورية في الجهود والنفقات التي أنفقها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت مكرسة بالأساس لاقتناء مجموعة متنوعة من نظم التوصيل، والذي كان الهدف الرئيسي منها يكمن في إنشاء منظومة ضمان مستوى عدم السماح لتكرار الضربة الثانية.

في البداية، وبعد الاعتماد على الطائرات المأهولة الوحيدة لإيصال منصات الأسلحة للبلدان المتقدمة النمو وعلى حد سواء إيصال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ومن ثم القيام بعد ذلك بتحقيق ضربة وقائية كإطلاق الصواريخ من الغواصات، مع احتمالات أنّه في حال حققت الضربة الأولى النتائج المطلوبة فإنّ خيار الضربة الثانية سيكون غير رشيد، ولذلك، فقد اجتمع ثالوث خبراء الحرب ومنابر الساسة، قادة الميدان على تحييد الضربة الثانية، بعد التأكد من قدرة ونتائج ما سبقها، وهكذا، تمت المصادقة على ذلك.

وخلافاً لغيرها من الإستراتيجيات النووية، فقد كانت فكرة التوازن الإستراتيجي - ومن بينها التوازن النووي - تعتبر فكرة مصداقية، وذلك على مدى خمسين عاماً من الجمود النسبي للإستراتيجية، وقد كان لذلك فوائد عدّة من بينها أنّ ذلك التوازن كان بمثابة أداة ردع يمنع خوض صراع عسكري مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ولكن كان هناك ثقة أقل فيما يتعلق بالإستراتيجية النووية بين القوتين النوويتين في باكستان والهند، وخصوصاً في باكستان التي لابد لها - ولو مرة واحدة - من ضرورة تحقيق القدرة المؤكدة على الضربة الثانية في حال وصولها، وكان الشك في ذلك هو بسبب قرار الولايات المتحدة في عام 1990 لوقف وصول عدد من الطائرات الحربية القاذفة من طراز إف 16.فقد كانت المشكلة تكمن في أنّ الباكستان قد تطور النزاع مع الهند، وقد تهدد باستخدام الصواريخ "الباليستية" القادرة على حمل رؤوس نووية، لضرب الهند، والتي سيكون لها أثر مدمر وساحق، بل وقد تعتبر

الضربة الأقوى على صعيد المنطقة وخاصة في حال تم استخدام المقاتلات الأمريكية التي ستدعم الأسطول الجوي الباكستاني، وكان عدم تزويد باكستان بالمقاتلات الأمريكية يعتبر بمثابة عنصر حاسم في ردع وقوع حرب نووية باكستانية ومنعهم من ذلك مع إغرائهم على العمل من أجل السيطرة على أي تصعيد خلال فترات التوتر المتصاعد، وقد أثبتت التجارب بأنه يمكن السيطرة عليها.

ولكن، في حين أن بعض المعلّقين قد توقعوا رفع الحظر المفروض في نهاية المطاف في عام 2005 من قبل الولايات المتحدة عن الطائرات المقاتلة إف 16 في سباق التسلح، فإن البعض الآخر يرى أن من شأن ذلك قد يساعد على تخفيف مخاوف باكستان، وتعزيز الاستقرار الإقليمي فيما يدعو "بتوازن الرعب".

كان مفهوم الردع يدور في إطار الصراع. وكثيراً ما كان يرتبط بوزير الدفاع الأميركي المثير للجدل في الستينيات من القرن العشرين 1960 ورجل الأعمال الأكاديمية "روبرت ماكنمارا" حيث كانت الفكرة السائدة آنذاك تكمن في أن القوى المسلحة نووياً قد تشارك بعضها البعض، لكن ذلك كان لا يزال بمثابة فكرة غير مباشرة على الرغم من مراعاة القيود المفروضة ذاتياً آنذاك.

ولذلك، فإن هذه الحدود قد تكون أو لا تكون محددة الأُطر، بحيث يمكن أن تشمل حظر بعض الأسلحة والأهداف، ووضع حد أقصى لمستوى القوة المستخدمة، والحدود الجغرافية الصارمة. وهذا المفهوم كان واضحاً من حيث متانته على طوال فترة الحرب الباردة، ولاسيما خلال مشاركة الولايات المتحدة في حرب الهند الصينية، والصراع الذي قاده "ماكنمارا" إلى حد كبير.

مركز الثقل:

يعتبر مركز السلطة والحركة - والذي يتوقف عليه كل شيء - هو الوصف الذي قدمه الخبير الإستراتيجي "كلاوس" بشكل رسمي على أساس فكرة "مركز الثقل".

وبغضّ النظر عمّا إذا كنا نريد استخدام خيارات "الإجبار" أو "الإكراه" أو "الردع" فليس هناك أهم من هذا المفهوم في الفكر الإستراتيجي. وهذا ما يدل على وجود

صلة مباشرة بما كان العبقري الإستراتيجي "صن تزو" قد أشار إليه بقوله "تعرّف على العدو وتعرّف على نفسك".

وهكذا، فإنّ الغايات تبين وسائل بناء الطرق، والتي ستكون معتمدة على أكثر من مركز بحيث يتم التركيز على أساسيات كل عمل إستراتيجي والعمل على دراسة التحليل والعمل، بغض النظر عن مستوى الصراع في الآونة الأخيرة بين بعض الأوامر ومتطلبات البيئية لوصف عملية مركز الثقل والتحليل، كما ويقدم وصفاً آخر من دون التأثير على منطق المفهوم الإستراتيجي، في حين يوازي فكرة التعادل مع مبدأ الفكرة، ولذلك، فإنّ التعبير المستخدم أحياناً في مناقشة وصف الإستراتيجية يحمل ما يدعى "بتركيز الجهد"، أو القضية الرئيسية التي يجب على كل الجهود أن تدور حولها وكما كشف ذات مرة، فإن فكرة مركز الثقل هي فكرة أنيقة وبسيطة وقوية.

فإذا تمكنّا من تحديد هوية الكيان أو القضايا التي يحتاج خصمنا تقييمها، أو التي تحتاج قبل كل شيء إلى سلطة ميزة الراحة والرّفاه في الأساس، في حين أنّ كل طاقاتنا يجب أن توجّه ضد هذه المراكز باعتبارها أكثر الطرق فعالية لتحقيق هدفنا المنشود. وعلى العكس من ذلك، يجب أن نكون مستعدين للدفاع بحزم لا يقبل النقاش عن منطقتنا من بين مراكز الجاذبية المحيطة، وذلك خشية توجيه ضربة ناجحة من جانب خصمنا قد تنقلنا إلى موقع خلفي، أو تدفعنا إلى التراجع. وهكذا، فإنّ ثمّة مفهوم وثيق الصلة بما سبق ذكره، يتعلق بالسعي للمنافسة بوسائل أخرى، والتي تتراوح بين الأعمال التجارية ورياضة الشطرنج الحربي.

ولكن مع ذلك، وكما في كل الحالات تقريباً، فإنّ نظرية الترجمة العملية للتحول إلى التنافس غير الحربي، يمكن الطعن بها.

من أكثر القضايا وضوحاً فيما يتعلق بوسط الجاذبية من التحليل، هو ما تبدو عليه النظرة الشمولية للحاكم، كما يقع تطبيق ذلك على جميع المؤسسات داخل السلطة الفردية، حيث يبدو من المنطقي أن يكون الهدف من الجهود المباشرة هو في إزالة الديكتاتورية التي أوغلت - على مر العصور - بارتكاب الاغتيالات، والاعتقالات أو

القتل في المعارك، وقد تبدو تلك القضايا واضحة الحلول.

وقد اتضح ذلك - عبر التاريخ - في كلا النهجين، كما اتضح من مصير الإمبراطور الفارسي "داريوس"، والإمبراطور الروماني "يوليوس قيصر"، والإمبراطور الفرنسي "نابليون بونابرت"، والروسي "نيكولا" وغيرهم الكثير.

ومع ذلك، ففي القرن العشرين، فقد كان من الصعوبة بمكان العثور على بعض الحكام القادة المعروفين في القرن العشرين "كأدولف هتلر"، و"عيدي أمين" و"صدام حسين" و"فيدل كاسترو" على سبيل المثال، أو اغتيالهم، وعلى الأخص أنهم قد نجوا من محاولات اغتيال عديدة للسيطرة على بلادهم منذ سنوات.

وهكذا، وبشكل أعم، فإنّ فعالية حملات الاغتيال ستبقى مستمرة، مثل تلك التي قامت بها "روسيا" ضد ثوار النخبة الحاكمة في عام 1870، وقوات الدفاع الإسرائيلية ضد مختلف الجماعات العربية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، على الرغم من الأمر قد يبدو مشكوكاً فيه.

ولكن، على ذلك، فقد يتم توارث ذات الإستراتيجية بما فيها أجهزة الدولة من زعيم لآخر بعد الوفاة، أو الاغتيال، كما جرى مع الزعيمين "لينين " و"ستالين" الذي تسلّم في نهاية المطاف مقاليد قيادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في العشرينيات من القرن العشرين، وما حدث مع الزعيم الكوري الشمالي "كيم أيل سونج" حيث تسلّم القائد "كيم يونج أيل" زعامة كوريا الشمالية في عام 1994 قاطعاً بذلك الطريق على الحالمين بتحويل كوريا الشمالية آنذاك إلى دولة أكثر ليبرالية.

ولكن، إذا كان ذلك صحيحاً، فإن التحدي المتمثل في اتخاذ قرار بشأن ما سيفعلونه سيكون مبسطاً وليس من الضروري أن تكون قراراتهم واضحة.

فالجيوش المختلفة قد تكون مختلفة في مراكز الجاذبية؛ وعلاوة على ذلك، فإنّ أي تشابه في حد من حدود رمزية مركز الثقل، سيؤدي إلى أن يكون هناك حسم - ولو كان فرعياً - شبه مؤكد من النقاط الرئيسية للتحدي -، فالجيش الإسرائيلي الذي يقود حرباً غير متكافئة مع المنظمات الجهادية - لديه مجموعة كبيرة من

مواطن القوة والضعف. حيث لا يعرف أين يكمن ذلك الضعف بالذات؟ هل بالقيادة، وتوفير نظام مكافحة معين، أو في الروح المعنوية لعائلات الجنود في وطنهم المزعوم؟.

يعتقد العديد من المحللين، أنه بسبب وسائل الإعلام المعارة والقدرة على تقديم تقارير المعركة - والتي تكون مروعة في بعض الأحيان والتي أصبحت تصل إلى ملايين البيوت في المدن وفي الضواحي - وكثيراً ما كانت تقرب من الأوقات الحقيقية، وتثير الحساسية المفرطة أصلاً تجاه الخسائر البشرية في حين أصبحت يحل محلها ضعف المجتمعات الغربية، وقوات الدفاع.

على النقيض من ذلك، فقد كان الشيوعيون في فيتنام، وخلال هجوم "تيت" عام 1968 على استعداد لتقبل الخسائر المروعة في سبيل تحقيق هدف سياسي، أو لاحقاً، ما حدث مع جماعات جهادية مثل "تنظيم القاعدة" وحركة "حماس" وحزب الله، والجماعة الإسلامية، والعديد من أعضاء تلك الجماعات الذين ليسوا فقط على استعداد للموت من أجل قضيتهم فقط، ولكنهم في الواقع يسعون لنيل شرف الشهادة.

وفي هذا السياق، يمكن ذكر عدد قليل من أفضل الأمثلة على تعقيدات وسط الجاذبية، حيث توجد أكثر من محاولة من جانب فرق البحوث الميدانية لتحديد الإستراتيجية، كما حدث أثناء استهداف الحلفاء مجتمعين في الهجوم الانتحاري ضد ألمانيا وإيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية، تلك الرؤية التي تقربها حرب المنتصر باستخدامه طريقة خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، والتي قادها المخططون في لندن، ومن ثم سكبوا موارد تحليلات أعدائهم في اقتصاديات الحرب.

ظهرت إثر ذلك دراسات تفصيلية لمفاصل الحرب، وقدمت ما سميت بالشبكات الصناعية الحيوية نقاط الاختناق، وبعض سلبيات الإستراتيجية المستخدمة، وما شابه ذلك، ولكن دائماً مع هدف واحد لتحديد العناصر التي أدت إلى إسكات العدو وانهياره.

ونظراً لتعقيدات هذا الموضوع، لا ينبغي أن يكون من المستغرب أن المحللين - على اختلافهم - قد حدّدوا مختلف مراكز الثقل فالبعض منهم قد استند إلى نظام النقل؛

في حين وضع آخرون الكرة في المصانع الحربية، أو النفط، أو الروح المعنوية لعمال المصانع أو الغواصات... إلخ.

وهذا هو الانتظام الذي يدعى خروج المغلوب بالضربة الحاسمة، وهو الحل الذي قدمه المسؤولون البريطانيون بالاستناد إلى هجوم الأسطول الثقيل، وقد قال المارشال السير "آرثر هاريس" بأنّ ما قد ينظر إليه بازدراء الآن يمكن وصفه كعلاج شافٍ للاستهداف.

ما زالت، على الرغم من تقلبات دراسة هذه الحالة على وجه الخصوص، من الأهمية بمكان تسجيل اثنين من النجاحات الملحوظة باعتبارها مركز المراقبة العامة على نطاق الجاذبية التحليل:

- **أولاً:** قبول الحلفاء في "نورماندي" لعملية الإنزال البرمائي ابتداء من ساعة الصفر في 6 حزيران / يونيو من عام 1944، وتوزيع الموارد الثقيلة لأساطيل الانتحاريين التي توجه إلى تركيز جهودها ضد شبكة النقل في فرنسا، والنيل من النازيين في قدرة ذروة إمداد التعزيزات والإمدادات على المجالات الحيوية.

لقد كان واضحاً - في وقت لاحق - أنّ القوات الجوية التي أصابت نظام النقل المضاد بالشلل كانت واحدة من أهم نقاط النجاح في عملية "نورماندي".

- **ثانياً:** في السنة الأخيرة من الحرب، كان الهجوم الانتحاري يكمن في التركيز على إنتاج وتوزيع إمدادات النفط الألمانية، والتي كان لها الأثر المدمر على آلة الحرب النازية بينما كانت الدبابات والشاحنات والطائرات إلى حد كبير في الميدان قد توقفت حياتها وماتت كالأجساد التي جفَّت منها الدماء. وقد يكون مركز الجاذبية للتحليل صعباً هنا، لكنه ليس مستحيلاً، وبذلك، يمكن أن تنقلب الموازين بشكل هائل. ولذلك فمن الطبيعي أن يكون هناك علاقة بين الوسط من الجاذبية وبين التحليل، ولكن قد ينتهي ذلك بعدة طرق.

بصرف النظر عن مستوى المشاركات في الحروب أو في العمليات ذات الطابع العسكري، وبغض النظر عما إذا كان الشخص المسؤول هو قائد عام للحملة، أو برتبة عريف في المشاة يؤدي القسم، وعند المواجهة مع أي نوع من القوة المعادية، وإذا

سمحت الظروف بذلك، فإنّ هذا الشخص يجب أن يقيّم - على الأرجح - عواقب أي مشاركة بالنسبة إلى الغايات المنشودة على نطاق أوسع، وبعد تقديم هذا التقييم، فإنّه ينبغي عندئذ أن يقرر ما إذا كان سيقوم بمحاولة فرض "الإجبار" و"الإكراه"، أو "الردع" أو لتجنب الاتصال، وما إلى ذلك.

وفي نفس الاتجاه، فإنّ العدو ينبغي أن يخضع لنطاق مركز الجاذبية من أجل تحليل أفضل لتحديد الكيفية التي يجب أن يشارك بها: وهل سيكون هناك جنود يتمتعون بذات الحيوية، أو نوعية السلاح، أو الضعف الخارجي؟

وبطبيعة الحال، فقد اتضح أن الظروف لا يمكنها أن تنكر أحد أطراف النزاع أو أن تمنح كليهما فرصة للنظر في اتخاذ القرار، كما هو الحال مثلاً في الحالات المفاجئة والاشتباكات غير المتوقعة، أو إذا كان هناك أحد يعرف التصميم من جانب واحد على اتباع طريقة معينة للعمل بغض النظر عن أي شيء آخر.

كما أنّنا بحاجة إلى الاعتراف بأنّ القرار الغريزي يمكن في كثير من الأحيان أن يعمل على أفضل وجه وخاصة عندما تواجه فرصة المطالب استجابة فورية. وبالرغم من ذلك، فإنّ الإصرار على ذلك المنطق إذا كان ذلك ممكناً، قد يؤدي إلى وجوب تحديد وسط الجاذبية وعندها لابدّ من إجرّاء التحليل.

من البديهي أنّ الحروب - في نهاية المطاف - هي انعكاس للإرادات، وقد بدا واضحاً في السنوات أن مركز الجاذبية للتحليل يميل إلى التحول من الضعف الجسدي نحو ذلك العقل والعواطف، وعلى الأقل في أعلى مستويات التنافس الإستراتيجي. وهذا يعتبر كالقيم أو النهج القائم على المساعي التي تستهدف التعرف على أشياء العدو قيادة وخططاً، وهي تهدف بصورة مباشرة كلاً من النخبة وعدد السكان، أو القوات المسلحة، أو البنية التحتية الوطنية... إلخ.

لقد أظهرت الأنظمة الاستبدادية مثل النازية، الإمبراطورية اليابانية، والبعثيين العراقيين ومن على شاكلتهم أنّها على استعداد للسماح لمواطنيها بالموت من أجل صمود بقائها، بل وتدمير كل ما يقف بوجهها ما دامت الدائرة الداخلية آمنة. ولا ضير في ممارسة سياسة الإكراه على العمل، من أجل أن تكون النخبة الحاكمة

شخصياً في مأمن خلال الهجمات على أشيائها الخاصة وثروات أفرادها وممتلكاتهم، وهواياتهم، وربما أصدقائهم وأسرهم، بل وقيمهم أيضاً.

ومن بين الأمور الأخرى المتعلقة بعلم القيم، فإنّ الاستهداف ينطوي على فهم عميق لثقافة العدو، وهذا بدوره يعرض المشاركات الأصيلة لمزيد من التعقيد. كيف؟.

وعلى سبيل المثال، فبالرغم من مهاجمة مجموعة من القيم التي تتمتع بها بعض الجماعات الجهادية مثل جماعة "طالبان" في أفغانستان، والمعتقدات الدينية العميقة فإنها يجب أن تكون خارج نطاق كل من الأسباب القانونية والأخلاقية، ولكن على خلاف ذلك، فقد يبدو أن الأمر يبدو خالٍ من سهولة التعرف على القيم؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة على الضربات ضد الأفراد والأسر، والملكية الخاصة؟ ولكن مع ذلك، فإنّ الفكرة التي تقتضي على الفور معاقبة المسؤولين عن تلك الظروف التي نرغب في تغييرها، بدلاً من ضربهم الدائم للأفراد العاديين، وهو أمر حدسي جذاب، وكانت هناك مناسبات عديدة عندما يكون النهج ناجحاً.

يبدو أنّه من الممكن أن تطبق القيم التي تستهدف قوات حلف شمال الأطلسي ضد مجرم الحرب الصربي "سلوبودان ميلوسيفيتش" وأعوانه في عام 1999 قد أثرت في موقف يوغوسلافية السابقة المتعنت المستبد في قرار الاستسلام.

وفي هذا السياق، فقد كان التباين واضحاً في بعض الأحداث التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط في عام 2004، عندما بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية الرد على الهجمات التي تشنها قوات حزب الله الشيعي الإسلامي من لبنان، وليس عن طريق مهاجمة قواعدها، وليس على عادة ما كانت تفعل في الماضي، بل عن طريق محاولة الاقتصاص من سورية بشتى الوسائل.

يأتي مفهوم مركز الثقل مع مجموعة من سمات الدراسات الإستراتيجية، وذلك حسب بعض المعلّقين ولكننا في هذا السياق، سوف نصرّ على أن لا يمكن إلا أن يكون هناك مركز ثقل واحد، كما هو الحال في الفيزياء، على الرغم من أن البعض الآخر يعتقدون أنّ الأمر أكثر مرونة وقابلية للتفسير، بل وأكثر ملائمة لعمل العقل البشري.

وهكذا، فكما هو الحال مع تعريف نشوء الإستراتيجية في حد ذاته، فمن المهم أن ندرك هذه التغيرات، ولكن الأهم هو عدم السماح لهم فكرياً أن يتحولوا دون تولي الأبعاد. وثمة نقطة بداية مفيدة لدراسة الحرب التقليدية في محاربة المفاهيم والممارسات - إستراتيجية فهم ما يجري - وتكون قادرة على العثور على هذا الفهم في إطار الظروف السائدة.

الفصل الرابع

المناورة

استخدام القوة تطبيق الإستراتيجية

بوابة فوستيست:

يصعد قائد سلاح الفرسان إلى مرتبة الحليف بالنسبة للخبير الإستراتيجي الأمريكي "ناثان بيدفورد" وذلك رداً على سؤال وجهه إليه بعد شرحه لإستراتيجيته من أجل تحقيق النصر في الحرب الأهلية الأمريكية.

ولكن، على الرغم من أنّ النظرة العامة للقائد العسكري المحنك "فورست" على أنّه قد يكون غريب الأطوار، لكنه كان أمراً بديهياً أنّه كان يتمتع بالعبقرية العسكرية الأولى لعصره، وكالعادة، فقد كان قد حصل على التوالي على صلب الموضوع الذي يتناول في جوهره، حين كان يتحدث عن المناورة واستخدام القوة.

أما بعد انتهاء الحرب التي كانت على وشك أن تبدأ، أو أن تكون قد بدأت بالفعل، فإن كل قرار قائد عسكري يجب أن يؤخذ على علم بأهمية مفعول المناورة وقوة النيران. شأنها في ذلك شأن جميع التفكير الإستراتيجي الصائب، ذلك لأن "المناورة وقوة النيران" من الأهمية بمكان على نتيجة المعارك وإن كانت في تطبيق الممارسة على حد سواء أو التي يمكن أن تكون شديدة التعقيد.

ومن المفيد القول هنا أن مقاييس الاختبار لسلطة أي زعم إستراتيجي، إنما تتم وفق دراسة مدى ما لديها من تأثير أو عدم تأثر بالتقدم التكنولوجي. وفي هذه الحالة، فبغضِّ النظر عما إذا كانت القوة التي ينبغي تطبيقها، ستكون على يد قوات المشاة لوحدها، أو متى حشدت القوات البرية والبحرية والقوة الجوية بحيث تعمل في انسجام عملياتي، ووفق مبدأ تحقيق الموقع الإستراتيجي المتميز، وإذا لزم الأمر، ومن ثمّ فإنّ التطبيق الحاسم لاستخدام قوة النيران لا يزال يشكل اليوم أساساً في العمل العسكري كما فعلت بالنسبة لكثير من القادة عبر التاريخ، وذلك ما حدث

مع الإسكندر، وجنكيز خان، ونابليون، ونيلسون وغيرهم من الذين واجهوا اعتراضات على ميدان القتال.

ولكن ذلك يعتبر مختلفاً تماماً في القرن الحادي والعشرين حيث تلعب الطائرات المقاتلة - حتى التجريبية منها - دوراً حتمياً حين تكون في موقف يسمح لها بالكشف والتعرف على مواقع العدو المنافس المتقدمة، ثم في إطلاق أول صاروخ له القدرة (النارية) على القتل والتدمير، وذلك دون التعرض للقتل، وإذا عدنا في الذاكرة إلى الوراء، نجد أنّ ذلك هو نفسه ما حدث على وجه التحديد كما جرى اليهود والفتى الراعي "ديفيد" على نحو 3000 سنة مضت، وعندما تمكن من الحصول على وثيقة كافية في مواجهة العملاق "جالوت" المحارب القديم والذي قام بقتله بواسطة مقلاع بحصاة.

وقد تكون القوة النارية المتميزة بالتركيز إذا لزم الأمر ستكون ذات نتائج حاسمة "دون استثناء"؛ وذلك بدلاً من "تقرير اقتصاد المعلومات"، أو العمليات "المستمرة"، أو "المركزة".

ولكن قد يخلق تفوق المناورة على الأرض وضعاً فاصلاً بحيث يجبر أحد أطراف النزاع على أن الاعتراف بقبول إجرّاءات إنهاء القتال، وهذا ما يعرف تنظيمياً بالحرمان الذي سوف يجنب استمرار الصراع وهو إكراه في شكل الردع.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الممكن أن يكون للرصاص أثر أكبر من أثر الإستراتيجية، وعلى الجبهات واسعة النطاق، ولكنها في بعض الأحيان يمكن أن تكون غير مجدية، حيث يتم اللجوء في حالات كهذه إلى القصف المدفعي التمهيدي، وذلك ما حدث في الفترة الأولى من الحرب العالمية الأولى حيث لوحظ أيضاً أن المناورة وقوة النيران ستؤدي إلى تكامل فاعل في الميدان، وأنّه تبعاً للظروف، وقوة النيران، يمكن يستخدم من جديد لتسهيل الحركة.

تعتبر القدرة على المناورة بالقوات ميزة بارزة من مهارات القائد الإستراتيجي، بل ينظر إليها كميزة أساسية في فن الحرب. وكما هو الحال مع تعريف الإستراتيجية، فإنّه أمر أكثر من مفيد إيجاد تعريف للمناورة بحيث لا ترفع علم الدلالة فقط.

ينظر إلى المناورة كمفهوم وعلى أنها التقدير الأفضل عندما يتعلق الأمر بمجرد فكرة الالتحام، أو في وضع خطة للحصول على شيء ما أو شخص ما، سواء كان في الجيش، أو على قسم من الجنود، أو على رحلة جوية، أو على الطائرات، أو سرب من السفن الحربية، أو انتحار منفِّذ العملية في أفضل وضع، وذلك في الوقت الذي تسمح به الظروف.

وفي هذه العملية، فإنّه لابد من أخذ أعلى درجات الحيطة في عدم التعرض للقتل من قبل العدو، ومنعه من استخدامه للتكنولوجيا العسكرية قدر الإمكان، بل وينبغي تقليل فعالية قوة النيران إلى أقصى حد.

في بداية الأمر، لابد من القيام بالمناورة الأولى باستخدام النيران من ثلاث جهات، ويعود ذلك بالنظر لحجم وتنوع هذه المناورات تقريباً، وبلا حدود، بحيث تتمكن المجموعات المشاركة من البدء بالمناورات على نحو مفيد لإنشاء طبيعتها وأهميتها، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الرئيسية للمناورة المتبعة في مختلف العصور والتأكيد هنا على مفهوم "السرعة" التي لا بد منها، والتي يجب أن تكون خاطفة ويجب أن تكون لفترة قصيرة.

تعتبر السرعة أمراً بالغ الأهمية في الحسم بحكم التعريف النسبي لها، وفي كيفية النظر إليها كعنصر من العناصر المكونة لهذه المناورات والذي يتمتع بأهميته الخاصة التي من الصعب تجاهلها أو المبالغة فيها، ولذلك، فإنّ القائد الإستراتيجي الأبرز، هو القائد الأسرع في اتخاذ القرارات والتحرك من خلال نشر القوات، والتقدم، أو تراجعها من أجل تطبيق تكتيك التطويق، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى قطف ثمار الإستراتيجية السريعة بالدرجة الأولى.

وهكذا، فإن مقاييس نجاح استخدام إستراتيجية السرعة في المناورات قد تختلف حسب عدة أمور تتعلق بالقدرة والأرض والظروف المحيطة، ولذلك قد تختلف النتائج، فالذي ينجح هنا، قد يفشل في مكان آخر، وهذا ما حصل مع القائد العام للجيش "جاكسون" في مسيرة "شينان دواه" خلال حملة "غور" في عام 1862، والذي قد لا يكون سريعاً من حيث الأرقام المطلقة، ولكنه من الناحية النسبية، فقد ترك

الاتحاد يتخبط بالمعارضين، حيث كان النجاح باهراً من حيث البراعة والسرعة ومهارة قراءة الأرض من أجل تعويض جيشه من حيث الأقلية العددية، وقد قام "جاكسون" خلال خمسة أسابيع قد سار بنفسه نحو 560 كيلومتراً مقسمة على مراحل، حتى في الوقت الذي وقف فيه على مناسبات لمحاربة المعارك والمناوشات.

تعتبر الطائرات المقاتلة الحديثة، بأنّها تمثل الطرف الآخر من السرعة الواسعة النتائج، وهذا ما تم استخدامه أثناء التعامل مع قوات "صدام حسين" حين قام بغزو الكويت في شهر آب / أغسطس من عام 1990، الأمر الذي أثار في حينه من مخاوف أنّ جيشه قد يستمر بالتقدم نحو المملكة العربية السعودية للاستيلاء على حقول النفط، وقد كان عدم وجود طائرات كافية هو ما تفتقر إليه القوى في المنطقة، وهذا ما جعل الرئيس الأميركي "جورج بوش" كي يأمر القوى الجوية على جناح السرعة بالتصرف حيث أقلعت أربعة وعشرون طائرة مقاتلة من طراز إف 15 والتي حلّقت انطلاقاً من مطارات الولايات المتحدة باتجاه الشرق الأوسط، عابرة للقارات، وقد كانت تلك الأسراب تحلق بسرعة تبلغ حوالي 800 كيلومتراً في الساعة، ولمدة عشر ساعات قاطعة أكثر من 12000 كيلومتر في عبور بلا توقف، ولتصل بكامل أسلحتها إلى ميدان المعارك.

وهكذا، فسواء كانت هذه المناورة السريعة، الناتجة عن قرار سريع وحاسم مستخدمين السرعة قوات صدام حسين الغازية للكويت من التقدم نحو الحدود السعودية، فقد كان مغزى ذلك إن كانت النوايا معروفة أو غير معروفة هو نقل رسالة لا لبس فيها من الولايات المتحدة، على الرغم من أنّ الجيش العراقي لم يتوقف في الواقع. الأمر الذي جعل خمسة عشر قائداً ميدانياً أمريكياً يعقدون اجتماعاتهم مستخدمين السرعة التي كانت هي السمة التي تحدد قوة المناورة.

وبالانتقال إلى أمثلة ذات نطاق أوسع، وبالبحث عن عدد قليل من أفضل القادة، فإنّه يمكن العثور على أكثر التجارب العسكرية قوة والمتمثلة بقدرة "الإسكندر الأكبر" المهولة، والذي قاد قبل نحو 2300 سنة مناورات رائعة حيث حققت النتائج المرجوة منها ونالت أقصى درجات التقدير على الصعيدين الإستراتيجي والتكتيكي

كانت إستراتيجيات "الإسكندر" الكبرى تتمحور حول قوة القوات المشاركة، ولذلك فقد سعى للتوجه نحو شرق البحر الأبيض المتوسط، وآسيا الصغرى وجنوب آسيا بين عامي 334 و323 قبل الميلاد، وكانت تعرف بصلابتها وتصميمها، في جملة أمور، وعلى الأخص فيما يتعلق بجانب الإبداع، وبالطريقة التي كانت تنتشر فيه القوات الرئيسية للجيش.

ومن الأمثلة واسعة النطاق أيضاً، ما قام به "المقدوني (ماسي دو نيان)" الملك العظيم الذي لم يكن عظيماً في ساحة المعركة فقط، بل كان ذلك القائد المحارب الرائع والمفكر العسكري الذي يتمتع بموهبة نادرة الحيوية، والتي لم تكن دائماً واضحة أمام معارضيه.

كانت قواته تميل للظهور بشكل غير متوقع من حيث الزمان والمكان، ونتيجة لذلك، فقد كان يفرض شروطه إلى حد كبير مع القدرة على إملاء وضع الأحداث السياسية والعسكرية. وبعبارة أخرى، فقد كان مهيَّأً ليس لاستغلال الناحية المادية فقط، ولكن أيضاً كحليف.

كانت إستراتيجيات "الكسندر" تنجح دائماً، ذلك لأنه كان يستخدم أسلوب المناورات الإستراتيجية الكبرى، لأنه كان يستند إلى فهمه لمختلف عقليات خصومه، ولدرايته بمواطن القوة والضعف لدى كل أنواع القوات، وقدرته النادرة على قراءة التضاريس، في حين تميز القائد الإستراتيجي "باسيل هارت" باستخدام المنهج المباشر.

وثمّة مثال متناقض آخر ولكن هذه المرة من العصر النووي الذي يعزّز أهمية الحل غير المباشر، في إطار وضع مختلف جذرياً. ففي شهر حزيران / يونيو، ولذلك 1948 كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية يستغل الترتيبات التي تحالفت في زمن الحرب، حيث قامت قواته باحتلال ألمانيا عن طريق إغلاق جميع الأسوار ووصلت إلى مدينة برلين، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تنقسم إلى أربعة قطاعات تسيطر عليها بريطانيا وفرنسا والأميركيون، والروس أنفسهم. ولكن إذا تركت دون منازع، ولذلك فإنّ ما قام به الشيوعيون قد لا يكون بمثابة الانتصار المنطقي

من الناحية النفسية مهما حصل، وذلك حين قدمت القوى المسيطرة الأخرى دائماً السيطرة على كل من برلين.

كانت القوى المهيمنة آنذاك تشعر بالقلق من أن أي محاولة لفرض الحصار على الأرض قد تؤدي إلى حدوث الحرب العالمية الثالثة، ولذلك، قام الحلفاء ببناء جسر جوي إلى برلين لمدة خمسة عشر شهراً لإنقاذ 2،2 مليوناً من سكان برلين الغربية، وكانت تطال القطاعات التي تعرضت للقصف وبقوة حيث طار أكثر من (2.33) مليون طن من الإمدادات وقد بلغ عدد الرحلات الجوية أكثر من (277 569) رحلة. وقد أدى ذلك بالاتحاد السوفييتي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار على السطح حيث تغير مجرى الحرب الباردة ومواجهة أوروبا، من دون إطلاق النار من جديد.

ثمّة مثال صارخ آخر ولكن على أسلوب اتباع الحل المباشر هذه المرة، حيث كان الجسر الجوي إلى برلين نفسه يقوم على نفس القدر من ضرب التطبيق المباشر للمناورات الموازية له، الأمر الذي كان يهدّد تطبيق القوة الإستراتيجية ضد الاتحاد السوفياتي.

في شهر تموز / يوليو 1948 قامت الولايات المتحدة بنشر قاذفات قادرة على حمل رؤوس نووية من طراز / بي 29 / إلى المملكة المتحدة، وذلك كحركة محسوبة من أجل استخدامها في حال أُريد التطبيق السريع للمناورات التي لا يمكن إغفالها في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

ولكن على الرغم من أنّ القاذفات الإستراتيجية /بي 29/ لم تكن في واقع الأمر مسلحة بأسلحة نووية، ولكن الروس لم يكونوا على علم بذلك، كما لم يكن لديهم أيّة نوايا في استعار أيّة حرب نووية أو لتنفيذ القدرة القتالية الخاصة بهم، لكنهم أصبحوا أكثر حذراً في التعامل مع المواجهة العاجلة في برلين. وفي نهاية المطاف، فإنّ السرعة والقهر عن طريق المناورات قد ردع الاتحاد السوفياتي.

وبالعودة إلى حملات الكسندر، فإنّ سرعة مناورة تلك الحملات كانت بمثابة أولى الحالات المسجلة للنهج غير المباشرة على المستوى التكتيكي، ولكن هذه المرة كانت تنطوي على سلسلة من صفوف الجنود المنسقة. ولكن، وعلى الرغم من

مكافحة القوات الفارسية المتفوقة عددياً في نهر "كريمة" في عام 334 قبل الميلاد، إلاّ أنّه كان يبدو أنّ قوات الكسندر قد استطاعت أن تضافر جهودها وتنفّذ خدعة لهجوم صاعق من قبل سلاح الفرسان الذي تتبع قوات المشاة واشتبكت معها ومع قادتها، وقد جاءت سرعة تفوق سلاح الفرسان إلى جلاء الخلط بين ما كان شبه مؤكد، لأنّ سرعة انطلاقة الفرسان كان أمراً غير متوقع لهذا النهج من أجل تعزيز أجزاء من الجبهة على حساب الآخرين، مما سبب الضعف، حيث لا شيء كان موجوداً في السابق. وهكذا، فقد أصبحت الفرصة سانحة آنذاك حيث جهز قواته مانعاً استغلال الفرس لأدنى فرصة ومخترقاً الثغرات الدفاعية، وحيثما وضع له العدو السيف.

كانت تكتيكات "الإسكندر" تعتمد على التوقيت الدقيق، وأهم ما فيه على العلاقات السياسية بين الفرسان وكتائب جنود المشاة، فقد كان لابدّ لسلاح الفرسان من وقت كاف لاستدراج كتائب الفرس نحو الفخ، وحثّهم على الاندفاع غير المتوقع لقواتهم نحو الهلاك، ولكن، كان هناك تخوّف من أنّ الكتائب قد لا تصل في الوقت المناسب لاستغلال الفجوات التي يخلفها سلاح الفرسان بين صفوف القوات الفارسية، على الرغم من أنّ كتائب الفرس كانت تحاول بشتّى السّبل لمنع الفرسان الذين كانوا يفوقونهم عدداً.

كان "نابليون بونابرت" أيضاً يتمتع بعبقرية تكتيكيّة تتّسم بإدارة التوقيت المناسب والسرعة الحاسمة وهو يسعى للتغلب على البطء الفطري الهائل بعد أن تولى قيادة الجيوش الفرنسية في مطلع القرن الثامن عشر. كان نابليون من بين الخبراء الإستراتيجيين الأوائل الذين مارسوا التكنولوجيات المتاحة في ذلك الوقت، حيث تم حشد الجيوش للحرب المحتملة وللانتصار الهدف، وقد كان ذلك مقدمة للثورة في فرنسا في عام 1793 والتي تكونت من قاعدة وطنية عريضة لنظام التجنيد، أو ما كان يسمى (السدود الجماعية) التي وفرت له السلطة اللازمة لزيادة عدد كبير من المقاتلين الذين يمكن تعبئتهم؛ بعد أن أصبح التحدي واضحاً، ثمّ الحاجة إلى المناورة الحاسمة حيث تم تعزيز كتلة الرجال والعتاد، في عصر شبكات النقل البدائية.

كان "نابليون" يجد الحلول لشتى أنواع المشاكل التي تصادفه وجيشه في ميادين القتال، وذلك من خلال مزيج مبتكر من التنظيم، والمناورات، والتوقيت، والتركيز. كما أنّ اتباعه لسياسة تقسيم الجيوش قد جعله القائد الرئيس دون منازع، الأمر الذي جعله يضع تلك الجيوش وفق منظومة هيئة مستقلة نسبياً، خصوصاً وأنّه لم يكن ليبخل عليهم بشيء، وهذا ما جعل تلك الجيوش تمتلك القدرة على التحرك بشكل مستقل، وبالتالي، أسرع ولكنها لا تزال تنتظم وفقاً لخطة الحملة الشاملة.

تحوّل بعد ذلك نابليون إلى مهمة أكبر وهي التقريب بين مختلف الفيالق معاً في الوقت الحرج، ولذلك فقد كان يستطيع أن يوجه القوة الضاربة لكي تتركز حول مركز القوة لدى العدو وفي مكان واحد.

قد يكون استخدام هذا المفهوم البسيط مثيراً للإعجاب، ولكن ساحات المعارك التي تختلف بين بعضها البعض وفقاً للظروف والإمكانيات والتضاريس، وأمور أخرى، فإنّ ثمّة تكتيك بارع سيكون أمراً مطلوباً للقيادة وكذلك للسيطرة في التنفيذ.

يكفي القول أن التوقيت المناسب والخداع يعتبر من الأمور الأساسية لهذه المناورات وفي أي مستوى من القتال. فالتحالف لغزو أوروبا في 6 حزيران / يونيو من عام 1944، على سبيل المثال، يوضح أنّه من كان من البديهيات في الطرف المقابل، لما كان يفعله الإسكندر الذي كان يطبقه ببساطة نسبياً.

في الفترة التي سبقت قيام قوات التحالف بالإنزال الجوي والهجوم البرمائي الهائل على سواحل "النورماندي" فقد اضطرت قوات الحلفاء لإجراء حملة الخداع متطورة لضمان نجاح المخطط وللحصول على موطئ قدم. وهكذا، فعلى النحو الواجب للخداع، كان الألمان يتوقعون أمراً مفاجئاً ما، فقاموا بنشر عشرات الآلاف من الجنود والأسلحة، ومراكز دعم بعيدة جداً عن شواطئ الهبوط الفعلي ذلك لأن أي استخدام فوري سيؤثر على الخطط الرئيسية للحلفاء، ولكن يوم النصر جاء أخيراً لمصلحة الحلفاء، ولو أنه كان قد وصل متأخراً.

كانت العمليات الجوية المكافحة القادمة تعتبر مثالاً عملياً في المناورات، والتي قد يكون من المستغرب أنها كانت أقل تعقيداً تكتيكياً مما كان الإسكندر يقوم به، على الرغم من أن تلك التكتيكات كانت قد ظهرت منذ أكثر من 2200 سنة.

منذ أن وُضعت القوى الجوية ضمن النظام القتالي الفعال لأول مرة في الحرب العالمية الأولى،فقد كان لزاماً على الطيارين الاستفادة من كل ما قد يحدث مفاجأة لخصومهم إن كان في الجو أو على الأرض، ولذلك فقد تمكن أولئك الطيارون من استخدام طائراتهم بدهاء حيث كانوا يطيرون واضعين الشمس خلفهم للتمويه وإعماء العدو وقد كانت تلك الميزة من أشهر وأقوى الميزات التكتيكية الإستراتيجية لسلاح الجو.

وهكذا، فحتى مع تقدم التكنولوجيا في المجال الحربي في السنوات الأخيرة، فقد تم تزويد سلاح الصواريخ بعيدة المدى، بوسائل حديثة للتشويش على الرادارات الكاشفة وغيرها من نظم المعلومات التي تكافح الاختراقات الجوية ولذلك، فقد استعرت حرب معلومات من نوع جديد ومؤثر، وسيؤدي ذلك إلى ثورة متجددة عن طريق توفير معلومات أفضل وبشكل عاجل، مما سيسهل تنفيذ العمليات بشكل أسرع، بل وأبعد من المدى البصري، ولكن، قد يجد الطيارون أنفسهم في بعض الحالات مضطرين للاشتباك مع طائرات العدو أو قوات دفاعه الجوية من مسافة قريبة. وفي هذه البيئة المتغيرة، لابد من سرعة معرفة طبيعة القتال وتحديد مكان العدو، وهنا، يجب التصرف بسرعة، ولابد من أن الارتفاع النسبي لأشعة الشمس يمكن أن تشكل الفارق بين الحياة والموت.

وبالتوازي، فإنه من الملاحظ على الأرض، اتباع القادة الميدانيين لخطط تمويه شبيهة بخدعة الطيارين باستخدامهم لأشعة الشمس، وقد كان هؤلاء القادة يتصرفون بدهاء حيث كانوا يبحثون عن نقاط تمركز تكون مرتفعة ما أمكن عن سطح الأرض بحيث يستطيعون أن يطلوا على التضاريس من فوق. وفي الواقع، فإن هذا المبدأ الذي تم استخدامه - على نطاق واسع - في معظم الحروب، فقد أصبح

المصطلح اللغوي المجازي "أخذ الأرض" مجازاً داخل اللغة الإنجليزية للحصول على ميزة في أي نوع من الجهد.

كان القائد" فون مولتك" بائس التجربة في تنفيذ الخطة المرسومة في الحرب العالمية الأولى، ولذلك فإنها توضح السمات الهامة الأخرى لهذه المناورات. وهذا بالمثل ما يحدث للموظفين العسكريين، والعمل على إستراتيجية أن لا ينجو من هذه الخطة في أول مواجهة مع العدو.

ولكن، ففي الوقت الذي يبالغ فيه في هذه القضية، والمتمثلة - باحتمال أنه سيتعين على القادة في الميدان تعديل الخطط على النحو الذي تتكيف فيه مع الظروف المتغيرة لا يعني بالضرورة أن الفرضيات الأساسية ليست صحيحة - وهذا، ما يلقي الضوء هنا على أهمية التخطيط للحالات الطارئة وتطبيق المرونة في ذلك.

وكما تم وصفها في الفصل الثاني، فإن "فون مولتك" قد وقع في فخ تلك المناورات بشكل فعال بحيث أصبح هدفاً في حد ذاته، وكانت له عواقب وخيمة.

تجسدت مشاكل "مولتك" في الكثير من الحملات خلال الفترة المبكرة من الحرب العالمية الأولى. أما بيت القصيد من هذه المناورات، فقد كان في الحصول على مواقع متميزة، والتي يمكن استخدامها بعد ذلك لاستخدام القوة الحاسمة إذا لزم الأمر.

ولذلك، فإن مصدر القوة في حالة كهذه ليس مهما - حيث يمكن أن تتقدم المشاة وتقصف والمدفعية وتشترك نيران البحرية، والطائرات الهجومية أو أي سلاح آخر، لأن ما يهم هنا هو أن تكون الضربة حاسمة.

وهكذا، فإن معظم جنرالات الحرب العالمية الأولى، كانوا يبذلون قصارى جهودهم لإيجاد التوازن الصحيح بين المناورة وقوة النيران. وكذلك الطرق اللوجستية ذلك لأن وسائل النقل المتاحة والطرق والسكك الحديدية والسفن ليست وسائل مرنة بما فيه الكفاية، ولا سريعة بما يكفي لتسهيل المناورات السريعة للقوات، ولا تكون كافية للاستيلاء على المواقع ميزة حاسمة قبل التطويق، أو الاختراق، أو المواقع المحيطة بالعدو.

وعلى النقيض من ذلك، فإن التكنولوجيا التي تقدمت وسائل تطورها واستخداماتها

مع الزمن، قد جاءت بنتائج مذهلة، وعلى الأخص التكنولوجيا المطبقة على الأسلحة والمتوسطة والثقيلة مثل المدفعية والرشاشات، حيث كان لها دور هام في القضاء على الحشود المقابلة والتي غالباً لم تستطع الوصول إلى أهدافها لكونها أصبحت التي تتقدم بخطى بطيئة.

مما لا شك فيه أن قوات العدو - وأمام ضخامة النتائج - ستصاب بفزع شديد وهذا ليس بالأمر المفاجئ، وهكذا، فقد أصبحت ميادين قتال الحرب العالمية الأولى كثيرة المستنقعات حيث علق عشرات الآلاف من القوات المسلحة في معارك وحشية لأكثر من شهر بعد أن غاصوا بحقول الطين لمئات الأمتار.

في ظل هذه الظروف، والعوامل الجوية المتقلبة، وبرك الوحل الكبيرة التي تعيق التقدم بشكل لافت، كان لابد لجنرالات الحرب البدء في استخدام القوة النارية كعنصر فرعي للمناورات، وليس شريكاً فيها.

ومرة أخرى، ينبغي أن لا نصاب بالدهشة إذا علمنا أن ستين في المئة من الخسائر البشرية خلال الحرب العالمية الأولى كانت من خلال قصف المدفعية، وهو رقم يكشف عن عدم التوازن بين المناورة وقوة النيران إلا في وقت متأخر من الحرب حيث استطاعت استعادة شيء من التوازن، وعندها بدأ القادة بالتفكير بحلول مبتكرة لاستغلال التكنولوجيات الناشئة من أجل الانعتاق من العقلية المهيمنة على حالها.

وعلى سبيل المثال، فإن هذا بالضبط ما جرى في مدينة "هامل" في شهر تموز / يوليو في عام 1918 حين قام القائد الإستراتيجي الأسترالي "جون مانيش" باستخدام فرق الجوالة التي قامت بالتنسيق بين سلاح قوات المشاة وسلاح المدفعية والمدرعات والطائرات، ومن ثم عُززت تلك القوى معاً من أجل تحقيق شكل من أشكال المناورات، الأمر الذي أدى بدوره في النهاية إلى نصر حاسم.

في الجولة النهائية للحرب، وبعد مئة يوم على شدة اندلاعها في بعض الجبهات، كانت هي الفترة التي اتسمت بالهدوء النسبي لفترة وجيزة قبل أن يصيب الانهيار المفاجئ المقاومة الألمانية الغربية على كل الجبهات حتى الداخلية منها، في حين كان الحلفاء الآخرين كالولايات المتحدة - التي بدأت تظهر بشكل نادر على الأقل

- منبهرين إلى درجة الخيال في استخدام منظومات التكنولوجيات العديدة.
وهكذا، فمن بين الأمور الأخرى، التي جرت على نحو أفضل، كانت الأهداف الناجمة عن دقة التحليل، بالإضافة إلى المزيد من البنادق والمدفعية الزاحفة على الأرض، وكانت النتيجة من اختلاط كل تلك الأسلحة والعتاد، وانفجارات شديدة وجنونية، وقذائف تتساقط كالمطر، وسحب الدخان التي استخدمت بكثافة شديدة لإخفاء كل من تيسير من قوات وأجهزة وآليات، وكذلك للتمويه على تقدم المشاة، وتحسين نيران المدفعية المضادة للمدفعية، والاستخدام الماهر للقصف بقذائف الهاون وبأفضل الدبابات، والكثير من استخدام الطائرات لاعتراض التحركات المعادية، وقد ساعدت كل هذه المناورات لجنود القوات الحليفة في أن تكون أكثر فعالية بكثير مما كان الحال في السابق.
كان التطبيق المبتكر للمناورات النارية أيضاً هو مفتاح النصر، وهو ما كان يميز تاريخ بريطانيا العسكري وربما الأكثر شهرة، وعلى وجه الخصوص، فقد كان لمشاركة الأميرال البحار اللورد "هوراشيو نيلسون" الفضل الكبير للانتصار المشترك الموحد بالإضافة إلى السفن الحربية الفرنسية والإسبانية في المعارك البحرية والبرية التي خاضها الأسطول المشترك في عام 1805. ولكن، ففي حين كان القائد الإستراتيجي "مانيش" على سبيل المثال، يستخدم كل من التكنولوجيا والأفكار للخروج من نظريات التفكير السائدة، فقد كان " نيلسون" يعتمد فقط على البراعة التكتيكية لأسطول نظيره البريطاني في المناورات وذلك من أجل كسب الميزات.
كان قادة البحرية قبل ذلك، يُظهرون ميلاً شديداً لتطوير الأساليب التي قد تسمح لهم بالقضاء على العدو فقد كانت خطة تحرك الأساطيل شائعة آنذاك حين كانت تُبحر في السفن نحو المعارك وفق خطين لمواجهة السفن المعترضة للأسطول المعادي، وكان على كل قبطان سفينة أن يسعى بدوره للوصول إلى جانب من جوانب السفينة المعادية للاستيلاء عليها. ولكن في كثير من الأحيان، كان لابد من تخفيض نسبة مشاركة السفن أو إبحارها - كما هو مألوف - في خطين متوازيين من أجل الفوز باقتناص السفن المعادية - ذلك لأن الطقس كان غير موال للتنبؤات وفي أحيان

كثيرة كان المناخ يخدع البحارة لأن السفن تكون تحت رحمة الرياح أثناء المناورة.

بيد أن القائد الإستراتيجي والقبطان المحنك" نيلسون" استطاع في المعركة البحرية "ترافالاغار"[25] من كسر هذا النمط المعتاد وذلك بتقسيم أسطوله إلى مجموعتين منفصلتين:

- حيث تهاجم المجموعة الأولى من السفن أبواب خطوط العدو، وبالتالي تحطيمها.
- بينما تقوم المجموعة الثانية بالاصطفاف عرضاً بشكل تقليدي والبدء بالاشتباك، وبدلاً من قطع طريق السفن الفرنسية والإسبانية بشكل عمود الزاوية القائمة، فإن المفاجأة غير المتوقعة ستصيب السفن المعادية حيث تكون قد تشتتت مناورات العدو الذي خرت قواه، فيلوذ بالهرب.

وهكذا، احتل "نيلسون" صدارة الانتصارات البحرية لمئة عام لاحقة من سيطرة البحرية الملكية البريطانية، وقد كان تكتيك العدو عبور الأسطول بزاوية قائمة قد بلغ ذروته في "تسوشيما" الضبط، وذلك في وقت لاحق من هذا القرن، وهو الوقت الذي تمت فيه الاستعاضة عن السفن الخشبية فيه بالسفن المعدنية الحديثة المصنوعة من الحديد والصلب والتي تعمل على البخار وعلى طاقات أخرى. وقد وصفها الخبير الإستراتيجي "جوليان كوربيت" باعتبارها أكثر الوسائل المؤدية للنصر البحري الكامل في التاريخ، وهذا ما حدث أثناء الهزيمة الساحقة التي لحقت بالأسطول الياباني أثناء اشتباكه مع الأسطول الروسي في شهر أيار / مايو من عام 1905 والذي استطاع أن يحقق نصراً خارقاً بواسطة مناوراته البحرية الناجحة، والذي لم يكن ممكناً لولا السرعة الفائقة للأسطول الحديث.

وهكذا كان، فبدلاً من أن يُبحر "مانيش" من خلال خط العدو، كما فعل "نيلسون" فإن الهدف الآن هو المرور والتقدم إما نحو الأمام أو المناورة نحو الخلف، ذلك من خلال عمليات التكتيك، وقد استخدم في مناوراته الهجومية اصطفاف السفن على شكل "T" من خلال تشكيل أفقي تاركاً للمقدمة العريضة أن تكون

25- ترافالاغار أو معركة "الطرف الأغر" سميت بهذا الاسم نسبة إلى الانتصار الإنجليزي الكبير في معركة الطرف الأغر البحرية والتي دَمّر فيها الأسطول البريطاني أسطولي فرنسا وإسبانيا عام 1805.

صاحبة السبق في الاشتباك مع السفن المصطفة رأسياً، وقد استفاد من ذلك كثيراً بحيث استطاعت سفنه من النيل السفن الحربية المساندة وسفن المؤن المصطفة إلى جانب السفن الحربية للعدو.

وهكذا، تمكنت السفن المهاجمة من جمع كل من تحمل من مدافع ثقيلة في وقت واحد؛ وعلى النقيض من ذلك، فقد وقف الخصم بلا قدرة على الرد على تلك الأسلحة، حيث اشتعلت الحرائق من كل الجوانب، وحتى نهاية الخط البحري الذي تم تجاوزه، وقد أثبتت المدفعية على الدوام بأنها العمود الأساس في تحقيق النصر في المعارك البحرية.

بحلول الوقت الذي وصل فيه الأسطول الروسي إلى "تسوشيما" بعد فترة طويلة من عبور بحر البلطيق، حيث لم يكن باستطاعتها الإبحار سوى بسرعة لم تتجاوز 15 كم في الساعة، وذلك بسبب السفن الحربية المقصوفة والمدمرة من قبل السفن المعادية والتي لم تزل عائمة.

كان الأسطول الياباني، في المقابل، قد تمكّن من إنجاز المناورات بشكل أكثف وبسرعة تجاوزت 30 كم في الساعة، وكانت بقيادة الأميرال البحري "هيشاريو توغو" المتميز بخبراته التكتيكية الهائلة حيث استطاع أن يستغل بطء حركة السفن الروسية القادمة ويناور بسرعة من أجل العبور قبلها، وقد أفلح بالعبور ليس مرة واحدة بل مرتين.

كان "توغو" قد صقل تكتيكاً غير متوقع من قبل العدو، وذلك من أجل الوصول إلى الفوج الثاني من السفن المبحرة من جانب واحد، الأمر الذي منع الروس من الهرب منه، وقد تعرضوا لإطلاق نار كثيف مترافق مع قصف مدفعي مهلك.

وفي غضون يومين فقط من القصف المستمر، كانت سفن وقوات الأميرال "توغو" قد استولت على واحد وعشرين سفينة من أصل خمسة وعشرين من السفن الروسية التي بدأت تتهاوى من تلقاء نفسها.

لقد لعب تطور المدافع البعيدة المدى، وحاملات الطائرات، وفي نهاية الأمر الصواريخ بعيدة المدى، في تحويل وتغيير أساليب القتال البحرية، حيث لم تعد الأهداف البعيدة

التي لا تُرى تشكل أية تعقيدات، بل يكاد التعامل معها يصبح تدريجياً هو القاعدة.
وهكذا، فقد أجري آخر اشتباك بحري اعتمد على الرؤية الطبيعية في إطار مجموعة تكتيكية، وكان ذلك للمرة الأخيرة في منطقة خليج "ليتي" في "الفلبين" في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1944 وذلك عندما خيضت أكبر معركة بحرية في التاريخ الحديث، والتي دارت رحاها بين الأساطيل الأميركية واليابانية.
لقد كانت معارك لن تنساها البشرية، كما أنها كانت دروساً هامة في استخدام التكتيكات البحرية الحربية وخدع المناورات المفاجئة والقاضية.
كان القادة اليابانيون يحاولون الدخول إلى الخليج عبر مضيق "سوريجاو" الضيق، بحيث تستطيع سفنهم أن تصبح في مواقع منفتحة على المناورات البحرية التقليدية، ولكنها سرعان ما دفعت ثمناً باهظاً جرّاء ذلك حيث تعرضت السفن اليابانية لقصف هائل ولوابل كثيف من النيران بحيث غرقت بارجتين مدمرتين عملاقتين من أصل ثلاث مدمرات، والكثير من البوارج الحربية التي سرعان ما غرقت أو خرجت من الخدمة، في حين لحق ضرر بالغ بطرّاد ثقيل واحد، وبمدمرّة واحدة، وأصيبت سفينة أمريكية واحدة فقط.
أما المناورة الأخرى، فيمكن أن تكون في عين الناظر، وذلك كما يكشف التوضيح النهائي. فقد كان الخبير العسكري البحري "أوليسيس غرانت" يعتقد بمبدأ "اللا مناورات" لكن الشواهد المقتضبة التي ذكرت هذا الفصل قد منحت فرصة جيدة لتعديل تلك المعتقدات على الأقل، وهذا ما زاد من أهمية الموقف عندما كان قائداً لقوات الاتحاد في الحرب الأهلية الأمريكية، وكان قد شارك من قبل في العديد من الحروب، وكذلك أثناء تذبذب الصراع مع جيوش الولايات الأمريكية بقيادة الجنرال "روبرت لي". ولكن، على النقيض من ذلك، فقد استطاع الجنرال تحقيق سلسلة من نجاحات غير متوقعة ضد الاتحاد - وإلى حد كبير - وذلك من خلال مهاراته في مناورة قواته المتميزة وجيدة التدريب.
ولمدة ثلاث سنوات بعد بدء الحرب الأهلية الأمريكية في شهر نيسان / أبريل 1861، كان الجنرال "لي" قد فكّر مرتين في خلافة الاتحاد من خلال الجمع بين

القادة الذين يتقاطعون في وجود تفاهم مع الأهداف الإستراتيجية والذين كانوا بارعين في دقة التقدير وفي الجغرافيا واللوجستيات.

ونتيجة لذلك، فقد كان الجيش قد تحالف في معظمه معه، على الرغم من القصور الواضح في المؤن والعتاد، لكنه كان قد منح فترات من التريث وصلت إلى أكثر من سنتين ونصف، وقد كان الجيش دائماً أقل تموينا من حيث الأسلحة والملابس والغذاء.

في المقابل، كان القائد "ريج" آنذاك يتمتع بشعبية واسعة، وبموقع التفوق، لكن الظروف الراهنة في حينه قد أدت إلى سلسلة من الإخفاقات في ميدان المعركة.

كان الرئيس الأمريكي "أبراهام لنكولن" قد أصيب بإحباط شديد لتخوفه من عدم إمكانية تحقيق الاتحاد بين الولايات الأمريكية المتناحرة، وقد ازداد شعوره بالإحباط من جنرالاته لعجزهم عن تحقيق ذلك، على الرغم من تفوقهم في العدة والعتاد وعلى الأخص في القوة الحاسمة في الحرب التي على كانت على حافة الاندلاع.

ولكن، على الرغم من أن القائد المخضرم والسياسي البارع "غرانت" قد انتقد في تعليقه على نفس الموضوع، فإنه، وعندما تولى قيادة جيوش الاتحاد في شرق البلاد في وقت مبكر من عام 1864، فقد بدا - على الفور - من أنه يفوق الجنرال "لي" براعة، الذي كان يبدو في الواقع وكأنه في المكان غير المناسب.

وهكذا، فقد عاد الفضل الكبير "لغرانت" خلافاً لأسلافه، حيث كان غير متعاطف في تقدير طبيعة الحرب في منتصف القرن التاسع عشر، وكذلك العلاقة الإستراتيجية بين الاتحاد والكونفدرالية. ولذلك، فإن نظرية الوسط من الجاذبية، وتحليل المشاركات قد أدت إلى تسلسل نتائج حاسمة.

كان تحقيق التوازن بين المناورة وقوة النيران في تلك الحقبة يعتبر من النوع السابق القديم حيث كان من الصعب جداً السيطرة على زمام إدارته، وهذه الصعوبة يمكن أن تكون مدمرة. وفي هذه الظروف يكون الدمار على قاعدة القتال الجماعي هو القاعدة، مما يعني أن الخسائر البشرية من المرجح أن تكون ثقيلة،

ولذلك فقد كان لزاماً على "غرانت" من قبول الواقع القاتم.
وبسبب القوة الهائلة وتفوق القدرات المالية والمادية والبشرية للولايات الشمالية، فقد استطاع "غرانت" أن يسير بخطى صحيحة وعلى أفضل وجه من خلال استنفاذ الجنوب. ولطالما احتفظ بالمعركة الختامية مع العدو، تاركاً له الفرصة لإعادة تجميع قواه قليلاً، واستعادة قدراته تعزيزها، وكذلك التغلب على العقبات حيث كانت قدرة مقاومة الجنوب ستتقرر في النهاية في الميدان.
وعلى حد تعبير أحد المؤرخين، فقد كان "لنكولن" مستعداً للقيام بأي شيء من أجل تحقيق ما كان يحلم به، لذلك فقد كان يبحث عن هؤلاء المعلقين الذين انتقدوا نهج "غرانت" ولكنه غاب عن هذه النقطة وقال: إن تطبيق هذه المناورات قد تكون الدموية، ولكن في ظل هذه الظروف كان لابد من التحاصص.
في حين كان قد سعى باقتدار لإيجاد أفضل المواقع الجغرافية لبدء الاشتباك، ولكنها لم تكن بالضرورة على رأس أولوياته، وكما أنها لم تكن في غاية الأهمية بالنسبة له، كما كان الحال بالنسبة لقوات العدو التي تفوقه عدداً. لكن "غرانت" قد أفرط في ركوب الموجة كما في التقديرات حيث وصل إلى مرحلة كان فيها من الضروري مهاجمة العدو باستمرار وبلا هوادة، وبغض النظر عمن كان فيها، وهذا هو بالضبط ما فعله. على حد قوله، فن الحرب في عام 1864 بسيط للغاية: "اكتشف عدوك، ثم هاجمه بأسرع ما يمكن، واضربه بكل قوة وبأقصى ما يمكن، وثم واصل التحرك".
وقال أيضاً: قد لا يكون كل الجنود قد تهيؤوا بذات الخبرة والجودة التي يمتلكها من درس في المدرسة الحربية، إلا أنه مما لا شك فيه، أنهم تهيؤوا بفهم واضح للضرورات الإستراتيجية من أجل الهدف الأسمى، وهو كسب الحرب.

إعادة التعريف الجماعي:

يعتبر تفسير المناورات - الذي بلغته في جزء كبير منه - من قبل فهم واضح للعلاقة بين كمية السفن ونوعيتها التي سادت خلال الحرب الأهلية وهنا يمكن دراسة الحالة واستخلاص نتيجة واحدة، لأن ذلك يساعد على توضيح التحول العام في حجم

وطبيعة القتال في الحرب، ممثلاً في حشد القوات.

كان هناك فرق طفيف في مستوى القتال بين كل رجال الاتحاد والكونفدرالية، ولكن الشماليين - وبموجب خدمات الدعم - كانوا أكثر تفوقاً بكثير. أما النتائج الأسوأ بالنسبة للجنوب، فقد كانت العمليات اللوجستية تتفاقم بسبب وجود اختلال في التوازن العددي، إلا أن هناك حاجة إلى الاستفادة منها من خلال الإستراتيجية الصحيحة لتصبح حاسمة القدرة تقريباً.

كان القائد السوفييتي "جوزيف ستالين" ينظر بحرص في كل مرة وفي أوقات مختلفة، إلى ضرورة تحديد حجم القوى التي لديه، وكذلك حجم قوة كل نوع خاص به، ولكن بمجرد إصرار "غرانت" على عزمه رغم جميع التكاليف التي حاصرته من كل الجوانب، فقد كان في تصميمه يعتمد على مصدر إلهام الجنرال "لي" في المناورات السابقة التي كان قد نجح فيها، رغم قوة وقسوة الدمار المحتمل أن تسود؛ وقد كان ذلك.

ولكن بعد تلك الحقبة، فقد تغيرت طبيعة الدمار تدريجياً، ذلك لأن التكنولوجيا قد أخذت موقعها في تنفيذ العمليات، وخاصة من خلال تطوير أسلحة دقيقة وموجهة، ومن بينها الطوربيدات البحرية ذاتية الدفع، والتي ظهرت لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر، لتجسد فكرة استخدام التكنولوجيا حيث كانت تلك الطوربيدات صغيرة الحجم بما يكفي لكي يحملها قارب دورية السفن والغواصات، ولكنها في نفس الوقت، قوية بما يكفي لإغراق السفن الكبيرة، ونسفها، وقد كانت تعتبر تهديداً مباشراً في مرحلة من المراحل، الأمر الذي وضع حداً لمعارك السفن في العصر الحديث، بل وقبل أن تبدأ تقريباً.

ثمة تحديات أخرى لمفهوم الدمار كانت قد استمرت في الظهور طوال النصف الأول من القرن العشرين، ولكن لم يبدأ تأثيرها الكبير المدمر حتى حلول أواخر الستينيات 1960، ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل محفزة كانت ذات أهمية خاصة:

- **أولاً:** عندما بدأت المواجهات بوتيرة منخفضة بين قوات حلف "وارسو" وقوات حلف شمال الأطلسي بشتى أنحاء ألمانيا خلال الحرب الباردة، واتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفيتية، كانت هناك ميزة مثيرة للقلق فيما يتعلق بالأعداد والأسلحة التقليدية (الكتلة) التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك تم طلب التعويض على التفوق من خلال تكنولوجيا متفوقة وبموجب معاهدات الصداقة والتعاون للحد من التشنجات اللاإرادية بين تلك الدول العظمى، مثل إحلال جو تسليم الأسلحة النووية التكتيكية للجيوش (الدقة في النوع).

- **ثانياً:** تصاعد وتيرة الحجج لصالح هذا النهج وعلى نطاق أوسع الأمر الذي عزَّز هزيمة الولايات المتحدة الهزيمة في حروب الهند الصينية، في فترة ما بعد الصراع، وأوضح التحليل العقلي فشل إستراتيجية وقوة الطلب. وكذلك المعوقات التي صادفت الجيش الأمريكي والمتطلبات البيئية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى إعادة بدء القتال في الحرب على المذاهب القتالية، والتي بدأت للتأكيد بين دقة وسرعة الحركة، وبين دوام المعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة، وكان من الأفضل اتخاذ القرارات على حساب الحجم.

وأخيراً، فإن الانتصارات المذهلة التي حققها كانت تتفوق بقوتها وجودتها، ولكن القوات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط في حربي 1967 و1973 قدمت دليلاً آخر على النموذج الجديد للحرب من الناحية العملية.

استمر هذا الاتجاه فيما بعد، وعلى الرغم من أن النتائج النهائية للمعارك اليومية كانت صغيرة لكنها كانت قوية فكرياً، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتقدم من الناحية التكنولوجية، وسرعة الحركة بشكل روتيني لقوات الدفاع خارج التفكير بمجريات الحرب العامة، وقد تفوقت التكنولوجيا باستخدام البراعة الأكبر في الإمكانيات العقلية والجسدية رغم وجود الكثير من المعارضة.

وهكذا، ففي بداية القرن الحادي والعشرين، كانت أقوال "ستالين الفطرية المأثورة" بشأن حجم القوة قد فقدت سلطتها.

الدفاع وارتكاب الجريمة:

كانت عملية تبادل النيران والمناورات مترابطة فيما يتعلق بالسفن، وكذلك يفعل الترابط بين عبارتين أساسيتين من عبارات تطبيق القتل المتبادل وهما "الجريمة"

و"الدفاع" وذلك ما كان يعتقد به القائد الإستراتيجي "كلاوس" بصفة عامة، حيث كان يظن بأن الدفاع هو أقوى أشكال الحرب، وينطبق ذلك الحكم الذي يعتبر حكماً دقيقاً بما فيه الكفاية لنابليون والعصر الذي عاشه،وكذلك للجماهير التي راحت ضحية القتال في الحرب المدمرة التي دارت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب العراقية الإيرانية التي استمرت في الفترة الواقعة بين عامي (1980 إلى 1988).

يعتبر تاريخ هذه الصراعات مفعم بالكآبة ومفعم بالدمار وبالكثير من الهجمات التي باءت بالفشل، وكثيراً ما كانت - وبشكل مخيف - تتحول إلى قوة دفاعية قاتلة راسخة. ولكن غالباً ما كان يُخطط لها مع الجنرالات شبه اللاهوتيين في العقيدة التي يفترض بأنها الفطرية وحتى أخلاقية، ولكن الجريمة كانت تتفوق حيث لم تستطع القوات - المشاركة والمدافعة - أولم تستغل المناورات بشكل كاف في، وكذلك الحملات التي كانت تعبر عن العقيدة، وكثيراً ما أدى ذلك إلى أفظع المذابح في الهجوم داخل صفوف المحاربين.

تأثّر تفكير "كلاوس" بحقيقة أن الأرض غالباً ما توفر ميزة دفاعية قوية، الأمر الذي ينعكس في المدى البعيد على قدرات الجيش، وبحكم التجربة، فإن القوة المهاجمة تحتاج عادة إلى ميزة عددية تقدر بثلاثة إلى واحد أكثر من معارضيها. وهذا هو حال المعالم الطبيعية مثل الأرض والأنهار والغابات والجبال، وغابات المانجو التي يمكن استخدامها من قبل المدافعين من أجل وضع توازن بديل مع مغادرة خصومهم بعدد قليل من الخيارات الهجومية، وربما ظلت الصفوف الأمامية فقط عرضة للاعتداء حسب المواقف الراسخة، والحالة التي تقيم التكاليف لشن هجوم الذي قد تبدو كفته راجحة على الفوائد المنتظر.

كانت هذه العلاقة التفاعلية بين الجرم والدفاع تعتبر في الماضي على أنها قد ولدت شكلاً مميزاً من أشكال الحرب، وهو الحصار.

وهكذا، ومنذ أمد بعيد، كان الحصار يقدم نموذجاً عن التوازن بين المناورة وقوة النيران، وكذلك عن كيفية وضع الإستراتيجية وتطبيقها، ولكن هذا الموضوع

يحتاج إلى مناقشة مفصلة.

كانت عمليات الحصار التي تقوم بها القوات في العادة، قوية بما فيه الكفاية لإجبار الخصم على التراجع إلى مواقعه الدفاعية وإلى داخل المعاقل المحصنة مثل المدن المسورة، والقلاع والأدغال والجبال والكهوف، ومن هناك تعيد الكرة في الدفاع عن أراضيها، وإعادة ترتيب صفوفها وخططها، وقد تصبح قوية لدرجة نجاحها في الهجوم دون المخاطرة أو خسارة أي معاقلها الدفاعية غير المقبولة، أو حتى الهزيمة.

ولكن في المقابل أيضاً، فقد تكون نتيجة الهجوم التي تشنها القوات المحاصرة للمهاجمين كنوع من العمليات الدفاعية الهجومية، حيث تكون المشاركة ناجمة عن الممارسة السابقة لهذه المبادرة الهجومية، ولكن تعتبر المغامرة في القيام بذلك فقط داخل حدود محددة وبدقة من أجل احتواء الخسائر المحتملة، إلا إذا كانت لدى القوات المهاجمة القدرة على تقيم قدرات المحاصرين المدافعين بشكل كاف لإطالة أمد حرمانهم من الموارد الرئيسية بقصد إضعافهم، مع استمرار القصف، كما أن المرض وما شابه يجب أن يكون عاملاً هاماً للمهاجمين من سبيل استئناف هجوم شامل.

وهكذا، ووفقاً لما ذكره الشاعر الملحمي اليوناني "هوميروس" فإن "إلياذة هوميروس"، وحصار "طروادة" في حوالي عام 1200 قبل الميلاد قد استمر لمدة عشر سنوات، لكنه لم ينجح في نهاية المطاف إلا عن طريق الخداع، حيث يبدو أن اليونانيين كانوا قد شارفوا على اليأس لعدم قدرتهم من اقتحام أسوار طروادة المنيعة العالية وجيدة التحصين، لكنهم في النهاية، استطاع بعض العباقرة العسكريين من اختراع طريقة تمكنهم دخول المدينة من أبوابها ودون مقاومة، وهكذا كان، فقد صنعوا حصاناً خشبياً ضخماً ووضعوه على عجلات، ثم ساروا خلفه نحو أبواب المدينة بعد أن وضعوا الجنود المدربين في جوف الحصان، وما إن أصبح الحصان داخل الأسوار، قام الجنود المتحصنين بداخل جسد الحصان في وقت لاحق من تلك الليلة، بالنزول منه وفتحوا أبواب المدينة للجيش اليوناني المرابط الذي

اقتحم المدينة خلسة تحت جنح الليل في بادئ الأمر.
قد تكون مصادر حروب طروادة غامضة في بعض جوانبها نوعاً ما، ولكن يبدو أن الحصار اليوناني للمدينة قد لا يكون دقيقاً على النحو، لأن هذا المفهوم يحتمل مضامين مختلفة، حيث قد يكون هناك متحالفين سريين مع اليونانيين، وقد يكمن سر صمود "طروادة" كل تلك الفترة في بعض الممرات السرية التي كانوا يستخدمونها، مما يسمح لمواطنيها تجنب المجاعة والمرض.
ولكن الأمر يختلف في العصر الحديث، فبعد ثلاثة آلاف سنة، وخلال فترة حصار دامت ستة أسابيع لمدينة "فيكسبيرغ" في منتصف عام 1863، لم يكن لا الجنود المحاصرين ولا المواطنين يتمتعون بمثل تلك الإغاثة، ولذلك لم يكن أمامها الكثير من الخيارات في نهاية المطاف سوى الاستسلام للجيش المحيط بالمدينة بإحكام بقيادة قائد الاتحاد العام الجنرال "أوليسيس. د".
لكن القائد "غرانت" بطبيعة الحال، كان قد استفادت من قدرات قواته على قصف مدينة "فيكسبيرغ" بنيران المدافع، وكذلك باستخدام شكل من أشكال التكنولوجيا التي لم تكن متاحة لليونانيين في حصار طروادة حيث لم يكن قد اختُرع البارود بعد أو حتى المدافع، ولذلك فإن إقامة حواجز دفاعية قوية غالباً ما يكون الخيار الأفضل للجيش في مواجهة خصم أقوى.
فبينما يحاول الجيش المقتحم امتصاص أزمة قوة تلك الحواجز فإنه بدون شك سيحاول التراجع مع فقدانه القدرة على المناورة وبذلك قد يصبح مكشوفاً للجنود المتحصنين، وقد يتحول من مهاجم إلى مدافع عن قواته لفقدانه القدرة على المتابعة أو على التحصن بمكانه هذا عدا عن التخبط الذي قد يصيبه نتيجة لفوضى المفاجأة وفقدان القدرة على المناورة.
بيد أن التراجع المنظم والسليم للجيش إلى مواقعه قبل الهجوم قد يقلب الطاولة هذه المرة، حيث يكون قد استفاد من معرفته لقوة وتكتيك العدو، فيكثف من قدرته على المناورة، وكذلك من قوة موقفه الدفاعي. ولكن المدافعين في ذات الوقت يكونون قد خرق الدفاعات أيضاً، وبذلك تتبدل نتائج ثورة القتال المرتبطة بها،

حيث يصبح من أبرز نتائجها كما حدث في سقوط الجدران المحصنة القوية لمدينة القسطنطينية حين دكّتها قوات المسلمين المهاجمين في عام 1453م، ولكن كل شيء تغير بعد ذلك، فحين يكون الجنود في الميدان غير قادرين على الحراك، فإنهم سيصبحون في هذه الحالة - بلا شك - هدفاً ضمن سلسلة القصف الخطأ من النيران والمناورات.

يمكن للعديد من الظروف المحيطة والمتغيرة - كالجغرافيا والطقس وخطوط الاتصال - من أن تؤثر عميقاً في كلا الجانبين في الحصار، وفي الحالات القصوى لتلك الظروف، قد يتحول فيها الصياد فريسة.

فعلى سبيل المثال، فقد كانت القوات الألمانية قد أتمت 900 يوماً في حصارها الأسطوري لمدينة "لينينغراد" وذلك منذ عام 1941 حتى عام 1944، وقد شهد كلا الجانبين أقسى الظروف التي يمكن أن يتحملها الكائن البشري هذا عدا عن معاناة الجوع والبرد القارص وتفشي الأمراض.

لكن سكان مدينة "لينينغراد" المحاصرة والثكلى، كانوا يتلقون بعض قوافل الإمداد والإغاثة الشحيحة التي تمكنت من الإفلات من كماشة القوات الألمانية المحاصرة، والتي كانت قد قطعت كافة خطوط ووسائل الإمداد المحتملة، وهكذا، ففي نهاية الأمر، كانت الإمدادات الضئيلة تعزز من قدرة سكان المدينة على الاستمرار بالصمود والممانعة، الأمر الذي ساعدهم في تعزيز مواقعهم الدفاعية حتى، وحين وصلت تعزيزات الجيوش السوفييتية بمؤازرة القوات الجوية التي قامت بعمليات المناورة في عمق الجبهة، فقد تحولت القوات الألمانية القوية المحُاصِرة إلى قوات ضعيفة مُحاصَرة، وقد أدى ذلك في النهاية إلى دحرها ورفع رايات الاستسلام.

من الجدير بالذكر هنا، اعتبار وجود اختلاف آخر للحصار، وبعبارة أشمل، للتفاعل بين هذه الجريمة وبين الدفاع، ويمكن هنا ذكر مثال على ذلك، فحين كانت البحرية الملكية البريطانية قد تعرضت للحصار من قبل ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، فإن بعض المؤرخين يذهبون إلى القول بأن ذلك الإجرّاء كان فعالاً لدرجة أنهم قد اعتقدوا بأنه كان من أهم العوامل التي ساعدت الحلفاء على تحقيق

النصر في نهاية المطاف.

ومن جانب آخر، فقد كانت الثورة الاجتماعية التي اندلعت في ألمانيا قرب نهاية الحرب، من بين الأمور الأخرى التي ساعدت على تغيير الأوضاع، وكان يرجع أحد أسباب قيام تلك الثورة في جانب منها إلى تزايد الحرمان الشديد على المواطنين الذين عانوا لمدة أربع سنوات متواصلة، وقد كان من سمات هذا الحصار أيضاً هو توسيع نطاقه ليشمل دولاً معادية، أو حتى غيرها من الدول المحايدة، مع وجود طرف مساعد، وهو قيام بعض الدول بعدم السماح لعبور السفن التابعة للدول التي كانت تؤيد ألمانيا، بل واحتجازها في بعض الحالات.

ومع تقدم الوقت وتطور التكنولوجيا والإستراتيجيات العسكرية، فقد أصبح يُنظر للحصار منذ منتصف القرن العشرين وللمناورات واستخدام القوة الحاسمة من الجو على أنه إستراتيجية غير مؤكدة.

وقد كان الجسر الجوي إلى برلين عام 1948 وعام 1949 قد أثبت تلك النظرية بالفعل على اعتبارها حلقة هامة في الاستخدام المبتكر لهذه المناورات، وكذلك التهديد باستخدام القوة حيث استخدمت الطائرات تكتيك الالتفاف ومحاولة للضغط على سطح الحصار.

وهكذا، يمكن القول بأن الحصار يعكس الطبيعة الديناميكية لتحقيق التوازن بين الجريمة والدفاع.

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1953 وبالقرب من الحدود الشمالية بين "فيتنام" و"لاوس" الفرنسية، كانت المعارك قد بدأت أولاً في المناطق النائية حيث يعيش المحارب "حسن فو" في إحدى القلاع القديمة.

وفي محاولة من الفرنسيين لجذب المعارض "فييت مينه" بعيداً في عمليات حرب العصابات في مجموعة كبيرة - والتي كانوا يعتقدون من أن المعركة ستكون في مصلحتهم - فقد نصبت القوات الفرنسية مصيدة محكمة لتلك العصابات وقاموا بنشر نحو 13000 من الجنود والكثير من السلاح لدعم "دين حسن فو". وثمة افتراض هنا، من أن شبكة الخطوط الفرنسية للنقل الجوي ستكون قادرة على نقل

الإمدادات والتعزيزات إلى مهبط للطائرات داخل المجمع الذي تسيطر عليه.

في أوائل عام 1954 كان يبدو أن ثمة فخاً قد تم إعداده "لدين حسن فو" الذي كان محاطاً بنحو خمسين ألفاً من جنود الجيش الشعبي في فيتنام، والمعروف باسم "فييت مينه".

ولكن عندما قام الفيتناميين بالهجوم بقيادة الجنرال "فو نغوين" فقد كان ذلك إيذاناً جدياً ببدء الاشتباكات في 13 آذار / مارس، وقد صُدم الفرنسيون من كثافة تعرضهم لنيران المدفعية، والتي كانت تقصف رغم كل الصعوبات لنقلها عبر الأنهار، وعبر الأدغال، وأكثر من ذلك نحو قمم التلال والجبال المطلة على مناطق نفوذ "دين حسن فو".

كان القصف المدفعي الشديد قد تغير بشكل جذري ليحذو حذو معادلة الجريمة مقابل الدفاع، حيث تعرضت كافة التحصينات الفرنسية والمواقع اللوجستية إلى ضرر بالغ وعلى نحو فعال، ما أدى إلى إغلاق المدرج الذي تضرر بدرجة كبيرة.

وهكذا، فقد استسلم "حسن فو" في 7 أيار / مايو وكان ذلك إيذاناً بانتهاء السيادة الفرنسية في الهند الصينية.

بعد أربعة عشر عاماً على ذلك، وخلال الحرب الأميركية في الهند الصينية، كان محتماً على القوات المشاركة في تلك الحروب مواجهة أوضاع مماثلة وقد بدأت تتكشف عندما حوصرت القاعدة الأميركية المحصنة أيضاً بالقرب من الحدود بين "فيتنام" و"لاوس" ولكن إلى الجنوب من "دين حسن فو" من قبل القوات الشيوعية مرة أخرى، ولكن الأمر كان مختلفاً هذه المرة بقيادة جنرال مدرك لخطورة هكذا مواقف، حيث سارع باستخدام تكتيكات دفاعية حاسمة ومتفوقة، فقام بعمليات إنزال جوي، واستخدام الدفاعات الجوية، الأمر الذي رفع من قدرات الأميركيين، وعلى الأخص أن خطوط الإمداد لم تُقطع كما حدث مع الفرنسيين. وربما الأهم من ذلك هو قيام المدافعين الذين تمكنوا من شن غارات جوية كثيفة، والتي تشكلت مجتمعة مع دوريات المكافحة العدوانية التي شنت من داخل القلعة التي كان الشيوعيين قد أنشؤوها وتحصنوا فيها، وقد استمرت المعارك والقصف إلى الحد

الذي لم يستطع فيه الأمريكيون من الاستمرار، فقرروا الانسحاب في منتصف آذار / مارس من عام 1968 على الرغم من أنهم كانوا قد كبدّوا الشيوعيين أكثر من اثني عشر ألف قتيل لكنهم فقدوا بدورهم حوالي مئتي قتيل من القوات الأمريكية.
ومن الأمثلة الأخيرة أيضاً ما حدث في "البوسنة والهرسك" عام 1992 وذلك عندما كانت القوات الصربية المسلحة تسعى للانفصال عن الدولة المستقلة حديثاً في البوسنة، وقد توصلت تلك القوات إلى أن الخيار الأفضل لحدوث ما تؤيد هو الخيار العسكري وفرض حصار على المدينة المتنازع عليها في "سراييفو".
كانت القوات شبه العسكرية الصربية قد استولت على المرتفعات المحيطة "بسراييفو" وأغلقت جميع المنافذ والطرق التي تؤدي إلى المدينة، ثم فعلوا كما فعل الجيش الفيتنامي في مدينة "فو"، فبدؤوا بقصفها بلا هوادة، ولكنهم في هذه الحالة استخدموا أسلحة أكثر فتكاً بالاشتراك مع المدفعية والصواريخ وقذائف الهاون.
استطاعت المليشيات الصربية في البداية تحقيق حصار شديد حول "سراييفو" وكان يبدو من أنها قد أفلحت في ذلك بعد أن خلفت خسائر كبيرة بين المواطنين وأخرى لحقت بالمدينة، وبالبنية التحتية وكانت الأضرار بالغة.
ولكن بحلول منتصف عام 1993 كان السكان المحاصرون قد اضطروا - تحت ضغط الحصار والرعب الدائم - لأن يفكروا بطرق بديلة لتأمين اللوازم الضرورية للبقاء أحياء، فقاموا بحفر أنفاق تحت المدينة لنقل الإمدادات وهكذا، استطاع بعض الناس تأمين المؤن، مع وجود تدخل دولي إنساني من بعض الدول التي قامت بتقديم بعض المساعدات الإنسانية عن طريق طلعات جوية - غير مدعومة - لرمي بعض الطرود التي تحتوي على المواد الضرورية.
في هذه المرحلة، كانت القوات الصربية لا تزال تحكم قبضتها العسكرية على المدينة بشكل صارم، لكن الحملة العسكرية تلك كانت على وشك أن تبوء بالفشل لكلا الجانبين، فقد كان الأمر فيما يبدو أن أحداً منهم لن يكون قادراً على الخروج من الطريق المسدود دون مساعدة.
وقد تبلور هذا الشعور في التوازن بين سلطة النار (القصف الصربي) وبين المناورات

داخل مدينة "سراييفو" وفي مساعدات النقل الجوي التي أوصلت الأمر إلى حالة التوازن.

استمرت حالة الجمود تلك عدة سنوات حتى تم التوصل أخيراً إلى حل سياسي في عام 1996، وهو الوقت الذي كان فيه حصار مدينة "سراييفو" قد أصبح أطول فترة حصار في التاريخ الحديث.

يوفر الحصار دائماً نموذجاً للتوتر الكامن بين الجرم وبين الدفاع، ذلك لأنه يدل على أن هناك الكثير من الظلال الرمادية بين البلدين (المحاصِر، والمُحاصَر) ولاختبار ذلك، ففي حين أن الحصار - إلى حد كبير، في بعض الأحيان - أن يكون ذا سمة مبتكرة، إلا أنه قد يصبح في مواجهة مناورات واسعة النطاق. ولكن يمكن اعتبار الحصار أيضاً نموذجاً مفيداً آخر لشكل العمليات البرية التي تساعد في اتخاذ موقف الحرب، والتي هي بحكم تعريفها تميل إلى الأضداد من المناورات الحربية.

من الواضح أن أي من الجنود الذين يضعون كل من الخيارات الإستراتيجية بشأن محاصرة قطعة من الأرض، يكونون ملتزمين بمنطق الحرب ومواقفه الطارئة، وبطريقة نتائج الصراع الذي يقرر في نهاية المطاف الجهة التي سترجح الكفة نحوها. وقد تكون الجغرافية هنا إحدى الميزات التي قد تكون بمثابة موقف ينبغي الدفاع عنها، والتي تتراوح بين حفرة ضحلة على تلة، إلى ميناء يحاصره أسطول، إلى قاعدة على جزيرة، ولذلك، فقد يتراوح اتخاذ موقف القوات المحاصِرة بدورها، وقد تقوم باعتداء مباشر وفق سلسلة معقدة من الهجمات، وقد تقوم القوات المُحاصرَة بصد تلك الهجمات وتقوم بتكتيكات دفاعية خطيرة، الأمر الذي قد يطيل من أمد الحصار، كما حدث مع القائد البحري المخضرم "دوغلاس ماك آرثر" في حملته على جزيرة في منطقة المحيط الهادئ في الحرب العالمية الثانية لمجرد مروره بالقرب من المواقع المعادية، وكذلك ما حدث مع الحملات البرية خلال الحرب العالمية الأولى، وما حدث في المواقع العسكرية في حرب العراق وإيران بين عامي 1980 و1988.

ليست الحرب، إلى حد ما، سوى خطوة واحدة من الحصار، وذلك لأن خطوط الجبهة إلى جانب أطراف النزاع المتحاربة يكون في البداية ثابتة نسبياً. ولكن بعد البداية السريعة ومن مسافة بعيدة للمناورة، تتغير معايير وموازين الحرب، وتعتبر الحرب الكورية مثالاً على ذلك، حيث تحولت إلى جمود في الموقف النهائي على مدى 21 سنة على جبهات القتال التي استقرت على امتداد حدود ما قبل الحرب.

ولكن في بعض ظروف معينة، لا يمكن بالطبع، ولأسباب قوية أن تدعو لاتخاذ الموقف التكتيكات، ولذلك، فقد يتوجب الأمر مدة أكثر من عام للمناورة التي تشمل القوة الحتمية لضعف القوة في محاولة لاستخدام الأرض للدفاع عن نفسها، وضرورة وقف تقدم القوات المتفوقة.

وهذا الدفاع البطولي للتضييق، هو ما يخبرنا عنه التاريخ العسكري القديم حيث تمكن ثلاثمئة فارس إسبارطي في القرن الخامس قبل الميلاد مدعومين بنحو ألف فارس آخر أو نحو ذلك من مواجهة ربع مليون جندي من جنود إمبراطورية الفرس، وقد كان ذلك الزمن هو زمن امتحان للتحدي لهذه الأخيرة، لأنه، وفي نهاية المطاف، كانت قد هزمت شر هزيمة من الحلفاء اليونانيين.

وبالعودة إلى "كلاوس" وإلى نظرية التوازن بين الدفاع وبين الجريمة، فإن الكتابة عن الحرب بين الجيوش على مر التاريخ، يعتبر أمر غير يسير، وعلى الأخص عن الحروب التي تقودها الجيوش الخاضعة لوزارات الدفاع التي تنفِّذ تعليمات القيادات العليا بشكل أسهل وبإجرّاءات أكثر تنظيماً.

ولكن إستراتيجيات الجيوش التي تكون في موقع الدفاع، قد تكون قادرة على إطلاق النار بدعم من الطائرات أو السفن، ولكن نماذج القدرات قد تغيرت في الآونة الأخيرة وبشكل روتيني، وذلك من أجل وضع التوازن بين الدفاع والجريمة، وفي كثير من الأحيان، أثناء المعارك البرية.

والواقع أن طبيعة الحرب في البحر، وكذلك في الجو يخلط التعميمات التي قامت في الماضي على الذين يفضلون الدفاع.

وهكذا فإن تخفيض تأثير العوامل الجغرافية في البيئة البحرية يجعل الكفة ترجح

في الغالب للقوات الدفاعية البحرية في أفضل الأحوال لحين استكمال غياب المعالم الجغرافية، ولكن من ناحية أخرى، فقد تكون أجواء أخرى قد تجعل الكفة ترجح - وبشكل خطير - نحو الكفة الأخرى وقد يؤدي ذلك لسوء تقدير القوات الجوية، وتكون النتائج كارثية، وهذا ما يؤكده تاريخ المعارك للسيطرة على الجو. تقليدياً، كانت هناك مدرستان فكريتان بشأن أفضل السبل لكسب التفوق الجوي.

وكان هناك نماذج خاصة وذات منحى كلاسيكي رسمي، حيث كانت تلك النماذج تقوم على أنه من الأفضل تدمير القوات الجوية للعدو، وهي جاثمة على الأرض، وكذلك شن هجمات خاطفة على المواقع الإستراتيجية والهامة للعدو ومن ثم العودة سريعاً بعد حصد نتائج حاسمة.

أما النموذج الآخر فيدعو إلى القيام بدعوة المكافحة الجوية مع المقاتلات المعترضة، وكذلك شن هجوم دفاعي على المواقع المعادية، لكن تلك التوقعات غالباً ما كانت تؤدي إلى معركة استنزاف، والتي كان القائد الإستراتيجي الأمريكي "وليم بيلي ميتشل" قد تمسك بها مبكراً. ولكن في الواقع، لا يمكن أن افتراض ذلك سيؤدي إلى هيمنة دائمة.

وهكذا، فإن استخدام القوة وعلى الأخص القوة الجوية قد يؤدي إلى نتائج تدميرية، وهذا ما كان يحدث منذ الحروب الأولى وحتى عام 1990 حيث تكون الغلبة في كثير من الأحيان لمن يستطيع السيطرة على الجو عموماً وعلى طريقة الهجوم، ولكن الوصفة الدفاعية كانت تتحقق وهي التدمير على أرض الواقع، وهذا ما أحدثته القوات الجوية في المدن التي قصفتها في منتصف عام 1941، وكذلك ما قام به سلاح الجو الإسرائيلي في شهر حزيران / يونيو 1967 وهذا على سبيل المثال، ما ساهم بوجود الانحرافات التاريخية.

كانت معظم القوات الجوية تُفضّل أن تنظم نفسها من أجل الدفاع الجوي المضاد لأنه من الأسهل عليها القيام بالتنظيم والتخطيط قبل وقوع الأسوأ، وقد كان ذلك أقل إثارة للجدل من الناحية السياسية أيضاً، وحيث يمكن تركيز التفكير حول

الأصول الوطنية الحيوية مثل القيادة، والبنية التحتية والجيش.
ولذلك، فقد كانت الغلبة الدفاعية المضادة الجوية تعتبر النموذج الواضح على الجبهة الغربية في الحرب العالمية الأولى، كما في معركة بريطانيا (1940)، وخلال تدمير "لوفتوافا" على ألمانيا في عامي 1944 - 1945 وكوريا (1950- 53)، وفيتنام (1965- 72) وجزر فوكلا ند (1982) ووادي البقاع (1982).
كان تدمير "لوفتوافا" يعتبر الأكثر وحشية من ألمانيا في عامي (1944 - 1945) وقد وصفت عمليات التدمير آنذاك بأنها عمليات "دفاعية مضادة للعمليات الجوية"، لأنها وصلت إليها من كافة الجوانب، والتي كانت متحالفة مع المقاتلين على الجبهات. كان يمكن لمنفذي العملية أن يتحركوا بحرية في الفضاء، ولكن في واقع الأمر، كانت هناك نقطة واحدة سميت "بالنقطة الحيوية" التي كانت ترافق خطط المقاتلات التي حلقت ضمن دائرة الطيران المدني. وقد وضعت "وفتوافا" لمهاجمة القاذفات تدريجياً، والتي دمرت في حرب استنزاف، ولكن بدءاً من حرب الخليج عام 1991 في العراق، واستخدام التكنولوجيا الجديدة كلياً، يبدو أن بندول المبادرة قد تحول للاتجاه الآخر، بما في ذلك نظم الأسلحة القوية مثل الرادارات طويل المدى، والتشويش الإلكتروني، وأسلحة التخفي، ومنصات الأسلحة البعيدة المدى، والصواريخ عالية السرعة، وتلك المضادة للرادار، والتي وفرت في مجملها للمهاجمين تفوقاً حاسماً.
ومن هذا المنطلق، يكمن تفسير تحقيق بعض الانتصارات في الحروب والحملات التي تقودها الولايات المتحدة حملات في منطقة البلقان (1995 و1999) وأفغانستان (2001 - 2002) والعراق في الفترة الواقعة بين عامي (1991 و2003) وقد نالت في ذلك الأغلبية الساحقة لشهادات تفوق الجريمة على مدى الدفاع، وعلى الأقل في الجو، وبالنسبة للتوقيت أيضاً.
ولكي نكون منصفين "لكلاوس" فإنه ينبغي لنا أن نعترف بأنه كان مؤهلاً تماماً لحالة الدفاع عن النصر ذلك أنه سيكون من غير المرجح القيام بذلك في حال عدم وجود حملة هجومية أو هجوم حاسم، وهذا التحذير يثير مرة أخرى مسألة معرفة ما

نعنيه بالانتصار، وكذلك في تحديات القادة ابتداء من إتقان فن الحرب عن طريق إعداد حملة هجومية يمكن التغلب من خلالها على نقاط القوة الكامنة للدفاع.

تعتبر التكنولوجيا في العصر الحديث سيدة الموقف اللوجستي وكذلك في مساندة شكل مناورات المركبات وسلطة القيادة المركزية، وعلى الرغم من أنها تشكل تحدياً، إلاّ أنه قد تم الرد على هذا التحدي في جميع العصور والحالات والأوضاع الجغرافية، ذلك لكون التكنولوجيا لا تقترن بالعقيدة القتالية السليمة والقيادة المختصة، وليس من المرجح أن تقدم أجوبة في حد ذاتها.

فعلى سبيل المثال، كانت تقنية إعادة كرّة المناورات باستخدام الخيول بوصفها وسيلة من الوسائل التي استخدمتها القوات الأمريكية الشمالية في مواجهة الإسبان في القرن السادس عشر، وقد أدى ذلك إلى إحداث ثورة على طريقة يمكن من خلالها محاربة الهنود، لكن الهنود - بما لديهم من قدرات حربية وخبرة ممتازة في العثور على آثار التنقل بشكل كبير الأمر الذي يعزز من قدراتها على أخذ زمام المبادرة - على أن تستمر بالهجوم. وكما ذكر سابقاً، فإن النتيجة بالضبط ستكون نفس النتيجة التي حققها القائد الميداني "مانيش" في وقت لاحق على جبهة مدينة "هاميل"، وهو ما تم استغلاله فيما بعد أيضاً في المناورات في الحروب الحديثة المحدودة وذلك باستخدام سيارات جديدة، وأساليب مبتكرة باعتبارها الوسيلة التي يمكن للجيوش الثقيلة حتى الآن من التغلب على الآثار المدمرة لاستخدام القوة، مما يؤدي إلى المزيد من القتل باستخدام بطاريات المدفعية والرشاشات الآلية.

البحث عن الانقطاع:

تنطوي الإستراتيجية دائماً - في جميع المستويات - على البحث عن الانقطاع، وكانت دائماً في سباق لخلق عدم التطابق في القوى التي يمكن أن تكون موجهة ضد الخصم الأضعف، وفي مبادرات مثل النهج غير المباشر واستغلال عامل السرعة، والتضاريس، والتكنولوجيا، والمقصود أن تمنح ميزة مستمرة في النضال من أجل التفوق.

إلاّ أنه، ومنعاً لخطر السقوط في معاني الكلمات، فإنه يمكن اعتبار هذا النوع من

المناورات كمعاهدات الصداقة والتعاون بدلاً من الدعوة لتطبيق قوة النيران والمناورات. وفي هذا السياق، فمن المفترض أن تكون اثنتين من المبادرات الأخرى بارزة في مناقشة الإستراتيجية في بداية القرن الحادي والعشرين حيث يمكن أن تعتبر أكثر الإستراتيجيات رسوخاً في حد ذاتها. وعلى الأخص ما يسمى بالحرب غير المتكافئة، وبالمذهب الوقائي.

لكن ذلك قد ينطوي على خطوات مشكوك فيها، ويمكن هنا تقديم لمحة عن الارتفاع الحاد في ترتيب الأفكار الإستراتيجية في أعقاب الهجوم على الولايات المتحدة من قبل تنظيم القاعدة في شهر أيلول / سبتمبر 2001.

على الرغم من أن تلك الحرب كانت تعتبر من الحروب غير المتكافئة، بيد أنها أصبحت هي الطريقة المفضلة لتطبيق القوة من جانب الضعيف ضد الجانب القوي، حيث يفضل اللجوء إلى الأنصار الذين يفتقرون إلى كل من الموارد والقوة السياسيتين لطعن سياسات المعارضين داخل البنية العسكرية.

وعلى العكس من ذلك، وفي استجابة جزئية، مع الاستخدام المتزايد للوسائل والطرق غير المتماثلة التي استخدمتها القوى العسكرية العملاقة عسكرياً - مثل الولايات المتحدة وإسرائيل - قد استخدمت بشكل متزايد كوسائل وقائية للتعامل مع هذا التهديد الجديد، وبالطبع مع وجود النية بالتصرف من قبل الهجمات غير المتماثلة التي يمكن حدوثها وذلك كما حدث في مرحلة ما بعد أيلول / سبتمبر، والتي تعتبر نقطة البداية لمفهوم الحرب غير المتكافئة، وكذلك الميل الطبيعي لتعظيم المزايا النسبية من المنافسين الحاليين أو المحتملين.

كانت البحرية الملكية في المملكة المتحدة تعتبر كأداة أساسية للإمبراطورية في بسط القوة بين القرنين السادس عشر، وحتى القرن العشرين. وقد كان القائد البحري "ألفريد ثاير ماهان" قد ذكر في مقالة عن البحرية الإستراتيجية المتعلقة بالأمة والثروة مباشرة، وعلى قدرته في السيطرة عليها واستخدامها في البحار، والانتباه إلى حد كبير من تحليله للأسطول الملكي وللحالة الهجومية السائدة على مستوى العالم، وكذلك الدفاعية، مع قوة الردع لعدة قرون، ويتمتع بها عدد قليل

من الأمن للدول التي تحيط بها البحار، وهذا ما يمنح ميزة تنظيمية غير متماثلة، والتي تؤدي بالقيادات البريطانية المتعاقبة تسير قدماً نحو جعل الحكام في بيئة أكثر من البيئة البحرية للاستكشاف، والتجارة والاستعمار وبناء الإمبراطوريات، وأخيراً وليس آخراً، استخدام الوسائل العسكرية من أجل الدفاع.

يمكننا هنا اعتبار أن بعض ما يقوم به الضعيف ضد القوي في هذا الجانب - من حيث الجغرافيا على الأقل - ليس أكثر من حسن الحظ، والتي كانت، إلى حد ما موضع شك، ولكن الحظ لم يكن دائماً هناك، وعلى الأخص، فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بسلسلة من العوامل السياسية والاجتماعية والدينية، أو فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي جعلت من الممكن الجمع فيما بينها في المملكة المتحدة في وقت مبكر مع أحضان التجارة والتصنيع، والتي بدورها على حد سواء، كان مؤمناً عليها ومحمية من قبل البحرية البريطانية التي تفرض الهيمنة أينما حلت.

كانت هناك قوى أوروبية منافسة أخرى لبريطانيا كإسبانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا، وجميعها قد بنت أساطيل كبيرة، ولكن لا شيء على الإطلاق كان يمكن أن يكون قادراً على منافسة قوة البحرية الملكية.

ومن العوامل الرئيسية هنا أنه لم يكن هذا القدر من الوجود البحري ذا ميزة نسبية، ولكن في عدم وجوده أصلاً، ولكن فيما بعد، فقد تقاسمت القوى القارية الحدود البرية مع القوى الأخرى، وهذه الدول تعرف تماماً أن أكبر تهديد عسكري سيكون من زحف الجيوش الغازية.

وهكذا، فخلال الفترات التي جرَّبت فيها تلك القوى الكبيرة مستويات مختلفة لقوة الجيوش، فإنها قد وضعت الأولوية لبناء جيوش قوية للدفاع عن وطنهم. وهذه هي الطبيعة السياسة الأوروبية في أن تلك الجيوش قد كانت بشكل روتيني، وقد دعيت على الدوام إلى الحفاظ على المكاسب.

وفي النهاية، فإن المذابح الجماعية التي نفذت أثناء الحرب العالمية الأولى قد كشفت عن إظهار مدى العنف المستخدم من أجل القتل - والذي تساوى بين تلك القوات -. وبعبارة أخرى، فإن أياً من أطراف النزاع قد تمكن حسمه، وذلك استغلال الميزة

النسبية العسكرية الوطنية. وربما في ظل هذه الظروف لم يكن ذلك ممكناً، ولكن الملاحظة العامة لذلك لا تزال مفيدة.

قد تكون التكنولوجيا، والعوامل الاجتماعية والديموغرافية قد استخدمت إلى حد أكبر من الجغرافيا في مختلف المحاولات الرامية إلى تطوير الميزات النسبية الوطنية. وعلى سبيل المثال، في مطلع القرن العشرين. فقد كانت فرنسا تعتبر واحدة من أوائل القيادات الحربية والبحرية في تطوير الغواصات، كما سعى مسؤولون آخرون في التكنولوجيا غير المتناسقة القيام بذلك رداً على السيادة البحرية المنافسة آنذاك، وعلى الأخص المملكة المتحدة، وفي هذه المناسبة، ولأسباب متنوعة، فإن هذه المبادرة لم تنجح.

وبالمثل، فخلال المواجهة بين الصين والولايات المتحدة بشأن كوريا في عام 1950 وعلى الأخص فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، وذلك لكثرة السكان الفقراء في الصين الغنية، حيث كانت الصين قد استندت إلى خطط الحرب والدمار والاعتداءات، وكان ذلك بمثابة وثيقة لمتابعة القتال، والاستنزاف، بينما سعت الولايات المتحدة إلى حشد قوي في الاقتصاد، وتعليم سكانها بشكل جيد، مع القفزات الهائلة فيما يتعلق بالتفوق التكنولوجي، الأمر الذي سيؤدي إلى يسر في القدرة على دخول الحروب بأعداد أقل، ولكن بكثير من المعرفة والدقة، وعلى مسافات متباينة كما يؤدي النمو السريع للاقتصاد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهذا ما أصاب الصين حيث تمكنت وبشكل متزايد من التركيز على تحسين التكنولوجيا العسكرية وتطويرها، ولكن تبقى القدرة في الميدان بأعداد هائلة على أرض الواقع هي السمة المميزة لقوتها العسكرية.

يأمل عدد غير قليل من البلدان في مباراة الصين للولايات المتحدة من حيث التكنولوجيا وأسلحة الدمار، مما يؤدي إلى ممارسات غير متماثلة فيما يدعى بحرب العصابات ونمو الإرهاب بشكل متميز من أشكال المناورات واستخدام القوة.

لكن عمليات حرب العصابات كان يعتبر الرد التقليدي من قبل المنظمات الأخرى التي تمتلك الوسائل الكافية لتحدي خصومهم العسكرية ضمن الميزة النسبية،

وهذا ما يمكن ذكره هنا في هذا السياق وإن كان على نطاق ضيق.
ومن الأمثلة على ذلك، حركة الاستقلال الأندونيسية بقيادة "سوكارنو هاتا محمد" والتي انتصرت على الحملات الهولندية لنيل الحرية في عام 1949 و"فيديل كاسترو" في الحملة التي أطاحت بنظام الرئيس "فولجنسيو باتيستا" في كوبا في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وبذلك فقد حل النظام السابق وأعلن النظام الاشتراكي ذا المنحى الشيوعي.
أما من بين الأمثلة واسعة النطاق، فإن التجربة الصينية هي أفضل مثال على ذلك، وما فعله الزعيم الشيوعي الثائر "ماو تسي تونغ" في ثورته الموسعة للاستيلاء على سلطة الدولة في الصين، والتي نجحت في النهاية في عام 1949 قالبة كل المفاهيم السائدة آنذاك والتي اعتبرت على أنها من أهم الثورات الناجحة في التاريخ الحديث.
كانت تكتيكات حرب العصابات أو تكتيكات المنظمات الحزبية في بعض الأحيان تعزى إلى الجهات الفاعلة في الصراعات التي تنطوي على قيادات خاصة في معزل عن قيادات الدول، لكنها كانت تستخدم من وقت لآخر من قبل العديد من الدول، وفي معظم المنظومات العسكرية وعلى الأخص حين تكون قوات الجند والعسكر قليلة العدد أثناء مواجهة جيوش أكبر منها.
وفي هذا السياق، يمكن ذكر التجربة السوفييتية، حيث كانت قوات الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية، تخوض أكثر من معركة وعلى أكثر من جبهة، ولذلك، فقد تعثرت القوات السوفيتية في صدّ الغزو النازي في منتصف عام 1941 حيث كان قادتها في البداية، يميلون قليلاً إلى الاستخدام الإستراتيجي للقوة، لكن ذلك لم يكن ينجح على الدوام، وعلى الأخص مع عدو جيد التدريب ومجهز بأحدث ما توصل إليه عقل الإنسان في اختراع القوة التدميرية، ولذلك، لم يكن أمام جنرالات الحرب السوفييت الكثير من الخيارات سوى اعتماد أساليب حرب العصابات مع الجيش الغازي الذي اضطر في أحيان كثيرة إلى التراجع بسبب المضايقات، بل وتأخير تقدمه بشكل مؤثر بما في ذلك نصب الكمائن، وتدمير البنية التحتية وطرق الإمداد والمواد الغذائية التي تساهم في عدم استقرار حالة التقدم

نحو عمق الجبهة.

كان القائد الأكبر - والأهم - في الجيش الأحمر وفي ساحة المعركة، هو المارشال "جوكوف" الذي كان من القادة الأبرز في ميادين القتال على الجبهات، وكذلك فيما يتعلق بحرب العصابات، وقد استخدم مهاراته في صد الغزو الألماني لبلاده مستخدماً اثنتين من أقوى المزايا النسبية والمتمثلة في:

1 -ظروف الطقس القاسية للغاية.

2 -العمق الإستراتيجي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

ثم، وبعد أن ضمن نجاح إستراتيجيته، قام باستخدام جميع الأساليب التي من شأنها أن تبُطئ التقدم النازي مسبقاً، والذي أفرط في استخدامه لخطوط الاتصالات، مما أدى إلى كشف النهج العسكري لتقدم القوات الألمانية الزاحفة بلا هوادة نحو العمق السوفيتي، وهكذا، ففي نهاية المطاف، فقد وجد الألمان أنفسهم محاصرين تماماً ضمن الفخ السوفييتي وفي فصل شتاء قاس وقاتل ولا يرحم.

كان الجنرال "جوكوف" قد اعتمد على لعبة حرب العصابات الكلاسيكية لكسب الوقت، مستفيداً من الكثير من التجارب السابقة عبر التاريخ، الأمر الذي أدى إلى حشدت حجم أكبر من القوات، وهذا ما جعل المعارك التي شهدتها تلك المناطق تتضاءل شيئاً بعد ذلك على الجبهة الغربية، والتي كانت تهدف في مجملها على كل النوايا والمقاصد في نهاية المطاف إلى تدمير ودحر القوات الغازية، وقد قال "جوكوف" بعد ذلك بأن اعتماده على حرب العصابات كان عنصراً حاسماً من عناصر إستراتيجيته الشاملة لتحقيق النصر، وهذا ما حدث.

وبوجه أعم، فعلى غرار وحدات النخبة الخاصة والتابعة للقوات الخاصة والتي توجد في معظم الجيوش المحترفة، فإنها تعبّر عن الكثير من خصائص المسلحين. وفي الواقع، فإن الوحدات المدربة من هذا القبيل في بعض الأحيان تكون غير مستقرة ضمن نطاق ضيق في كثير من الأحيان، وذلك على طول الخط الذي يفصل بين حرب العصابات وبين الإرهاب.

ويمكن في هذا السياق ذكر هدف الولايات المتحدة الأمريكية من العملية الشهيرة

في نشوء ما يدعى بعملية "أوبرا فينيكس" في جنوب فيتنام في الفترة الواقعة من عام 1960 وحتى عام 1970 والذي كان يهدف في البدايات على سبيل المثال إلى تحييد ثوار "الفيتكونغ" والقضاء على نظامهم السياسي، وقد كانت تلك المنظومة الأمريكية إذا صح التعبير تميل إلى تنفيذ الاغتيالات السياسية رسمياً.

و في الوقت نفسه، فإن الإدارة الأمريكية كانت تشجب الإرهاب على المنابر، على الرغم من الحملة الشّعواء التي تشنّها ضد "الفيتكونغ" الفيتناميين الجنوبيين غير المتعاونين.

على الرغم من أن عملية "فينيكس" لم تكن فريدة من نوعها، ذلك لأنها في حقيقة الأمر كانت تعتبر في صلبها كعملية إرهاب الدولة، لكنها كانت دائماً سمة من السمات العسكرية السياسية المنافسة. بل وتمتد زمنياً إلى تطبيق العقوبات الصارمة مثل الإعدام، والتعذيب والاسترقاق والنبذ الروتيني ضد المتمردين - والذي كان يطبق في التاريخ القديم نسبياً - على المواطنين والعبيد من قبل اليونان والرومان القدماء، وعلى منهجية وحشية مثل القوى الاستعمارية البريطانية والإسبانية والهولندية والفرنسية والبرتغالية، ويكاد يكون أمراً غير مفهوم على النطاق الإرهابي ذلك الذي تعرض له المجتمع السوفييتي في عهد "ستالين" ضد نظرائه السياسيين المشكوك بولائهم للبروليتاريا، وكذلك ما فعله "ماو تسي تونغ" في الصين.

وهكذا، فمنذ الحرب العالمية الثانية، كان هناك الكثير من القمع المؤسسي الذي قد يكون منظماً، وذلك في بعض الأنظمة كنظام "كاسترو" في كوبا، ونظام "عيدي أمين" في الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ونظام "صدام حسين" في العراق، و"روبرت موغابي" وعشرات آخرين.

ولكن، على الرغم من أن هذه الأنظمة المتشابهة قد استخدمت مذهب الإرهاب كأداة من أدوات السياسة العامة للحكومة، وهذه الطريقة، كانت هي الأكثر شيوعاً ضد الشخصيات المرتبطة بالجماعات المتطرفة التي تعمل خارج نطاق الدولة، ولذلك، فإن قائمة مرتكبي تلك الأساليب الإجرامية في تصفية من يقف في الطريق،

وقد تمتد لآلاف وآلاف، بل وتكاد تغطي حقبة التاريخ المسجل بالكامل من هؤلاء المتعصبين والقتلة، من أمثال "أرغون ليئومي" والألوية الحمراء، وبعض الجماعات الإسلامية التكفيرية، وهلم جراً.

كانت لدى هذه الحركات قدرات معينة ناتجة عن ارتباطها بالسعي من أجل تنفيذ قضية معينة أو نهاية الدولة، والتي غالباً ما كانت أكثر علانية من تلك الإيديولوجيات التي طلبتها أكثر الحركات السياسية ذات القاعدة العريضة، ونقصد هنا، الحركات اللا إرهابية / غير المتماثلة، والتي قد عملت لكي تكون أكثر نجاحاً من الهجوم المذهل الذي قام به تنظيم القاعدة في الهجوم على أمريكا في الحادي عشر من شهر أيلول / سبتمبر 2001.

ولمجرد التأثير والإبداع، فإن تلك الغارة قد تم تداولها إعلامياً بشكل قل نظيره، ومن ثم دوِّنت وبجدارة في كتاب الإرهاب.

وهكذا، فإن نتيجة ذلك الهجوم لم تقتصر على الأثر السياسي الهائل، ولكن العواقب، قد امتدت لتطال النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والكثير من النواحي الأخرى ذات البُنى المختلفة كشركات الطيران والعديد من الصناعات الفرعية التي منيت بخسائر هائلة خلال بضعة أشهر، بل ولحقت بها الكثير من الفعاليات المختلفة بالإضافة إلى إفلاس العديد من الشركات الكبيرة والمتوسطة، مما جعل الولايات المتحدة تضطر إلى شن شبه حرب كبيرة على ما يدعى "الحرب على الإرهاب" مع كل ما يرتبط بذلك من تكاليف، وعلى الأخص بعد أن أصبح كثير من الناس يخشون السفر، وفي المقابل، فقد انتعشت الحركات المتطرفة عموماً، بعد أن تلقت دفعة معنوية كبيرة.

كانت ردة فعل الولايات المتحدة تدعو للدهشة، وذلك لأنها قد تصرفت كجزء من الاستجابة الفورية في محاولة منها لمنع تكرار الهجمات على المواقع الأمريكية الحساسة، ومن أجل ذلك، فقد أعطيت الأوامر لطياري المقاتلات الحربية - التي تحلق ضمن دوريات منتظمة ودائمة للدفاع الجوي فوق المدن الكبرى - لإسقاط الطائرات الأمريكية المخطوفة والمليئة بالركاب دون أن يهتز ضمير الحكومة

الأمريكية، وهذا ما تم اعتباره على أنه من الصعب تصوره، بل وإنه إستراتيجية غير عادية.

كما أن الأثر الكامل لهذا الهجوم حتى الآن أصبح واضحاً، فإنه من المرجح أن يكون السبب الرئيسي في ذلك قد جاء كرد على انتهاكات الولايات الأمريكية المتكررة بحق الحكومات والشعوب الضعيفة حول العالم، لكن بوادر رد الولايات المتحدة إثر ذلك كان في الغزو العسكري للولايات المتحدة لأفغانستان في عام 2001 وللعراق في عام 2003، ولكن لا يمكن تقييم النتائج بصورة كاملة.

يستحق كل عمل من أعمال الإرهاب الكثير من الاستنكار والشجب، وليست أحداث هجمات أيلول / سبتمبر بمنأى عن ذلك، ولكن من خلال النظر من الزاوية الإستراتيجية، فإن تجربة تلك الهجمات توضح كيفية استغلال الميزة النسبية للقتال، والحرب غير المتكافئة. وهذا، إلى حد ما، يمثل الرد على الأحداث العسكرية السابقة المتراكمة على مدى أربعة وثلاثين عاماً.

من جانب آخر، يمكن أن يكون النصر الساحق الذي حققته إسرائيل على القوات المصرية والسورية والأردنية في ستة أيام فقط في شهر حزيران / يونيو من عام 1967 بمثابة بداية لفترة حروب قادمة، لكن القوات الإسرائيلية حينذاك، كانت تقاتل بمساندة تامة ودعم متكامل على كل المستويات من الولايات المتحدة وحلفائها، لكنها فيما يبدو، قد أصبحت تقريباً في إطار الحرب التقليدية؛ أي عند استخدام الأسلحة التقليدية على مسرح الأحداث الرئيسية، ومن ثم الامتثال لقانون النزاعات المسلحة.

ولكن، ففي أعقاب هزيمتها الساحقة في الهند الصينية، فقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإعادة التنظيم الفكري لمكوناتها، ولذلك، فقد بدأت تسعى ما بين عامي 1991 و2003 لإنشاء التحالف مع مختلف الحلفاء، وفي العمل على هزيمة المعارضين، كما حدث مرتين في العراق والبلقان ومرة واحدة في أفغانستان.

وهنا، فقد أصبح من غير المعقول لأي عدو أو قوة مسلحة أن يشكلا تحدياً للولايات المتحدة، ولكن فيما لو حصل ذلك، فإنه يجب أن يتم بوسائل غير تقليدية.

وهكذا، ففي ظل النجاحات المحدودة التي استطاع الإسرائيليون والولايات المتحدة تحقيقها في ساحة المعركة، فإن ذلك إنما يُعزى إلى الإمكانيات الهائلة للقوة الجوية، مما يسمح لها باستخدام الأجواء لجمع المعلومات الاستخبارية، التجسسية، وتحرك القوات، والإمداد، الأمر الذي يسهل بتوجيه ضربات قوية لدعم القوات السطحية أو الأهداف الإستراتيجية المباشرة.

على الرغم من أن البعد الإستراتيجي يكون دائماً حكراً على القوة الجوية لدى حفنة من الدول التي تمتلك الثروة والتكنولوجيا والتدريب الخاص الذي لابد منه من أجل إقامة قاعدة لسلاح الجو التقليدية شديدة التنظيم.

وهكذا، فإن النتائج الطبيعية التي يتم فيها افتراض أن البلدان الأقل تقدماً والتي لا تمتلك لمؤسسات الدولة، لا يمكن أن تكون فعالة للحفاظ على سلاح الجو.

تعتبر أحداث الحادي عشر من أيلول سابقة في تاريخ الهجمات المنظمة وكذلك في قدرة تنظيم القاعدة على السيطرة - ولمدة ساعتين كاملتين - على أجواء أكثر القوى الجوية فتكاً في التاريخ والذي استطاع طياري ذلك التنظيم أيضاً من السيطرة على أجواء الطيران المدني عن طريق الخداع، وقد استطاعوا دحر أحدث أنظمة الدفاع الجوي في العالم، وعلى الأخص، أنها ضربت بعد ذلك في وضح النهار، وفي عمق مدينة نيويورك والعاصمة واشنطن، وذلك دون أن يتم منعها من قبل قوى الدفاع الجوي الموحد.

وهنا، يمكن القول أن الولايات المتحدة بما في ذلك القوات الجوية والبحرية وقوات الجيش ومشاة البحرية قد اهتزت مصداقيتها على يد حفنة قليلة من تنظيم بسيط.

كان تنظيم القاعدة قد نجح في عملياته تلك بعد أن استطاع استغلال المزايا النسبية على وجه الخصوص ومنها:

- **أولاً:** تعتبر الولايات المتحدة مجتمعاً منفتحاً نسبياً، الأمر الذي يسمح للقوى الإرهابية من دخول أميركا، ومن ثم الاندماج في المجتمع، وبل وقد وصل الأمر في منفِّذي هجمات أيلول إلى التدرب على الطيران المحلي في إحدى المدارس المتخصصة لتعليم الطيران، وكذلك التدرب على كل ما يتعلق بالمقاعد على الرحلات الجوية

التجارية، وهذا ما ساعد على عمليات خطف الطائرات وتحويلها عن مساراتها بشكل خدع منظومة القوات الجوية.

ولذلك، فإن أي شخص مسؤول يعمل في الدفاعات الجوية داخل الولايات المتحدة، لم يكن ليدري ما كان يحدث إلا بعد فوات الأوان.

• **ثانياً:** كان تنظيم القاعدة على استعداد تام لتنفيذ هكذا عملية نوعية غير مسبوقة، بل وكانوا متحمسين للموت من اجل قضيتهم. ولذلك، فقد كانت وزارة الدفاع الأمريكية بالكامل وأجهزتها الرديفة، تواجه نهج إستراتيجية قديمة متجددة بنيت على مدى قرون، وعلى افتراض أنه، في نهاية المطاف، فإن معظم المقاتلين يرغبون في البقاء على قيد الحياة نتيجة لخبراتهم في خوض المعارك، في حين أثبت تنظيم القاعدة قدرته على اختراق المجتمع الأمريكي وعقليته العدوانية تجاه النظام الأمريكي بل وضد الولايات المتحدة ككل، وقد فاز بتلك الضربة على كل أنواع الإستراتيجيات الأمريكية.

قبل اتخاذ أي تدبير للهجوم، كان تنظيم القاعدة قد أعدَّ العدة بشكل صحيح وبحرفية قل نظيرها، وقد كانت الإدارة الأميركية الإستراتيجية الوطنية قد تأخرت في الاستجابة الأولية للصدمة، ولكن، فمن خلال النظرة الإستراتيجية لما حدث، فإن تلك الضربة القاسية تنطوي تحت ما يسمى بالحرب غير المتكافئة، والتي كانت تعتبر دائماً سمة من سمات الصراع البشري.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت ضربة مماثلة - إن لم تكن أقسى - في الحرب العالمية الثانية، وذلك حين قامت اليابان بتوجيه ضربة مفاجئة وبالغة القسوة حين شنَّت الطائرات اليابانية المقاتلة هجوماً كاسحاً على ميناء "بيرل هاربور" في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام 1941، ولربما كانت تلك الضربة هي الأكثر نجاحاً في تاريخ الحروب الجوية حتى ذلك الحين.

وعلى سبيل أمثلة أخرى، فقد كانت سلسلة الهجمات - التي شنتها القوات الألمانية أثناء غزو الاتحاد السوفييتي في حزيران / يونيو 1941 - من أبرز الضربات الجوية في الحرب العالمية الثانية، وكذلك الضربات الاستباقية المفاجئة التي أدت إلى

انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967 والضربة الجوية التي قام بها سلاح الجو الإسرائيلي والموجهة ضد المفاعل النووي العراقي بالقرب من العاصمة بغداد في شهر حزيران / يونيو من عام 1981.

وهكذا، ومرة أخرى، فعلى غرار الحرب غير المتكافئة، فإن فكرة الضربة الاستباقية المفاجئة قد تحقق نجاح غير عادي، بل وقد تقلب موازين القوى في بعض الحالات، عدا عن الخسائر المدمرة التي تلحق بالأهداف المدروسة مسبقاً، ولكن الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت تعتبر الأقسى، ومرة أخرى، فقد تم اعتبارها على أنها النقطة الأساس للحرب على الإرهاب فيما بعد.

وهذا بالضبط ما حدث - ولا يزال يحدث - فخلال الخطاب الذي ألقاه في حزيران / يونيو 2002، قال الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن": إنه، وبدلاً من الاعتماد على الردع كأداة رئيسية انفعالية في السياسة الدفاعية، فإن الولايات المتحدة الآن قد بدأت العمل أولاً وتركت الشرح لوقت لاحق، فقد عزمت القيادة العسكرية ومن خلفها قادة البنتاغون ومدعومة بقيادة الكونجرس بأنها سوف تنقل المعركة إلى أرض العدو، حاشدة لذلك كل أنواع الدعم الإستراتيجي اللازم ومتوقعة مواجهة أسوأ التهديدات وحتى قبل أن تظهر.

وهكذا، فقد ساهمت هجمات الحادي عشر من أيلول - التي شكلت صفعة قوية هزت الثقة بوسائل الدفاع والسياسة الأمريكيتين على حد سواء - إلى ضرورة لم الشتات الحاصل - على كافة الصُّعُد - جرّاء الصدمة التي أذهلت أمريكا والعالم، ومن ثم البحث عن خلق سياسة عمل جديدة ومختلفة كلياً عن إستراتيجية الأمن القومي التي كانت تستند في الأساس على التراخي في النظرة الدفاعية الأمريكية - وقد يكون ذلك غروراً لمستوى القوة والتي دفعت ثمنه باهظاً - التي ظهرت للعالم وكأنها أمة ضعيفة عسكرياً ومعنوياً، الأمر الذي جعل البلد برمته ويبدو ضعيفاً.

لا يكمن الخط الدفاعي فقط في تقديم تنازلات للمبادرات المعادية، بل سمح لها أيضاً لإعداد قوتها التي تزداد نمواً في الوقت نفسه. مما جعلهم ينتظرون حدوث شيء

ما في مكان ما وذلك عن طريق هجمات إرهابية واسعة النطاق، لكن ذلك لم يعد خياراً، بل كان من المنطقي أن ردة الفعل ستكون قاسية جداً، (على الأقل في إدارة الرئيس جورج بوش).

ثمة هاجسان كانا يلوحان خلال تطبيق هذه الإستراتيجية ويمكن تلخيص هذين الهاجسين كما يلي:

1. كان الهاجس الأول يكمن في الحاجة إلى تدعيم مصداقية الردع فعلياً وعلى أرض الواقع بالإضافة إلى تطبيق القوة المفرطة من وقت لآخر من خلال إظهار القوة العسكرية الأمريكية التي لم تكن لتتصرف من تلقاء ذاتها دون تلقي الدعم من الإدارة العليا في كل من البنتاغون والكونجرس على حد سواء، ولذلك، فقد كانت تتلقى الإذن باستخدام القوة المفرطة في معظم الأحيان- إذا لزم الأمر.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الرؤية الضمنية في تلك الإستراتيجية الجديدة لمكافحة الإرهاب تكمن في الاعتقاد بأن الإدارات السابقة كانت ضعيفة، كما أن الجيش أيضاً كان يعاني من ضعف بعض مفاصله فيما يتعلق بالتصدي للإرهاب، وبالتالي، فإن الإستراتيجية الجديدة سوف تقوم بتقديم الدعم اللازم بالإضافة إلى كل ما من شأنه تشجيع القيادة العسكرية ومن خلفها الجسم العسكري الأمريكي لمواجهة الأعداء.

2. كانت هناك احتمالية بارزة - ومخيفة - في أن الهجمات الإرهابية في المستقبل قد تنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية)، والتي ستؤدي إلى بلبلة غير محسوبة العواقب في حال تم استخدامها، ولذلك فإن لهذا التخوف مبرراته القوية في قيام أجهزة الدولة بطلب تأمين أقوى الإجرّاءات الوقائية.

وقد ازدادت احتمالات وجود مثل هكذا احتمالات خطيرة قوة على الأخص بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، الأمر الذي جعل من الضروري بمكان ترجمة الإجراءات الوقائية المطلوبة إلى واقع ملموس قد الإمكان واعتبار ذلك من الأولويات الوقائية في كافة نواحي الحياة واضعة إياها موضع التنفيذ.

قانون النزاعات المسلحة:

لا شك في أن المبادئ الأساسية لإجرّاء المناورات حول القوة وتطبيقها قد اختلفت قليلاً على مر القرون. ولكن النتيجة دائماً تتعلق في مستوى البت في مدى فعالية نوع القوة المطبقة، كما أن أي تفسير بنجاح تلك المناورات من عدمه كثيراً ما كانت شديدة التعقيد للغاية، بل ومهمة صعبة. ومن هذا المنطلق، فإن قانون النزاعات المسلحة يوفر نقطة انطلاق مناسبة لتسوية هذا التعقيد.

كانت المصالح الذاتية - منذ تاريخ مبكر - تعتبر المصدر الدافع لتنظيم الحرب، وظلت كذلك حتى الزمن الحاضر. فقد كان الحضارة اليونانية - في حوالي القرن الخامس قبل الميلاد- وكذلك الحضارة الرومانية في وقت لاحق تعتبر من الحضارات المتقدمة في ذلك العصر، وقد كانت كلاهما تقومان باستخدام القوة وممارسة الكثير من أشكالها الرسمية وغير الرسمية، من أجل الحد من الإفراط باستخدامها، وعلى الأخص استخدام ذلك النوع الشرس للقوة بعد تحقيق الانتصار على إقليم أو شعب ما - حيث كان السلوك الوحشي والإفراط الشديد في استخدام كافة أساليب القوة هو المتبع حينذاك - ولكن القيادات الحاكمة في كلا الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية كانت تسعى جاهدة للحد من الضرر الذي قد تسببه كتائب الجنود الجامحة المنتصرين في الممتلكات، حيث كانت تلك القيادات ترغب في الاستفادة منها دون تدميرها أو العبث بها.

وجدير بالذكر هنا، بأنه وبعد ظهور معاهدة "ستفاليا" في عام 1648 رسمياً، فقد شرحت بنودها ظهور الدولة القومية، ونظام دفع الفائدة والجزية في نظام القانون الدولي، وإن كان ذلك ينطبق على المصالح الذاتية للقوى الغازية.

أما اليوم، فإن القانون الإنساني الدولي، وقوانين النزاعات المسلحة قد بدأت في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر، وقد كانت تلك القوانين ترتكز في الأساس على الجهود المبذولة لتنظيم الحرب.

كما ظهرت - من بين القوانين الأخرى - مجموعة من القوانين التي تتناول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، والتي تتصل "كمّاً ونوعاً"

في الإفراط بتطبيق القوة التي يمكن تطبيقها.

وهكذا، فإنه من المرجح أن يكون السعي في اعتبار الإبادة الجماعية، على سبيل المثال، مسألة إستراتيجية كبرى، وكما كانت نتيجة القرار الذي اتخذ على أعلى درجات المجالس. ويمكن هنا ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- كمحرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية.
- والحرب بين قبيلتي "الهوتو" و"التوتسي" في "رواندا" و"بوروندي" و"الكونغو"، وذلك منذ الفترة الواقعة من عام 1970وحتى عام 1990.
- والتطهير العرقي الشامل الذي قامت به جميع الجهات الصربية وعلى كل جبهات القتال في "البوسنة والهرسك" ضد المسلمين في البوسنة في عام 1990.

وهنا، يمكن الجزم بأن الإبادة الجماعية - لغير المرغوب فيهم أو للطرف الضعيف في أي صراع - لا تزال تعتبر إستراتيجية مقبولة - وقد تكون المفضلة - لدى بعض القادة في العالم الحديث والتي تقوم في معظمها على الكراهية العرقية والدينية والعشائرية والخلافات، حيث لا مكان فيها لحقوق الضعيف أو للعواطف.

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية معاصرة لقانون النزاعات المسلحة:

1. -الضرورة العسكرية.
2. -الضرورة الإنسانية.
3. -التناسب في مقاييس القوى.

تبدو كل هذه المفاهيم واضحة بما فيه الكفاية لكي تميز بين المقاتلين والمدنيين، ولذلك فإن ثمة شعور بالقلق لابد وأن يرافق تنفيذ الإجابة على كل جزء من الأسئلة التي تتعلق بمدى ونوع القوة، إن وجدت، وبشكل لا يمكن تبريره في ظل الظروف السائدة في جوهرها، وعلى الحدود المفروضة لاستخدام القوة.

إن الهجوم الوحيد المسموح للقوى هو على المناطق التي تمثل أهدافاً عسكرية مشروعة الاستهداف؛ مع استبعاد الهجوم على تجمعات المدنيين دون التحذير التلقائي (لأن ذلك الهجوم سيصنف ضمن العمليات الإرهابية بوصفه جريمة حرب) كما أن

استخدام القوة يجب أن يكون متناسباً مع الحاجة العسكرية المستهدفة على وجه التحديد.

أما ما تبقى من هذا القسم، فإنه سيهتم بمفهومي الضرورة العسكرية والتناسب، وما يتصل باستخدام القوة، كما ستتم الإشارة إلى أن هذه القضية الإنسانية سوف تُدرس بالتفصيل تحت عنوان عريض هو "الحروب" وذلك في الفصل الثامن.

تعكس الموضوعية الكامنة في هذه المفاهيم ببساطة حقيقة واقعة، وهي أن الموارد العامة للطرفين المتنازعين - والموارد البحرية على وجه الخصوص - قد ُيقبل في المقام الأول، ولكن على شكل استعراض للقوة من قبل كلا الطرفين المتناحرين، وعلى سبيل المثال، نشر السفن قبالة شواطئ المناطق المستهدفة ؛ وعلى العكس من ذلك، فإن الدول والمنظمات التي نعتقد من أنها تشارك في القتال من اجل بقائها ذاته، قد تقرر أن تقوم باستخدام الحد الأقصى لتطبيقات القوة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، بل وقد يصل الأمر إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يستدعي القيام برد متناسب.

كما أن إظهار مطابقة في تطبيق القوة ضمن الظروف السائدة يمكن ذكره في هذا السياق، وذلك فيما قامت به الصين خلال فترة قصيرة حيث كبدت فيتنام خسائر كبيرة في وقت مبكر من عام 1979والذي غضب بسبب سلسلة من الشتائم التي كيلت له، كما ويُنظر إلى هذا السلوك على أنه سلوك غير قانوني.

في 17 شباط / فبراير، قام قادة الصين الغاضبون بإرسال أكثر من 120 ألفاً من قواتهم عبر الحدود المشتركة من أجل القيام بإجرّاء عقابي للعمليات المنفَّذة من قبل قوات "مالونغوشي" حيث احتلت المراكز السكانية، والأصول التي يتم الاستيلاء عليها باعتبارها صينية، وعلى الرغم من أن بعض الجنود كانوا قد توغلوا لأربعين كيلومتراً في عمق الأراضي الفيتنامية. ثم، وبعد ثلاثة أسابيع فقط، انسحبوا.

على الرغم من استعار القتال الكثيف في كثير من الأحيان، فإن حجم التوغل تم بعناية، وكانت القيادة العسكرية الصينية على قناعة بأنها يجب - على حد قول قيادات الجيش الصيني - تلقين الفيتناميين درساً لا ينسوه.

ولكن في الحقيقة، فإنه، وعلى الرغم من أن مثل هذه الإجرّاءات تقاس بدقة، إلاّ أنه من غير المرجح أن تكون هذه الإجرّاءات - في أكثر الظروف - أليمة للغاية بالنسبة للفيتناميين.

ويمكن هنا - على سبيل المثال أيضاً - ذكر ما حدث في " كورسك" السوفييتية في يوم 5 تموز/ يوليو من عام 1943 في عهد الدكتاتور السوفيتي "جوزيف ستالين" الذي اعتقد أنه لابد من شن حرب شعواء على كل ما يمكن أن يؤدي إلى نهاية الاتحاد السوفييتي، وقد كانت تلك قناعة ثابتة في سياسة "ستالين" - وعلى الأخص على الدول التي كانت قد سقطت قبلاً في أوروبا الشرقي تحت ظل الحكم النازي، والتي ستغدو الجمهوريات السلافية.

وهكذا، وانطلاقاً من تلك القناعات الراسخة لدى القيادة السوفييتية، فقد اشتبك السوفييت بجيوشه الجرارة البالغة أكثر من 1.3 مليون جندي و(3600) دبابة و(2400) طائرة مع الجيوش الألمانية الجبارة المجهزة بأكثر من (900000) جندي من ألماني و(2700) دبابة و(2000) طائرة في معركة حاسمة خلال الحرب العالمية الثانية، والتي استخدم الجيش الأحمر فيها أقصى إمكانياته، ومما لا شك فيه، أنه قام باستخدام كافة الوسائل المتاحة له للفوز، ولذلك، فقد كان من المتوقع من كل جندي سوفييتي أن يقاتل حتى الموت إذا لزم الأمر. وقد كانت معارك "كورسك" المتطرفة تمثل واحدة من سلسلة متصلة من قوة المعارك، حيث كان الروس على استعداد لخوض معركة الفناء.

ومن أنواع القياس التي يمكن استخلاصها، ما حدث في عام 1970 حيث تم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي صادق عليها منذ ذلك الحين حوالي مئة وتسعين بلداً.

كانت الحجة التي أدلى بها - في كثير من الأحيان - دعاة ما تسمى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إلى أن معظم الدول التي وقعت على تلك المعاهدة، كانت لمجرد أنها ليست هي نفسها الواقعة ضمن خطر تهديد الأسلحة النووية، وأن بقاء برامجها الوطنية في مأمن من الخطر.

وهنا، فإنه يجب تغيير هذا الوضع الذي لا يزال موقع جدل، لأن الدول المتضررة ستسارع إلى امتلاك القدرة على صنع قنابل نووية، وستبذل قصارى جهودها من أجل تحقيق ذلك. وتبرز هنا أمثلة متعددة على عدم تقيد بعض الدول دول مثل الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية على ما يبدو للمصادقة على هذا المنطق.

تكمن النقطة الهامة هنا في أنه، وخلال الظروف القصوى، فإن زيادة الطلب في الحصول على القوة سيتم تحديده وفق ما تمليه الضرورة لتحقيق التوازن.

لكن هذا لا يعني أن قانون النزاعات المسلحة عبارة عن قانون غير عملي، ولا يملك سوى التشدق الفارغ. بل على العكس من ذلك، فإن هذا القانون يعتبر رمزاً لنتائج الجهود الرامية إلى الحفاظ على مستوى معين من السلوك المتحضر داخل النشاط غير الحضاري للحرب.

ومن نافل القول هنا، فإنه، وعلى الرغم من أن القوة النسبية، فإن هذا التناسب المتوازن يعتبر من الضروريات العسكرية التي سعى إلى تنفيذها الحلفاء أثناء الهجوم الانتحاري ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

توضح هذه النقطة على أنه ليس هناك شك في أن ألمانيا قد ربحت الحرب في البداية، وقد ألقي القبض على القائد الملكي ومنفّذ الهجوم، السير "آرثر هاريس" وحوكم وأعدم بوصفه مجرم حرب .كانت الحملات التي قادها "هاريس" قد اتهمت بمحاولة استهداف الاقتصاد النازي واقتصاد الحرب مباشرة، والتي ركزت بدلاً من ذلك على إزالة المساكن أيضاً وقتل المدنيين من الرجال والنساء الذين يعملون في المصانع. واستمرت الطلعات الجوية لقوات "هاريس" في معظم الليالي ولمدة أربع سنوات هاريس في قصف المدن الألمانية، مما أسفر عن مصرع حوالي نصف مليون من المدنيين وتشريد ملايين آخرين.

وقد فعل "ستالين" في "كورسك" ما فعله "هاريس" وذلك بدعم من رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" والرئيس الأمريكي "روزفلت" وقوات أخرى متحالفة مع المتطلبات البيئية التي غيرت صورة الاعتقاد لخوض حرباً وطنية من البقاء على قيد الحياة، على الرغم من الحالة البائسة التي تبرر اتخاذ تدابير يائسة.

ومن الجدير بالذكر؛ من جهة أخرى، على أن ثمة توافقاً عاماً في الآراء بين الخبراء القانونيين وهو أنه وبموجب قانون النزاعات المسلحة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، فإن "هاريس" لم يتصرف بشكل خاطئ ويبدو أن الأمر ليس كذلك اليوم.

ظهر تطبيق فكرة التناسب في الولايات المتحدة خلال الفترة التي كان فيها "كولن باول" رئيساً لهيئة الأركان المشتركة خلال الفترة الواقعة من 1989 إلى 1993 والتي تضمنت فترة حرب الخليج عام 1991.

كان "باول" مقاتلاً أمريكياً مخضرماً، لكن كان لديه موقف مغاير لما قامت به الولايات المتحدة وكذلك في الحرب الهند الصينية، وقد كان يعزو ذلك إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة قد أدت بها إلى عدم ملاءمتها مع القالب السياسي والثقافي والعسكري في تلك المنطقة. لكن "باول" كان ينظر إلى ذلك من منظور الجندي، حيث كانت إحدى النتائج - على حد تعبيره - في كثير من الأحيان، وحين ينتهي القتال، فقد كان الرجال يدفعون الثمن السياسي لانعدام الكفاءة.

ولكن، وفي وقت لاحق، وحين أصبح رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، فقد تغيرت صياغة عقيدة "باول" عن الالتزام، وعن أن تصرف الرجال والنساء في المعركة - بالإضافة إلى أمور أخرى - يجب أن يكون في استخدام القوة (من قبل الولايات المتحدة) وينبغي أن يكون التصرف ساحقاً وغير متناسب مع القوة التي يستخدمها العدو.

قد يبدو هذا المبدأ - للوهلة الأولى - متعارضاً مع قانون النزاعات المسلحة، ومع أن "كولن باول" قد يكون من المعقول أنه كان ينوي تحقيق نصر سريع وحاسم، مما قد يعني أن عدد الضحايا سيكون قليلاً نسبياً، وبالتالي أكثر إنسانية من حيث النتيجة.

ثمة حجة مماثلة قد أدلى بها هؤلاء المنظرون عن مفاهيم القوة الجوية التي استخدمت لتبرير اندلاع الحرائق وتفجير المدن الألمانية والمدن اليابانية في الحرب العالمية الثانية، والتي - على سبيل المثال - قد أحدثت الفجوة بين النظرية والتطبيق، حيث ثبت أنها مروعة وعلى نطاق واسع.

وللسبب نفسه، وحين كان الغزو الياباني للأراضي قد امتد، وبعد أن خسرت القوات الأمريكية أعداداً كبيرة من قواتها، فقد أصبح من الضروري قيام صناع القرار في البنتاغون وواشنطن باتخاذ قرارات حاسمة بهذا الشأن، إذ لا يمكن استمرار تكبيد القوات الأمريكية تلك الخسائر الفادحة، ولذلك، فقد تعالت الصيحات بين القادة باستخدام قوة رادعة والتي كانت مؤيدة لاستخدام القنابل الذرية للمرة الأولى في التاريخ، وذلك لإجبار اليابان على الاستسلام من دون أن يضع جندي واحد من قوات الحلفاء بموطئ قدم على الجزر اليابانية.

وهكذا كان، حيث أقلع طاقم القاذفة الإستراتيجية الأمريكية "بي 29 سوبر" التي حملت اسم "إينولا غاي" (الذي كان اسم والدة قائد البعثة) الذي أسقط القنبلة الذرية على مدينة "هيروشيما" في السادس من شهر آب / أغسطس 1945، وقد لاحظ أن المناورات واستخدام القوة كان سيصبح أمراً مألوفاً لأجيال من الإستراتيجيين والمحاربين، بدءاً من الكسندر إلى "ناثان بيدفورد فورست" إلى تنظيم القاعدة. ولكن، فيما إذا كان الكسندر - بالنسبة لباقي أشكال المعارك - يمكنه ترشيد مسائل "الكم و"النوع" بالمقارنة مع الدمار الذي حل بمدينتي "هيروشيما وناغازاكي" بعد ذلك بثلاثة أيام فإنه، بطبيعة الحال، ستعتبر مسألة أخرى تماماً.

الإستراتيجية من الناحية الأخلاقية:

إن استخدام القوة يمكن أن يكون من الشواغل الأخلاقية، والتي قد تتراوح في مستواها وكثافتها ضمن الضمير الإنساني ابتداء من القتل المعنوي، وصولاً إلى الحرب المعلنة رسمياً، فإن الإرادة الوطنية تعتبر مجرد مسار عمل معين فقط!. وثمة تفسير فريد هنا، وهو أن تطبيق القوة التي تعتمد على البعد الأخلاقي قد وضعتها ثورة مهندسها الزعيم الهندي "المهاتما غاندي"، الذي قاد نضال بلاده من أجل الاستقلال عن بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين.

كانت إستراتيجية "غاندي" كثيراً ما توصف بأنها سياسة العصيان المدني، وبوصفها دولة لن تستخدم الحملات العنيفة للمقاومة السلبية، بل من خلال الإعلان

عن إجراءات مثل عدم التعاون (رفض دفع الضرائب والأسعار، والاجتماعات السلمية غير الرسمية، رفض أداء الواجبات المدنية، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى عدم التعامل بالعنف المضاد، والصوم، احتجاجاً على سياسة التعطيش، والاعتصام وما شابه ذلك، وهكذا، وفي وقت لاحق، فإن استخدام هذه التقنية قد نجحت في التكيف مع البيئات الأخرى - إلى جانب غيرها - من قادة الثورات، بما فيها "مارتن لوثر كينغ" في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة م عام 1950 وحتى 1960، و"ليش فاليسا" في بولندا في الفترة الواقعة بين عامي 1970 و1980.

وهكذا، فإن غاندي في هذه الحالة كان في حال غير مستقرة، لكنه مع ذلك، فقد وصف "العصيان المدني" بأنه ليس سوى جزء من السياسة الأوليمبية الرومانية لأن المفهوم الإستراتيجي هو أعمق بكثير من مجرد عصيان أو عدم امتثال للأوامر.

لقد منح اسم "غاندي" عنواناً لهذه التقنية المتقدمة - وذلك في ظل سلطة الألغام البريطانية في الهند - والتي أطلق عليها اسم "ساتياغراها" وهي في معجم "السنسكريتية" تترجم على أنها "البحث عن الحقيقة"!

تضمنت سياسة "ساتياغراها" القيام بالاحتجاجات السلمية احتجاجاً على أنواع الأنشطة المذكورة أعلاه ولكن لربما كان الأمر أهم من ذلك، حيث أعرب "غاندي" أيضاً عن فلسفة أخلاقية لرفض العنف. وكذلك رفض الرد على المنهجية والسياسة والاجتماعية والمادية لطغاة العدوان البريطاني، وقد كانت "ساتياغراها" تحقق حالة من السلطة الأخلاقية التي كان يعتقد غاندي من خلالها أنها تعبر عن عدم شرعية وأخلاقية الحكم البريطاني، مما أدى إلى هزيمته في النهاية.

من الناحية التاريخية، فإن السعي الدائم لاستخدام يعتبر هدفاً ثابتاً تقريباً في معظم المواجهات على وجه التحديد، كما أن استخدام للعنف المنظم سيفرض الكثير من التكاليف المادية، والألم، وتدمير الأصول، والموت، أما وفق طريقة "غاندي" فقد قلب الكثير من المفاهيم الإستراتيجية رأساً على عقب، وذلك حين تحولت طريق المقاومة إلى مقاومة سلمية قوية للغاية، من دون استخدام العنف كما حدث في نزاعات كثيرة في شتى بقاع الأرض، والتي أدت في بعضها إلى استخدام الأسلحة

النووية والتي، في الواقع، قد حولت عودة العنف ضد مرتكبيها من قبل الجيش.
وهكذا، فإن المفاهيم القانونية والإنسانية، والتناسب، والحرب العادلة، تعتبر من أساسيات التوازن بين الشعوب، وهذا ما يتكشف في طريقة "غاندي" حيث أنه، استطاع أن ينتصر على قوة الجنود الذين قتلوا المحتجين السلميين، لكنهم أصبحوا محط سخط وكراهية.
وكما حدث لاحقاً في بعض الأحيان، وللمفارقة، فإن عدم اللجوء إلى العنف من قبل المتظاهرين قد أصبح مانعاً حقيقياً لعدم تطوير أساليب الردع التي قد تكون قاتلة، فقد كانت سياسة اللاعنف "ساتياغراها" مستمدة من الناحية الأخلاقية، وغير متناسقة كإستراتيجية سلبية.
لقد أشار "مكيافيللي" في الفصل الثاني إلى استنتاج أن كثيراً من تجارب القادة الذين استخدموا الأساليب العنيفة للقوات المسلحة لدحر معارضيهم وعزلهم قد منيت بالفشل، ولكن كان لدى البعض الآخر من القادة قناعات فولاذية بعيدة عن القناعات السلمية لسياسة "غاندي" السلمية، وهكذا وفي وقت لاحق، أكد الزعيم الثوري الصيني "ماوتسي تونغ" أن جميع القوى السياسية تأتي من وجود فوهة البندقية، وكذلك كانت قناعات الزعيم السوفييتي "ستالين" وخلال مناقشة حول النفوذ أو غير ذلك من الكنيسة الكاثوليكية، وقف ليقول: كم "بابا" يكون للشعب"؟.
كانت سياسة "ساتياغراها" تمثل استثناء ملحوظاً بوجه الوحشية المحسوبة لمثل هذه التعبيرات عن سياسات القوة. ولكن من المهم أن نقدِّر ذلك، مثلها في ذلك مثل كل مفهوم إستراتيجي، فقد كانت "ساتياغراها" قد وجدت سابقة لزمانها، كما كان "غاندي" واتباعه في مواجهة أقل تحضراً من قبل المستعمرين البريطانيين، وهذا ما يبرر احتمال أنهم كانوا قد تعرضوا لدرجة من الوحشية التي لا يمكن لفلسفة "البحث عن الحقيقة " أن تتحملها كثيراً.
وهكذا، فإن وسائل إجرّاء المناورات وتطبيق القوة قد تغيرت بشكل يصعب التعرف عليها على مر القرون. ولذلك، فقد تمت الاستعاضة عنها بغيرها أو بما يكملها من

بين الأمور الأخرى، كالخيول، والسفن، والمركبات الميكانيكية البرية والطائرات والمركبات الفضائية حتى؛ والمقاليع وكذلك تم استبدال الأقواس والسهام، بقاذفات القنابل والمدافع الرشاشة، والقذائف الموجهة الدقيقة، وقريباً في الفضاء المسلح وببرامج عسكرية قاصفة من المدارات الفضائية حول الأرض، عدا عن الأسلحة الغامضة التي لا تزال تعتبر كأسرار عسكرية.

ولكن مبادئ استغلال قوة النيران والمناورات - إلى حد كبير - لا تزال على حالها حيث ضرورة وجود الوضع النسبي والتوازن والذي له الحق في اعتبار أن السلاح لا يزال على نفس القدر من الأهمية اليوم في الحروب. ذلك لأن نوعية الأسلحة هي معيار الفصل في المعارك على مر العصور منذ تاريخ الإسكندر، وجنكيز خان، والذين كانوا يجدون البحث من أجل تطوير آلاتهم الحربية، وعتلاتهم القاذفة للهب والحجارة، وربما كانوا يعجبون بقدراتها، ويستخدمونها في المواقف المحرجة أو الحاسمة، ومطابقة تلك القوة لذلك الهدف، ولكن، هجوم تنظيم القاعدة على مدينة نيويورك والمناورة المستخدمة، واستخدام القوة الكبيرة في تحقيق الهدف الذي اعتبر على أنه هو أكثر بكثير من كونه تكتيكياً، وهذا ما يمكن إيجازه بعبارة واحدة على أنه: جوهر تطبيق الإستراتيجية.

الفصل الخامس

تشكيل البيئة الإستراتيجية

القرارات الإستراتيجية

من المحتمل أن يشير اللجوء إلى صراع مسلح إلى فشل سياسة ما، وبما أن النشاطات الإستراتيجية الضخمة يجب أن تمكننا من تحقيق أهدافنا دون اللجوء إلى القوة. وكما هي الحال دائماً سيكون هناك استثناءات، فعلى سبيل المثال، إذا ما كان البطل قد صمم أن يستخدم العنف المنظم كطريقة لاختياره الأول بغضِّ النظر عن أي شيء آخر، وكمثال آخر على ذلك: سياسة "هتلر" لإبادة العرق اليهودي واستعباد الشعب "السلافيكي" والتطهير العرقي من خلال الحرب مفتوحة في "البلقان" في التسعينيات.

وبشكل عام، فإن المصلحة الأكبر للجماعات والقيادات، كانت تكمن في إنجاز أهداف سياستهم من خلال تشكيل البيئة الإستراتيجية المناسبة، وذلك عن طريق المواقف المؤثرة والأحداث المواكبة لصالح أهدافها.

شكل ردع الاستجابة:

إن فكرة محاولة صنع عمل إستراتيجي إنما تعكس الهرم الإستراتيجي الكلاسيكي لشكل ردع الاستجابة. وذلك من خلال بعض الأولويات:

- **أولاً:** التأثير على البيئة من خلال عملنا فيها سياسياً، دبلوماسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، عسكرياً، جغرافياً تجاه مصالحنا.
- **ثانياً:** إذا لم يكن التشكيل ناجحاً، وكذلك ردع السلوكيات التي قد تكون معادية لتلك المصالح.

وهكذا، فإذا ما فشلت عملية الردع، والاستجابة عند الضرورة - في أي مكان على مد النظر - فلابد هنا من فرض عقوبات لينة من أحد الطرفين على الآخر في الحرب.

كما أن تشكيل الإستراتيجيات سيكون موجه نحو قوانا الذاتية وأولوياتنا، وعادة سيكون منطوياً على الدبلوماسية والتحالفات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والمناورات العسكرية والتبادل الثقافي.

إن من أكثر آليات تشكيل الإستراتيجيات استخداماً هي الدبلوماسية والتحالف وذلك تماشياً مع القول المأثور القائل بأنه في العلاقات الخارجية ليست هناك صداقات دائمة بل فقط مصالح دائمة.

كما أن تاريخ التحالفات كان قد شهد العديد من المتحالفين الغرباء عن بعضهم البعض - وقد يكونون قد خاضوا حروباً ضد بعضهم البعض - ولذلك، فقد كانت بعض تلك التحالفات مثيرة للغرابة بشكل أكثر سوءاً كما حدث مع وزير الخارجية السوفيتي "مولوتوف" ونظيره الألماني "يواخيم فون ريبنتروب" اللذان كانا - قبل أيام قليلة من بداية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في شهر آب من عام 1939 - قد قاما بالتوقيع وقع على ميثاق عدم الاعتداء المتبادل والمعارضة الإيديولوجية، في كل من الاتحاد السوفييتي الشيوعي والفاشية النازية، على الرغم من أن كلاهما كانا على يقين بأن الحرب بينهما لا مفر منها عاجلاً أم آجلاً.

ولكن في منتصف العام 1939كان الدكتاتور السوفييتي "جوزيف ستالين" بحاجة إلى وقت كافٍ لتعزيز قواته العسكرية قبل التورط في أي اشتباك. كما كان الديكتاتور الألماني أيضاً "أدولف هتلر" بحاجة أيضاً لإزالة احتمالية القتال على الجبهة الشرقية (الروسية) بشكل مؤقت لأنه كان يستعد لغزو وشيك على "بولندا" و"فرنسا" وبقية البلدان المنخفضة. وحيث كان - اسمياً - خلال السنوات العشر الأخيرة، يعتزم تطبيق التوقيع على ميثاق عدم الاعتداء والتي فشلت بعد أقل من سنتين عندما اجتاحت القوات الألمانية الاتحاد السوفييتي.

ولكن في الوقت الحاضر، وبالرمز للمجال الانتهازي لقوة السياسيين، فقد ساعدت المعاهدة على تشكيل البيئة المرضية لكل أطراف المعاهدة. وللحقيقة، فإن "ستالين" كان يأمل - بيأس - من أن التسوية ستعطي السوفييت على الأقل مدة سنة لالتقاط الأنفاس، ولكن على الرغم مع ذلك، فإن الدليل الذي لا يُدحض، والذي كان

مصدره يكمن في ذكائه في الشهور الماضية، فإن العدوان النازي كان مؤكداً، ولكن "ستالين" كان مصدوماً عندما حصل ذلك. بيد أنه كان يبدو على الأرجح أن الاتحاد السوفييتي لم يكن سينجو لو كانت جحافل الجيوش الألمانية قد نفَّذوا هجومهم قبل سنتين على ذلك.

توضح الاتفاقية الموقعة بين "مولوتوف" و"ربينتروب" على المستوى الوطني إستراتيجية ذات اتجاهين، وهي أنها تعتبر ممثلة للطبيعة التفاعيلة الكامنة للإستراتيجيات المتنافسة بينما مسرحياً ليست إلا واحدة من أمثلة التشكيل الممكنة.

وهكذا، يمكننا ذكر بعض الأمثلة ذات البنية المعقدة في الآونة الأخيرة حيث كان التشكيل العالمي الجديد قد تم، وذلك بعد بروز قطب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وبداية خوضها مع خصمها الرسمي الاتحاد السوفيتي حرب الخمسين عاماً (الحرب الباردة).

إن استخدام الولايات المتحدة لمنهجين مختلفين واللذين بحد ذاتهما كانا معارضين لبعضهما البعض، ولكن كان كلاهما يتمتعان بقدر من النجاح، والذي كان فعلاً جديراً بالملاحظة.

كما أن كلا النهجين تم إدراجهما ضمن السياسة العامة للاحتواء، وطرح اقتراح للتعامل مع السلطة السوفيتية الناشئة عنها، والمرتبطة بمقالة مشهورة تم نشرها عام 1947 من قبل مسؤول العلاقات الخارجية للولايات المتحدة السياسي والكاتب المشهور "جورج كينان".

وهكذا، فقد تبين، مرة أخرى، أن الطبيعة المحيرة لكلمة إستراتيجية - وكما وصفها "كينان" - هي إستراتيجية موضوعية، فقد كان التعريف بأهمية القضية هنا لا يتعلق كثيراً بأي استخدام لوجود كلمة "إستراتيجية"، بل علينا أن نفهم بوضوح ما هو هدفنا في البداية، وكيف يجب أن نصل إليه وما إذا كان ذلك ضمن حدود قدراتنا.

كان "كينان" يؤيد اتباع سياسة حازمة - لكن حساسة - تجاه الاتحاد السوفيتي، حيث يجب أن يتم تحديد تصرفات الولايات المتحدة أولاً بما سيفعله السوفييت أم لا.

والخلاصة: إن سياسة الولايات المتحدة يجب أن يبلغ عنها على أنها ستكون في أفضل الحالات بدلاً من أسوأ الحالات التحليلية للسلوك الاقتصادي، والسياسي العسكري المحتمل للاتحاد السوفييتي.

ولكن من باب آخر، فإن التوسعية السوفييتية كما أدركتها الولايات المتحدة ستبقى معارضة بشكلها العام، ولكن هذا التعارض سيظهر أولاً من خلال الديمقراطية والتفاوض، وذلك بدلاً من المواجهة العسكرية.

لقد ناقش "كينان" الشمولية بأنها يجب أن تركز على مفتاح المناطق الجغرافية لليابان وأوروبا الغربية، وذلك أولاً من خلال:

- **أولاً**: حماية الدول الأوروبية بشكل وُدِّي من القسر السوفييتي.
- **ثانياً**: تعزيز اليابان بفترة ما بعد الحرب كدعامة أساسية للديمقراطية التحررية وكحصن ضد الشيوعية في شمال آسيا.

ولكن تأكيد "كينان" على الدبلوماسية والتفاوض - كأدوات أساسية للشمولية - لم يكن دائماً ذو قيمة. ولربما كان ذلك بسبب الجانب الساحق للإضراب الذري الذي أصبح من الميزات الواضحة للحرب الباردة. وتهكماً، فقد كانت رواية "كينان" عن الشمولية مفهومة، وكأنها كانت محاولة لتجنب المنافسة العسكرية الرهيبة المحتملة خشية استعار سباق التسلح بين القوتين الأكبر في العالم.

إن استخدام القوة العسكرية النووية كأداة لتشكيل البيئة الإستراتيجية لم تكن جزءاً من رؤيته والتاريخ سيثبت بأنه كان على حق، حيث نجم عن سباق التسلح اثنين من الصراعات المسلحة الكبرى في الحرب الباردة، والتي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مشاركين فعليين فيهما وبطريقة مباشرة.

فمنذ العام 1950 وحتى العام 1953 كانت كوريا غير مقنعة عسكرياً وصعبة سياسياً بالنسبة للولايات المتحدة. ومن عام 1962 وحتى عام 1975 حيث سببت فيتنام ربما أعظم انفصال في الولايات المتحدة قبل قرن من الحرب الأهلية.

وفي الوقت ذاته، فقد كانت رؤية "كينان" للشمولية محطة نقاش، وكانت المقاومة الإيديولوجية ضمن حلقات أمريكية رسمية تطور طريقة إستراتيجية بديلة، والتي

أقرها مجلس الأمن القومي في الوثيقة رقم 68 والتي أعدت في عام 1950 من قبل "بول نتز" المعاصر "لكينان".

وقد صرحت الوثيقة رقم 68 بأن الترقية العالمية للقيم الديمقراطية والأنظمة القانونية كانت من أولى اهتمامات الولايات المتحدة!! ولكن خلافاً "لكينان"، فقد كان "نتز" يعتقد بأن الولايات المتحدة يجب أن تسعى لتحقيق هذه الغاية بشكل أساسي من خلال استخدام القوة العسكرية، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق اتباع سياسة "الإكراه" باعتبارها بديلاً مقبولاً.

كما وقدمت الوثيقة رقم (68) القضية الأهم للشمولية العسكرية على أنها الطريقة والخطة الإستراتيجية الوحيدة لمنع انتشار الشيوعية. ومن بين الأمور الأخرى، فقد قدمت التبرير الفكري للحرب على فيتنام كواجهة، ولكن على الشيوعية ضمناً.

و مما لا شك فيه، أن للولايات المتحدة أهدفاً في جنوب شرق آسيا عموماً وفي فيتنام على وجه التحديد. ولكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو ما إذا كانت هناك طرق ووسائل مختلفة تكون قد استخدمت. وقد تناقش عدد من المعلقين البارزين كالشخصية السياسية البارزة لرجل السياسة الإستراتيجية السنغافوري "لي كوان يو" ووزير الخارجية الأميركية السابق "دين راسك" على أن تدخل الغرب في فيتنام كان تدخلاً ناجحاً، وأنه - على الرغم من وجود الشيوعية التي بدأت في "سايغون" عام 1975 فإن سنوات التدخل قد أعطت دول جنوب شرق آسيا الأخرى الوقت الكافي لكي تعزز قدراتها بشكل كاف من أجل أن تتجنب المصير نفسه.

ولكن ربما كان الأمر كذلك، إلا أن الحجة التي تفترض أن كلاً من دول أخرى مثل كمبوديا، لاوس، تايلاند، ماليزيا، وسنغافورة، كانت ستسقط حتماً حتى من دون رصد عشر سنوات إضافية، ولكن ذلك لم يكن مؤكداً، ولذلك فقد تم تجاهل أهمية كمبوديا.

وهنا، يمكن القول بأن الحرب الغربية على فيتنام قد فسحت المجال لنظام "بول بوت" في كمبوديا لتنفيذ سياسة المذابح والإبادة الجماعية عام 1975.

وعلاوة على ذلك، فإن التدخل الأميركي كان بمثابة مصيبة جلل بالنسبة لفيتنام

من حيث الخسائر البشرية، والتفكك الاجتماعي، والاضطراب الاقتصادي.

أما في الأمور الثقافية، والذي كان السبب في تجاهل الحكومة المُحزن لتاريخ الفيتناميين، والذي تم ذكره في الفصل الثالث، فمن الممكن أن زعيم شمال فيتنام "هو شي منه" وكبار زملائه كانوا شيوعيين، ولكنهم كانوا أولاً - وقبل كل شيء - ممن تم تقبّلهم لهذا النوع من التشكيل الدبلوماسي والاقتصادي المفضل لدى "كينان".

لقد وضح الاختيار الأميركي للخطة العسكرية المخاطر الكامنة في الإغراءات للسماح للوسائل بتحديد مسار المعركة. وخاصة عندما تكون هذه الوسائل تبدو وكأنها تعرض جواباً سهلاً.

وفي هذه الحالة، فقد كانت الولايات المتحدة قد اتجهت بسرعة إلى القوات المسلحة، وذلك:

- **أولاً:** لأنها بدت وكأنها تفوقت بشكل ساحق، وذلك يستدعي حلاً سريعاً.
- **ثانياً:** لأن خيار شن الحرب قد بسّط ما كان سيكون مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد لقرار سياسي.

لكن هذه لم تكن طريقة لإدارة عملية اتخاذ القرارات، والتي يبدو قرار اتخاذها بديهياً، لكنه يدل على النهج الذي كثيراً ما كان ينطبق.

إستراتيجياً، كانت الشمولية المطبقة بواسطة "الإكراه" في جنوب شرق آسيا تقف على النقيض من الشمولية المطبقة بواسطة "التفاوض" في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية. حيث ترجم السياسي والمحلل الإستراتيجي الحالم "مارشال بلان" سياسة "كينان" بشكل عملي.

كان الوزير الأميركي "جورج مارشال" قد طرح في عام 1947 خطته التي اعتقد بأنها ستُعيق الاقتراحات السوفيتية المنافسة، وقد كانت تلك الخطة قد طالبت بعشرين بليون دولار أميركي كمساعدة لإعادة بناء الأنظمة الاجتماعية والاقتصاد الأوروبي المحطم.

تكمن ميزة هذه الخطة البارزة في طلبها للدول المشاركة بأن تكون ضمن وحدة

اقتصادية متكاملة، وأن تلك التسوية ستلزمهم بالكشف عن الاهتمامات المشتركة. ولذلك، فقد كانت تلك المبادرة ناجحة باعتبارها تعد مبادرة ضرورية لتشكيل المجتمع الاقتصادي الأوروبي في عام 1958، والاتحاد الأوروبي في عام 1993، والاتحاد المتزايد لأوروبا بشكل عام.

كان تضمين غرب ألمانيا يعتبر جزءاً آخر من مبادرته المثيرة تلك. ذلك التضمين المشابه لما فعلت إعادة توحيد طبقات المجتمع في أوروبا الغربية في حوالي نصف الشعب ذي السلطة. ومهما حدث، فقد كانت عملية الاقتصاد المذهلة لألمانيا الغربية في العقود التي أعقبت الحرب قد ألقت الضوء على التفوق الاقتصادي والسياسي الغربي لهذا النظام بالمقارنة مع الأنظمة في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية، والذي ساهمت في انهيار لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في عام 1991.

كما وطُبّقت سياسة "كينان" أيضاً في شمال آسيا، مدفوعة من إلحاح السياسة الشاملة، وحيث حققت القوى الغربية حدثاً ملحوظاً في التشكيل الإستراتيجي. وكانت اليابان أهم جزء من هذا التشكيل.

إن التقديم الرسمي في الاحتفال الذي أقيم على حاملة الطائرات الإستراتيجية "يو إس إس ميسوري" في ميناء "باي / طوكيو" في الثاني من شهر أيلول/ سبتمبر عام 1945. وقد كانت التصاريح والوثائق التي أصدرتها الحلفاء واضحة وصارمة، وكما كان من المتوقع، كانت انتصاراً غير مشروط على عدو وحشي وقاس. وقد تم إخبار المقاتلين اليابانيين على أنهم لم يكونوا خصماً جديراً بالاحترام، ولكن الذي من شأنه أن نذكره عنهم هو خيانتهم وفظائعهم والمشاعر التي كانت تشترك فيها الغالبية العظمى من جنود الحلفاء الذين قاتلوا ضدهم. ومع أن للمشاعر حصة قليلة في عالم الواقعية، وقبل الاحتفال على متن حاملة الطائرات العملاقة "ميسوري" فقد قرر الساسة الأمريكيين والبريطانيين أن اليابان القوية ستكون حصناً أساسياً ضد الاتحاد السوفيتي، وأيضاً ضد الصين، ذلك لأنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن شيوعيّي القائد الثوري الصيني "ماوتسي تونغ" على الأرجح سيزدادون قوة في الحرب الأهلية ضد التيار القومي لفصائل "شيانغ كاي شيك".

ولذلك، فقد اتفق رئيس مجلس الوزراء البريطاني "تشرشل" والرئيس الأمريكي "ترومان" والمارشال السوفييتي "ستالين" على ما أقره مؤتمر "بوتسدام" في شهر تموز/ يوليو عام 1945 في حين أن القوات العسكرية اليابانية كانت مجردة من السلاح بشكل كامل، وبذلك، لم يتم تدمير اليابان كأمة أو كعرق. ولكن صدرت عدالة صارمة على كل مجرمي الحرب. وقد وجه تصريح "بوتسدام" المسؤولية المباشرة للحكومة اليابانية لإزالة جميع العقبات التي تحول بين إحياء وتعزيز النزعات الديمقراطية بين الشعب الياباني، وهو الهدف الذي ينبغي السعي وراءه تحت إشراف حلفاء قوات الاحتلال. وقد عيّن الجنرال "دوغلاس ماك آرثر" القائد الأعلى لقوات الحلفاء في اليابان.

وفي الواقع، ولكونه كان قد تم تعيينه كقنصل الدولة خلال فترة الإصلاح المبكرة، فقد كان الأمر بحد ذاته يعتبر مهمة يجب أداؤها بذكاء ومهارة مميزين.

إن تكرار الأحداث التي تقع على الجانب الآخر من العالم، كالمعجزة الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها اليابان، لم تكن أقل تميزاً من تلك التي حدثت في ألمانيا. وقد ظهر في المواقع الجغرافية الغربية والشرقية للقوى الشيوعية دولتين معاصرتين، ديمقراطيتين، وفعالتين اقتصادياً، بل وكان لهما تأثير عميق على العلاقات الدولية.

كان تشكيل إستراتيجيات سوفيتية خلال الحرب الباردة يعتبر من الأمور المعقدة شكلياً، ولكنها من الناحية العملية أيضاً، فقد أثبتت على أنها غير مكتملة وحتى في شكلها المزدوج، فقد كانت تعكس الشمولية، وإن كان على الأقل بثبات مؤكد، ولكن تصميم الولايات المتحدة كان نشيطاً دائماً في معارضة النفوذ السوفيتي والشيوعي في كل منعطف. وذلك بالاستناد على الاقتصاد الهائل للولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستطبق السياسة بشكل مفرط عسكرياً ودبلوماسياً كما كانت عليه.

ولكن في المقابل، كان الرد السوفييتي على النقيض، مكبوحاً بالضغوط المفروضة وفقاً للنظرية "الماركسية اللينينية" التي وجهت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية نحو التنمية، في حين تتضمن الرأسمالية ذاتها بذور دمارها.

ولذلك، فمن الناحية النظرية، كان يجب على جميع القادة السوفييت أن يتحينوا الفرصة المناسبة حتى يدمروا المعارضين الإيديولوجيين في الغرب ذاتياً. ولكن ذلك كان أمراً نادراً بطبيعة الحال، فقد كان هناك مزيداً من الانفصام بين النظرية والممارسة للتجربة السوفيتية خلال الفترة الواقعة بين عامي 1917 و1991 وعلى وجه الخصوص، المحاولة التي قام بها "لينين" و"ستالين" وخلفائهم من أجل بناء الاشتراكية في بلد واحد في الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي كان مخالفاً تماماً مع تحليل "ماركس" العلمي للطابع العلمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصراع الطبقي.

و بسبب ذلك الانفصام - والذي أنكره قادة الاتحاد السوفييتي أو برروه - كان "ستالين" دائماً مشغولاً بالتمادي في محاولته لبناء اقتصاد اجتماعي في مواجهة تذكيرات مستمرة بأنه يمكن القيام بذلك من خلال التطبيق المنهجي للقوة الغاشمة ضد مواطنيه، وبالتالي، فإن القوة المستهلكة "لستالين" قد أدت إلى سقوط المزيد والمزيد من الضحايا، ومن أولئك الخصوم الإيديولوجيين المزعومين. وقد ساعدت العوامل الخارجية أيضاً على تفاقم المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان من المطلوب من الاتحاد السوفيتي الحفاظ على السيطرة بالقوة، ليس فقط على مواطنيه، ولكن أيضاً على تلك المظاهر الرافضة التي تدور في فلك سيطرته في دول شرق أوروبا. وهكذا، تزايدت التعقيدات القادمة من الصين، حيث أن انضمام "ماو تسي تونغ" كان مصدراً منافساً للسبق الشيوعي.

و لكن، على نحو طارئ، بقيت محاولة السوفييت لبناء الاشتراكية في دولة واحدة مثالاً مذهلاً للوهم الإستراتيجي. كما عرضت هذه الملاحظة الرائعة بعد فوات الأوان أو كعزل غير مبرر للتجربة السوفيتية. الشيء الأخير الذي يمكن قوله عن "ستالين" وزملائه هو أنهم كانوا يعانون من الغباء الإستراتيجي، ولكن على النقيض من ذلك، فإن الكثيرين وليس "ستالين" بحد ذاته فقط، فقد كانوا أذكياء فعلاً. ولربما كان أسوأ وأفضل شيء يمكن أن يقال عنهم هو أنهم كانوا مثاليين، وقد جاؤوا ليسمحوا بأقصى حماس تبشيري، ثم الاستكبار حتى يحجبوا حكمهم الإستراتيجي وأخلاقهم بشكل تام.

و على الرغم من ذلك، فقد كان من الواضح وكأن أغلبية خلوة "الكرملين" بقيت تؤمن بالرسالة التاريخية وبالانتصار المحتوم للشيوعية. ولذلك فقد استمروا بالسير على ذات النهج، مع تمسّكهم بثبات، بالرؤية المستقبلية وكما حددها "ماركس" و"لينين". وكأنه خطأ عظيم، ولا يغتفر لتأييد إرهاب الدولة كوسيلة لتحقيق الغاية المثالية.

خارج حدود الاتحاد السوفيتي، كانت الصياغة السياسية لكل من "ستالين" وخلفائه من بعده تميل إلى أن تكون انتهازية بقدر ما كانت عليه من إستراتيجية واعية، وذلك كما حدث من خلال تشجيع "ستالين" للقائد الثوري الصيني "ماوتسي تونغ" ودكتاتور شمال كوريا "كيم إيل سونغ" لغزو كوريا الجنوبية في شهر حزيران/ يونيو من عام 1950 مما عجل باضطرام نيران الحرب الكورية، ولكن، كان يبدو حينذاك، وكأن الدافع كان أكثر قليلاً من حقيقة أن الفرصة للقيام بتلك الحرب قد نشأت.

فعلى الرغم من أنه يمكن أيضاً أن ينظر إليها على أنها عبارة عن عمل شخص هرم يحاول زعزعة المنافسين المحتملين داخل منظومة "الكرملين".

وهكذا، فمن الممكن أن تكون المصلحة الذاتية في السخرية - على نطاق هائل - أن تكون ليست إستراتيجية، كما أنها ليست سمة غير مألوفة لصانع القرار الإستراتيجي.

إن الجهود السوفيتية لتطوير منهج يهدف إلى تقوية التماسك بين الصفوف الشيوعية قد لاقت نفس القدر من عدم الرضا على الصعيد الدولي، وكذلك مع الشيوعية الدولية، والتي وضعت بهدوء في عام 1943. وكذلك تأثيرها غير الواضح بحسب المكتب الإعلامي الشيوعي لعام 1956.

إن الظروف الكامنة وراء انهيار نظام "الكومنترن" كانت واقعية وموجزة، ذلك لأنه لم يكن لدى "ستالين" الكثير من الاهتمام في المنظمة. والتي كانت تُعد في عام 1943 على أي حال، قد صممت مهما كان الهدف التي تسعى لتحقيقه. لكنه كان قادراً على تصوير تصفيتها إلى حلفاء الحرب الغربيين كإشارة منه على حسن النية.

بعد انتهاء الحرب، كان الاهتمام الرئيسي "لستالين" هو الحفاظ على إحكام قبضته على مناطق النفوذ في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي. وكان ذلك على شكل احتلال حديث، للدول التابعة الشيوعية الحديثة، لكنه - ومع ذلك - وكما ذكرنا سابقاً، فإذا كان هناكس فرصة لجعل الحياة صعبة للولايات المتحدة، فإنه يكون سعيداً في اغتنام تلك الفرصة.
وهكذا، فإن مفهوم "منطقة النفوذ" كتقنية تشكيل للإستراتيجية تستحق مزيداً من التعليق.

مناطق النفوذ:

تعتبر سياسة تطبيق مناطق النفوذ، والتي هي قديمة بقدم الإستراتيجية ذاتها، قد تأسست بشكل عام عن طريق ولايات قوية لتعزيز وجودها القوي. وككل أمة قد اكتسبت من النفوذ أكثر من أمة أخرى، ولذلك، فمن الطبيعي بحكم - نفوذ القوي على الضعيف - أنها ستمدد من أهليتها لتشكل وتسيطر على الأحداث. وتعتبر هذه النتيجة عادة الأكثر ارتباطاً بالسيطرة العسكرية، وذلك كما حدث في عهد الإمبراطورية الرومانية (من خلال منافسة روما التي لا ترحم مع قرطاج على مناطق النفوذ، على سبيل المثال، والتي نوقشت بنصوص مختلفة في الفصل الثالث).
وكذلك الإمبراطورية الإسبانية، والإمبراطورية الإنكليزية، وسيطرة الاتحاد السوفييتي على دول شرق أوروبا التابعة و"الباكس أميريكانا"... إلخ.
في هذه الأمثلة وما شابهها، يكون انتشار القوات العسكرية إلى مواقع ومناطق ترغب القوة المركزية السيطرة عليها، هو الذراع الرئيسية المستخدمة لبسط النفوذ، كما أن ذلك يمثل الطريقة التي ستحقق من خلالها سيطرتها المرغوبة. ولذلك، فإن درجة النفوذ المنشودة التي تحققت يمكنها أن تتفرع، مع القول: بأن الحجم التام للوجود العسكري للاتحاد السوفييتي في الدول التابعة خلال الحرب الباردة، كان دلالة على أن قرار الاتحاد السوفييتي لبسط رغبته بالقوة بشكل نهائي، كما أن الوجود الأصغر للقوات المسلحة للولايات المتحدة في أوروبا الغربية قد كان يدلّ أكثر على هدف الرسالة.

ولكن، من الممكن أن يتم تأسيس مناطق النفوذ دون انتشار للقوة العسكرية في منطقة النفوذ. وذلك بالارتكاز على الظروف، وعلى تصريح حسن النية المدعوم بإزالة العوائق التي قد تكون أسست عن بعد، وبسهولة معقولة أو بالقدرة على الإكراه الذي قد يكون كافيا لتحقيق الهدف المقصود.

وفي هذا السياق، فقد كان مبدأ "مونرو" يعتبر واحداً من الأمثلة المعروفة في هذا المنحى. ففي عام 1923 صرح الرئيس الأميركي "جيمس مونرو" على أنه من الآن فصاعداً، فإن العالم الجديد قد ولد، وكان يعني بذلك "الأميركيتين"، والعالم القديم لا يزال في أوروبا، والتي ستصبح مناطق منفصلة للنفوذ الإستراتيجي، وهذا على وجه الخصوص، استعمار أميركا اللاتينية الذي كان قد توقف مباشرة.

كما تابع "مونرو" حديثة من أن أي تدخل مستقبلي أوروبي في شؤون أي من الأمريكيتين، سوف يعتبر اعتداءً على الولايات المتحدة.

وهكذا، فقد جاء تصريح "مونرو" كنتيجة طبيعية من أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الأوروبية.

ومن الناحية السياسية والإستراتيجية، فقد تم التوقيع على مبدأ "مونرو" من قبل القوة البحرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وعلى الأخص أن حكومة الأخيرة كانت قد دعمت هذه السياسة. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تقرير ما إذا كانت منطقة نفوذ محددة هي شيء جيد أو شيء سيء، فهذا يعتبر في نظر الموقعين على ذلك المبدأ طبعاً شيئاً شخصياً تماماً.

وهكذا، فإنه لا يجب أن يكون مدعاة للدهشة، أو للعجب، في أنه وبعد مضي حوالي ثمانين سنة وتعاقب واحد وعشرين رئيساً على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، أن الرئيس "تيودور روزفلت" العدواني والمغامر، قد اختار في أن يفسر مبدأ "مونرو" على أنه رخصة للولايات المتحدة لكي تواصل أسلوبها الخاص في نشر الإمبريالية الجديدة، وذلك بتوسيع نفوذها رسمياً ليطال الفلبين وأميركا اللاتينية. وهنا، فإن أي بحث سريع في السجلات سيكشف أي رقم لمبادئ مناطق النفوذ لكل من الزعماء كالرئيس الأمريكي "ترومان"، والزعيم السوفييتي "بريجنيف"،

والرئيسين الأمريكيين "نيكسون وكارتر"، والتي كانت - بشكل عام - قد حددت بوقت وخدمت هدفهم في الزمن المناسب الذي كانوا قد أعلنوا نفوذهم عليها.

بينما كانت القوات العسكرية هي الأدوات الأساسية لتأسيس مناطق النفوذ، فإن الوسائل الأخرى للقوة غالباً ما كانت أكثر تأثيراً حتى، ولو أنها كانت أبطأ في إحداث التغيير. ويكمن ذلك في أن اتباع سياسة الإقناع بواسطة الحوافز المادية أو العقبات، مثلاً، هو وسيلة محببة في الدبلوماسية.

ولذلك، فإن جاذبية المنهج تكون واضحة، وأن أي تقنية يتضمنها ذلك المنهج، يجب أن تكون مألوفة وتعطي قواعد يمكن تطبيقها على أي نوع من أنواع التفاعل الاجتماعي. كما أنها يجب أن تكون مألوفة ابتداء من مناخ العمل، وصولاً إلى نوادي الرياضة وإلى المناسبات العائلية.

لقد تم اختيار دراستين في هذا المجال لشرح هذه النقطة:

- الدراسة الأولى: تضمنت إيران وأوروبا والولايات المتحدة، والجديرة بالملاحظة لتشابك سياساتها الفاعلة ولنتائجها الغير متوقعة.
- الدراسة الثانية: تضمنت الصين واليابان، حيث تقدم العكس من خلال مزجها للمشاعر والحضارة والتاريخ والواقعية.

في أوائل عام 2004 أعادت الولايات المتحدة زعمها - طويل الأمد - بأن إيران كانت الداعم الرئيسي للإرهاب الدولي، وكان ذلك - على الدوام - تزامناً مع إظهار الأمم المتحدة مرة تلو أخرى قلقها بأن إيران تخفي مطامحها لحيازة أسلحة نووية، والتي من شانها أن تضعها في خرق المنظمة العالمية للبروتوكولات. ولذلك، فقد اتهمت حكومة إيران بأنها واحدة من أخطر الدول في العالم.

وفي محاولة لملاطفة حكام الدولة بعيداً عن تمويل الإرهاب، وتطوير الأسلحة النووية، فقد اقترحت مجموعة من الدول الأوروبية توقيع برنامج لتوظيف مال خارجي بنيّة دعم اقتصاد إيران، بالإضافة إلى جعل مهارات قواها العاملة عصرية.

في ذلك الوقت، ومع أن مكاسب إيران المادية من تصدير منتجات النفط كانت ضخمة جداً لدرجة أن قادتها كانوا قادرين على انتقاء واختيار العروض التي تناسبهم

من بين الكثير منها، وبالفعل فمن المحتمل في أنهم كانوا أكثر قدرة على بذل ضغط دولي مادي في كثير من دول العالم الأولى.

في هذه الظروف، كانت محاولة أوروبا بالتشكيل تصرف إيران من خلال الحوافز في تطوير المعونة وتحويل الملكية المادية والذي لا يؤمّن أي جاذبية، كما ويجب أن لا يكون مفاجئاً في أن هذه المبادرة قد تم رفضها من قبل الإيرانيين رفضاً قاطعاً.

يكمن خطر المضي في هذا النوع في اتجاهين ديناميكيين وهما أن محرك القضية الذي يسعى إلى تغيير السلوك المنافس قد يتحول بسرعة إلى عنصر أقوى من السلطة الوطنية، ودون تحديد أي من هذه العناصر الأنسب للظروف.

فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يُشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي، وغني عن القول، يمكن أن تكون متسرعة جداً في اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة العسكرية، وذلك ببساطة لأنها تستطيع ذلك، وليس بالضرورة لأنه ينبغي عليها فعله.

وفي الواقع، وكما لو كانوا في رتل، فقد بدأ الزعماء السياسيون في الولايات المتحدة إصدار تهديدات عسكرية مبطّنة ضد الحكومة الإيرانية، مما يؤدي إلى نتيجة غير مقصودة: وهي أن الضغوط اللا مبررة من الولايات المتحدة - كما عرفتها طهران باسم "الشيطان الأكبر" - فقد سارعت الجهود الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى، فلم يكن الاستغلال الصيني لتاريخها المؤلم مع اليابان أقل عدائية، حيث تم استخدام الأساليب التي وصفت في بعض التقارير بأنها عنيفة، فظة ورجعية، ولكن في شهر نيسان/ أبريل من عام 2004 فقد سمحت قادة الصين للمظاهرات المناهضة لليابان في عدد من المدن، زعماً منهم بأن ذلك إنما كان للتعبير عن الغضب من اليابان لاستمرارها في رفض الاعتراف بالفظائع في زمن الحرب مثلما حدث أثناء اغتصاب العاصمة "بكين ".

وعلى الرغم من أن الاتهام كان مشروعاً، إلاّ أنه في بعض الأحيان كانت تمثل الطابع العنيف للاحتجاجات الذي لم يكن كذلك. ولكن على أية حال، كانت

هناك وقائع أكثر فظاعة بكثير مما أقرت به "بكين".

كان زعماء الصين يستخدمون التاريخ كوسيلة مريحة للهجوم على العديد من السياسات اليابانية المهمة بشكل غير مباشر. وقد تمثلت الأهداف الصينية في تقويض جهود اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتخويفهم أكثر من حقول النفط البحرية المتنازع عليها، وتذكيرهم بعدم التدخل في الخلاف بين الصين وتايوان.

ومن خلال تذكرنا للأحداث الماضية بالطريقة الفعالة والمحددة التي كانت قد لقنت فيتنام درساً قاسياً في عام 1979، كانت الصين تضع منافستها الرئيسية في شمال آسيا في مكانها، أي أنها كانت تحاول تشكيل البيئة الإستراتيجية.

وهكذا، فقد اندرج التشكيل الاقتصادي والدبلوماسي في فئة القوة الناعمة، على العكس من السلطة العسكرية التي اندرجت في فئة القوة الصلبة. حيث لعبت الثقافة أيضاً دوراً بارزاً هنا، وهو الذي كان على المدى الطويل قد أثبت على أنه أقوى من كل آليات التشكيل.

فما يسمى الثقافية الإمبريالية الأميركية لربما كان الأكثر شهرة، وذلك في شكل الأفلام، الموسيقا الشعبية، الأزياء، الخطاب، الرقص، الغذاء، وما شابه ذلك.

ومن هنا، ففي دراسة السياسي والخبير الإستراتيجي "جوزيف ناي" للقوة الناعمة (كوسيلة لتحقيق النجاح في عالم السياسة) على سبيل المثال، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية - وإلى حد بعيد - تعتبر أكبر مصدر في العالم للأفلام والبرامج التلفزيونية، ولديها أكبر عدد من الطلاب الجامعيين الأجانب الذين يتعرضون إلى القيم الأميركية، ونشر المزيد من الكتب، والمزيد من مبيعات الموسيقا، ويستضيف المواقع على الإنترنت أكثر من أي بلد آخر.

وبالمثل، فإن الاتحاد السوفيتي قد أنفق المليارات من أجل نشر الثقافة العالية مثل الباليه والموسيقا والأدب، وتعزيز النجاح الرياضي، وحركات السلام وفي رعاية مجموعات الشباب ؛ وكذلك ما قامت به فرنسا وإسبانيا في استثمار النشر الدولي في الدول الناطقة بالفرنسية، ونشر القيم الثقافية "الأيبيرية"، وما إلى ذلك.

وهكذا، فإنه، وإشارة إلى أن أي نظام يحاول بشكل متواصل مهمة تشكيل البيئة الإستراتيجية حصراً عن طريق تعزيز ثقافته، فإن تلك المهمة لن تكون سهلة، ولكنها قد تكون مساندة لمئات الملايين من الناس الذين - لحسن الحظ - كانوا قد تبنّوا العادات الأجنبية، إلا أن إنكار تأثير الثقافة الطويل الأمد كأداة إستراتيجية سيكون في تجاهل ما هو واضح.

ميزان القوى:

يشبه مفهوم توازن القوى، إلى حد ما، مفهوم مناطق النفوذ، ذلك لأنه يعتبر واحداً من المفاهيم الأساسية من النظرية والممارسة في العلاقات الدولية وموازين القوى، وأنه يعني بالضبط ما يقول. ولذلك، تسعى الدول المتنافسة والتحالفات إلى المحافظة على التوازن بشكل يرضي الجميع عبر مجموعة من الوسائل والطرق، وذلك تعزيزاً للأهداف الإستراتيجية.

كما أن استخدام القوة العسكرية يعتبر من أكثر الوسائل سهولة، ولكن القوى الأخرى مثل القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي الناجمة، على سبيل المثال، عن السيطرة على الموارد الحيوية، يمكن أن يكون مهماً.

وهنا، فإنه ينبغي على أي من المتنافسين في حال رأى خللاً متزايداً وغير مقبول، يجب عليه أن يلجأ إلى إما تعزيز التحالفات أو عن طريق إعادة التسلح. ولذلك، فإن المنافسة على ميزان القوى قد تأجج بين الحلف الثلاثي، والوفاق الثلاثي قبل الحرب العالمية الأولى، والمحور والحلفاء قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وفي القرن الحادي والعشرين، فإنه من المحتمل أن تنضم كلا من الصين، الهند، البرازيل، وربما اليابان والاتحاد الأوروبي إلى هذه المعادلة كممثلين رئيسيين على الصعيد العالمي.

لقد كان التخوف من وجود خلل الواضح في التوازن في القوة العسكرية - على الدوام - يعتبر واحداً من العوامل الدافعة لرئيس الوزراء السوفيتي "نيكيتا خروشوف" للموافقة على قرار نشر الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية في كوبا في عام 1962، وهو الإجرّاء الذي أخذ العالم حينذاك إلى حافة حرب نووية.

كان "خروشوف" على علم بأن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة عددية مادية في تجهيز صواريخ باليستية عابرة للقارات ومزودة برؤوس نووية، وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت قد جهزت بطاريات صواريخ قصيرة المدى في أوروبا، إلى درجة أن قربها من الاتحاد السوفيتي إلى حد كبير سيؤدي إلى تقليل ضمانة زمن الطيران من أي هجوم، وهذا بدوره يعرض القدرة السوفيتية على الضربة الثانية لخطر أكبر.

وقد تلت أزمة الصواريخ الكوبية في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام 1962 دراسة صنع القرار الإستراتيجي في حد ذاته ؛ وقد اعتبر على أنه نقطة هامة لهذه العملية، ويكفي أن تسجل في نهاية المطاف أن "خروشوف" قرر سحب الصواريخ، وهنا، نلاحظ أن اعتبارات توازن القوى هي التي دفعته لاتخاذ القرار الأساسي في نشر الصواريخ.

ومع استمرار الحرب الباردة، فقد تداخلت الأدوات التي تشكل مناطق النفوذ وموازين القوى بشكل كبير خلال تلك المواجهات، في الخمسينيات والستينيات، عندما كان كلٌّ من الزعماء يجدّون البحث من أجل بناء تحالفات محددة الجغرافيا ضد بعضهم البعض لتعزيز قوتهم عن طريق توسيع نطاق نفوذهم.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تألفت هذه الحواجز في نهاية المطاف من التحالفات الأمنية الثلاثة لمنظمة حلف شمال الأطلسي "سينتو CENTO" و"سياتو SEATO"، والتي حدّت الاتحاد السوفيتي جغرافيا من أوروبا الغربية، من خلال وسط آسيا إلى الشرق الأقصى، بينما حقق السوفييت خطوة مماثلة، وإن كانت أقل تأثيراً شمولياً مع الدول التابعة لأوروبا الشرقية وحلف "وارسو".

وكما توضح في المناقشة السابقة، فإن التشكيل في المستوى الإستراتيجي الضخم خلال الحرب الباردة كان يمثل في المقام الأول منافسة تفاعلية بين القوتين العظميين في العالم. ولكن في ذروة تلك المنافسة، فقد كان عدد من الدول تعتقد بأنها كانت محرومة كزعماء إستراتيجيين ولذلك، فقد كانت تحاول فرض نفسها ضمن حسابات التفاضل والتكامل.

وعلى ضوء خلفية ذلك، فقد عقد مؤتمر مدينة "باندونغ" في أندونيسيا، وكانت تلك هي المناسبة في اللقاء التاريخي الذي حدث في عام 1955، والذي ضم تسعة وعشرين دولة إفريقية وآسيوية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية، ومكافحة الاستعمار.

وكانت حصيلة الاجتماع هي تزويد الفكرة التعليمية في التشكيل الإستراتيجي.

كانت من بين أكثر الشخصيات نفوذاً في مؤتمر "باندونغ" هي شخصية رئيس وزراء الهند "جواهر لال نهرو" والذي كان مدعوماً بشكل خاص من جانب الرئيس الأندونيسي "سوكارنو"، والرئيس اليوغوسلافي المستقل (من الهيمنة السوفيتية) "جوزيف بروس تيتو"، كما أنه كان مدعوماً أيضاً - لفترة من الزمن - من كبار المسؤولين الصينيين.

ولذلك، فقد لعب "نهرو" دوراً رئيسياً في ترجمة تجربة مؤتمر "باندونغ" التي كانت منخفضة نسبياً إلى حركة عدم الانحياز، تلك الحركة الرفيعة المستوى.

وفي نهاية المطاف، التوصل إلى عضوية أكثر من مئة دولة، حيث اجتمعت حركة عدم الانحياز رسمياً لأول مرة في مدينة بلغراد في عام 1961.

كان المبدأ المحدد لحركة عدم الانحياز هو في رفض المواجهة بين الشرق والغرب، ورفض الاستعمار. وبعبارة أخرى، فإن الهدف المشترك والمعقول تماماً كان في إقامة مناطق نفوذ جماعية. لكن مدى نجاح الحركة في مراقبة مبادئها كانت قابلة للنقاش والبحث.

وما يمكن قوله بكل تأكيد، هو أن السياسة الواقعية قد تدخلت. فحتى في مؤتمر "باندونغ" فقد كان هناك العديد من الدول الأعضاء في ذلك الحين على صلة وثيقة مع واحدة من القوى العظمى، وبالتالي فإن تعريض بلدان عدم الانحياز للخطر كان أمراً يبدو بعيداً؛ في حين أن البعض الآخر مثل الصين والهند، قد بدأتا بتشكيل قوتها العظمى ذاتياً، وهو الطموح الذي يبدو على خلاف مع حركة روح الإستراتيجيات.

في أواخر عام 1962 كانت دولتين من دول عدم الانحياز قد بدأتا الحرب - الباردة -

مع بعضهما البعض، وذلك بعد مرور سنة على اجتماع "بلغراد" فكانت تجربة الصين النووية الأولى التي أجريت عام 1964، وتجربة الهند في عام 1974.

وبحلول ذلك الوقت، كانت الدول تسعى إلى فرض نفوذها الإقليمي بصراحة، إن لم يكن عن طريق الهيمنة، وبحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، سواء كانت تستغل الاقتصاديات السريعة النمو لتمويل التحديث بالفعل بشكل مؤثر للقوات العسكرية.

وهكذا، فقد كانت الصين قد أنشأت منطقة نفوذ لها في شمال آسيا، وكذلك فعلت الهند في جنوب آسيا. ولذلك، زالت عناصر الرصد عن كثب للتطورات العسكرية الأخرى لضمان عدم توازن غير مقبول مع السلطة، واندلعت اشتباكات متقطعة على حدودهما المشتركة والتي كانت بمثابة التذكير المستمر لتصارع الدول على مناطقها، وعلى مناطق النفوذ.

وقبل أن نختتم هذا الباب، فإن التعليق النهائي على التفاعل والطابع الديناميكي لتشكيل الأنشطة، يعتبر أمراً ضرورياً. وهنا، فإن سياسة الاحتواء "لجورج كينان" كانت تقدم توضيحاً إعلامياً لذلك.

لقد أصبح يُنظر - منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 - للاحتواء بوصفها نجاحاً كبيراً، وبالطبع، فبعد فوات الأوان، تبين أنها كانت كذلك. لأن هذه السياسة قد نجحت في إحداث التوازن الدقيق ضمن إطار عملية بالغة التعقيد من خلال مجموعة من المطالب المتناقضة أحياناً، بما في ذلك عند الاقتضاء، والاشتباك بالغ الدقة، الردع المتبادل، والعدوان المدروس.

ولخمسين عاماً تلت، فقد وفَّر الاحتواء إطاراً مقبولاً بحيث يمكن لآلاف الجنود الأمريكيين والسياسيين، والدبلوماسيين، والجنرالات، والاقتصاديين ورجال الأعمال، وما شابه ذلك،العمل داخل منظومة الاحتواء تلك من خلال اتجاه غرض محدد.

ولكن من الضروري، مع ذلك، أن نقدر أنه، وبينما أن هدف الاحتواء لا يزال واضحاً فكرياً، فالأساس الذي يناور عليه زعماء القضية كان أساساً غير ثابت.

لم يجلس قادة الاتحاد السوفيتي ببساطة، بل سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا مكبوحين. بل على العكس من ذلك، فقد كانوا يعتبرون خصماً ديناميكياً ومتكيفاً، وكانوا يستجيبون بشكل جيد ومتواصل، ويغيروا آراءَهم، ويتخذون قرارات مناسبة، بل ويأخذون المبادرة. في كثير من الأحيان، في حين لا يعرف قادة الاتحاد، ولا الخصوم الأمريكان كيف من شأنه أن يفسر ما يفعلونه، وبخاصة عندما تفاقمت أزمة ضعف الاتصالات بين واشنطن وموسكو في فترات التوتر الشديد مثل حصار "برلين" في عام 1948 وفي بداية الحرب الكورية في عام 1950، وإطلاق السوفييت للقمر الاصطناعي الفضائي الأول في عام 1957، وإسقاط طائرة التجسس الأميركية "يو 2 "فوق الاتحاد السوفيتي في عام 1960، وأزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962.

هناك العديد من المناسبات التي يصبح فيها تصرف واضعي السياسة الأميركية دون أي اعتبار لإستراتيجية الاحتواء، بدلاً من أن تستجيب لضرورات اللحظة.

ولكن، لا شيء من هذا كان يبدو ملحوظاً، وخاصة داخل سياسة القوة في عالم الانتهازية، وأكثر من ذلك في إطار القوة السياسية العظمى في العالم.

أما النقطة هنا فهي أنه في أي واحدة من بؤر التوتر على مدى نصف قرن تقريباً، كانت الشمولية تنمّ عن فشلها، أو قد يكون قد تم تعديلها بشكل جذري، أو حتى تم التخلي عنها كلياً.

في عام 1991 وعندما انهار الاتحاد السوفيتي، فقد تم ذلك بسرعة غير متوقعة تماماً من جانب واضعي السياسات الغربية. وتقديرنا اليوم "لكينان" والشمولية يقع إلى حد كبير على واقع فهمنا لما عرفوه وما لم يعرفه الزعماء خلال الحرب الباردة، حيث، وعلى حد علمنا أن الاتحاد السوفيتي كان في النهاية قد تم تضمينه.

على الرغم من هذا الحديث ليس للاستخفاف "بكينان" ولا بسياسته بعيدة النظر، بل على عكس ذلك، فقد أكدت الأحداث بشكل صحيح على مكانته في التاريخ. ولذلك، فإنه، مع ذلك، قد وضع أكبر قدر ممكن من التركيز على الطبيعة التفاعلية الفطرية للإستراتيجية المتمثلة في نظرية "اعرف عدوك".

يعتبر الاعتقاد بأنه يمكننا أن نشكل ظروفنا الإستراتيجية، إنما يدلّ على فهم متطور للبيئة التي نعمل بها.

كما ويعتبر أمراً أساسياً لأي فهم وهو معرفة أنفسنا، وقدراتنا، وأعدائنا، وأصدقائنا. وعندما يمتلك الجيش هذه الحكمة، فإن الوقت الذي سيقضى في الاستطلاع، وعلى جمع المعلومات لا يعتبر وقتاً ضائعاً، ولهذا السبب بالتحديد يدعى التجسس غالباً كثاني أقدم مهنة.

وهذا الوصف بالتحديد، كان قد تم دعمه فيما ورد في أسفار الكتاب المقدس "التوراة العبرية" قبل معركة أريحا حوالي 3200 سنة. حيث كان الزعيم اليهودي "يوشع " قد بعث بجاسوسين لجلب معلومات واكتشاف ما يستطيعون عن الأرض ولاسيما أرض "أريحا".

وهكذا، وفي ملتقى طريف للأحداث التاريخية، فقد أمضى جواسيس "يوشع" ليلة مهمتهم الأولى في حانة تملكها عاهرة تدعى "راحاب".

كانت الدعارة بالطبع تعتبر هي المهنة الأقدم، ولكن، ومن أجل إنصاف سمعة الجاسوسين، فقد كانت الحانة مكاناً جيداً للاستماع وطرح الأسئلة في ذلك الوقت. وغالباً ما كانت المعلومات تجمع منذ اللقاءات الأولى.

وبعبارة موجزة، فقد كان اهتمام "يوشع" يكمن في الحصول على استخبارات جيدة ووافية تحقق له الأفضلية في معركته الوشيكة!.

وقد انصب اهتمام "يوشع" بكل رئيسي على تفاصيل حاسمة تتعلق بأعداد القوات، ترتيب القوات، الأعمال الدفاعية، الاحتياط،المؤن، والروح المعنوية، وتفاصيل أخرى مماثلة، والتي تكشف قدرات الخصم القتالية الحالية، وهي الاهتمام الرئيسي في هكذا مواقف.

وإذا سمح الوقت لهذين الجاسوسين، فإن هذا النوع من القدرات المشتق من معلومات الاستخبارات بالإضافة إلى نوايا العدو المفترضة والمحتملة، إنما تعلّم متخذ القرار ليفكر بمناورات طويلة الأمد، وربما تكون الحملة بكاملها مقابل أهداف معركة وحيدة.

وعلى سبيل المثال، فإنه، وبالاعتماد على ما معرفته عن العدو، فمن الممكن أن يكون هناك وقت لتغيير خطط الهجوم أو إعادة نشر القوات وإعادة ترتيبها، أو حتى لتجنب التضارب في الوقت الحاضر.

وهكذا، فعلى المستوى الإستراتيجي الاستخباراتي الاستثنائي فإنه يمكن أن تستغل تلك الإستراتيجية لإعادة تشكيل وتوجيه الحملة بكاملها.

ويعتبر نجاح الحلفاء في ترجمة معلومات آلة التشفير (الإينجما) الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية كمثال استثنائي، حيث كانت المعلومات التي تم الحصول عليها قيّمة للغاية، حتى وأنها قد شكلت سلاحاً إستراتيجياً بحد ذاتها.

خدمت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أحد أكثر التوضيحات دراماتيكية. فقد كان للتواصل بين الاستخبارات والتشكيل والإستراتيجي الخطر الكبير في ذلك التفاعل بين التنافس الإستراتيجي، ولذلك، كان يتم تجاهل كل طرف لقدرات الآخر على تنفيذ ضربة نووية استباقية بسبب عدم وجود الخوف من عواقب هذا العمل ضمن لمحة عن سلسلة ردود الأفعال في ذلك الوضع الحساس، والتي ظهرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين.

عندما قدم كل من سلاح الجو واللجنة الخاصة تقاريرهم بشكل منفصل إلى الرئيس الأمريكي "آيزنهاور" عن التفوق العددي للاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بعدد القذائف البالستية،و العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية. أو مادُعي (بفجوة القذائف) وهذا ما سبب قلقاً شديداً في الولايات المتحدة وصعد القلق بين القوتين العظيمتين، ولكن في الحقيقة، لم يكن هناك فجوة، بل على العكس، فقد كانت الولايات المتحدة متفوقة على منافسيها بعدد الصواريخ البالستية.

ولكن، وبفضل الإدراك المتأخر، فإنه يجب أن نعلم بأن قادة الولايات المتحدة كانوا سيتخذون قرارات متعلقة بنزاع نووي، ومبنية على أساس معلومات خطرة، ولكنها خاطئة.

ولذلك، فإن الاستخبارات عالية النوعية هي المفتاح لمنع صانعي القرار من اتخاذ أي

قرار نهائي، وتحت أي ظرف.

وفي حين أن الخصوم ليسوا دائماً مدركين لنوايا بعضهم البعض، فعلى الأقل، يمكن أن يعلم أحدهم بقدرات الطرف الآخر.

وفي هذه الحالة تحديداً، فإن هذه القدرات كانت عبارة عن صواريخ بالستية، وقاذفات نووية، التي تحسب وتُقيَّم بشكل نوعي، وذلك إذا كان كل من الطرفين قد أدرك نقاط قوة ونقاط ضعف الطرف الآخر، وإذا قبل كل منهما حالة توازن القوى الموجودة. وعندها ستؤسس درجة مرضية من الاطمئنان المفترض بين الطرفين في هذا الحدث لأن (الاطمئنان) كان نتيجة تأثير المهدئ الذي صنعته المعرفة وتطور المفهوم إلى أحد أسس توازن الرعب النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

التكنولوجيا كمستشعرات:

لعب الجو والفضاء دوراً أساسياً في رفع ضباب الحيرة وبناء الاطمئنان. ففي بداية الأربعينيات كانت الولايات المتحدة قد وظفت أعداداً متزايدة من طائرات التجسس على قدرات الاتحاد السوفييتي النووية الحربية ولكن، بما أن آلات التصوير كانت هي المستشعرات الأساسية، فقد كان على تلك الطائرات التجسسية أن تحلق فوق الهدف، وعلى الرغم من الارتفاع الشاهق التي كانت تعمل فيه تلك الطائرات، فإن خطر إسقاطها كان هاجساً دائماً.

وقد كان ذلك التخوف في مكانه، فقد تم إسقاط حوالي أربعين طائرة تجسس أمريكية فوق الدول الشيوعية، وذلك في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1980 في حين تم إلقاء القبض على أكثر من مئة وثمانين عنصراً من أطقم الطائرات والكثيرين ممن قضوا نحبهم.

ولذلك فقد وفرت صور الأقمار التجسس الاصطناعية عنصر الأمان المطلق، وعلى الأخص أنها تعمل على ارتفاعات شاهقة، وتغطي مساحات أكبر بكثير، ولذلك فقد كانت هي الحل.

ومن هذا المنطلق، فقد سارع كل من الطرفين إلى تطوير برامج شاملة لأقمار التجسس الاصطناعية والتي حققت نتائج باهرة.

كان مشروع (الهالة) الأمريكي على سبيل المثال، والذي عمل منذ عام 1960 وحتى عام 1972 قد التقط حوالي 800 ألف صورة لأهداف مختلفة في الاتحاد السوفييتي، ومن ثم تمت مطابقتها بالاستناد إلى مصادر غير رسمية تتضمن كل قواعد إطلاق الصواريخ البالستية، وكافة قواعد الغواصات وقواعد القاذفات.
وكنتيجة لذلك، فقد تضاءلت مخاوف المسؤولين الأمريكيين كثيراً بعد المعلومات التي تم الحصول عليها. كما أن المعلومات الاستخبارية المأخوذة من الأقمار الاصطناعية قد منحت بالمقابل اطمئناناً مماثلاً في الاتحاد السوفييتي.
عندما انتهت مفاوضات أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 بسلام، كانت الحرب الباردة قد بدأت بالذوبان ببطء. وسادت المعرفة عوضاً عن الخوف، والتي أصبحت الميزة الأهم من شكل المحيط والبيئة الإستراتيجية، على الرغم من أن كلا الجانبين كانوا ينظرون إلى مهمات التجسس الإستراتيجية على أنها مهمات مكروهة على حد زعمهم.
وفي الحقيقة، فقد كانت الحيوية في جعل المواجهة النووية أكثر شفافية، وفي بناء ثقة واطمئنان تجاه ما كان في حالات أخرى يعتبر منافسة خطرة، وشكلاً استثنائياً، حيث يكون هناك هامشاً إضافياً لعملية التجسس والتشكيل الذي يتوجب إضافته.
وهكذا، فبالإضافة إلى المعرفة الناجمة عن عمليات التجسس على الطرف الآخر، فإننا سنبقى بحاجة أيضاً إلى من منهم في مراتب الأصدقاء والحلفاء.
ولكن، قد تبرز هنا عدة تساؤلات حول:

- ما الواجب فعله في الأزمة؟.
- كيف سيكون التصرف عندما يُعتمد أيضاً على نوايا وقدرات حلفائنا كما الحال للأعداء.
- هل يمكن لحلفائنا أن يدعمونا بكل حالات الطوارئ؟.
- هل لديهم حقاً التأثير المناسب والقوة النارية التي يدّعون أنهم يتملكونها ؟.
- وهل إن منعتهم الظروف من المشاركة في القوات المقاتلة أن يوفروا الدعم

اللوجستي والاستخباراتي.

وهكذا، لا يمكن اعتبار هذه الأسئلة مجرد أسئلة افتراضية، فخلال حرب جزر "الفوكلاند" في عام 1982 بين كل من المملكة المتحدة والأرجنتين، فقد كان لدى كل منهما علاقات أمن رسمية مع الولايات المتحدة، وكلاهما احتاج للمساعدة الأمريكية لشن حملة فعالة على الطرف الآخر.

وفي هذا الحدث، اختارت الولايات المتحدة أن تدعم بريطانيا بالمساعدات الحيوية وتتخلى عن الأرجنتين دون تقديم أية مساعدة.

وعلى الرغم من أن القوات الأرجنتينية قد حاربت بشجاعة، لكن قادتها لم يحسنوا تقدير وضع حلفاءهم قبل أن يعجّلوا بإعلان الحرب.

وفي الواقع، فإنه لم تكن جميع الأنظمة الأخرى بذات الحماقة التي ارتكبها جنرالات "الأرجنتين" في ذلك الوقت، كما ويجب ألاّ نُفاجأ بأن تاريخ التجسس على الأصدقاء يوازي التجسس على الأعداء.

ومن الأمثلة الصائبة هنا، هو الإسرائيليون الذين لربما يعتبرون النموذج الأوضح حيث يبذلون قصارى جهودهم من أجل الحصول على المعلومات الاستخباراتية وكذلك على ولوج غير شرعي إلى أكثر المعلومات السياسية والتقنية حساسية في الوجود لدى أهم داعميهم، أو أكثرهم وقوفاً إلى جانبهم، وهذا يتضمن الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين.

ولذلك، فمهما كان اعتقادنا حول أخلاقية هذا العمل. فإننا نلاحظ أن كل الدول تتجسس على بعضها البعض بطريقة أو بأخرى، وأن إسرائيل ببساطة كانت الأفضل من معظمهم في هذا المجال.

كما ويجب أن ننوه إلى أننا لا يمكن أن نشكل محيطاً إستراتيجياً إن لم نفهم بشكل كامل جميع المتغيرات الحرجة بما فيها نوايا وقدرات أصدقائنا.

الأفكار وحقيقة الواقع: تركيبة القوة

كان الاقتصادي والفيلسوف "كارل ماركس" قد لاحظ (بأن الفكرة الأهم للفلاسفة الذين فسروا العالم فقط وبطرق مختلفة بأي حال هي في تغييره) وبتعديل

طفيف في السياق على تعليق "كارل ماكس" يمكن أن تطبيق نظرية وممارسة الإستراتيجية في مرحلة ما من العمليات، وذلك للمدلول ذي التفكير الإستراتيجي البحت بحيث يجب أن يترجم إلى تركيب محسوس للقوة.أي في الوسائل التي نحتاجها لتحويل الأفكار إلى أفعال.

إن تركيبة القوة تتضمن الناس، العتاد، أنظمة القيادة والسيطرة، العقيدة، وفي الوقت الحالي البرامج التي تشكل جوهر أي منظمة عسكرية أو شبه عسكرية.

ولذلك، فإن تركيبة القوة إنما تشير إلى عدد من النقاط الجوهرية إذ كيف يمكن لأمة أن تدافع عن نفسها، والأهمية والأولية التي توليها للقدرات العسكرية كأداة القوة للأمة، ووجهة النظر الإستراتيجية والخيارات المفضلة، وخاصة في مجال بنية الردع ونوعية القدرة الدفاعية.

إن تركيبة قوة معينة يمكن أن تعطي هيئة أو حتى تحدد البنية والمحيط الإستراتيجي الموجود. ومن هنا كانت السياسة العالمية عبارة عن رهينة معتبرة بيد الجيش الروماني منذ عام 500 قبل الميلاد إلى عام 500 للميلاد، ومن ثم بيد البحرية الملكية البريطانية ابتداء من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين وللأسلحة النووية في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك كاستجابة للتجارب السابقة من أن الحالة العسكرية يمكن أن تحدد شكل الأحداث التي قامت في عدد من الدول والمنظمات في بداية القرن الحادي والعشرين بتجاهل معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحد انتشار الأسلحة النووية، بل وسعوا إلى الحصول على (القنبلة النووية) معتقدين بأنها وسيلة للوصول إلى المعيار للتأثير الدولي.

ولكن على الرغم من ذلك، فإنهم لم يدركوا بأنهم سيفقدون زمام السياسة في مجالات أخرى، أو تقوية وسائل ردعهم، وقدراتهم الدفاعية في حال اشتعال الحرب، ولذلك، فإن تركيبة القوة تحدد بشكل واسع، كيف ستحارب الدولة.

ومن هذا المنطلق، فإن القوة الدفاعية بدون سلاح بحرية فاعل، إنما يعني ببساطة، بأن الدولة المحاربة لن تحارب في البحر، بينما في حال وجود جيش قوي، فإنه غالباً ما ستفضل الحرب على البر، ولذلك فإن هذا ما كان يُعتمد عليه قبل الحرب

العالمية الثانية، حيث قامت ألمانيا، والاتحاد السوفييتي على حد سواء باتخاذ قرارات حاسمة في هذا المضمار، حيث سارعوا بتطوير منطقي لجيوش قوية.

وفيما بعد، فقد تم اجتياح جيش كل منهما لبلاد الآخر سابقاً على البر، وكلاهما حقق انتصارات على البر.

وعلى العكس من ذلك، فلم تكن من باب الصدفة - في السنوات التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية - في أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قد أبدتا اهتماماً أوسع للقصف الجوي الإستراتيجي كمفهوم للقتال، والتي ستكون محمية مرة بالمحيطات ومرة أخرى بالمسافة. كما أن الأمثلة عن الجيش الروماني والبحرية البريطانية وأسلحة القوى العظمى النووية تمثل تركيبة القوة المناسبة لكل عصره وظرف. ولا يوجد حاجة في هذا المضمار إلى أمثلة أكثر فيما يتعلق بتركيبة القوى التي كانت غير مناسبة عن المتطلبات المزدوجة لتشكيل المحيط الإستراتيجي وخوض الحروب التي واجهوها.

أستراليا وأندونيسيا مثلاً: قضايا للدراسة.

بعد الهجوم الكاسح الذي شنته المقاتلات اليابانية على ميناء "بيرل هاربر" الأمريكي في شهر كانون الأول، ديسمبر في عام 1941 وسقوط سنغافورة في شهر شباط/ فبراير عام 1942 كان الأستراليون يواجهون احتمال الغزو الياباني، والذي كان سيكون من البحر حصراً، ولكن ذلك التهديد لم يكن جديداً حيث كان معروفاً تماماً بالنسبة للمخططين الدفاعيين الأستراليين في بداية العشرينيات من القرن العشرين.

وهنا، يمكننا أن نسأل لماذا - في الفترة الواقعة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية - أنفقت أسترالية حوالي 60٪ من ميزانية دفاعها على تأسيس قوة بحرية صغيرة ولكن باهظة الكلفة، وغير فعالة، بينما كان يمكنهم بهذا المال أن يؤسسوا قوة ضاربة جوية مهيمنة بحجم مناسب، وقوة مناسبة لهزم أي غزو محتمل.

وهنا، فإن الانتقاد العام ذاته يمكن توجيهه إلى التخطيط الأمني الأندونيسي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، في حين أن التهديد الأساسي للأمن

القومي الأندونيسي أتى من حركات عديدة انفصالية داخلية.

إن الاستثمار الأساسي في شراء قاذفات بعيدة المدى، وقوة جوية، وغواصات، ليس منطقياً، بل أكثر من ذلك، حيث لم يكونوا قادرين على إدارة هذه الأنظمة بفعالية.

ولكن، ففي كلا الحالتين، فإن تركيبة القوة كانت تفتقد للمنطق الإستراتيجي، وبالتالي، لم يستطيعوا من حيث النتيجة القيام بأيما تأثير على شكل البيئة الإستراتيجية المحيطة.

إن الطريقة العقلانية لتأسيس وتركيب القوة سيتبع أحد الأسلوبين التاليين، ومن ثم سينضوي تحت أي منهما وهما:

- **المنهج الأول**: ويكمن في التخطيط وهو تهديد خاص.
- **المنهج الثاني:** ويكمن في التهديد الغامض.

وهكذا، فبينما تكون نتيجة المنهج الأول مباشرة ولو بشكل نسبي، فإن المنهج الثاني معقد. ولكن في كلتا الحالتين، فإن نقطة البداية تكون هي ذاتها، أي، التحليل الصارم للظروف الإستراتيجية السائدة، بما فيها المصالح القومية، القوة، اللاحصانة، الجغرافية، السكان، البنية التحتية، الاقتصاد، العوامل السياسية الداخلية، الأحلاف، وتقييمات التهديد الموثوقة. وثمة بضعة أمثلة عن التخطيط في بنية القوة الخاصة بالتهديد، والتي يمكن إيجادها في قوة الدفاع الإسرائيلي قبل عام 1967، وحرب الأيام الستة، حيث كان التهديد واضحاً كوضوح الكريستال من الدول العربية المحيطة، وخصوصاً من مصر وسورية.

إن الجغرافية، وعلم الدراسة الإحصائية للسكان (الديموغرافية) قد حددت الطريقة التي بنت على أساسها قوة الدفاع الإسرائيلية نفسها لكي تستطيع القتال من أجل البقاء القومي، على الرغم من أن إسرائيل بلد صغير جداً وبالكاد تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التي يحتلها من جسم الخريطة الجغرافية لفلسطين 370 كم من الشمال إلى الجنوب مع أقلّ من 140 كم شرقاً وغرباً.

وفي عام 1967 كان عدد سكانها بالكاد يبلغون مليونين ونصف المليون نسمة

مقارنةً باثنين وخمسين مليون عربي من أعدائها. كما أن الحدود البرية كانت مشتركة مع كل من مصر، وسورية، والأردن، ولبنان.

وقد كانت تلك الدول الثلاثة الأولى شديدة العداوة لإسرائيل، على الرغم من أن طائرة قاذفة للقنابل يمكنها أن تطير من القاهرة إلى تل أبيب في زمن أقل من خمس وثلاثين دقيقة، أو من منطقة السويس إلى تل أبيب في غضون أقل من عشرين دقيقة، أو منطقة السويس إلى مدينة حيفا في أقل من تسع دقائق.

وهكذا، فإن الجيوش الغازية يمكنها - بشكل مشابه - أن تصل إلى مراكز سكانية وحكومية خلال ساعات. ناهيك عن أن مصر وسورية كانتا تمتلكان قوات جوية وبرية قوية ظاهرياً، وفي حال وقوع الحرب، فإنهما يمكن أن يتوقعا تعزيزات أساسية من الأردن والعراق.

لقد وصلت حصيلة القوات العربية إلى حوالي /750/ طائرة قتالية، /1650/ دبابة و/300000/ جندي. وذلك مقابل حشد إسرائيلي قتالي يصل إلى /320/ طائرة و/800/ دبابة و/264000/ جندي.

وللحد من القلق الإستراتيجي لتفاوت القوى، فقد قاموا باتخاذ قرارين حاسمين للتخطيط حيث يمكن تلخيصهما كما يلي:

- **القرار الأول:** كان واضحاً أنهم كانوا يحتاجون إلى القتال فوق أرض العدو، وليس فوق أرضهم.
- **القرار الثاني:** كان عليهم أخذ المبادرة، والسعي لتحقيق نصر سريع كي يحرموا دول عربية أخرى في ذات الوقت من التحرك ضدهم.

وهكذا أصبحت فكرة السيطرة على السماء جزءاً مهماً من خطة حملاتهم. وقد منحتهم قوة السماء وحدها عنصر السرعة في العمل، والوصول الإستراتيجي، والقوة الضاربة، ومحو خطر الهجوم العربي على المراكز السكانية لضربها من الجو.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، فقد تم بناء القوات الجوية الإسرائيلية بدقة لتحقيق الأهداف، متضمنة بشكل أساسي من مقاتلات جوية وطائرات هجوم أرضي يمكن استعمالها لغارات جوية لتدمير القوات الجوية للعرب، وهي لا تزال على مدرجات

الإقلاع، أو - في حال الفشل في تحقيق ذلك - القيام بحملة معارك والاشتباك مع الطائرات المعادية في الجو لبسط السيطرة عليه.

لقد كانت المرونة اعتباراً هاماً بما أن معظم الطائرات كان لابد من تبديلها بسرعة من دور إلى آخر، وعلى سبيل المثال حين الانتقال من حالة الدفاع الجوي إلى الهجوم الأرضي، وذلك بالاعتماد على حالة المعركة.

ومقابل العدد الضخم للضربات الجوية، فإن القوات الجوية الإسرائيلية كانت تمتلك - نسبياً - جسوراً جوية قليلة، لأن المسافات القصيرة إلى الحدود والأرض المسطحة، والمكشوفة كانت تعني بأن القوات البرية يمكن أن تتحرك لتوقع مشاكل بمواقع هامة وبشكل سريع عن طريق قناة وحاملة جنود مدرعة.

هكذا، ولأسباب جغرافية وإستراتيجية مماثلة، فإن القوات الجوية الإسرائيلية قد استثمرت قليلاً من إمكانيات الدعم الجوي الأخرى قبل الدوريات البحرية ومواصلات الطيران الدائري.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان يتم تضخيم التقييمات العقلانية للأولويات العملية ويتم مدحها كتأكيد على النوعية المتفردة لقدراتها القتالية في الجو.

كانت القوة الجوية الإسرائيلية منظمة تنظيماً جيداً، وتحتوي على نخبة من خيرة العاملين في المجال الجوي ومدربين جيداً، مع نفسية عدوانية واثقة من ذاتها. كما أن ضربات مقاتلاتها الجوية، ومعظمها كانت مقاتلات فرنسية، إلاّ أنها كانت تمثل تقنية عالية حيث أن التباين من ناحية العمليات والمبدأ كان واضحاً.

و لابد هنا من تدوين أنه عندما كان لابد من تحويل النظرية وراء بناء قوة الدفاع الإسرائيلي إلى تطبيق فإن الطيارين الإسرائيليين جميعهم قد حطموا التهديد الأول لهم وهو القوة الجوية المصرية القابعة في قواعدها على الأرض خلال ثلاثة أيام، ثم قاموا بنفس المعاملة نحو القوات الجوية السورية، ولكن في أقل من نصف ساعة.

وبتحقيقها لأهدافها، فإن القوة الجوية الإسرائيلية كانت حرة في أن تواصل تدمير اتصالات خطوط العدو والهجوم الجوي عليه، وإن مواصلة هذين الدورين كان ناجحاً تماماً.

وبينما تدخلت عدة عوامل في واحدة من أكثر الحملات تألقاً، فقد كان جلياً أن قوة الدفاع الإسرائيلي كانت مبنية بشكل مثالي لتجابه التهديد الموجود للأمة الإسرائيلية.

وبعد أربعين عاماً تستمر قوة الدفاع الإسرائيلي في تطبيق نفس منهج التهديد الخاص لتحديدها لبناء قوتها. كما أن الترجمة للتحليل المعطى لتخطيط دقيق يدعم نجاح إسرائيل ليس فقط في أحداث نكسة عام 1967 ولكن أيضاً في الانتصارات الكاسحة بشكل مشابه في بعض جوانب حرب تشرين / أكتوبر عام 1973 والمعروف لدى الإسرائيليين بحرب (يوم كيبور) وكذلك القتال الذي دار في عام 1982 في وادي البقاع في لبنان.

ومما سبق من أمثلة، فإن كل ذلك يبقى واضحاً تماماً، وأن البنية الأساسية لقوة الدفاع الإسرائيلي قد بقيت كما هي، وإن تكن قد تطورت بشكل واسع. ولكن مع ذلك، فقد كانت هناك إضافات واضحة:

- **أولاً:** من الموثوق به - بشكل واسع الآن - أنه بحدود عام 1967 فقد بنت إسرائيل رأسين نوويين وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين تزايد هذا الرقم إلى ما بين 100 و200 رأس نووي.

وهذه الأسلحة تخدم هدفاً مزدوجاً فهي:

- تساهم في بناء قوة التهديد الخاص التي تواجه بها إسرائيل أعداءها الإقليميين الأساسيين.
- تولد تأثيراً مانعاً واسعاً ضد أي نوع من التهديد من أي نوع من الأعداء المحتملين.

وبمعنى آخر، هذه الأسلحة تستخدم لتشكيل البيئة الإستراتيجية.

- **ثانياً:** في نهاية التسعينيات، قدرت الإستراتيجيات الإسرائيلية بأن تطوير إيران لصواريخ أرض - أرض المتوسطة المدى والتقنية النووية الإيرانية قد بدأت تمثل تهديداً رئيسياً للوجود الإسرائيلي وبالتالي، فإن أنظمة أسلحة جديدة كانت معدة لمواجهة ذلك الخطر والتي قد بدأت تظهر في ترتيب القتال للقوة الدفاعية الإسرائيلية.

وقد اشتملت هذه الأنظمة الحديثة على مقاتلات جوية بعيدة المدى، وربما قادرة على مهاجمة تسهيلات الإنتاج النووي إيراني مثل الغارة التي شنتها مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي على المفاعل النووي للعراق عام 1981.

كما أصبح هناك نظام دفاع صاروخي مضاد للقذائف، بالإضافة إلى صواريخ أرض - جو عالية السرعة، ودقيقة، وبعيدة المدى، وطائرات بدون طيار تحلق على ارتفاعات شاهقة للغاية وشديدة التحمل مع إمكانية للمناورة فوق منطقة التهديد لمدة 60 ساعة.

بالإضافة إلى طائرات مزودة بصواريخ، وأخرى بأجهزة حساسة لالتقاط المعلومات، بالإضافة لأجهزة تحذير مبكر، وأخرى للتحكم بالطائرة، وبرامج فضائية موجهة نحو الأقمار الصناعية الاستطلاعية التي تمتلكها، وتستعملها إسرائيل.

وبشكل مختصر، فقد كان يتم تزويد المخططين الإسرائيليين - وعلى امتداد نصف قرن - بنماذج وبرامج وكتب عن بناء قوة التهديد الخاصة التي تبدو فيها أن نهاية البقاء القومي القديم قد تم إتمامها بشكل غير غامض، وذلك من قبل المصادقة على الهزيمة العسكرية الكاسحة لأي تهديد مسلح وبكافة الوسائل المتوفرة لذلك.

قبل الالتفات إلى مهمة بناء القوة المتحدية الأكثر عقلانية - عندما لا يكون هناك تهديد واضح - فإن تجربة سنغافورة تمثل دراسة حالة جديرة بالاهتمام ذلك لأنها تقع بين نموذجي التهديد الخاص والتهديد الغامض، ومن جهة أخرى، فإن سنغافورة ليست من ذلك النوع لموضوع العداوة العالمية التي من بينها، لنقل إسرائيل وجيرانها، أو اليونان وتركية، أو كورية الشمالية وجارتها الجنوبية، أو الهند وباكستان كما أن السنغافوريّين يعتبرون بالغي الحساسية بالنسبة لوضعهم كأمة ناجحة اقتصادياً، وعلى الأخص من أنها قد بنت ثروتها بشكل واسع بالاعتماد على عاصمتها الفكرية، لكونها لا تملك موارد طبيعية، أو سوق محلية واسعة.كما أن هذا البلد يعتبر صغيراً للغاية وذا مجتمع صيني، ومحاط بأمم إسلامية أقل تقدماً مثل أندونيسيا وماليزيا، وكلاهما تحمل الرفعة نحو المجتمعات الصينية المنفية.

وعلاوة على هذا فإن ماليزيا - مثل إسرائيل - ليس لديها عمق إستراتيجي: حيث

يمكن للمقاتلة النفاثة أن تجتاز الجزيرة من شمالها إلى جنوبها في ثلاث دقائق فقط، ومن شرقها إلى غربها في مثل ذلك الوقت، وبالتالي، فإن قادة سنغافورة قد عملوا بجد واجتهاد متلازمين من أجل تحسين قدرات سنغافورة وتحصينها، وذلك من خلال تطوير القوة المانعة التي ترسل رسائل قوية إلى أي معتدٍ محتمل.

وبشكل خاص، فإن القوة الجوية لجمهورية سنغافورة قد تم تصميمها في المرحلة الابتدائية. وإذا ما تم إعاقة قوات الاحتلال المزعوم، فإن العمليات الهجومية ستكون من بلد على بعد كبير عن سنغافورة، وسينعكس ذلك خيراً على سنغافورة.

لا شك في أن التهديد العام الموجه من قبل قوة دفاع سنغافورة، كان أمراً مفهوماً لكي يكون عبرة للأقاليم الأخرى، وليس فقط من قبل الماليزيين، والذين كانوا على علاقة متكافئة مع سنغافورة، ولم يكن لدى أي دولة مجاورة شك بأن الجيش السنغافوري قادر على القيام بالواجب الذي أسس من أجله.

إن القيادة الواقعية لسنغافورة، ليس عليها أن تتذكر بأنها لكي يجب أن تكون فعالة، بل ويجب أن يوجد لديها قوة مانعة ومعيقة.

وبالمختصر، فإن القوات المسلحة لسنغافورة تسعى لكي تطور من نفاذ بصيرتها ضمن جغرافية جنوب شرق آسيا، من أجل أن تعكس تأثيراً معيقاً واسع النطاق، كما أن هذه القوات قادرة على التجاوب مع مدى طوارئ الدفاع الإقليمي. ولكن صعوبة حشد بنية القوة في وجه الطرق التجارية التي تم إقرارها يجب ألا يقلل من قيمتها.

وحتى في ظروف التهديد الخاص، فإن مثل تلك الظروف قد حفزت من منهج إسرائيل، ولكن تبقى هناك تعقيدات كثيرة، ومن ضمن أمور أخرى، فإن المخططين يحتاجون دائماً إلى تأسيس الأولويات وتقرير كم من بناء القوة الموجودة قد يكون ذا صلة قوية بها. كما يحتاجون إلى توفيق عناصر الصراع البيئي المتعدد مع بعضها، وكذلك إلى تأسيس نظام حكم وتحكم، والحصول على الذخائر الهامة من أجل نيل مكاسب أخرى.

وهكذا، فإن وضع التهديد الخاص على الأقل كنقطة البداية الكامنة في "التهديد" ستكون واضحة.

ولكن في المقابل، فإنه لا يمكن الاعتراف بالمنهج الرئيسي الثاني كمماثل لعدم التعرض للتهديد أو وضع التهديد الغامض. وبالإشارة إلى ملاحظة "ماركس" حول الفلسفة والعمل، فكيف يمكننا تغيير العالم إذا لم نستطع تفسيره؟.

إن الصراع الفكري لحلف "الناتو" في نهاية القرن العشرين يزود شرحاً - بتفسير واسع - للمشكلة بالغة الأدوار، والتعقيدات، والمهمات، وبناء القوة، في حين كانت تجربة "أستراليا" خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن ذاته تعرض دراستها حالة أكثر تفضيلاً.

ولذلك، فإن هيئة تخطيط "الناتو" - وعلى مدى خمسين عاماً - كان لديها على الأقل بعض الأعمال الشاقة في الأمن الدولي.

كان حلف "الناتو" وجدت - بشكل محدد - لمواجهة التهديد العسكري فيما بعد الحرب العالمية الثانية من طرف الاتحاد السوفييتي المنبثق. وقد كان هذا واجباً يجب القيام به إما من خلال تغيير متميز للأسلحة النووية البريطانية الفرنسية والأمريكية من جهة، والأسلحة النووية السوفييتية من جهة أخرى، أو من خلال المواجهة الجماعية للقوات التقليدية على سهول ألمانية.

ولكن، وعلى الرغم من أن كمية وفيرة من التحاليل التفصيلية كانت في متناول الأيدي، فقد كان من الضروري أن تُعدّ الخطط الطارئة التي كانت تعطي أثراً واضحاً لتلك النتائج. ولكن الضغط الإستراتيجي الواسع ومتطلباته البناءة للقوة كانت ظاهرة للعيان.

وفي هذه الظروف، لم يكن من المفاجئ أن قيادة حلف "الناتو" قد سقطت في شيء من الحوار الإستراتيجي وبدون انتشار الشبح المخيف للعدو الطبيعي، فماذا كان على الدول الأعضاء أن تفعل بالأسلحة النووية والقوة العسكرية التقليدية الضخمة التي كانت قد أُعدّت للقتال في الحرب العالمية الثانية؟.

إن القلق الفكري "للناتو" قد ازداد عمقاً عندما تحولت - خلال التسعينيات من القرن العشرين - المشاكل الأمنية الرئيسية المواجهة إلى عمليات تأسيس وإرهاب!

وكلاهما غدا منسجماً وبشكل مريح مع عقلية الحرب الباردة وبناء القوة، ومنذ

ذلك الوقت، استمر حلف " الناتو" كفاحه الشاق لإعادة تعريف نفسه فكرياً وعملياً. أما في الجانب الآخر من العالم، فقد كانت أستراليا تواجه تحدّياً إستراتيجياً معقداً، ففي بدايات السبعينيات، كانت قد بدأت تظهر ثمة حركة عصيان شيوعي متعددة، والتي أخذت تشكل مواقف أمنية إقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أنها لم تكن تمثل تهديداً حقيقياً للديمقراطيين الأحرار أو للدول المنبثقة في جنوب شرق آسيا.

وهكذا، وبما أنها كانت قد أمضت عقوداً في بناء خدماتها العسكرية لقتال قوة الحماية إلى جانب الحلفاء الغربيين، في أراض بعيدة، فإن الإستراتيجيات الأسترالية، كان عليها فجأة، أن تواجه الحقيقة غير المريحة بأن هناك تحديداً آنياً تستطيع أستراليا أن تشكل قوة مناسبة لمواجهته.

وبعد الكثير من الشك تم الوصول إلى قراري تخطيط رئيسيين، فقد كان أهم ما في الأمر هو العمل المركزي للقوات العسكرية الأسترالية والدفاع المباشر عن الأراضي القومية.

بيد أن هذا القرار لم يكن بديهياً كما كان يبدو، ذلك لأن العديد من الأقاليم في العالم، وخصوصاً في "الباسيفيك" - باستثناء الحرب العالمية الثانية - كانت سلمية كما يشير اسمها، في فكرة دولة واحدة، في حين أن الهجوم المسلح المقصود ضد الدول الأخرى بهدف الهيمنة التدميرية هو أمر بعيد، بل ولا يصدق، ولكن مع ذلك فإن البيئة الإستراتيجية العالمية تبقى واحدة بالنسبة للتغير والارتياب.

وقد تكون الحالة أنه خلال العقدين التاليين، فإن معظم الأمم ستشعر بثقة كافية لا تقل قناعاتها حول السلامة الإقليمية، ومع ذلك، فإنه - وانطلاقاً من مستوى عال من الثقة - فإنه من المرجح أن تكون هناك حاجة إليه قبل توقع أي شكل من أشكال نزع السلاح من جانب واحد.

الحافز- القصد - والقدرات من ضمن المفاهيم التي يمكن للإستراتيجية استخدامها كوسيلة لاستكشاف مثل هذه القضايا، فإن وقت التحذير، وطبيعة الطوارئ المعقولة تعتبر أموراً حاسمة على الرغم من أن كلا الأمرين معقد ولكن وقت

التحذير - بشكل خاص - يمكن ان يكون أداة تخطيط مشاكسة.

وقد تتبادر إلى الذهن الإستراتيجي - بشكل خاص - عدة تساؤلات منها:

- هل يمكننا أن نؤسس درجة مقبولة من الثقة عندما يكون هناك خطر أولي يوشك أن يكون له شكل مادي؟.
- أو ربما، هل يمكننا أن نطابق التهديدات غير المتميزة سابقاً في وقت مناسب للقيام بعمل ما؟

وانطلاقاً من هذه النقطة، فإن التهديد يعتبر - من حيث كينونته - ذا ثلاثة عناصر:

1 -الحافز.

2 -القصد.

3 -القدرات العسكرية المطلوبة لترجمة الطموحات إلى أفعال.

وقد يكون من الصعب قياس الحافز والقصد، لأن كلاً منهما ذاتي ولديه استقلاليته الخاصة.

إن تحفيز أي بلد لمهاجمة بلد آخر، يمكن أو لا يمكن أن يكون ظاهراً، في حين أن النية للهجوم قد تكون أكثر صعوبة للتنبؤ بها، كما هو الأمر في هجوم الطيران المفاجئ على ميناء (بيرل هاربور).

ويمكن إسقاط ذلك أيضاً على بداية حرب اليوم السادس، في غزو العراق للكويت، وهجوم القاعدة على مدينة نيويورك وواشنطن.

وهكذا، فحتى عندما تكون الكراهية علنية، فإن التضليلات العاطفية قد تجعلنا نريد أن ننكر الحقيقة، وعلى سبيل المثال، عندما رفض الزعيم السوفييتي "ستالين" أن يعترف بالدليل القطعي بأن "هتلر" كان على وشك غزو الاتحاد السوفييتي في شهر حزيران/ يونيو من عام 1941، ومن جهةٍ أخرى، فإن التهديدات كانت عديدة وطويلة الأمد وواضحة، وذلك قبل أن ينجم عنها عدوان علني.

وفي كلا المثالين السابقين، فإن الخطر المتمثل باليابان، وإسرائيل، والعراق، والقاعدة، قد تم تمييزه سلفاً من قبل خصومهم منذ سنوات، لكنه ومع ذلك، فإن أياً منهم لم يكن مستعداً بشكل كافٍ عندما كانت تُشنّ الهجمات.

ثمة تعقيدات أخرى يمكنها أن تربك الجهود، ولكن يجب أن يكون لاستعمال الحافز والقصد في هذه الحالات مؤشرات تخطيط أولية. فعلى سبيل المثال، فإن الانهيارات غير المتوقعة لنظام يمكن تغييره فجأة عن طريق الأحلاف، القدرات العسكرية، وهذا ما حدث في اختلال التوازن الذي صعق القادة الغربيون بالسرعة التي تحطمت بها حكومة شاه إيران المؤيدة للولايات المتحدة!! والتي تم استبدالها بإدارة معادية للولايات المتحدة، ومحافظة، وخاضعة لرجال الدين!!.

ومن ضمن أمور أخرى أيضاً، فإن تأثير الولايات المتحدة في إيران كان يعني أن القوات العسكرية للشاه - بتقنياتها العالية والمستقرة بثبات - قد بدأت تفقد فعاليتها، وهذا بالتالي، ما خلل كفّة التوازن العسكري الإقليمي.

هناك نموذج مشابه إلى حد ما، وذلك عندما بدأ الاتحاد السوفييتي ينحل بسرعة مروعة بعد سقوط جدار "برلين" في عام 1989.

لكنه في الواقع، لا شيء مما سبق يمكن أن يقدم أيما اقتراح حول فكرة عدم محاولتنا في تقديم "الحافز" و"القصد"، أو أننا يجب أن نحذفها من التفكير المتروّي.

بل على العكس، فإن كلاهما "الحافز" و"القصد" يعتبران منظمان بشكل مناسب كعوامل محددة للتخطيط الإستراتيجي، وهذا سبب لم تمارسه الدول سياسياً لكي تفهم بعضها بعضاً، فتقوم بالتجسس للحصول على ميزة ما دون غيرها.

ولذا فنحن بحاجة لكي نعي الصعوبات المرتبطة بالتحليل الموضوعي.

ولكن أثناء ذلك الوقت، فإن الأمن الإقليمي - بالنسبة لمعظم القادة القوميين - سيستمر بأهمية لا يمكن تجاهلها.

وبشكل متماثل، فإن صانعي القرار الذين يستنتجون بأن السيادة القومية المدافعة ليست عملاً رئيسياً لقوتهم الدفاعية، فإنه يجب أن يعيدوا النظر في الحاجة إلى التنظيم العسكري، كما يجب أن يفكروا بدلاً من ذلك في حراسة الشواطئ، وخدمات السياسة المعززة، كتلك التي تتكرر في البرلمانات وما يشابهها، وهي التي يستطيعون - من خلالها - أن يقيموا معها بالواجبات، ولكن ذلك سيكون على جزء من كلفة النقطة العسكرية الثقافية.

بعد تعريف العمل المركزي للقوة النظامية، فإن الخطوة الثانية هي اختيار ذلك العمل ضد الميزات الإستراتيجية الباقية للأمة وهي ميزات إستراتيجية، اقتصادية، سكانية ومتعلقة بالبنية التحتية أيضاً. وفي حالة أسترالية، فمن الواضح أن ذلك البلد هو قارة وجزيرة محاطة بفجوة مائية وجوية وهي أيضاً ذات اقتصاد قوي وعدد قليل من السكان وبيئة تحتية متفرقة خارج المناطق الداخلية الرئيسية.

ولكن، مع ذلك فإن المضمونات الإستراتيجية لتلك المميزات لم يتم تقديرها بشكل كامل من قبل الإستراتيجيين الأستراليين في الأجيال السابقة، وقد كانوا - لعقود مضت - يؤمنون بأن بلدهم يمكن الدفاع عنه بمساعدة بريطانية أو أمريكية.

وفي المقابل، على خلاف ذلك، فإن المخططين اليابانيين - الذين درسوا المشكلة بشكل أقل عاطفية خلال الحرب العالمية الثانية - قد توصلوا إلى نتيجة مختلفة عندما قام ضباط أركان القواعد العامة الإمبراطورية بحساباتهم، حيث وجدوا أنهم سيكونون بحاجة لاثني عشر قسماً، وللمزيد من السفن أكثر من التي تستطيع اليابان أن توفره لتعبر الفجوة البحرية الجوية، لتقوم بإيجاد حالة من استقرار المعاكس في أستراليا.

وبمعنى آخر، فإن الجهود المطلوبة لغزو أستراليا كانت غير متجانسة مع رجحان النجاح، وكان يُعزى ذلك بشكل رئيسي، لأن الفجوة البحرية الجوية كانت تعتبر حاجزاً هائلاً يمكن الدفاع عنه بشكل نسبي وبسهولة من قبل قوة مبنية بشكل مناسب وقادرة، حتى وإن كانت مُتواضعة الحجم.

ولكن هناك نقطتان يجب توضيحهما في هذه المرحلة:

- **أولاً:** أن الحالات الواضحة لا تكون دائماً هكذا. وبالتالي فإن تخطيط الدفاع والتقدم يكون بالاعتماد أكثر من الحدس، والمحاباة، والخوف العميق، وما شابه ذلك.
- **ثانياً:** أن المنهج المختصر هنا هو منهج عام وليس خاصاً. والمفتاح يكمن في بناء قوات دفاعية لزيادة الميزات المقارنة الثابتة.

ومن هذا المنطلق، فإن تجربة "سويسرا" تؤكد هذه الحقيقة البديهية، فخلال

النصف الثاني من القرن العشرين، كان السويسريون - الذين عرفوا عمل الدفاع المركزي كحماية الأراضي القومية - يستثمرون أرضهم التي تحيط بها الجبال عن طريق وجود جيش ضخم يعتمد على المواطنين، وهؤلاء كانوا ليذهبون إلى الهضاب لجعل أي غزو محتمل أمراً صعباً، أو مكلفاً كثيراً وبشكل غير معقول.

وفي النهاية، فإن التزويد بالمنطق المماثل ولكن الوصول لنتائج بناء قوة مختلفة بشكل واسع بسبب ظروف الهدف المختلفة.

وفي 1970 بدأ المخططون الأستراليون بوضع أولوية أنواع الإمكانيات المطلوبة للقيام بعمليات في الفجوة البحرية الجوية. وبالذات المراقبة، الاستطلاع، التفوق الجوي، والقوات البحرية. وعلى الرغم من دراستها لمنهج مماثل، فإن سويسرا وأستراليا وصلت إلى إستراتيجيتين مختلفتين، الأولى تفصل القوات البرية الدفاعية، والثانية القوات البحرية الدفاعية.

وبطبيعة الحال، ومن أجل أسباب اقتصادية، فإن قادة البلد سيقررون بأن أمتهم لا يمكن الدفاع عنها - دون مساعدة - ضد الخطر الخارجي الرئيسي. أو أنهم قد يقررون بأن الضغوطات الداخلية تشكل الخطر الأكبر في نظامهم. وإذا كانوا عقلانيين فسيشكّلون قواتهم تبعاً لذلك. وربما - في البداية - بمحاولة دعم أمنهم من خلال الأحلاف. وثانياً، بإعطاء أولوية للقوات المضادة للتمرد والإرهاب، وبغض النظر عن الظروف الفردية، فإن إستراتيجيات الدفاع يجب أن تعتمد على تقييمات العمل المركزي والشروط الإستراتيجية المتبقية.

وهكذا، فعندما يتم اتخاذ هكذا قرارات، فإن القضية تصبح واحدة ومن بينها الأنظمة المعرفة بالأرقام ودول حسنة الاستعداد للحرب، ولنستعمل ثانيةً هنا مثال أستراليا. ما هي أفضل طريقة للدفاع عن فجوة بحرية جوية كبيرة؟ وكم من الخطط، وأنظمة الأسلحة والبشر؟ وهل سيكون هناك حاجة لهم للتزود بثقة في الوطن، وإعاقة المعتدين المحتملين في الخارج وإدارة العمليات الناجحة؟ وكم سيطول بقاء نسب الجهود ذات الدلالة؟ وكم من المال سيكون ضرورياً إنفاقه للحفاظ على تلك القوات في مستوى مناسب من الجاهزية القتالية؟

وبتبديل مناسب للمفاصل، فإن هذه القضايا تبقى وثيقة الصلة بالتخطيط لبناء القوة في أي مكان كان: الحافز، القصد، والتحديات.

ومن ضمن المفاهيم التي يمكن للإستراتيجيين استخدامها كوسيلة لاستكشاف مثل هذه القضايا، فإن وقت التحذير وطبيعة الطوارئ المتوقعة تعتبر أشياء حاسمة، وكلا الأمرين معقد، ولكن وقت التحذير - بشكل خاص - يمكن أن يكون أداة تخطيط مشاكسة.

وبشكل خاص، هل يمكننا أن نؤسس درجة مقبولة من الثقة عندما يكون هناك خطر أولي يوشك أن يكون له شكل مادي؟ أو ربما هل يمكننا أن نطابق التهديدات غير المتميزة سابقاً في وقت مناسب للقيام بعمل ما؟

إن التهديد يعتبر - من حيث كونه ذا ثلاث عناصر: حافز، قصد والقدرات العسكرية المطلوبة لترجمة الطموحات إلى أعمال. وقد يكون من الصعب قياس الحافز والقصد، لأن كلاً منهما ذاتي، وإن تحفيز أي بلد لمهاجمة بلد آخر يمكن أن يكون ظاهراً أو لايكون كذلك، وحين تكون النية للهجوم أكثر صعوبة للتنبؤ بها، كما هو الأمر في (بيرل هاربور). إن بداية حرب الأيام الستة، وغزو العراق للكويت، وهجوم القاعدة على مدينة نيويورك وواشنطن، وحتى عندما تكون الكراهية علنية، فإن التفضيلات العاطفية قد تجعلنا نريد أن ننكر الحقيقة كما حدث عندما رفض "ستالين" أن يعترف بالدليل القطعي أن "هتلر" كان على وشك غزو الاتحاد السوفييتي في حزيران 1941، ومن جهة أخرى، فإن التهديدات العديدة طويلة، وواضحة قبل أن ينجم عنها عدوان علني.

وهكذا، ففي كل الأمثلة السابقة، فإن الخطر المتمثل باليابان، إسرائيل، العراق، والقاعدة قد تم تمييزه سلفاً من قبل خصومهم منذ سنوات، لكنه ومع ذلك، فإن أياً منهم لم يكن مستعداً بشكل كاف عندما كانت تأتي الهجمات، وهناك تعقيدات يمكن أن تربك الجهود لاستعمال الحافز والقصد كمؤشرات تخطيط أولي. فعلى سبيل المثال، إن الانهيارات غير المتوقعة لنظام يمكن أن تغير - فجأة - الأحلاف، القدرات العسكرية وتوازن القوة، ومناطق التأثير على حد سواء.

لقد صعق القادة الغربيون بالسرعة التي تحطمت بها حكومة شاه إيران بإدارة معادية للولايات المتحدة، محافظة وخاضعة لرجل الدين. ومن ضمن أشياء أخرى، فإن نهاية تأثير الولايات المتحدة في إيران كان يعني أن القوات العسكرية للشاه بتقنياتها العالية والمستقرة بثبات بدأت تفقد فعاليتها. وهذا بالتالي غيّر التوازن العسكري الإقليمي.

و هناك نموذج مشابه إلى حد ما عندما بدأ الاتحاد السوفييتي ينحل بسرعة مروعة وذلك بعد سقوط جدار برلين 1989.

وهكذا، فلا شيء مما سبق يقدم اقتراحاً حول فكرة عدم محاولتنا تقديم الحافز والقصد، أو أننا يجب أن نحذفها من التفكير المتروي. بل على العكس، فإن كلاهما منظم بشكل مناسب كعامل محدد للتخطيط الإستراتيجي. وهذا السبب لم تسعَ الدول السياسية لتفهّم بعضها بل وتقوم بالتجسس على غيرها. لذا فنحن بحاجة لكي نعي الصعوبات المرتبطة بالتحليل الموضوعي.

إن العنصر الثالث لأي تهديد عسكري، هو في القدرة، ولهذا فمن السهل تقييمه. وعلى خلاف الحوافز والمقاصد السرية، فإن الأبعاد التقنية للقدرات العسكرية يمكن قياسها من غير تردد، سيما وأننا نعلم ميزات الأداء للعديد من الدبابات، السفن، الطائرات والأسلحة. كما ويمكن أن نعتمد على عدد الموانئ والجنود والتقنيين وكادر البحث العلمي. ويمكن أن نقيّم فعالية خدمات الدعم التحريكي للجنود والاقتصاديات الوطنية. وبالتالي استخدامها في أية محاولة لإنقاص تعقيدات عملية بناء القوة.

وفي بعض الأحيان، يستعمل المخططون منهجاً يعتمد على القدرات ويتعلق بتقييم القدرات الحسية للمنافسين المحتملين، ثم تشكيل القوات الخاصة التي ستصبح متفوقة تقنياً. والحقيقة، فإن البلد الذي تكون قدراته العسكرية تُقاس وتستعمل كعلاقة دلالية، قد لا يكون لديه حوافز أو نوايا عدوانية واضحة. وهذه الحقيقة لا علاقة لها بالموضوع بالنسبة لأي منهج، كما أن هذا الأمر ليس غير منطقي كما قد يبدو.

ولذلك فإنه - ضمن إقليم معين للمصلحة الإستراتيجية - من المرجح أن طوارئ الدفاع ستعتمد على القدرات العسكرية الموجودة. أي أن التهديد الذي لا يكون مدعوماً من قبل أي نوع منصف من القدرات لن يكون موضع تصديق.

وبالتركيز فقط على القدرات المتواجدة، فإن المخططين يجب أن يكونوا قادرين على تحديد تلك القدرات ومتابعة إستراتيجيتهم للدفاع. وإن الطبيعة الإشكالية للحافز والقصد حينها يتم الدوران حولها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عرض الأسباب الواقعية، فإن المنهج المعتمد على القدرات ليس مقنعاً على الإطلاق. وكبداية، فقد يكون من الصعب الحكم على الحافز والقصد، ولكن نزعهما من توازن التخطيط سيؤدي إلى إرباك كبير، وكذلك إلى إمكانية اختراع التهديد من جديد، أو تضخيمه على الأقل، ويعوج السبب في ذلك، ببساطة، إلى القرب الجغرافي لأمة أخرى أو قوة إمكانياتها العسكرية المتوحدة.

ولأخذ مثال - متطرف - على ذلك فيما لو كانت الولايات المتحدة تعتبر في "كندا" تهديداً لها، وذلك ببساطة لأن كندا لديها قوة دفاع حديثة منافسة، ولأن الدولتين تتشاركان بالحدود أيضاً فإن أي اقتراح سيكون غير معقول. وبمعنى آخر، فإن "الحافز" و"القصد" لا يمكن إقصاؤهما عن معادلة تقييم التهديد.

وعلاوة على ذلك، فإن الافتراض الأساسي لهذا المنهج هو أن التغير البارز في قدرات أي دولة معنية سيتم متابعته في وقته من أجل القيام بتعديل بناء القوة المرافق أي مفهوم وقت التحذير الذي لا يمكن الاعتماد عليه لرداءة سمعته. والحقيقة أنه كانت هناك عدة أمثلة على زيادة النمو الواضح في القوى ومتابعة الإمكانيات.

فمثلاً، تمتلك السعودية - بشكل سري - حوالي عشرين صاروخاً من طراز "سي إس إس CSS" استوردتها من الصين، ولذلك، فإن هذه الصواريخ ذاتية الدفع يمكنها أن تصل إلى مدى ثلاثة آلاف كيلومتر وتمثل بحد ذاتها قدرة هجومية رئيسية، مع احتمالية إحداث إرباك للاستقرار والتوازن الإقليمي السائد. ولأن امتلاك صواريخ من طراز "سي إس إس CSS 2" لم يتطلب تطويراً داخل البلد أو حتى اختبارات، فقد تم اكتشاف الصواريخ فقط بعد وصولها للسعودية بشكل متأخر بحيث لم يعد هناك

بالإمكان اتخاذ إجراء لمنع وصولها!! ذلك، لأنه لم يكن هناك أجهزة لكشفها أو حتى للبحث عنها وتتبعها!.

وبشكل مماثل، فإن متابعة توحيد ألمانيا، قد روع مخططي الأمن في حلف "الناتو" وذلك عندما اكتشفوا أن بعض وحدات الجيش الألماني الشرقي كانت تحتفظ بمخزون احتياطي من الأسلحة والذي كان يشكّل ثلاثة أضعاف ما تم استيراده في تقارير المخابرات الغربية.

ومؤخراً، فإن الواقع المتزايد لهجمات الإرهابيين كإطلاق غاز في أنفاق "بطوكيو"، وطائرات تطير فوق مركز التجارة العالمي، البنتاغون، والتفجيرات في جزيرة "بالي" في أندونيسيا، ومدريد، ولندن وعمان منذ استعمال القوات العسكرية التقليدية، كل ذلك قد فاقم المشاكل المرفقة للاعتماد غير المناسب على وقت التحذير كوسيلة لبناء القوة.

وفي حين يكون من الصعب مناقشة بدائل أساسية للقوات البرية والبحرية والجوية، فمن السهل إخفاء تغييرات القدرات الرئيسية الموجودة ضمن أرض نموذجية تنطلق منها نشاطات المجموعات صغيرة.

إن التواجد المتزايد لأسلحة الدمار الشامل سيكثف المشاكل المتأصلة في محاولة تتبع تغيرات القدرة السرية والحالة النسبية التي تصبح معها الأراضي عرضة لأن تُضرب بالمقارنة مع قوات الجيش التقليدية، ولذلك فهي تحمل مضمومات بارزة للعلاقة بين الإستراتيجية وتركيبة القوة.

ولكن يبقى هناك ميل - ضمن قوات الدفاع المتقدمة - لإبطال مركزية السلطة، والسماح لعناصر قليلة، لكنها مؤثرة وفتاكة بشكل كبير مثل:

- القوات الخاصة.
- قناصي الأعداء.
- أنظمة الأسلحة المتسلسلة طويلة المدى: كالغواصات والمركبات الجوية التي تستجيب للمعطيات في أقل وقت ممكن، وذلك عندما تبرز فرصة لتتبع تأثير إستراتيجي فجأة.

وهكذا، فمع كل إرادة جيدة في العالم، فإن قوات الدفاع الوطني تبقى بيروقراطية بشكل أساسي وتبقى ترتيباتها التنظيمية هدفية وذلك مع كل ما تتضمنه من كوابح لصنع القرار. بالإضافة إلى المعوقات الأخرى التي ستبرز بشكل ثابت، وعلى الأخص عند متابعة هدف يكون له مضامين قانونية حساسة.

وعلى سبيل المثال إذا كان القرار متعلقاً بخرق السيادة، ومواضيع ذات دلالات ثقافية.

وبالمقابل، فإن منظمات مثل: القاعدة، حزب الله، والجماعات الإسلامية المتميزة باستقلال شبكاتها العالمية عن رجال المباحث الذين قد يشاركون بهدف معروف بشكل عشوائي مثل صرف الأمريكيين من السعودية، وتأسيس خلافة تمتد من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، حيث يتابع رجال المباحث ذلك الطرف من خلال الطريقة الشائعة للإرهاب. ولكن الخلية المستقلة ضمن تلك الجماعات هي التي تختار من سيفعل ذلك ومتى وكيف. بل، وإضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة الإرهاب العالمية تميل إلى إضعاف المنهج المعتمد على القدرات لبناء القوة وذلك لسببين:

- **أولاً:** لأن هدف ذلك المنهج يكمن في بناء تركيبة قوة متفوقة للمتنافسين الإقليميين المحددين. وإجراءات ذلك سيتم تحديها من قبل المنافس الأهم وهو الإرهاب وقاعدته العالمية، فهو لا يميز حدود في دولة.
- **ثانياً:** يعتمد على مقياس القدرات التي يعتمد عليها المنهج حيث تصبح أقل تأكيداً عندما تُطبّق ضد الإرهابيين، فالإرهابيون ليس لهم وجود مرئي في الحال، وهم يسعون باستمرار لاستخدام وسائل جديدة وغير متوقعة، كما ويرفضون حكم القانون.

تعمل الإستراتيجية على مستويات متعددة، وهي مستويات تفاعلية بشكل متأصل. فالقرارات والأفعال المتخذة من قبل زعيم قضية ما، إنما تُحفّز على الاستجابات من الطرف الآخر، ولذلك، فإما أن لا يفعل شيئاً، أو أن يقوم بتغير جذري للخطط.

ويمكننا عند هذه النقطة أن نحاول التحكم بذلك وغالباً بفعالية لا يمكن التنبؤ بها باستعمال إستراتيجية لتشكيل البيئة التي تحدث ضمنها الأحداث.

كما ومن المرجح أن يأخذ التشكيل الإستراتيجي دوره من خلال إنشاء استجابة معيقة للتشكيل، كسبيل يعكس التعاقب المنطقي للأفكار والتأثيرات المرجوة.

عجز الإستراتيجية:

تبدو الإستراتيجية - في الكثير من جوانبها - وكأنها مثالية في عالم مثالي، ذلك لأن كل حدث إستراتيجي يود التوصل إلى النتيجة المرغوبة بأقصى سرعة وفعالية ممكنة حرفياً، ولكن، كيف يمكننا قياس هذه المعايير المحتمل أن تتغير من حالة لحالة؟.

لكن المعايير ستتضمن عادة الحد الأدنى من النفقات بما فيها الخسائر والنفقات والحد الأدنى من تدمير البيئة ولأي بنية تحتية ووضع نهائي مقبول لمعظم الأطراف بما فيها الأطراف الخاسرة، وقد يكون هناك جاذبية خاصة لهذه الأنواع من السرعة للنتيجة الفاصلة الحاسمة، لأن هناك دافعاً يبقى كمفاهيم ثابتة ولمدة طويلة على أنه دافع حاسم أو كمعارك عظمى، ولكن الضربات القاصمة هي التي كانت - في الآونة الأخيرة - أكثر لفتاً للانتباه للمناورات الإستراتيجية.

ولذلك، فقد تبين بالمفهوم المركزي من بين كل من تلك المفاهيم السابقة هو الأولويات المتواجدة في السرعة.

تبدو كل الأمور متساوية ضمن هذا السياق، ولذلك، يتم تقديم النتيجة السريعة والحظ الأوفر للوصول للنتيجة الأفضل، ولذلك السبب الجلي وهو أن القتال الأقصر زمنياً، فإنه على الأقل سيؤدي إلى نتائج أقل - لكلا الجانبين - من قتل الناس وتدمير الأشياء، وباستطاعة السرعة أيضاً أن تشارك بشكل أساسي بمفاجأة الآخرين حيث أن الفائدة التكتيكية والتي تستطيع تقليل الصراعات الكامنة في السرعة هي مصطلح وصل كما ولديها عدة أبعاد.

ثارت الجيوش المغولية عبر آسيا وأوروبا في القرن الثالث عشر والرابع عشر، وسافروا يسوقون أحصنتهم على دفعات متسلسلة، وبعض الأحيان كانوا يقطعون مسافة مئتي كيلومتر في يومين، وهذا التقدم لم يكن له مثيل بين معدلات تقدم الجيوش.

وفي الواقع، ووفقاً للمستكشف الفينيسي "ماركو بولو" فقد كان باستطاعة جيوش المغول السفر لمدة تصل لعشرة أيام، حيث كانوا يستمدون قوتهم من شرب الدم الموجود في أوردة أحصنتهم، كما أن القدرة على الظهور بشكل غير متوقع، كانت تعطي المغول حداً تكتيكياً يخلق تياراً بعدم القدرة على التنبؤ والرعب بشكل متماثل. وخلال عهد السفن المبحرة، كانت تبرز في الأفق - بشكل غير متنبأ به - أساطير تضرب شهرتها الآفاق، وربما وصلت للجانب البعيد من العالم. وهذا، كأي شيء عظيم، جعل البريطانيين والإسبانيين والبرتغاليين والألمان يعبّدون الأسلحة الإستراتيجية المتطورة لذلك العصر، وبشكل آخر لكل من المغول والقوة البحرية حيث بلغت السرعة صيغة واقعية من المفاجأة بينما التكنولوجية ستستمر طويلاً لكي تتطور منذ أن أُهمل الركوب على متن الفرس والإبحار على متن السفن، ولكن تظل للفكرة العامة بقية فعالة، حيث يمثل امتداد السرعة في هذه الأمثلة قوة الحركة والتكتيك القادر على التحرك ما بين مكان وآخر ضمن نطاق الوقت، ودون الاهتمام إذا كان سيستغرق ذلك ساعتين أو يومين أو حتى سنتين، وهذا ما يولد الدهشة، لكن الحركة في الحقيقة تمثل فقط نصف قدرة الهيئة الجسدية لتوازن السرعة، والنصف الآخر هو قوة التطبيقات الصارمة.

ولكن يبرز تخوف من نوع آخر، وهو أن القوات المسلحة التي تولد الدهشة بوصولها السريع، قد لا تكون قادرة على تطبيق الضغط الكافي لأي سبب من الأسباب كالنقص في قدرة الانطلاق، وعلى الأخص إذا اصطدمت بقوة دفاع قوي لا يُذلل بسهولة، ناهيك عن البيئة الطبيعية التي قد تكون غير مناسبة، الأمر الذي قد يولد عجزاً في الخطة العسكرية، وهذا ما يضيع الوقت والجهد المبذول من الألف إلى الياء.

لذلك، فإن الحروب المحدودة جزئياً تعتمد مبدأ الحرب المركزة والاستخدام السريع للقوة كالحركة السريعة، مع خلق الصدمة الصاعقة والسيطرة الغامرة.

ولكن، ومن وجهة نظر أخرى، يمكن أن تكون معيارية التطبيق السريع للقوة بتشغيل واستخدام الأسلحة بينما تكون هناك - من طرف آخر - نزعة واضحة

لمشاركة عدد متزايد وفعال ومستمر باستخدام تكنولوجيا حديثة من الأسلحة، وعلى سبيل المثال، استخدام الرشاش الآلي نوع "مكسيم" الفردي، والذي تبلغ قدرته النارية معدل /500/ دورة في الدقيقة في نهاية القرن التاسع عشر حيث يكافئ مئة جندي مع بنادقهم. ومع ذلك ففي إحدى الاتفاقيات خلال حرب "ماتابل" التي دارت بين عامي 1893 - 1894 كان خمسون جندياً بريطانياً مجهزين بأربعة رشاشات من نوع "مكسيم" قادرين على مقاتلة /5000/ من المحاربين على جبهة "ماتابل" وقد عبر السياسة البريطاني "هلاري بيلوك" في أحد مقالاته عن تحقيق رغبته بالنصر حين قال:

"مهما حدث، فقد حصلنا على رشاش "مكسيم" وهم لم يحصلوا عليه".

وهكذا، فقد كان لزاماً أن تتطور الأسلحة والمعدات مع تطور وتيرة الأحداث، وقد كان ذلك كشكل من أشكال التبدّلات السريعة الطارئة التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وذلك في تطوير ذات الرشاش "مكسيم" وتركيبه على أحد أشكال الطائرات القاذفة مع قابليته المنفردة لإعادة متابعة الهدف آلياً وبنفسه، وكذلك المهاجمة بإطار زمني قصير مقارنة مع غيره بمثال رشاش "مكسيم".

ولكن تم استبدال رشاشات الطائرات القاذفة عالية السرعة الفعلية الواقعية بنماذج أكثر تطوراً وبمنظومة أسلحة تم تصميمها وتحديثها لتتلاءم مع الجهود في المناورة السريعة، في حين أن استعمال القوة ليست النهاية بحد ذاتها، ولكن كل من المناورة السريعة والأسلحة الحديثة هما طريقتان اختياريتان تهدفان لمنحنا المبادرة، وإبعاد العدو عن التوازن، ولمنعه من تحقيق خططه المفضلة بينما تمكننا من تحقيق خططنا، ولذلك فإن تلك الأدوات المستعملة على نطاق واسع تعتبر أساساً لصنع القرارات في ساحات المعارك.

ومن هذا المبدأ، فإنه ليس هناك شيء جديد بأن المنافسة الفكرية كانت دائماً جوهر الإستراتيجية والإستراتيجيون الناجحون كانوا يبحثون دائماً عن أفضل الأدوات لخدمة أهدافهم، ولكن ما هو جديد هو سرعة التقدم الذي يمكن - بالمنافسة - أن ينبثق ويتجدد.

وهذا ما أنتج البعد الثالث لمفهوم السرعة والاتصالات المتطورة والأنظمة الكمبيوترية الذكية التي زادت بشكل دراماتيكي فيما يتعلق بسرعة جمع وتبادل المعطيات والقرارات الممكن اتخاذها والأفعال الجديدة المتخذة لتوسيع الحركية التي أصبحت نوعية إستراتيجية، ومبادئ أساسية للقوة النارية والمناورة كدلالة للتطور.

فشل الإستراتيجية و"التيمبو":

في مطلع القرن العشرين، كانت مشاركة الأسلحة النارية المختلفة تحدد وتفرق بنية التخطيط والتشكيل للحملات العسكرية حيث اعتمدت الجيوش على تكتل المشاة المدعومة بالمدفعية الثقيلة والمزودة بالأسلحة الآلية، حيث كانت تُرى كمفتاح للنصر، وذلك بسبب قلة حدود النقل السككي والطرقي والبحري التي تنقل وتموّن تلك الجيوش، وتمنح القوة المتطورة النارية والوضعية الدفاعية المناسبة، ولذلك فإن الإلهام لم يعد مفهوماً.

وعلى سبيل المثال في ذلك (كالحرب الأهلية الأمريكية التي انتهت قبلها بخمسين عاماً) لكن دروسها أُهملت من قبل العديد من الجنرالات الأوروبيين، وباقتراب نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد بدأت المناورة تأخذ موضعها، أو على الأقل تساوي تشارك القوة كميزة أولية مرغوب بها لتشكيلات الصراع.

إن تزايد مكننة الجيوش كان مركزياً لهذه التغيرات والتغير الطارئ الحديث على القوة الجوية بالإضافة إلى التطور الكمّي لأنظمة الاتصالات التي أدت لتطوير قدرة القادة على معرفة من يفعل ذلك ومتى وأين؟ وماذا الذي يتم عمله؟ أو على الأقل، ليست قوات جنودهم الخاصة.

كانت الاتصالات البدائية والغياب المتكرر من العوامل الأساسية لقابلية نجاح المغول، والبارجات البحرية للوصول بشكل سريع، وغير متوقع، بالنسبة للعدو المستهدف. لكن، ولإحداث عنصر المفاجئة وردة الفعل على الإستراتيجيات في العصر الحديث، فإن ثورة الاتصالات في بداية الحرب العالمية الأولى كانت بمثابة الثورة الحقيقية التي تؤدي لتمكن مفهوم الفشل الإستراتيجي.

إن تقنية الحرب المفاجئة الكاسحة - والتي جربها "ويرما تشت" - خلال الحرب

الأهلية الإسبانية، ثم استخدمت لتكمل آثارها بعد في بدايات الحرب العالمية الثانية، والتي رمزت بالعودة الكاملة للمناورة الشاملة لساحة المعركة، وبشكل عام، فقد حققت جبهات القتال في الحرب العالمية الثانية التوازن بين استخدام القوة، والمناورة، بحيث يكون ذلك على الأغلب ضرورة، وليس احتمالاً للنجاح دون الأخذ بعين الاعتبار بقية العناصر.

بالطبع هناك بعض الاستثناءات، ففي الجانب الشرقي، تغلب الجيش الأحمر أخيراً على السذاجة التكتيكية السهلة، وذلك بمشاركة قوة تعتمد على الجمهرة، والموقع من جهة أخرى، حيث تميزت العمليات في شمال إفريقيا والمحيط الهادي بالحركة المستمرة غالباً ولمسافات طويلة جداً وأحياناً بسرعة كبيرة، في حين فرضت الطبيعة البحرية لحملة المحيط الهادي بشكل خاص الأولوية للمناورة. والملاحظ هنا، أن الحلفاء قاموا بجمعها، لكن خطوط الاتصالات البحرية اليابانية المتقاطعة بأواسط عام 1944 مع القوى النارية للجيش الإمبراطوري التي كانت متراكمة حول بعض الجزر قد أصبحت مفككة كنتيجة نهائية للمناورات الطارئة التي كانت تحدث على أعلى المستويات.

كما أن الحروب الرئيسية التي قامت في الفترة الواقعة منذ عام 1950 وحتى عام 1990 قد أثبتت هذا التغيير، فالميزات الأولية للحرب في كوريا كانت تتمتع بالحركة السريعة للجيوش المتصارعة كالبحر الهائج على طول شبه الجزيرة، وذلك قبل تمركزهم على طول خط الجبهة قريباً من شمال مدينة "سول" في أواسط عام 1951 حيث خاض الأمريكان حربهم في أدغال الهند الصينية، وذلك من عام 1979 إلى عام 1989، وكذلك في العراق وإيران خلال اصطدامهم حول شط العرب والصحراء بالشرق الأوسط من عام 1980 إلى عام 1988.

وهكذا، فإن كل ساحات المعارك قد قيمت تغيرات ميزان القوى بين القوى النارية والمناورة ولكنها سددت الثمن باهظاً، ولكن الذي شوّش قادة الولايات المتحدة هو حربهم في فيتنام حيث مزجوا التكنولوجيا والقوة النارية مع الإستراتيجية التي كانت مناسبة للمناورة ضد أعدائهم المحتملين حيث شاركت ساحة المعارك

والسياسة بالتناوب، وكما حدث مع السوفييت في أفغانستان، بينما في الشرق الأوسط، فقد كانت التقنية المتأخرة والعجز الفكري، قد دفعت كلاً من المتقاتلين لإعادة مجازر الحرب العالمية الأولى.

ولذلك، فإن مخططي الحملات العسكرية في البلدان الأوروبية سوف يكسبون الكثير من التحليل الدقيق لقوة دفاع الجيش الإسرائيلي، في كل من حرب الأيام الستة عام 1967 وحرب يوم الغفران عام 1973. وبالتفكير الصائب حول الوضع الجغرافي والعددي، فقد استغل الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون التفوق التكنولوجي، والقرار العملي الذي قهر وغلب أعداءَهم العرب خلال حرب الأيام الستة التي استطاعت فيها إسرائيل جمع المعلومات واتخاذ القرار والمناورة وتطبيق القوى النارية بقوة شديدة، وبشكل غير قابل للردع.

كان العامل الحاسم الذي تعاملت إسرائيل معه الحرب هو استعمال التساوي بين القوة والمناورة وبالتبصر بالدروس الجيدة والسيئة لكلا الحربين في فيتنام والشرق.

وبالمزج بين التطورات الهامة بالحسابات والاتصالات ورصد المعلومات، والأسلحة المتطورة الدقيقة. ومع بداية الثمانينيات كان هناك حفنة من التطورات الحاصلة على الإستراتيجية الغربية قد بدأت بالانطلاق وهي مازالت تجري باندفاع كبير حيث برزت هناك أوصاف مختلفة "كالحرب الساحقة" والتحكم بالحرب البعيدة.

وأخيراً، فقد أصبح مفهوم العجز الإستراتيجي يكمن في مدى التطور، حيث كانت الفكرة تكمن في إخضاع العدو دفعة واحدة دون السماح له بتغطية الهزيمة، وقد كان ذلك بالتمازج بين صنع القرار والمناورة، والقوة النارية، وكلها كانت قد صُبّت مباشرة ضد مركز ثقله. وبشكل مجازي إن تفادي إرادة وقيود العدو سيكون عجزاً إستراتيجياً بطريقة ما.

وتلك هي النظرية الكامنة في أن مفهوم العجز الإستراتيجي قد اعتمد السرعة واندفاع الضربات المناسبة ضد نقاط القوى الفاعلة للعدو وقوى مركزة لكسر إرادته عند بدء محاولته للرد، ولذلك فالأهداف الصغيرة لم يُنظر إليها، بل وكانت مكروهة على الأقل، والتي تقع بين القوى المهاجمة، ومركز ثقل العدو الذي

يمكن إهماله ولذلك، فإن القرارات السريعة تجعل المناورة واستعمال القوة أمراً أكثر أهمية. كما وتدعى أيضاً بالحروب المتوازية، أو الحروب البعيدة، بالإضافة إلى العديد من الأوصاف التي يمكن أن نميزها في حالات تصعيدها، أو في حالات متابعة الحروب. في حين أن التقنية المطلوبة في التزايد السريع لأنظمة الأعداء الكلية والعملية تلك، ستكون بمثابة انهيار للعجز الإستراتيجي. تعتقد بعض التحليلات الأولية أن تلك النماذج كانت دليلاً على المجريات خلال قيادة الولايات المتحدة للحملة العسكرية على العراق في الفترة الواقعة بين عامي 1991 - 2003 وما حدث في البوسنة في عام 1995 وفي مدينة "كوسوفو" في عام 1999 وفي أفغانستان في الفترة الواقعة بين عامي 2001 - 2002.

كان الهيكل التصويري للعجز الإستراتيجي، قد زوِّد من قبل قائدي القوة الجوية الأمريكية لطائراتهما المقاتلة وهما العقيدين "جون وارين " و "جون بون"، اللذان طوَّر كل منهما فكرته الإستراتيجية بطريقة منفصلة عن الآخر. ولكن، على الرغم من أن عمل "وارين" كان مألوفاً لعمل "بون" الذي كان في يعمل ذات العمل في السابق، لكن "وارين" كان مصمماً على الحملات الجوية التي أجريت بتحالف القوات ضد العراق في عام 1991 (حرب الخليج). أما "بون" فقد كان طياراً ذا مهارة خاصة، تلك المهارة التي طورته إلى مفكر إستراتيجي مؤثر.

كانت اعتقادات "وارين" قد تطورت بشكل خاص فيما يتعلق بقوة السلاح الجوي، والتي ركزت بشكل خاص، على العنصر الطبيعي للعجز الإستراتيجي.

وهكذا فقد كانت تلك المعتقدات تعتبر من أولوياته ولو بشكل مجبر. أما تفكير "بون" الحربي فقد تزود بأفكار نقلته إلى فنون الحرب بشكل عام حيث ركز على العنصر النفسي. ولذلك، فقد تعلق - بشكل أولي - بالإجبار، وبغض النظر عن بقية الإستراتيجيين. كان من الواضح أن كلا مجموعتي المفاهيم لها صلة واسعة فيما بينها، أو فيما يتعلق بإستراتيجية التصرف في ساحة المعارك، وبذلك كانوا يستطيعون أن يصغوا للتفكير الإستراتيجي مهما كانت بيئة العمل، خصوصاً عند أفضل المميزات، حين تكون إستراتيجية مشتركة.

الفصل السادس

شلل الإستراتيجية. الإستراتيجية المثالية.

هناك ثلاث نظريات من ضمن النظريات التي وردت في الكتاب جديرة بالملاحظة:

• **أولاً:** تطبيق الدقة بغرض التصنيف والاختيار، والتي كانت مفقودة في أحيان كثيرة، حيث يتوسط هذه الدقة تصويرها لمراكز الخطورة، والنقاط القاتلة للعدو كسلسلة مؤلفة من خمس حلقات متحدة المركز، والتي يؤدي وصفها - بشكل رمزي - إلى إعانة الثوار في حين أن كل من الحلقات تشير إلى مجموعة أهداف جديرة بالملاحظة حيث تمثل القيمة الأكثر عمقاً داخلياً القيمة العليا، في حين يمثل العمق الخارجي القيمة الدنيا.

وبدءاً بالمركز الذي يمثل أهداف القيمة العليا، فإن نموذج الخبير الإستراتيجي "ووردن" كان قد عيّن المكونات الحساسة لنظام العدو كما يلي:

- القيادة.
- العناصر الأساسية الدستورية (تلك الوسائل أو الطرق والتي بدونها لا يمكن للدولة أو المنظمة ذاتها أن تقوم).
- البنية التحتية.
- تعداد السكان، مع التشديد على مهاجمة الإدارة القومية وليس المواطنين أنفسهم.
- وأخيراً، القوات العسكرية الميدانية.

و بالنسبة لـ "ووردن"، فإن كل الحلقات الخمس تكون موجودة في معظم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ومن المحتمل أن النظام الكلي يجب أن يهاجم بنفس الوقت إذا كانت حدود بنية القوة الخاصة تحول دون متابعة حملة الأفكار النظيرة، إذ يجب على قيادة المركز أن تُعامل بأولوية وبثبوتية.

وفي التطبيق العملي، فإنه من غير الممكن - بأي حال - مادياً الوصول إلى أكثر من حلقة أو حلقتين من الحلقات الخارجية، وعلى سبيل المثال، في حوالي منتصف الحرب العالمية الثانية، كان تفوق قوات الحلفاء جواً وبحراً على قوات الغارات

الألمانية واليابانية يعتبر براعة في الوصول إلى الحلقات الخارجية لأنظمة الحلفاء، ولكن العجز فقط هو الذي أبطأ قدراتهم على ممارسة الضغط الإستراتيجي.

يعتمد النصر - خلال منطق خال من الغموض إلى حد مقبول - على إقناع القيادة المتبارزة على الكف عن المقاومة والاستسلام، ولكن، لدخول هذا النصر حيز التنفيذ، لابد من توليده على الأرجح بممارسة الضغط على الحلقات الداخلية بدلاً من الحلقات الخارجية، فالهدف يكمن في الداخل، ولذلك يجب أن يُتابَع أولاً. ولكن هذا الإنجاز قد يختلف عند التنفيذ إن لم يكن في الطريقة المتبعة حسب معظم الإستراتيجيات العسكرية، والتي تفترض بشكل عام أن أي حملة، إنما يجب أن تبدأ في الحلقة الخارجية هذه مع قوات العدو الميدانية، والتي يجب أن توضع على ما اعتقد دوماً بين أي قوات الغارات والحلقات الأكثر خطورة، ومن ثم التوغل نحو الداخل باتجاه الهدف الأولي للقيادة.

وهكذا، فإن تغيير "ووردن" لاتجاه المنهج التقليدي ذاك قد تم أسره في نظرية ما سُمي: "الحرب في الداخل والخارج".

• **ثانياً:** الميزة الثانية الجديرة بالذكر لمفهوم "ووردن" كانت في دمجه الضمني للتأثير الثوري للتقنيات المُلحّة، وبخاصة الذخائر الحربية، والمخطط لها بدقة.

ففي الحرب العالمية الثانية، استلزم إبادة الهدف النظري إطلاق أكثر من /9000/ قنبلة، أما في حرب فيتنام، فقد نتج عن اتباع إحكام الدقة في رمي الأسلحة المحدثة إلى تقليل ذلك العدد الرهيب السابق إلى /30/ قنبلة. وفي العراق، في عام 1991 كان بإمكان الذخائر الحربية المخطط لها بدقة أن تفي بالغرض.

كانت خطوات التقنية الحربية تسير إلى الأمام في الأوامر العسكرية الأولى، والذي أدى إلى إعادة تعريف معنى التجمع بدون تلك الثورة في تقنية الأسلحة، وقد عزا "ووردن" ذلك لوجود سرعة لا تقاوم بتطبيق القوة والعمليات العسكرية للخصوم، ولم يكن بالمستطاع تلبيتها، ولهذا فقد أصبح نموذجه سهل التنفيذ، وكانت ثمراته شديدة الفعالية بشكل هائل، والمتضمنة في صلبها استخدام الذخائر الحربية الذكية المخطط لها بدقة، حيث خولته لاستخدام قوة هجومية صغيرة نسبيا لمتابعة

عدد من الأهداف دفعة واحدة، وبالتالي لإحداث تفاوت واضح في ميزان القوى.
وهكذا فقد أمدّت التكنولوجيا "ووردن" بدرجة النشاط التي استلزمتها فكرته.

- **ثالثاً:** الميزة الأخيرة الجديرة بالملاحظة في فكر "ووردن" فقد كانت في التركيز الذي وضعه على حضارة المعارضة "الدخول داخل رأس العدو" والتي حملت الولايات المتحدة إلى قذف القنابل على شمال فيتنام على سبيل المثال، والذي عكس في أحيان كثيرة نسبة التشويش الثقافي حيث يفرط المخططون في الولايات المتحدة بقيام الحرب العالمية الأولى على النظام الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الثالث.

ولكن، لا تزال ثمة نقطة ضئيلة، ولكن أقل فعالية في إخضاع المجتمع الزراعي لأي حملة هجومية عن طريق الإعلان عنها، لأن ذلك سيؤدي إلى إضعاف معنويات المجتمع الصناعي. وهكذا، وانطلاقاً من الحقيقة البديهية في أن الحرب هي دوماً عبارة عن اصطدام الإرادات فقد فهم "ووردن" جيداً أن المبتغى الصحيح يعتمد على معرفة قيم قيادة العدو.

ومن ناحية أخرى، فإن وضع القيادة في مركز نموذجه للحلقات الخمس قد ذكر بشكل جلي مخططي الحملات، أي يجب أن تكون دوماً ضمن أولوياتهم الإستراتيجية. وقد كان كتاب "ووردن" في الفترة التي تلت حرب الخليج عبارة عن مجموعة مقالات نقدية وجديرة بالملاحظة.

يمكن المأخذ الوحيد على "ووردن" بأن طريقته كانت أحادية الاتجاه. كما أن تركيزها الأحادي التفكير على مهاجمة القائمة المخططة مسبقاً للأهداف كان تفكيراً ميكانيكياً وخطياً.

وباستمرار مناقشة قائمة الأهداف التي أصبحت نهاية بحد ذاتها لدرجة أن إنجازها كان يمثل الإستراتيجية المطلوبة.

ولكنه في الحقيقة، قد بدا وضع الحالة في الثماني سنوات الأخيرة أثناء الحملة الجوية "للناتو" على نظام الرئيس اليوغوسلافي "ميلوسوفيتش" في جمهورية "يوغوسلافيا" السابقة في عام 1999 مجرد عملية عسكرية تركزت في جزء منها على تأويل نموذج "ووردن".

ولكن المشكلة كمنت في التطبيق أكثر من النظرية. فعندما بدأت الحملة في الاضطراب، كان الأمر يتطلب من الجيش الأميركي، ومن الجنرال القائد "وسلي كلارك" بالتحديد في استدعاء أهداف أكثر وأكثر للهجوم. وبغض النظر عن ارتباطهم بأي بنية كانت، فإن الغاية تبرر الوسيلة إذا تجاوزنا عن ذكر كهنوت "ووردن" في الأهمية الإستراتيجية.

قام الكثير من المتخصصين في السياسة الدولية بوصف حملة الجنرال "كلارك" في قصف القنابل بأوصاف شتى، حيث نعتوه بأن ذلك القصف ليس أكثر من سلسلة منفصلة من أفعال العنف العشوائية الأمر الذي أدى بحلف "الناتو" فيما بعد لكي يركز أخيراً على الأهداف السياسية لما كان "ووردن" قد قال عنه وهو التركيز على أهداف القيادة، بما في ذلك الممتلكات الشخصية "لميلوسوفيتش" والحلقة الداخلية لاتباعه إلى الحد الذي بدأت فيه الحملة تحدث التأثير المطلوب.

ومع ذلك، فإن انشغال "ووردن" بشكل الشلل الإستراتيجي (كيف يجب أن تؤدى الأشياء) على حساب الغرض المنشود يعكس الضعف النظري.

بينما العكس، فنموذجه أن الحرب عبارة عن التنافس النفسي والجسدي في التطبيق العملي، واعتقاد "ووردن" أن العامل النفسي هو عامل صعب إلى حد بعيد في قياس أو حتى في تعيينه أو إرشاده لتركيز اهتمامه بشكل أولي على الطبيعة البدنية للعدو، ولكن هذا المنهج يفترض أن انهيار النظام الطبيعي للعدو يعني أن إرادته للمقاومة ستنهار أيضاً، وهذا بلا شك نتيجة أكيدة.

وباختصار، فإن نموذجه ونظرياته، لا تعتبر كافية للظروف غير المتوقعة، وغير المخطط لها وفي انكماش البشر في وجه المصائب. ولكن "ووردن" استطاع - في نفس الوقت - أن يحدث نظرة جيدة لتحليل الأهداف - وبشكل خاص تركيزه غير المبهم على القيادة - وعلى أفكار العدو النخبة، وقد كان تذكيراً أخيراً في أن الحرب عبارة عن صراع الإرادات.

وفي فترة ما، عندما تطورت تقانة المعلومات والاتصالات المتقدمة، والأسلحة الذكية، فقد عزي ذلك لاستمرار كل أشكال سلطات الاضطهاد لتحقيق سويات

عالية من درجة نشاط العملية العسكرية وزيادة الفرصة للقادة العسكريين بشكل عام لممارسة التأثير الإستراتيجي لمطلع الأحقاد.

يبدو أن تلك الخطورة تعتبر جديرة بالملاحظة، إذا ما استبدلنا مركز تحليل الجاذبية بتحليل الأهداف، بمعنى إذا ترجمنا الأفكار في أصول الحملة الجوية الضيقة بشكل نسبي إلى الإستراتيجية في النطاق الواسع.

الغاية كعجز إستراتيجي:

كان التركيز على الغير في نموذج "ووردن" يمكن أن يوجد في المنطق الوجودي للصراع عند الخبير الإستراتيجي والمؤرخ العسكري "بويد". ففي حين كان "وردن" يطمح في إجبار فرض التغيير على العدو - وذلك من خلال حرمانه لدوره في تقرير كيف ومتى يتم حل الصراع - بإرهاق بيئته الإستراتيجية جسدياً، فقد كان "بويد" يطمح - في المقابل - في الإجبار والإقناع بخياره الأفضل الذي سيكون في تعديل سلوكه المرفوض. وعاكساً إلمامه بفلسفة الخبير العسكري الصيني الأسطوري "صن تزو" فقد لاحظ "بويد" أن المفتاح الرئيسي للربح أو الخسارة يكون دوماً في فهم الغريم.

وبلغة الوسائل والنهايات، كان "بويد" يقترح أن الغاية الوحيدة في الهجوم لنقل عقبة السيطرة الخاصة، أو الجسر، أو محطة الطاقة، أو عزبة الديكتاتور، هو التأثير الذي سيكون للفعل على الهدف الحقيقي أي فكر قائد العدو.والمعروف بعقدته "مراقبة تفاعلية القرار" وتسمية مختصرة للنشاط، والقرار، والتوجيه، والملاحظة.

ومن جهة أخرى، فقد استطاع الطيار المحارب "سابر" في الحرب الكورية، أن يخدع "بويد" بمعدل القتل بالطائرة المقاتلة "الأغر" إلى جانب قدرات الطائرة المقاتلة النفاثة السوفيتية في حرب الجو - جو حيث كان أداء الطائرتين متشابهاً.

وقد استنتج أن نجاح الطيار "سابر" كان سببه التحكم بعمليات الطيران التي تدار بتوجيهات هيدروليكية، وجهاز حفظ التوازن الأفقي المعدل، والتي أتاحت للمحارب الأمريكي أن يعبر من مناورة عسكرية إلى أخرى بشكل أسرع من نظيره السوفيتي.وبعد تفكير مليّ، بدأ يفهم تضمينات هذا المثال الخاص لاتخاذ القرار

التنافسي بشكل عام.

بغض النظر فيما إذا كنا نقود طائرة، أو نحارب بتبادل إطلاق النار واحدة بواحدة، أو بجموع من المسلحين بالبنادق، أو نأمر حملة العمليات العسكرية، أو نمارس إستراتيجية ضخمة أو شيء بيّن، أو في دولة، ذلك لأن مراقبة تفاعلية القرار، تمثل المنطق الوجودي للصراع، ويمكننا هنا أن نأخذ ببساطة بأن الزعيم الأسرع في التصرف فكرياً وبدنياً، هو على الأرجح الذي سيفوز.

مراقبة تفاعلية القرار:

تشرح هذه العملية التنافسية كما تشير العقد الناتجة عن ساحات المعارك، فإننا لا بدّ أولاً أن نلاحظ غريمنا بشكل جيد من أجل تقييم ما يفعل وكيف يفعل.

بعد ذلك علينا أن نوجه أنفسنا إلى الظروف السائدة، أي يجب علينا أن نقيّم ما نعرف عن غريمنا وأنفسنا تقييماً شاملاً، كالخبرة الثقافية ودعم الجغرافيا، والتحالف وقوة النار والأهداف المنشودة والمقبولة.

ولكوننا لاحظنا ووجهنا، فإنه عندئذ يمكننا أن نقرر ما نفعل، ولكوننا قد اتخذنا القرار، فإنه يمكننا أن نقوم بالتصرف، وحالما نتصرف، تبدأ عملية حلقة مراقبة تفاعلية القرار من جديد، كما نلاحظ غريمنا لتقييم استجابته لقرارنا وتصرفنا ونعيد توجيه ذاتنا، وهكذا حتى يتم تحول الصراع إلى قرار إيجابي، وبطريقة مثالية لصالحنا.

رأى "بويد" التوجيه، كالتطور الأكثر أهمية في العملية. وحيثما يكون التوجيه غير الكفء ستكون القرارات فاسدة والتوجيه غير سليم. وبموضوعه، فإنه يجلب قرارات جيدة وبالتالي تصرفات بارعة، ثم يلي ذلك مسؤولياتنا الأولى في فهم البيئة الإستراتيجية.

وقد ناقش "بويد" عند تلك النقطة أصالة الفكر والقرار ليزدهر ما إذا كان التوجيه هو لب نظرية "بويد" لأن الوقت عندئذ سيكون هو المفتاح الرئيسي لتطبيقه، وللقيام بإظهار منطق بسيط، فقد لاحظ "بويد" أن الوقت موجود ببساطة، أي لا يجب أن يُثار أو يساند أو يصان، وكل واحد لديه طريقة وصول متساوية له.

بمعنى آخر، فإن الوقت يعتبر عامل خير حر يستثمره صانعو القرار الحاذقون بينما يبدده الأقل مهارة وبشكل خاص يكون الوقت هو الحليف للزعيم الذي له القدرة الممتازة للضغط على دورة مراقبة تفاعلية القرار الذي لديه الإمكانية في إعادة العقدة بشكل أسرع وبطريقة أكثر تعقلاً.والذي بإمكانه أن يدخل في دورة اتخاذ قرار غريمه وبالتالي يسيطر على صراع الإرادات.

لقد جعلت المقالة النقدية أحياناً نموذج "بويد" أكثر عرضة لهجوم الجماعات مثل الإرهابيين وحرب العصابات الذين بإمكانهم أن يسيطروا على درجة النشاط ويلغون مفعول مراقبة تفاعلية القرار بالرفض والاستجابة لتصرفات الغريم.

ولكن هذا التفكير يبتر كلا الطريقتين. فمن جهة تفتقر المقالة النقدية إلى الطبيعة الجوهرية لعملية مراقبة تفاعلية القرار، لأن الدورة مستمرة وأي قرار يتخذه الزعيم بما في ذلك عدم استجابته لتصرف غريمه السابق يجب أن يتم ملاحظته وتوجيهه. وحينئذ يعود الأمر إلى الزعيم النشط في التقرير بشكل افتراضي عن طريقة التصرف المعدل في تنفيذ التصرف ذاك وبالتالي البدء ثانية بملاحظة الاستجابة. ومن جهة أخرى، فإذا استمرت استجابات الغريم في تثبيط تطبيق الضغط الكافي لتحريض نتيجته عندئذ هدف فرض العجز إستراتيجي سيكون معضلة.

ومن هنا، فإن الأساسات النظرية للعجز الإستراتيجي تمثل بشكل أفضل لدمج تركيبة شكل "ووردن" وغاية "بويد" مع نقاط الضعف والقوة في كلا النموذجيين اللذان يميلان على التوالي إلى إتمام الواحد للآخر.

ومن غير المتوقع أن درجة النشاط تمثل عاملاً خطيراً في النظرية على الأقل، حيث غمرت درجة النشاط بالسرعة التي يهاجم بها نفسياً "بويد" وبدنياً "ووردن" لينهار الموضوع في حالة من الشلل الإستراتيجي.والحملات الأميركية في العراق منذ عام 1991 وحتى عام 2003 تمثل بشكل أفضل ترجمة النظرية ودخولها حيز التنفيذ.

تطور العجز الإستراتيجي:

في العام 1991 بدا الغزو على العراق بحملة جوية مركزة اعتبرت هي الأقوى في التاريخ حيث شنت المئات من الطائرات الحربية وصواريخ بحر - جو بهجومها على

مواقع مختارة بدقه وبدون تمييز لأن مركز الثقل كان يتمثّل بشكل أساسي بالدكتاتور "صدام حسين" والمقربين منه، ولأنه كان من الصعب إيجاده وضربه لأن أهداف القيادة كانت مستهدفه بشكل غير مباشر عبر غارات متفرقة على جهاز القيادة والتحكم، وبغضون أيام قليلة، أصبح نظام الاتصالات والمعلومات العراقي يعمل بعجز، وأصبح صدام وملازميه الأساسيين يواجهون صعوبات كبيره في التحدث مباشره إلى قادتهم الميدانيين لتداول الأحداث.

وهكذا، فقد كانت الضربات المتتالية والمتزامنة ضد العناصر الرئيسية للحلقات الأربع قد ضاعفت من صدمتهم وحيرتهم. ذلك لأن "صدام" كان قد هوجم من الداخل للخارج ولذلك فقد توسعت العقدة إلى ما بعد الإدارة. ثم بدأت الجيوش المتحاربة فيما بينها العمل فوق أرض العراق بعد حوالي ستة أسابيع.

كان قدر "صدام حسين" المحتوم هو في الموافقة على أخذ القرارات التي كانت - بشكل فعال - عاجزة، ولم تكن صدفة أن مدة المعركة قد استمرت لمئات من الساعات قبل التحول إلى غزو العراق عام 2003 كما أن الفرصة للمراقبة يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار بين قوسين. ولذلك، يركز هذا الكتاب على نقطة أن النصر العسكري ليس هو النهاية لحد ذاته. مع الأخذ بعين الاعتبار أن حرب عام 1991 كانت من جانب واحد بطبيعتها.

ولكن في المقابل، فإن عدم قدرة الرئيس الغازي "جورج بوش" على تعريف مخرج سياسي والوصول إلى ما بعد الكلام، يوضح الحقيقة البديهية بالفشل السياسي "لبوش" والذي جعل "صدام حسين" يبقى في مركز القوة، وكدكتاتور عراقي، كان - مرة أخرى - يفهم التهديد لاستقرار المنطقة وأمن الولايات المتحدة، وذلك عندما هاجمت تنظيمات القاعدة الولايات المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2001 والصلات الضيقة التي جمعت بين المنظمات الإرهابية وبين صدام.

والغريب في الأمر، إن وجود "جورج بوش الابن" في البيت الأبيض كرئيس خلف أبيه "جورج بوش" الأب - الذي أشعل حرب الخليج الأولى - قد جعل من نشوب حرب ثانية ضد العراق أمر مرغوب فيه أكثر.

ومن خلال دراسة العجز الإستراتيجي "جورج دبليو بوش" خلال حربه عام 2003 على العراق فإن ثمة مفارقات تبرز واضحة لتجربة الحرب الأولى على العراق عام 1991.
كان الفرق الرئيسي الذي ظهر من تشكيلات القوى المحاربة هو في الأساليب المتبعة أولاً. وما تبع حرب عام 1991 بأن الشلل الإستراتيجي قد أخذ طابعاً معيناً بإبقاء الإيقاع السريع، والمحاكمات المتطرفة، والتمييز بين القوى، والتركيز منذ البداية على أهداف القيادة،وكل ما سبق كان يصادق على ثلاث حملات، اثنتين منهما في البلقان بين عامي 1995 -1999 وواحدة في أفغانستان بين عامي 2001 - 2002.

وبكل واحده من تلك المناسبات، كانت قوات "الناتو" في الفترة الواقعة ما بين عامي 1995 و1999، وبالاشتراك مع القوات الأمريكية في عامي 2001 -2002،والذي جاء على شكل سيطرة تامة من قبل السلاح الجوي وذلك كما حصل في العراق عام 1991.

ولكن في حرب العراق عام 2003 كانت الكتائب العسكرية المركزية في العراق في الجيش كانت تتحرك بسرعة، وبشكل مزدوج بين القوات الجوية والأرضية، ومن مدينة البصرة في الجنوب إلى العاصمة بغداد، ومع الدور الرئيسي في القتال الذي فرض مبدئياً على الجيوش، بينما كانت بعض مكونات تركيبة العجز الإستراتيجي ما تزال محافظة على الفصل بين العمليات الجوية، والملاحظ هو محاولات تقسيم القادة المهمين بالعراق، ولكن هذه المرة، كانت القوات الأرضية هي التي تسعى إلى السيطرة على الخصم من خلال إيقاع مطلق والسيطرة على اتخاذ القرار في ميدان المعركة، فكانوا على نفس الدرجة من النجاح كما كان قد فعل أسلافهم من قبلهم عام 1991، والذين كانوا قد أشاروا إلى صلة أوسع بين الأفكار العظيمة للعجز الإستراتيجي مما تم الاعتراف به مسبقاً من قبل النقاد.
ولكن، ومرة أخرى، يجب مراعاة الاتجاه السياسي للإستراتيجيات، وربما تكون - في بعض المناسبات - هي القضية التي يكون فيها التخطيط العسكري ناجحاً أكثر من اللازم، بالتحديد، ربما في حاله العجز الإستراتيجي.

كان الاجتياح النازي للاتحاد السوفييتي في عام 1941 قد أمّن صورة مسبقة لهذا التناقض الموجود وكان ذلك أيضاً - ولاحقاً - مُثبتاً في العراق في عام 2003.

كما أن ذلك قد لوحظ في محور الأحداث أيضاً بالحرب الخاطفة في بولندا، هولندا وفي فرنسا وذلك في بداية الحرب، حيث كان الألمان في بادئ الأمر قد قاموا بمسح مناطق وأقاليم الاتحاد السوفييتي.

ومن بين الأمور الأخرى، فقد كان النازيون قد دمروا البنى التحتية للقوى الجوية الحمراء (السوفيتية) وذلك بتدمير القواعد الجوية والمصانع في موسكو. وقد جاءت الطبيعة المميزة لهذا التدمير كان لتخلق مشاكل غير متوقعه للقيادة السوفييتية و(للافتواف).

لكن، على الرغم من أن القوى الجوية الحمراء قد سُحقت بسرعة، وعلى الأرض، فإن العديد من موجوداتها القيّمة، بما فيها طياريها المدرّبين قد نجوا.

ومن حيث تحليل "مركز الجاذبية"، فإن قضية الطيارين الذين قتلوا تعتبر هي الأكثر أهمية، بل وأكثر كلفة، وأكثر استهلاكاً للوقت والموارد من القواعد، والمصانع والطائرات.

وهكذا، وبعد عدة سنوات، ومنذ أن توقف تقدم النازية، وعندما كانت الطائرات الحديثة تتدفق من المصانع السوفيتية، والتي كان قد أعيد بناؤها بشكل خارج عن خارج السيطرة الألمانية، وهؤلاء الطيارين أنفسهم، تمكنوا من العودة إلى الصراع في نهاية المطاف، بل وتأكيد هيمنتهم. ولكون الغزو الألماني كان محمياً، ولكون الطيارين السوفييت كانوا قد قُتلوا في حرب استنزاف في السماء، فلم يكن لهذا أن يحدث من جديد. وقد تكررت ذات التجربة بعد اثنتين وعشرين سنة في العراق، ولكن بشكل مختلف هذه المرة.

كان انتصار الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة سريعاً وشاملاً، وكان ذلك الائتلاف - بقيادة الولايات المتحدة - قد أدى إلى انتصار حملات الجيش والتي انتهت بعد خمسة أسابيع فقط، حيث تكبّد جيش العراق أضراراً مادية قليلة نسبياً ذلك لأن عدداً كبيراً من جنود "صدام" كانوا قادرين على الهرب. ولاحقاً إلى الانضمام إلى

قوى التمرد، والتي - وبخلال عدة أشهر - تحولت قوى التحالف ذات النصر المبدئي إلى جيش احتلال مكروه بشدة، وهذا ما دفع العراق إلى حافة الحرب الأهلية.

ومن جديد، كان الشلل الإستراتيجي ناجحاً وبشكل كبير. كان من الممكن أن يكون سهلاً، وفعلاً غير أخلاقي للقناعة بأن الإستراتيجية العسكرية كانت أقل كفاءة، وذلك كحملات الاستنزاف التي خيضت في الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي حطمت قوى العدو في وقت قصير، حيث كان النصر قد تحقق. ولذلك، فقد كان يجب أن يطبق هذا التكتيك في عام 2003.

يعتبر النصر السريع ومنخفض التكاليف من حيث التعريف نصراً جيداً. وهذا ما حدث مع النازيين في حربهم على السوفييت عام 1941 حيث كان من الثابت هو أن الحرب الخاطفة ضد الاتحاد السوفييتي جاء قريباً من الانتصار وإن بشكل مؤلم، ولكن لولا صمود السوفييت الذين نجحوا في لم شملهم، لكان دور طياري القوى الجوية الحمراء قد اعتبر غير موضوعي.

عندما اتخذ القرار لغزو الاتحاد السّوفيتي، وأُعطي المدى للقوات الألمانية التي نفَّذت اجتياحها للحدود وعلى جبهات أخرى، ولكن للمقامرة بسرعة على نصر في الشرق، رغم أنه لم يكن مبرّراً فقط ولكنه من المحتمل أن يكون ضرورياً آنذاك.

ولكن في المقابل، لا يجب أن يكون هناك أيّ نقد مصنوع من التحالف العسكري المذهل الذي قاتل بالتحالف مع قيادة الولايات المتحدة في العراق في 2003.

كانت المشكلة تكمن في أنه كان هناك فشل في إدارة الرّئيس "جورج دبليو بوش" لمصالحة نهايات الولايات المتّحدة المطلوبة السياسية (الديمقراطية في العراق، وبعد ذلك الشرق الأوسط الأوسع) بالطريق المختار (الاحتلال) ووسائل (قوّات مسلّحة).

وتباعاً، فقد ظهرت تلك المشكلة بسبب تأريخ جهل إدارة "بوش" بالشأن العراقي بشكل خاص وبالثقافة الإسلامية عموماً، وبسبب أيّ عيوب إستراتيجية عسكرية.

وهكذا، كانت الخاتمة التي نحن يجب أن نسحبها حول المليشيات والشلل الإستراتيجي في هذه المرحلة بأنّ البذرة المطلقة الذي يمكن لمفهوم الإستراتيجية أن تعطي النتائج من خلالها وتزيد من الأولوية القويّة لصانعي القرار، والذين لم يكونوا

ينوون اتخاذه من قبل، ولا يريدون إنجازه، وتلك الحالة تدلّ عليها، ناهيك فيما يتعلق بالوسائل والطرق المختارة.

التخطيط على أساس التأثيرات:

إنّ مسعى الشلل الإستراتيجي يعتمد على المفهومين المكمّلين، تخطيط أساسه تأثيرات محدودة، وهذا ما يحدث أثناء حرب مركزية، مثله في ذلك مثل العديد من الأفكار المرتبط بالإستراتيجية، ولا جديد بالضرورة، ولكن كلّ ذلك قد أنعش بظهور تقنيات جديدة.

منذ منتصف التسعينيات، تم تبنّي السياسة الإستراتيجية كالاسم الأول لعلم المنهج الذي يكون فيه التأثير المطلوب لأيّ عمل، بغض النظر عن مقياسه، بحيث يجب أن يميّز قبل ذلك العمل المبدوء، وبعد ذلك ينسّق بلجنته المالية المرتبطة.

وقد كان واضحاً، من أن الزعماء كانت لديهم عادة نتيجة معيّنة في العقلية الإستراتيجية، وذلك عندما طوّروا الإستراتيجيات، وبدؤوا طرق العمل. ولكن، إذا كان لتأريخ الحرب والعلاقات الدولية أيّ دليل، فنحن قد نستجوب المدى الذي فيه العديد من صانعي القرار، والذي، في الوهلة الأولى، يحدّد مكان ولاياتهم المطلوبة ضمن الظروف الإستراتيجية السائدة العامّة.

وعلاوة على ذلك، يبدو بأنّه في أغلب الأحيان أيضاً، وبسرعة، أنه كان هناك ميل للاتّجاه إلى التطبيق الأقصى للقوة كوسائل مفضّلة في حين تنوي الإستراتيجية أن تخاطب عيوب ذلك المنطق وهكذا، فإن تساوي خلفية فحص النواحي الإستراتيجية، ناهيك عن الإيضاح الذي يزوّد السلسلة ثقافية مشتركة في الدراسات الإستراتيجية، ويعني المفاهيم الذي تتشكّل فيه القدرات العسكرية الحالية أو الصاعدة لتلك المفاهيم، وذلك بدلاً من الجهة الأخرى.

وفي هذه الحالة، فقد كان المحفّز الفلسفي بمثابة القابلية التكتيكية للإستراتيجية.

ومن خلال الدراسة الإستراتيجية، فإننا سرعان ما سنكتشف خفايا استخدام الإستراتيجيات في كل من الحرب العالمية الثانية، والحرب الأمريكية في الهند

الصينية، لكنها وصل إلى مرحلة النضج فقط في التسعينيات، وذلك عندما شملت حوالي 9 ٪ من كلّ الذخيرة التي أنفقت من قبل القوات الجوية الائتلافية أثناء الشلل الإستراتيجي لعملية عاصفة الصحراء في 1991 بحيث وصلت إلى نسبة 70٪ أثناء عملية غزو العراق في عام 2003.

لقد كشفت التوجهات الإستراتيجية ذلك الاتجاه عن الأعداد الواضحة والنتائج بعيدة المدى. والذي يعبر - للمرّة الأولى - على مقياس كبير وثابت، وإذا كان لابد للهدف أن يميّز، فهو يمكن أن يضرب بشكل بارز، ولكنه - في الماضي - فقد كان الخطأ النسبي في تحقيق الإستراتيجية قد حث على استخدام أسلحة الدمار الطبيعي للأهداف، وذلك بالمقارنة مع ما حدث في الحرب العالمية الثانية حيث كان يستخدم أكثر من 9000 قنبلة لإزالة هدف نظري.

ولذلك، فإن الإسراف من الناحية التقنية قد استخدمت في تنفيذ الهجمات الحاسمة وباستخدام أنواع الأسلحة التي استعملت (قنابل متفجرة ذات قوة كبيرة) وكانت العقلانية بشكل ثقافي خامّ تكمن في حقيقة واحدة فقط، حيث يمكن جرّاء استخدام قنابل من ذلك النوع إحداث نفس التأثير الآن بالمقارنة مع الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت قنابل (غير موجّهة) جديدة في قابلية الطلب الأول.

لكن ضرب الأهداف كان قد ظهر بالضبط في نقطة البداية العملية للحرب، والتي استخدمت فيها قنابل تكتيكية / لديها قابلية تقنية ترجمت إلى علم منهج للكفاح من أجل الحرب والتخطيط لكلّ الخدمات التقليدية المرافقة، والذي لربّما كان له إمكانية اعتناق - ليس فقط النشاطات العسكرية - ولكن من نظرة الدولة إلى الأمن.

لقد جاء الاختراق التصوري بالإدراك البسيط، ولكن القوي قد أعطى فرصة بأنّ الهدف يكون في توجيه ضربة دقيقة، ولكن هل كان ذلك الهدف بحاجة إلى أن يحطّم؟.

كما ويمكن أن يكون من غير الملاحظ بشكل أكبر، الأثر النفسي وحتى بتدرّج السلاح إلى الهدف وإلى أهداف الحملة النهائية؟.

وبكلمة أخرى، هل يمكن أن تُحسّن الأوضاع المنجزة بتفنيد ما قاله ك الخبير الإستراتيجي "كلاوس وتز" على النهايات والوسائل، وعلى الحرب كسياسة؟

إن استهداف الوسائل الإلكترونية في بغداد في عام 1991 يزوّد دراسة سيرة كلاسيكية للإستراتيجية على المستوى التكتيكي. فبدلاً من أن تُحطّم شبكات الكهرباء بقنابل متفجرة قوية، والأسلحة المستعملة الأخرى لقوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة، فقد قامت الولايات المتحدة بتوزيع مئات الآلاف من الألياف الكربونية القصيرة لمولدات ومحولات تتفاوت فترات خدمتها من ساعات إلى أيام، وذلك بالاعتماد على الطلبات السائدة، ومنذ ذلك أخذ العراقيين بإزالة الألياف.

ومنذ ذلك الحين، وبنفس المبدأ ، فقد ازداد التحفيز على بحث وتطوير الأسلحة المرنة جداً لكي تسهّل مسعى المدى العريض، ومقياس التأثيرات التي تتضمّن الأمثلة كالرؤوس الحربية التي يمكن أن تدرّج فوراً قبل الإطلاق للحصول على كثافة متفجّرة معيّنة؛ وأسلحة غير قاتلة؛ كالرؤوس الحربية الخامدة والأسلحة المصغّرة التي تسمح لإحداث تأثيرات أكبر لكلّ جدول مهمّة.

وهكذا ، فإنّ الهدف الذي يدرك التأثير، قد خلط الظروف السائدة، بدلاً من قبول دمار طائش جداً لكلّ هدف، إذ إنّه من المعقول القيام بالمحاولة لإحداث تأثير بعيد ، على كلّ عمل تكتيكي اسمياً، ثمّ في إحساس أكثر لتبنّي نفس النظرة إلى أهداف الأمن القومي ولتخطيط وإجرّاء الحملات العسكرية.

وفي السياق، فقد جاءت الإستراتيجية لتعرّف فلسفة معينة للأمن القومي، وهكذا يميّز المفهوم من التطوّرات الأخرى مثل ما تسمّى بالثورة التقنية العسكرية وشؤون الثورة العسكرية الذي يعرف كتقنية بدون مذهب، والتي كانت أحادية البعد.

لقد أعطت تلك الحروب في النهاية تعارضاً في الرغبات، وقد كان حتمياً تقريباً بأنّ هذا الاهتمام المكتشف ثانية، هو بالضبط ما أدى إلى ارتباط أعمال بالنتائج المطلوبة التي ستمتدّ:

- **أولاً:** إلى كلّ مستويات العمليات واتّخاذ القرارات من الوضع التكتيكي إلى الإستراتيجي.

- **ثانياً:** إلى مسعى إدراكي، بالإضافة إلى التأثيرات الطبيعية.

لم يكن ذلك صدفة، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات التفكير الإستراتيجي، والذي وازى نقاش تنشيط عقل الحرب، وربما كان أفضل باستعمال جنود البحرية الأمريكيين في الثمانينيات لنظرية "جون بويد" على اتّخاذ القرارات التنافسية في ساحة المعركة.

وفي الحقيقة، فإن نظام حلقات "بويد" للإستراتيجية - والتي سبق شرحها - "تصبح في الداخل دورة اتّخاذ القرارات ضد العدو، والتي أصبحت إشارة للتأثير المعاصر لهذه المجموعة من الأفكار.

إن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الثانية في العراق في عام 2003 يصوّر أنواع مختلفة لمستويات الإستراتيجيات بشكل عملي. حيث يتعلّق المستوى الأول بنظرة الولايات المتّحدة إلى ضمان سيطرة الجو، كنتيجة تقليدية أنجزت من قبل لتحطيم قوة العدو الجوية في الجو وعلى الأرض.

وفي هذا الوقت، على أية حال، سيكون العمل متّسقاً مع مفهوم الإنجاز المعرف بتأثير العناية، وينفي النظام الدفاعي الجوي العراقي لتسهيل الاستعمال غير المعرقل من الجو بالقوّات الصديقة - نسبياً - وبجهد وجّه نحو تحطيم الطائرات العراقية وإسنادها.

إنّ فكرة الثورة التقنية العسكرية ترتبط بخطط الحرب الباردة الأمريكية عموماً لمعادلة أعداد الاتحاد السّوفيتي الساحقة بالتقنيات المتقدّمة التي سهّلت ضرب العمق وكذلك في تنفيذ الضربات الصارمة. كما أن تعبير الثورة في الشؤون العسكرية تحيط بأيّ مجموعة جديدة من التقنيات والمفاهيم الإبداعية، مثل ظهور الحرب الآلية في الثلاثينيات، ومن الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تم إبطال البناء التحتي بدلاً من ذلك، والنظام الدفاعي الجوي العراقي، وذلك من قبل نداءات التخطيط الإستراتيجي المضبوطة والمرتبطة، بما في ذلك الردع واندحار القوات العراقية في الجو في عام 1991، كما في عام 2003 حيث رتّب طياريهم للبقاء على الأرض.

ولذلك، فقد كانت الضربات الانتقائية صعبة ضدّ عقد القيادة والسيطرة الرئيسية (إذا كان الطيارين ليسوا في حالة تأهب ومقطوعين حيث لا رادار للتوجيه، ولا اتصالات فعالة، حيث تعتبر هذا من غير المحتمل) وكذلك الضربات الناعمة الانتقائية (بحيث تدخل بيانات خاطئة للعراقيين وتخريب الأنظمة، وزرع فيروسات الحاسوب المنتشرة) ويعتبر ذلك اجرّاء بارزاً حيث أطلق العراقيين أكثر من 1600 قذيفة أرض - جوّ، وحوالي 1200 هجمة مدفعية مضادة للطّائرات ضدّ القوات الجوية الائتلافية، لكنه أسقط فقط سبعة طائرات، مما تشير تلك الأعداد إلى تخبّط نظامهم الدفاعي الجوي بشكل كبير، أما الميزة الثانية، فقد كانت تكمن في الرشوة الناجحة للمخبرين عن الضبّاط العراقيين الكبار للاستسلام بدلاً من المحاربة، وكذلك دور المعلوماتية الهام كما يجب أن يكون الأمر واضحاً من المناقشة السابقة حول الفجوة القابلة للتطبيق بأي مستوى من مستويات النزاع، وبأنّ تسهّل تطبيق الحدّ الأدنى، مقابل الحدّ الأعلى، أو التطبيق المفرط للقوة.

وعلاوة على ذلك، فهو يعرّف خاصية التكتيك الإستراتيجي تلك، ودائماً، سيكون هو الهدف الضمني من نشاط المحاولة لتحويل المكسب التكتيكي الفاعل إلى مكسب إستراتيجي.

تكمن الخطوة الأساسية في تطبيق نظرية التكتيك الإستراتيجي المشتقّة من الأمن، وله أن يبرّئ الفهم فيما نحن عليه، ولا يعني متى نتحدّث عن تأثير التأسيس كهدف، والذي نتمنّى أن يولد ذلك من مجموعة الأعمال.

بغض النظر عن النوع ومدى التأثير الذي قد نتمنّى إنجازه، إذا كنا ننشد النجاح، ثمّ، في شروطنا ، نحن كنّا سنربح. وللتذكير: يعتبر الانتصار مفهوم نسبي، في حين أن التفسير المنفتح من التعبير يحتمل أن يكون مفيد جداً ، لأنه سيولّد الكثير من الخيارات ويشجّع على التفكير المرن بطبيعته، حيث سيكون من المحبب تطبيق التكتيك الإستراتيجي كمطلب لفهم عميق لثقافة المعارك، والمجتمع، والاقتصاد، ونظام الحكم، والمعارضة والتي بمجموعها ستشكل قيمة أعظم على مجموعة التحليل ونشر المعلومات.

ولذلك، فإن هذه العملية يجب أن تتضمّن قياس تأثيرات ما بعد الحدث، والتي أدت من حيث النتيجة إلى تحقيق الهدف المطلوب، وبدمج تقدير التأثيرات المعارضة، كوضع متميّز، كما كان قد مرّ معنا، وهذا يعني بأنّ تطبيق الحملات أو مستويات مماثلة لها سيتطلّب امتلاك درجة إستراتيجية معينة في الوقت الحاضر وذلك من قبل عدد قليل جداً من الأمم أو المنظمات. كما أن المكوّنات الضرورية يجب أن تتضمن أُناساً ممتازي التدريب، مع أفكار جيدة، وأجهزة متقدّمة، وكلّها مدعومة من قبل اقتصاد متين وقاعدة بحث وتطوير أصلية قوية.

على الرغم من قوة المسعى أعلاه، والجهود المبذولة لتقرير التأثيرات المطلوبة بالدقّة المتوخاة فستبقى إلى درجة أعظم أو أقل عبارة عن علم غير دقيق. وعلاوة على ذلك، فكما أن الحالة بكلّ شكل من أشكال الإجبار، فسيكون التطبيق سكوناً تفاعلياً.

وبكلمة أخرى، فإن أيّ تأثير نتابعه قد يسبّب ثانية إلى نتائج غير متوقّعة أو غير مقصودة، وإلى تأثيرات طلب ثالثة، ربما تكون ضمن نظامنا الخاص، بالإضافة إلى ذلك قدرات العدو، والنتائج النهائية التي منها يمكن أن تكون النتائج أسوأ بشكل أكبر بالنسبة لنا من قبول الوضع الراهن قبل النزاع. ويعتبر هذا من الأعمال القسريّة المؤثرة، لكن التحذير ما زال من الضّروري أن يصوّت.

قد تُعرَّف التأثيرات المطلوبة بالأوصاف التي تحدّد مكانها ضمن واحد أو أكثر من المجالات المعلوماتية والإدراكية والطبيعية. فعلى سبيل المثال، قد يتطلّب من دفاعنا إمكانيات أكبر لكي على يجبر أن يكون قادراً على أن يشكل طريقة تأثير على بيئتنا الإستراتيجية؛ وعلى الإبادة كتأثير طبيعي متطرّف؛ والردع كمجموعة التأثيرات الطبيعية والإدراكية؛ بحيث تتلاعب بمجموعة التأثيرات الإدراكية والمعلوماتية.

وهكذا، فإن أيّ تطبيق عقلاني في مثل هذا التوجيه سيؤدّي إلى قوة متميّزة تنظّم الاستنتاجات لكلّ تأثير مطلوب بما فيها طريقتها المرتبطة.

من المهم تقدير أيّ تأثيرات مطلوبة فورية أو قصيرة الأمد بحيث يجب أن تولّد

بتركيب قوتنا الحالية، أو بواحد ممن يمكن أن تجمّع بسرعة؛ لذلك، يجب علينا أن ندير التهديدات الصاعدة غير المتوقّعة حيث من المحتمل إيجاد قابليات دفاع مناسبة.

على الرغم من وجود مشاكل متأصّلة في الاعتماد على القابليات التي اشتقّت من الأجهزة مثل الطائرة الهجومية والسفن الحربية والدبابات التي لا يمكن أن تمكث أكثر من عشرين سنة من مفهوم الخدمة الفاعلة، ولكنها يمكن نموذجياً في البقاء في الخدمة لثلاثين سنة وأكثر.

ولكن ذلك النوع من الإطار الزمني سيرى نوبات مثيرة وغير متوقّعة بالتأكيد في تصوّرات التهديد، ليس في الأحداث الغير متوقّعة مثل النهاية المفاجئة للحرب الباردة، بل في الظهور المفاجئ لتنظيم القاعدة، وتدفق المهاجرين غير الشرعي الجماعي بعد الكوارث الطبيعية.

تلك الإمكانيات تشير تباعاً إلى إمكانية الإستراتيجيات التي تقيّم التأثيرات غير الحركيّة الإدراكية فوق التأثيرات الطبيعية، السبب أن يكون ذلك المشكّل أقل من المحتمل للاعتماد على أجهزة التراث وعلى الأرجح لاستغلال ممارسات ديناميكية.

إن مثل هذه الوسائل والطرق غير التقليدية لربّما أيضاً تزيد فرصة قرار النزاع السريع بالإصابات الدنيا والدمار الطبيعي. فعلى سبيل المثال، عمليات المعلومات تقوّض ثقة نخبة المعارضة وتشجّع على عمليات الارتداد، ويخترق أنظمة قيادة وسيطرة العدو والتضليل وانتشار فيروسات الحاسوب. وهكذا، فإنها ستعود بفائدة متزايدة في السنوات الأخيرة.

وعلى خلاف التأثيرات الطبيعية التي بشكل ثابت تقريباً تتطلّب انتشار القوات ومخاطرة الحياة الصديقة، والتأثيرات الإدراكية التي يمكن أن تتابع من ضمن قاعدة معينة، وربما حتى في الوطن، وللفترات الممتدة، مع أيّ خطر إلى المنفّذين.

قد تحتاج بديهية الحجّة السابقة بأنّ الموقف المختلف بشكل جذري قد يحتاج إلى القابليات التي ولّدت حالياً بالتراث المناسب لإيجاد أنظمة أسلحة، وقد أعطى ذلك

الزمن الطويل جداً، والذي ارتبط بالأنظمة الرئيسية في أغلب الأحيان مثل السفن والدبابات والطائرات وبشكل عدائي إلى فلسفة التكتيك الإستراتيجي.

من بين المبادرات المطلوبة لتحقيق نتائج إستراتيجية هو في فحص نموذجي سريع واستملاك شريحة حالية تكون الأكثر عصرية. كما أن اختيار جدول معيّن لنموذجية سريعة يتضمّن درجة الخطر التقني، ويمكن أن يؤدّي إلى اتّهامات المحسوبية من الشركات التي لم يتم اختيار منتجاتها، وتبلغ شكل من أشكال المعاملة التفضيلية.

لكن، على أية حال، فإذا كانت هناك إمكانية قوية لجدولة ذلك، ولمنافع تحويل الوقت على شبكات الإنترنت من قبل، لربما قدرت بعشرة سنوات، إنما تبرّر مواجهة تلك الأنواع من القضايا. في حين أن تقديم جداول للشرائح المنفصلة بدلاً من الطريقة التقليدية للتسليم المستمر للطلب الكليّ والذي يمكن أن ينقص أيضا، ولذلك لابد من وقت لجعل جزء القابلية للمنتج، بتخفيض الجهد المرتبط بامتلاك البدء بالتموين الجديد، بحيث يستعدّ ويجري دورات تدريبية جديدة، ويطوّر مفاهيم العمليات.

وهكذا، فإن المبادرات الأخرى المطبقة - التي تسهّل عملية الإنجاز - تستعمل لدى العديد من قوات الدفاع الآن، وكذلك الإعلان التجاري من الاستملاك كحلول جزئية وغير مباشرة ومبكّرة إلى مشكلة أنظمة التراث. كما أن علم الإنسان الآلي، والطائرات بدون طيّار، من بين الأشياء الأخرى التي تخفّض الحاجة للمواد الغالية، وللمشغلين، مثل الطيارين، والحرب الرئيسية والضباط، وممثلي المجموعة الأخرى لظهور الخيارات. لا يجب أن يكون تحدي ترجمة نظرية التخطيط على أساس التأثيرات إلى نموذج عملي وبشكل يقلّل من تقديره. فهو سيكون متطلباً جداً. وهناك نقطتان ذواتا علاقة هنا وهما:

• **النقطة الأولى:** بأنّه، وبسبب طبيعة التكتيك الإستراتيجي، فإن أيّ تطبيق واسع للتقنية سيتطلب فهماً عميقاً لثقافة المعارضة، والمجتمع، والحكم، والاقتصاد، والمهارات التي ما كانت واضحة، خصوصاً في أغلب الحملات العسكرية أثناء النصف المنصرم للقرنين الماضيين، بغض النظر عن الذي تضمّنته.

• **النقطة الثانية:** إن أيّ تأثير فوري قد يسبّب ثانية نتائج غير متوقّعة، أو غير مقصودة من حيث متطلبات التأثيرات، وربما ضمن نظامنا الخاص بالإضافة إلى ذلك قدرات العدو، ولذلك، فإن النتائج يمكن أن تكون بشكل أسوأ بالنسبة لنا، من قبول الوضع الراهن قبل النزاع. كما أن بعض دراسات السيرة قد تساعد على تصوير تعقيدات التكتيك الإستراتيجي المتأصّلة.

كانت التكتيكات الإستراتيجية قد مورست بشكل خاص تقريباً على شكل عمليات جوية هجومية، وعلى أهداف مختارة مسبقاً، وكانت ستشهد نتائجها الكثير من القتل الصعب المتفجّر وفقاً للأسلحة المستخدمة.

وهكذا، فإن اختيار الأهداف الصحيحة وكذلك الأسلحة المناسبة، يعتبر مهمّة عالية التخصّص ويمكن أن تكون معقّدة، لذلك تبقى عمليات الضربة إحدى الخيارات السهلة الانقياد والأكثر رغبة في الاستخدام. لكن، فعلى الرغم من هذا، فإنه، وضمن المدى الكامل للإمكانيات التي يمكن أن تتمدّد إلى حدّ كبير نحو أبعاد أكثر بلادة من التأثيرات الاجتماعية والإدراكية.

إضافة إلى ذلك، فقد تكون النتائج المباشرة للهجوم الحركيّ من بين الأسهل للقياس، ويعتبر ذلك ضرراً طبيعياً وفي أن يكون أكثر إلحاحاً بشكل واضح.

بينما، وحتى ضمن هذا النموذج البسيط نسبياً، فإن هناك مخاطر محتملة. على سبيل المثال، القيام بضرب نظام الطاقة الكهربائية للعدو، والذي قد يقضي على صناعاته الحربية، لكنّه لربّما أيضاً يقطع قوّة إلى الخدمات الإنسانية مثل المستشفيات، وإمدادات المياه التي يمكن أن تخرق قانون النزاع المسلّح، مما قد يؤدي إلى خلل كبير. ولذلك، سيحاول مخطّطو الحملة المؤهّلين أن يتوقّعوا تلك الأنواع من التأثيرات الثانوية، لكن التجربة تقترح بأنّ الحرب يمكن أن تكون خياراً غير محتملٍ أبداً للتخلص من ضبابية نظرية "كلاوس" كليّاً.

المنافسون، المتكيّفون، المعقّدون:

في هذه الفقرة، سنحاول أن نستهدف البعد الإنساني مباشرة من الحرب وذلك في مواجهة مصفوفة المخططات المعقدة التي لا هدف لها سوى تحقيق ما وجدت لأجله،

وسوف نبدأ من محاولة تصويب ردود صانعي القرار.

تعتبر تركيبة البشر معقدة بشكل فطري وعلى الأخص فيما يخص بالتكيّف، ذلك لأنها تخضع لمجموعة من العوامل العاطفية والثقافية، والتي تضمن بأنّنا لا يمكننا أبداً التوقّع بالثقة المطلقة، خارج أيّ دورة ردّ فعل عمل. فالمجابهة التي جرت بين أستراليا وأندونيسيا في عام 1999 على التدخل العسكري المخطّط حول "تيمور الشرقية" والتي خوّلت الأمم المتّحدة التدخل تحت قيادة قوة الدفاع الأسترالية، وهذا ما أثار الكثير من الحيرة.

تعتبر أندونيسيا جارة أستراليا الأكبر والأكثر أهمية، وبسبب عدد سكانها الكبير، والثقافات الواسعة المتضاربة، والنظام السياسي العصبي أحياناً في أغلب الأحيان، وهو الأمر الذي تم إدراكه من قبل الأستراليين. وقد تطور ذلك إلى تخوّف أمني. ومن أجل هذا، صبّت الحكومات الأسترالية المتعاقبة مصادرها لتطوير برامج استخبارات تستطيع تزويد فهم متطوّر عن تحركات الأندونيسيين، ومعتقداتهم، وتصرّفاتهم، بهدف دراسة معظم الأحكام فيما يتعلق بردّة فعل أندونيسيا المحتمل إلى حالات الطوارئ المختلفة.

ولكن، على الرغم من ذلك، وطبقاً للتقارير غير الرسمية، فعندما هبطت قوات الأمم المتّحدة في "تيمور الشرقية" فقد كان لدى كبار المسؤولين الأستراليين فكرة صغيرة عن التأثير الذي قد يسببه التدخل.

هل سيتعاون ضبّاط الجيش الأندونيسي، وحكومتهم مع الأمم المتّحدة، أو أنهم سيلجؤون إلى سياسة العاطفة والهجوم؟.

وقد لاحظوا أن ميثاق الأمم المتّحدة، كان بالكاد واسع التأثير، حيث كان يمكن أن يكون أكثر جديّة بالنسبة لأستراليا.

وهكذا، فلابد من إيجاد محاولة جيدة وضمنية لفهم الآخر، وبشكل واثق، ناهيك عن احتمال تطور الأحداث والتأثيرات غير المحسوبة، وقد تم استنتاج كم من المفيد وجود تخطيط مماثل بحيث يكون لدى المتنافسين معرفة نسبية قليلاً حول البنية المعقدة لبعضهم البعض.

إنّ دراسة السيرة الواضحة هنا هي احتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003 الذي كان الرئيس "بوش" وإدارته يجهلون الديناميكات الثقافية والتاريخية في العراق، والتي أطلقت العنان للتأثيرات المتتابعة الهائلة وغير المتوقّعة.

ولكن الواضح أن المسؤولين الأمريكان كانوا يتوقّعون - بعد نصرهم العسكري الحاسم على ما يبدو على جيش صدام حسين - تفكك العراق اللاحق والانهيار نحو منحدر التمرّد والحرب الأهلية تقريباً، وهو الاحتمال الذي جاء بمثابة النتيجة النهائية التي كانوا هو سببها حيث جاءت الأحداث اللاحقة وهي تحمل المعاداة لحكومة ثيوقراطية محافظة إلى المصالح الأمريكية.

وهكذا، فقد صدقت مقولة وزير الخارجية الأسترالي السابق "بيل هايدن" حين تحدث عن النتيجة غير المقصودة!

والخلاصة، ففي الوقت الحاضر، فإن عرض أساس التأثيرات يعتبر من الأمور المعقّدة والصعبة للغاية. ولكن لا نستطيع هنا أن نتهم بأن التكتيك الإستراتيجي كان فاشلاً. بل بالعكس، فإن فكرة تخطيط أعمالنا حول المعرّفة بطبيعة الأشياء، قد يؤدي إلى التأثيرات المطلوبة، وجميعها تقع ضمن حدودها الطبيعية والإدراكية، مقابل الممارسة الروتينية لسياسة تحطيم الأهداف، ولذلك فإنها تنقى في مستوى جيد وبشكل واضح.

على أية حال، فمن الضروري أن نكون مدركين لتعقيدات التكتيك الإستراتيجي للمضي وفقاً لذلك. وتبرز في هذه المرحلة المبكّرة، نظريتان حول استغلال التقنية حيث تبدوان معقولتين، ذلك لكون إحداهما نظرية، والأخرى عملية.

بالقدر الذي يتعلق الأمر بالنظرية، والتخطيط للتأثير، فإنه يجب - وببساطة - أن يعتبر ذلك كحالة عقلية. وحيث أن كلّ تخطيط ينحو منحى التكتيك الإستراتيجي يجب أن يجري ضمن تركيبة من الوسائل التي تحمل طرق النهايات، ويجب أن يبدأ مع تصميم التأثيرات المتطلبة، وهنا من الممكن أن تبدأ أعمالنا، وضمن التأثيرات التابعة وغير المرغوبة.

باستعمال هذه الطريقة، يمكننا أن نتوقّع - إلى حدّ معقول - بدء العمليات مع

فكرة أوضح إلى حيث نريد الذهاب، وهكذا نستطيع بلوغ الهدف المنشود، وأنواع الوسائل التي يجب أن نستعملها.

وكما يحدث، فإن دليل مجلات الدراسات الإستراتيجية ومناهج كلية الأركان العسكرية تشير بأنّه، وضمن قوات عسكرية متقدّمة على الأقل، فإن ثمة استحقاقاً للتفكير من ناحية التأثيرات بدلاً من الدمار، أو الاستيلاء على حصّة من الأرض، أو من الاستنزاف، وهكذا وبقدر ما يتعلق الأمر بالممارسة، فإن التكتيك الإستراتيجي يجب أن يسمح للتطوّر من خلال خطوات بسيطة نسبياً، وهذا الحدّ يعتبر تطبيقاً ناجحاً جداً لعمليات الضربة المخطّطة مسبقاً. في حين أن "الفوريّون" يريدون تأثيرات حركيّة أولياً، ومن ثم ضربة دقيقة يمكن أن يتم توقّع نتائجها - إلى حدّ معقول - أثناء مرحلة التخطيط، ونتائج الضرر الطبيعي التي يمكن أن يكون مدروساً عموماً بعد الحدث.

وبكلمة أخرى، يمكن أن نترك التقنية تأخذ مركز الصدارة، وحيث أن الطريقة، التي تريد أن تدير الديناميكية الغامضة عادة، هي تلك التي ميّزت العلاقة دائماً بين النظرية والتقنية. وهل النظرية تقود التقنية، أو العكس بالعكس؟

وبغض النظر عن الجواب الذي قد نفضّل، فإن العلاقة بينهما على ما يبدو هي علاقة تعايشية، وذلك بسبب التعقيد المتأصّل لمكوّن النظرية، حيث يتجلى هنا اقتراح بأنّنا يجب أن نترك مكوّن التقنية شعورياً لكي يأخذ مركز الصدارة.

على سبيل المثال، يمكن أن تكون التقنية الحالية متكيّفة وبسهولة لتحسين عمليات أساسها تأثيرات البيانات المرتبطة، وفي الوقت الحاضر، فإن تنفيذ ضربة ما، ومن ثم قياس تأثيرها فإن ذلك يتضمّن مهمّتين منفصلتين عادة، واللتان تفصلان في أغلب الأحيان بتأخيرات الوقت الهامّة.

ولكن إذا كانت صلات البيانات قد تحوّلت إلى الأسلحة، فإن الموظّفين العاملين سيكونون قادرين على ملاحظة وقياس نتائج كلّ ضربة فور حدوثها، ويحسّن بذلك قدرتهم إلى حدّ كبير للسيطرة على كلتا التأثيرات المطلوبة والفعلية.

هناك أيضاً مثالاً آخر عن خدمات الدفاع المنفصلة التي تكتسب تقنيات مشتركة

مثل الاتصالات وأجهزة الحرب الإلكترونية لتسهيل العمليات المشتركة. وبشكل ثابت تقريباً، فإن استخدام تلك الأجهزة سوف يحسّن التعاون بين فصائل الخدمة، والتي يمكن أن تمارس تأثيرها التنظيمي الإيجابي. وعندما تكون تلك الأجهزة تتعلّق بنشاطات المعلومات، حيث يكون التكتيك الإستراتيجي مرتبطاً.

وباختصار، فإن بناء (التقنية) يستند إلى (النظرية) وإن التكتيك الإستراتيجي يقلّل التعقيد والعوامل الإدراكية بينما يستغلّ المعلومات بشكل أكبر، وحيث أن العوامل التقنية سهلة الانقياد.

كما أن التكتيك الإستراتيجي قد أصبح معطى ضمن العديد من وسائل الدفاع المتقدّم، وأيضاً دوره في تطبيق دورة (النتائج الإستراتيجية) يبدو أن هناك ترابطاً قوياً بين (التكتيك الإستراتيجي) وعملية (النتائج الإستراتيجية) عموماً بما في ذلك مراحل توجيهها بشكل خاص.

لذلك، فقد أعطى التعقيد المتأصّل للمحاولة في توقّع وقياس التأثيرات، التطبيق الثابت لدورة (النتائج الإستراتيجية) إلى (التكتيك الإستراتيجي) التي تفرض منطقاً مغايراً للمألوف في العرف الإستراتيجي.

إن التخطيط وحسن إدارة العمليات سيؤدي بالتأكيد إلى النتائج المرجوة. كما أن النتيجة النهائية للتقنيات ستزيد من استغلال القوّة التصورية للعمليات، بينما في نفس الوقت تدير تقييداتها العملية.

في حين يمثّل النقيض الثقافي الوجه الآخر لتلك المسألة، حيث يجبر الفكر على التفكير بالقوة، والذي قد ينتج عنه أفكاراً جهنمية لخوض الحرب بشكل شرس، والذي مازال الأسلوب المتبع في العديد من الجيوش. وحتى في الحروب التي جرت مؤخراً، كالحرب الأمريكية في الهند الصينية والحرب العراقية الإيرانية، الخدمات التي كانت محضّرة بشكل جيد جداً وبشكل مذهبي، انضمت إلى المعركة تقنياً بالهدف الأساسي لانطباق قوة على القوة، اعتماداً على كتلة وقوّة نارية، ومن فوز خلال الاستنزاف. مثل هذا الموقف غالٍ جداً، مريب أدبياً، وتحديد ذاتي أصلاً. بالتّباين، الذي يؤسّس تدفق المنطق بين النهايات، واللجنة المالية على

كل المستويات من تفكير ونزاع إستراتيجي؛ يكسر العدد الأصم لكن عقلية تطوير القوة المشتركة جداً التي فيها الجداول، بدلاً من التأثيرات المطلوبة، يستعمل لتعريف القابليات؛ ويسهّل استغلال الأفكار والتقنيات الديناميكية؛ ويزوّد فلسفة تخطيط أمن صمّم لمواجهة تحديات التهديدات الصاعدة بسرعة ويغتنم فرص عصر المعلومات.

شبكة الحرب المركزية:

يبدو أولاً أنّ مفهوم "الجزر" المستند بالنظام التنظيمي لحرب الشبكة المركزية واضحاً في أنّ هدف ذلك النظام هو أن يخلق النظام المستمّر من المحسّسات والبنادق - تنفّس جوي سطحي، سطح ثانوي وأساسه الجو - حيث سيتبادل النظام المعلومات ذات العلاقة في المجال القريب، كما وتسهّل تصرّف العمليات الفعّالة جداً عبر كامل الشبكة.

وثانياً، تبدو الفكرة قديمة كالإستراتيجية بنفسها. وعلى الأخص حين أراد القادة وضع الترتيبات التنظيمية في المرتبة الفضلى والتي كانت لديها مأثرة الاختلاف على النوعيات المنافسة في قابلياتهم المقاتلة المختلفة. وهكذا، هل يمكن لقائد من القرون الوسطى أن يستوعب جنود مشاته، وسلاح الفرسان، ورماة السهام هكذا في حال تم استدعاؤهم، حيث سيتوجب على كلّ عنصر أن يلعب دوره، وكيف سيتواصلون، وكيف يكونون جزءاً عظيماً من النتائج؟.

كانت الجيوش الحديثة تسعى دائماً لدمج دراسات الأسلحة التي تمركز المهمّة التي يجب أن تقرّر الطرق الواجب اتباعها لتكامل المعادلة بين القوات المدرعة والمشاة والمدفعية والاستطلاع والطيران، وذلك من أجل إحداث "تأثيرات مكمّلة بشكل متبادل".

وكآخر تكرار لهذه العملية، فقد استخدمت وسائل التكتيك الإستراتيجي ذات التقنيات الحديثة القويّة، خصوصاً الحاسبات ووسائل الاتصال المتطورة، لإنجاز قفزة نوعية في التأثير.

إن السيطرة على وسائل التكتيك الإستراتيجي (استخبارات، مراقبة، استملاك

الهدف، الاستطلاع) تعتبر بمثابة المفتاح التقني للحصول على النتائج الإستراتيجية المرجوة، لأن النصر الذي يعرف أكثر يمكن أن يسيطر على اتّخاذ القرارات التنافسية على ساحة المعركة.

ففي نظام التكتيك الإستراتيجي المثالي، كأفضل واقع، يكون بمثابة المحسّس المناسب الذي سيعبر بالمعلومات نحو استهداف فوري لأفضل الأهداف، وكذلك باستخدام الأسلحة الأمثل لهكذا ظروف حيث تحتل البندقية مركز الصدارة هنا، والتي يمكنها أن تقوم بتحقيق الهدف عن طريق التمييز، وعلى الأخص من مسافات ليست بعيدة.

وهكذا، فبالقدر الذي تعمل فيه تلك الأسلحة، فلا البيئة، ولا أنظمة الأسلحة، أو الأمور الأخرى يمكن أن يلغي القلق الوحيد الذي ينجم عن تصميم الحصول على التأثير المطلوب في الطرق الأسرع، والأكثر كفاءة لأن التكتيك الإستراتيجي ينوى بطبيعة الحال خلق حالة من تحسين الوعي الموقعي، ويمكّن عنصر السرعة من إحداث إيقاع ذا نتيجة ساحقة ويسهّل تحقيق الأهداف والفرص العابرة. وهذا ما يدعى بالاستهداف الحسّاس للوصول إلى الطرف الآخر من الصراع، وكذلك في المسعى الأهم لتوليد تأثيرات سريعة، ضدّ أهداف عالية القيمة من أجل توليد الشلل الإستراتيجي.

يعتبر التزامن ذاتي الهدف بالنسبة للتكتيك الإستراتيجي هدفاً آخر بحد ذاته على الرغم من وضع المفردة التخصصية المزعجة لنتيجة التكتيك جانباً، لأن المفهوم السائد هنا كنتيجة لما سبق يمكن تلخيصه بمفردة واحدة وهي "الاستحقاق".

يُفترض أساساً أن تكون قدرة كلّ الحرب المتباينة تحارب عناصر قوة مشتركة بحثاً عن هدف مشترك. أما القدرة النفسية فستُبنى على فهم مشترك من الهدف؛ على فهم مشترك للمعركة، وذلك من خلال الاشتراك بالصورة الفاعلة المشتركة؛ وعلى امتلاك التدريب والتقنية الضرورية.

في وقت مبكر من عام 2005 كانت قوة الدفاع الأمريكية قد بنت نموذجاً هندسياً معمارياً لتصور التكتيك الإستراتيجي الذي ارتبط بشبكة عالمية من

القيادة والسيطرة، بالإضافة إلى قابليات تحقيق النتائج الإستراتيجية. كما أن الأنظمة العديدة الأخرى قد ساهمت في مكاملة ذلك البناء، وقد أدخلت الإنترنت ساحة المعركة، وقد شملت بذلك مئات من الأنظمة القتالية، ومقاتلي الحرب والمحسّسات... إلخ.

لقد عرضت تلك العناصر الجديدة للتكتيك الإستراتيجي العديد من الارتباطات والطرق الأمنية المختصرة، وأتمتة القرار، وتحوّلت على ما يبدو لثوان زمنية قليلة لتحديد مكان وتمييز الأهداف.

وفي الحقيقة، فقد كانت الشبكة بهذه السرعة، تشكل العائق الأكبر إلى الاستدعاء السريع للأهداف، من قبل أسلحة الطيران التي تعتبر الأسرع في التصرف.

وفي الوقت الحاضر، فقد يستغرق تحقيق الهدف دورة قياسية من عشر دقائق بدءاً من التعرف على الهدف وانتهاءً بتدميره.

لقد دفعت الإمكانية المثيرة ببعض المحلّلين فيما يتعلق بالتكتيك الإستراتيجي بانتقاء النموذج الذي يعرف إستراتيجياً. كما أن الفكرة الأبرز لدى هؤلاء المحللين هو كيف يمكن لجندي انفرادي أن يتمتّع بفائدة اتّخاذ القرارات الساحقة خلال التدخل، وتحويلها إلى عناصر من المعلومات الفورية المتفوّقة، والمجهّزة بالمحسّسات المتقدّمة والأسلحة الدقيقة البعيدة المدى، وقد يكون قادراً على اتّخاذ القرارات واتباع الإجرّاءات التي يمكن أن تأخذ تأثيراً إستراتيجياً.

تبدو الإمكانية بشكل بارز بالمقارنة مع الأعمال التكتيكية التي كانت في الماضي عبارة عن كتائب من جنود المشاة الفردية. وقد كانت الأمور البديهية، بالطبع، بأنّ نفس الجندي يجب أن يكون قادراً على تفادي الأخطاء الإستراتيجية، والعمل على تحقيق نتائج رئيسية.

ولكن ذلك كان يتحتم على القيادات تحديد النوعية الملائمة للجنود، وكما هو معروف من قبل مصطلحات المعرفة الإستراتيجية، وبراعة اتّخاذ القرارات، حيث يتطلّب ذلك تحسيناً هائلاً على المعيار التاريخي.

أصبح دخول الإنترنت يلعب دوراً بارزاً في نجاح الأهداف، فالجنود العاديون الذين

يستخدمون الإنترنت قد يحرزون الأهداف ضمن المجموعة، حيث ساهم الإنترنت بنشر المعلومات الإستراتيجية. أما الآن، فقد تم استخدام الإنترنت أيضاً من قبل الإرهابيين كنظام اتصالاتهم، ولذلك، فقد عمل الإنترنت أيضاً لإحداث أساليب إدارة معلومات جديدة محتملة لقوات الدفاع الوطنية.

كان أول استخدام للإنترنت هو استخدامه فيما يعرف بغرف الدردشة؛ وذلك، على صفحات الويب العالمية التي يمكن الوصول من خلالها إلى أقصى الأماكن حول العالم، كما ويمكن أن تكون إمّا مفتوحة أو مقيّدة، والذي يمكن من خلاله للاستخبارات، أن تتبع الأفكار، والمعلومات تقريباً على أي شيء آخر، ويمكن أن يتم إرسالها وتبادلها.

ومن بين الأشياء الأخرى، فإن مثل هذا النظام سيكون له الإمكانية لتحدّي المنظمات المرتبية طويلة المدى والتي فضّلت بقوات الدفاع التقليدية.

يعتبر استخدام غرف الدردشة في كافة أنحاء الجيش أن كل جندي يمكنه الوصول إلى الإنترنت، يمكنه أن يحسّن من قدرات أدائه، وكذلك إلى السرعة التي يستطيع من خلالها التزود بالمعلومات المرسلة عبر قنوات خاصة، وكذلك في الوصول إلى عمق قاعدة المعلومات في كافة أنحاء المنظومة، كما ويمكن أن يؤثّر على من يتبادل المعلومات معه.

وعلى حد سواء، فإن كلّ موقع ويب، أو غرف دردشة يمكن أن تغرق بالكثير من المشاكل، والحجم المطلق الذي منه يمكن أن يخلق مشاكل أكثر. ومرة أخرى، يكون الجواب على ما يبدو في نوعية المستعملين؛ وأيضاً في المهارات الفردية الضمنية التي تبدو لكي تكون أعظم - إلى حدّ كبير - من المعيار التاريخي.

وهكذا، فإن أي شخص يمكن أن يشتري تلك التقنية، ويحاول نسخ الأفكار، لكن تطوير الناس المناسبين مسألة مختلفة.

تعد مجموعة "الجزر" والتكتيك الإستراتيجي قد وصلت إلى درجة لا نظير لها من وعي فضاء المعركة والقدرة على تطبيق القوة الحاسمة بالتمييز بحثاً عن التأثير المباشر بالضبط. لكن ثمة عقبتان رئيسيتان نحو إدراك درجة الفوز في الحرب

المتوقّعة، وقابلية تقليل المصاب، وكيفية إدارة المعلومات، وكيف تتغلّب على ثقافات الخدمة الوحيدة المتحصّنة للجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية وجنود البحرية.

ومرة أخرى، فإن القضية التقنية تُظهر مدى الاستجابة الإستراتيجية. وفي هذه الحالة، تحتاج التقنية لإجراءات التكتيك الإستراتيجي وكذلك النتائج الإستراتيجية بشكل كبير: حيث يكمن التحدي في القدرة على جعلها تعمل جيداً - واستخدامها بشكل كفء - وهنا، فإن الاتصالات تعتبر مثالاً واضحاً.

كان الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية قادرون على إرسال رسائل الاتصالات الإلكترونية في حوالي ستّين كلمة بالدّقيقة. وفي زمن الحرب الأمريكية في الهند الصينية، فقد ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى مائة كلمة بالدّقيقة؛ وفي حرب الخليج عام 1991 إلى مئة ألف كلمة في الدقيقة (وهو ما يكافئ قاموساً بسيطاً)؛ وفي وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين إلى ثلاثة ملايين كلمة.

وهكذا، فمنذ معرفة جوهر اتّخاذ القرارات عموماً ومفهوم الشلل الإستراتيجي بشكل خاص، فإن هذا كلّه يبدو مشجعاً. حيث أنّ الصعوبة، بالطبع، تدور حول معرفة تلك المعلومات وامتلاكها، ولذلك، كان يتوجب وجود عناصر ماهرة بشكل كاف من أجل تحليل مثل هذا الكمية الواسعة من المعلومات. وبدون وجود النظام الصحيح والناس المناسبين، فإن تدفق ثلاثة ملايين كلمة بالدقيقة قد يعني الكثير مما يجب عمله. وكما هو واضح، فإن جهل الغرب بالثقافة الفيتنامية في الستّينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وكذلك الثقافة الشرق أوسطية في نهاية القرن العشرين، فإنه يجب على الإطلاق التقليل من مقدار التحدي.

مشكلة الثقافة العسكرية:

كانت إدارة الثقافة العسكرية، قد عرقلت لعاملين يتعلقان ضمنياً بالمتغيرات التاريخية من الناحية التاريخية أولاً، حيث مالت قوات الدفاع إلى التطوير، وذلك من خلال دورة التطور، وليس من خلال الثورة. ولذلك، فإن الاختراقات التقنية الأصيلة كانت وضيعة ومتباعدة، وحتى عندما وجدوا أنهم لم يعرفوا أو يستعملوا تلك الثقافة بشكل كفء.

وعلى سبيل المثال، ففي عام 1940 كانت الجيوش البريطانية والفرنسية قد أساءت استعمال دباباتها الجديدة نسبياً بشكل إجمالي، لأنهم أصرّوا على امتصاص القوة إلى سلاح المشاة وسلاح الفرسان، بدلاً من أن يخلق بتشكيلات الدبابات المتمركزة، حيث كان الألمان يتربصون بهم.

وثانياً، كان الفكر العسكري آنذاك صعب التغيير. ذلك لأن الحكمة التي كانت سائدة بين الجنرالات هي في أنهم يستعدّون للحرب القادمة، ومن خلال دراسة الحروب الأخيرة، فإن التقليد العسكري يفرد خدمة يثقّف من خلالها حول القدرة الثقافية للقادة العسكريين، وقد أدى ذلك إلى قضية التي ضمن العديد من قضايا قوات الدفاع والتي تبدو عنيدة تقريباً، ويعني ذلك، أن الحدود قد فرضت على التفكير الإبداعي بالثقافات ومواقف الخدمة الوحيدة؟

ثمة إيضاح مدهش يكمن في هذا المانع العاطفي والتنظيمي إلى تبنّي الفلسفة الإستراتيجية الشمولية وذات العلاقة بحيث يمكن أن ترى في المهمات، وحيث تميل الخدمات الوحيدة إلى التعريف بأنفسها. فمهمّات الجيوش، على سبيل المثال، وبشكل ثابت تقريباً، تندرج ببساطة في أن تفوز في ساحات المعارك من الناحية التاريخية، وفي الحقيقة فإن النشاط الرئيسي للجيوش، بذاته لا يلزم لأن يمثّل التأثير المطلوب، ولا يعرّف التأثير الهامّ الوحيد الذي قد نتوقّع من قوة بريّة متقدّمة إلى حدّ معقول من أن تستسلم.

وهكذا، فقد أكّدت الجيوش تصميمها على الدوام على خوض المعارك لتحقيق النصر ولو بوحدات صغيرة - كما قامت به وحدات عسكرية تركية صغيرة متسلحة بالبنادق من أن تسيطر على مضيق الدردنيل في مارس / آذار 1915 - وقد ربحوا السيطرة في الجو - كما فعلت قوات الحلفاء التي استولت على المطارات في فرنسا بعد هبوط يوم النصر في عام 1944 - وكما فعلت أرتال "أريل شارون" المدرّعة حين استطاعت أن تحطّم نظام المصريين الدفاعي الجوي والأرضي على طول قناة السويس في عام 1973.

وهكذا. هناك العديد من الحالات الأخرى ضمن هذه النقطة التي يجب أن تكون

واضحة، لكنّها من الأهمية بمكان، بحيث بات من الضّروري أن يتم التأكيد عليها.

تميل القوات البحرية والقوات الجوية إلى بسط مهماتهم بنفس الطريقة في الشروط البيئية تماماً، والتي تعتبر ضبابية في بعض الأحيان ضمن تركيبة القوات.

ولكن المواقف، بأنّ هذا النوع من التفكير يشكّل مانعاً هائلاً إلى التقدّم التنظيمي. ولتمديد خطّ التفكّر، فإن ميل الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية لتعريف قابلياتهم من ناحية أجهزتهم المعيّنة مثل الدبابات، الشاحنات، الفرقاطات، دون الطائرات، بدلاً من التأثيرات، ولذلك يتم إهمال الأدوار الفائزة للمعركة في أغلب الأحيان، وكليًّاً، فقد لعبت بالقابليات التي تعود نظرياً ضمن بيئات مختلفة زعماً أو نموذج قتال حرب.

وعلاوة على ذلك، لأن تلك الترتيبات التنظيمية، والمهمات والقابليات المشتقّة بالدرجة الأولى من تساوي موازين القوى مع قوة الدفاع، كما أن كلتا التأثيرات الواضحة والضمنية، والتي تتدفّق من إعادة تعريف الحركيّة الدفاعية بشكل كبير.

وبكلمة أخرى، فإن الفرصة المفردة لاكتساب الفائدة المرجوة الفعّالة، والتي ستكون مفتوحة إلى أولئك المتخصصين في شؤون الدفاع، والقادرين على إتقان السمات الإدراكية والمعلوماتية للتكتيك الإستراتيجي بحيث يكون من الصعب القيام بأية عمليات اختراق مضاد.

وهنا، فإن بعض الأسباب قد أدت إلى إحداث تطور جيد في قوات الدفاع تقليدياً ضمن البيئات المتميّزة للأرض والبحر والجو. وحتّى الآن، فعندما يكون تأثير العمليات المعلوماتية والقدرة على التنفيذ بسرعة ودقّة، فإنها تصبح متوازنة بانتظام أكثر عبر الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية، لمصلحة الترتيب التنظيمي الطويل المدى.

وهكذا، وبعد حوالي أربعين سنة، فقد كان قرار كندا المتهوّر لدمج خدماتها الثلاث بشكل قاطع والتي (أبطلت بعد ذلك) من قبل أولياء أمور الطلب القديم، وذلك لإثبات غضب إهمال التاريخ.

لا شكّ بأن نموذج الميثاق الاجتماعي في قوة دفاع متطوّعة ومحترفة وفريدة، مع استعداد الفرد للمخاطرة، أو إصلاحات حياتها التنظيمية، والتي بالتأكيد تقريباً ستواجه مقاومة ذات نتيجة عكسية من الخدمات.

ولذلك، فقد كان الهدف الفوري يتركز على تأسيس الخيط المشترك للنية في كافة أنحاء المنظومة، وكذلك النتيجة التي قد تنجز ببساطة بإعادة تعريف المهمات والأدوار في شروط أساس التأثيرات، وربط القابليات الحالية، بغض النظر عن خدمتها، إلى واحد أو أكثر من تلك التأثيرات.

ونحن، على سبيل المثال، نريد لقوات دفاعنا أن تكون قادرة على توليد واحد أو أكثر من عدد من التأثيرات الدلالية، مثل تشكيل القوة الرادعة، ويسوّي مسرح الهيمنة؛ في حين أن أيّ تطبيق عقلاني في مثل هذا التوجيه، قد يؤدّي إلى قوة متميّزة تنظّم الاستنتاجات لكلّ تأثير مطلوب، وكذلك في طريقتها المرتبطة. وهكذا، فإن الطريق الذي نستعمل فيه الكلمات التي يمكن أن تكون قويّة للتغيير، وبدون مصالح شخصية مهدّدة أو مواثيق اجتماعية.

وسواء تمت دراسة معاني تلك الكلمات لوحدها، فإنها ستكون كافية لخلق نوع من التغيير التنظيمي الذي يدلّ على النهاية بالشلل الإستراتيجي والذي سيصبح التكتيك الإستراتيجي عند ذلك في موقف صعب. ولكن، فإذا ما ظهر أن العناصر المقاتلة الرئيسية قد ارتبطت بقوة الدفاع، فإن تأثير الردع سيكون فاعلاً، وعلى الأخص في حال تم استخدام القوات الخاصّة والطائرات الهجومية، وقد يقلب الموازين على الجبهة ويصبح مرغوباً جداً لجلب بقية القوى رسمياً.

من المعروف عن طبيعة الحرب كونها متطلبة جداً، وذات احتياجات تكاد لا تنتهي على كافة الصعد السياسية والعسكرية واللوجستية وحتى الاجتماعية، وقد بات من المؤكد تقريباً أن إضافة اختصاصيين إدراكيين في فن الحرب، مثل اللغويين والمحلّلين الاجتماعيين والاقتصاديين، فإن هذا المزيج سوف يزيد من الفرص في المرحلة القادمة لإعادة التنظيم الرئيسية بحيث تصبح مستحيلة النكران.

وبمعنى آخر، يمثّل مفهوم الشلل الإستراتيجي كإستراتيجية مثالية. فوجود نتائج

قادرة على تطبيق تفوق المعرفة الساحق، وسرعة الإيقاع التي لا تقاوم تعارض الرغبات التي تعرف بالمنافسة الإستراتيجية الواضحة. وعلاوة على ذلك، فإن تقدّم التقنيات قد أعطت مادة الفكرة بشكل أكبر من أسلافها التصوريين، مثل المعركة الحاسمة والضربة القاضية... إلخ.

وعملياً، على أية حال، فإنه لا مسعىً عسكرياً محتملاً كليّاً للهروب من نتائج الاحتكاك التي كان الخبير الإستراتيجي "كلاوس ويتز" قد عبر عنها.

إضافة إلى ذلك، فإن التفكير على أساس التأثيرات، ونماذج الشبكة المركزية التي تقود إلى الشلل الإستراتيجي تشكل مجتمعة عناصر غير مريحة في الخطط، حيث تسيطر خدمة وحيدة على التنظيم المفروض والذي يفضّل البيئة التقليدية لوسائل الدفاع المعرّفة. ولكن، على الرغم من هذا، وبغض النظر عن المكان النهائي في المخطط الأعظم للأمور الإستراتيجية وممثلي النوع التحليلي للنقاش الإستراتيجي، فإنه يجب أن ينساقوا ضمن صف الانضباط بمفاهيم الإستراتيجيات الديناميكية. ولربما كانت الملاحظة الأكثر فائدة هنا، أنّ العقبة الرئيسية في مثل هذا النقاش تكون في قوات دفاع غير فاعلة ولا تقنية.

الفصل السابع

تأمل الحرب

الأولويات السياسية والاعتبارات الإستراتيجية

لكل حرب دائماً هدف.

ذلك لأنها نشاط مجموعة منظمة تتعهد بوضع النهايات لسياسة ما، إنها محاولة واعية وعقلانية لاستخدام القوة الحربية لضمان رغبة نهاية دولة ما - أو كسر إرادتها - والتي تمتد خلف النصر في ساحة المعركة. يمكن أن تكون النية تكمن في صد المعتدي، أو الاستيلاء على الأرض أو إسقاط نظام ما، أو إضعاف عمل القوة العسكرية المنافسة، أو إرغام الخصم لكي يعدل عن تصرفاته، وربما تكون الأهداف أوسع لتحقيق أمن أعظم، أو زيادة في الاستقرار، أو تحسين التأثير والقوة. وفي أحسن الظروف، فإن وجهة نظر الحكومة في توظيف القوة العسكرية ضد الدول الأخرى يعتبر خياراً أخيراً تلجأ إليه. الحرب هي عمل عنيف يتسبب بالموت، والدمار، والتشرد، ويتطلب مستوىً عالياً من الالتزام السياسي والاقتصادي. كما أن تكاليف الهزيمة باهظة، مع معدل النتائج السلبية المحتملة والتي تكمن في:

- الاحتلال.
- تغيير النظام.
- تجزئة الأقاليم.
- تفكيك الإمكانيات العسكرية.
- المقاطعات الاقتصادية.
- ادعاء الإجرام ضد القادة المحليين.

بينما تكون القوى الرئيسية المهزومة في الحرب ضد معارضات أضعف يمكن أن تنشر بعض أسوأ تلك النتائج، ولو أنهم غير محصنين ضد الدمار القصير والطويل الأمد.

ربما قاسى جمهورهم من أزمة ثقة بينهم وبين أصحاب المناصب الحكومية الذين يمكن أن يكونوا غير أقوياء بما فيه الكفاية، وربما عانت القوى المسلحة من فقدان المصداقية.

عادة، تكون التأثيرات الأوسع للحرب غير متوقعة، ولا يوجد وسيلة تضمن بأنها سوف تكون مفيدة، حتى لهؤلاء الذين قد يكونوا حققوا أهدافهم الفورية.

ولذلك، تستطيع الحروب أن تعدل موازين القوى، وتعيد ترتيب المشهد السياسي، في كلا المنطقتين التي حدثت فيها، محلياً وعالمياً.

كما يمكن أن تكون النتيجة القصيرة المدى في حالة عدم استقرار، وعدم القدرة على التوقع.

وهكذا، فإنه وعلى المدى الطويل، سنلاحظ ظهور خصوم جدد، وتكتلات غير متوقعة، بل وغير مرحب بها، وانتشار تقنية السلاح عمودياً وأفقياً، حيث أن الولايات الأخرى قد استوعبت دروس الحرب.

تبدأ الحرب بقرارات معقولة من قبل كلا الطرفين اللذين سيجنيان أكثر بواسطة القتال، وبشكل أكبر من البقاء في حالة سلام. كما أن الاستخدام المنظم للقوة يمكن أن لا يكون مخطط له، أو يمكن أن يكون غير مرحب به، ولكن يبيِّن السجل التاريخي بأن الحروب لا تبدأ أبداً بالصدفة. فالأحداث أو الأخطاء في التقدير يمكن أن تحدث، أو يمكن للأزمات أن تتصاعد إلى نقطة حيث يبدو العمل العسكري غير مخطط له الخيار الوحيد العملي، ولكن قرار القتال دائماً يكون متعمداً، وغالباً ما يستشهد على القضية على أنها حالة حرب عرضية، فحادثة حرب "المانشوريان" في عام 1931، كانت في الحقيقة متعمدة، حيث استخدم القادة العسكريين اليابانيين ذريعة التخريب الحاصل لسكة الحديد اليابانية المحلية لمهاجمة الموقع العسكري الصيني في "مقدن" بدون تفويض من الإمبراطور أو التجهيز كجزء من صراع ناجح مطول ونهائي من أجل الدفاع عن حق أسبقية الجيش وقيمه وطموحاته، ولكن في الحقيقة، فقد كانت تلك الطموحات تتضمن إنشاء قانون ياباني يعمم على كل أقاليم "منشوريا".

كسبت نظرية الحرب العرضية رواجاً كبيراً في الحرب الباردة عند قدوم الأسلحة النووية، حيث اضطراب العلاقات بين القوى العظمى، وقد أقنعت القيادة غير الخبيرة والإجراءات المضبوطة العديدَ من المحللين الإستراتيجيين من أن الانطلاق العرضي لسلاح نووي وحيد كان ممكناً ومعقولاً، بل ويمكن أن ينتج عنه كل الحرب النووية. ولذلك، فقد ظلت تلك المخاوف افتراضية، لأنه لم يطلق أي سلاح نووي بسبب الغضب الذي لا يزال متفاعلاً منذ أن استخدم في اليابان في الحرب العالمية الثانية.

نهاية حادثة الحرب:

منذ منتصف القرن العشرين انتهت ما تسمى حادثة الحرب بين الدول، ولم تعد تستخدم معظم الدول القوة العسكرية لحل النزاعات، ولكن القليل لا يزال يستخدم القوة العسكرية لحماية أو لتطوير فوائدهم الاقتصادية، أو لأبعد من ذلك، من أجل طموحاتهم السياسية.

لكن هذا لا يعني بالطبع أن ظاهرة الحرب المتفاعلة بين الدول قد أصبحت منقرضة. فبعض النزاعات قد أنهت السيادة، وحدود الأرض وتصاعد الغليان من أجل الوصول إلى حالة الحرب، ولذلك، فقد قامت بعض الدول بغزو الجيران الأصغر، والأضعف، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية حين قررت طرد القوات العسكرية العراقية من الكويت في عام 1991، وكما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرتين لإسقاط الحكومات المعارضة.

ولكن في مطلع القرن الواحد والعشرين، ومع تطور نسبة التكاليف، فقد تم تحويل تلك التكاليف إلى منافع لتوظيف القوة العسكرية من أجل تحسين المصالح المحلية التي كانت مدركة بشكل واسع من قبل معظم الدول على أنها مصالح عظيمة. وبعد أن اكتشفت معظم الحكومات الآن من أنها تستطيع حماية، وتحسين مصالحها دون اللجوء إلى استخدام القوة. وهكذا، فقد أصبح يوجد العديد من الأسباب لهذا التحول في المفاهيم:

يكمن السبب الأول في أن احتلال الأرض لم يعد ضرورياً لتأكيد الحصول على

مصادر ضرورية للبقاء الاقتصادي. وذلك مع انتهاء زمن السيطرة، وعولمة الإنتاج، وتحرير التجارة العالمية الذي يعني بأن تلك الحكومات تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة وأمان وأن تنتج مصادر احتياجاتها في السوق العالمي. كما أن التطورات الحاصلة في العلم والتكنولوجيا قد أكدت هذا إلى حد بعيد على أنه عندما تكون السلع ناقصة، فستزداد الرغبة في سد الحاجة، أو أن يُعثر على بدائل.

ولذلك تتوقع الحكومات انطلاق معدلات عالية من المعيشة لسكان بلدانها، ولكن مواجهة المنافسة في الصناعات التقليدية يمكن أن تشجع على التحول إلى قطاعات أخرى، مثل الخدمات والموارد مالية. كما وتستطيع الشركات التحرك بعيداً نحو مجال الاستثمار، واستخدام القوى العاملة في الأنظمة الاقتصادية الأقل تطوراً.

لقد فقدت الأرض الأهمية كحاجز دفاعي مع تطور أنظمة التحرير الطويلة الأجل، ولذلك فقد أصبحت سياسة الانتحاري قاذف القنابل، آيلة للزوال. حيث لم يعد هناك ضرورة لسعة العيش. فقد استقر السكان، أو قلّوا أماكن ضغط السكان على الأرض بشكل كاف، وأصبحوا يحصلون على غذائهم في أماكن أصغر، ويعود الفضل في ذلك إلى تطوير الهندسة، وتقنيات البناء والزراعة.

بعض المحللين الأمنيين اعترضوا على أن الأهمية الإستراتيجية للأرض سوف تزداد في المستقبل بسبب التزويد بالمياه النقية الذي يتم عبر الأرض. فالماء حيوي من أجل بقاء الإنسان، ومن أجل الزراعة والصناعة، ولكن ليست كل الدول تملك الحق للتزود بشكل كافٍ. فالبعض يعتمد على الأنهار التي تمر خلال العديد من البلدان، ويجعلونهم بالغي الحساسية تجاه جيرانهم فيما يتعلق بسياسات استخدام المياه.

وفي مواقف شبيهة بتلك، ما يحدث ضمن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وفي تجنب الصراع مرة تلو مرة، وإلى حد بعيد، عن طريق المحادثات الحكيمة للاتفاقيات الإقليمية. وهكذا، فقد ظلت الأرض مصدر توتر بين الدول بسبب النزاعات الطويلة الجارية من أجل الاستقلال، أو بسبب الموروثات الاستعمارية المبهمة، أو حتى بسبب بعض الشذوذ في التاريخ على سبيل المثال كترسيخ معاهدة حرب سابقة، أو بسبب تحرك السكان.

وفي حين أن أغلب تلك النزاعات قد حُلت أو نوقشت بواسطة الطرق الدبلوماسية، فإن العديد من الدعاوى القضائية غالباً الآن تنتهي بالتحكيم النهائي عن طريق المؤسسات القضائية العالمية.

وهذا بدوره ينقلنا إلى سبب آخر، أي إلى عدم استخدام القوة عبر الدول.

منذ الحرب العالمية الثانية، نوقش واتفق وطبق جزء كبير من القانون العالمي والأنظمة التي تحكم سلوك التعامل عبر الدول، وذلك بناء على معطيات تتعلق بالأمن العالمي. كما أن تطورات القانون الدولي ترتبط مباشرةً بالنزاع المسلح والتي سوف نناقشها بالتفصيل في الفصل التالي، كما وسوف يتم شرح تلك التطورات بوضوح، ولكن وفق ترتيب الأنظمة، والقوانين، والمؤسسات من التوترات عبر الدول، ولأن هذا المستوى من الاتفاقيات على الحركة الحرة للتجارة قد أنهى الهجمات البحرية التقليدية على الشحنات التجارية المنافسة، خلال تشكيل مفاوضات القانون البحري وضمان الادعاءات البحرية المحلية وحقوق نقل المستخدم، إلى اتفاقيات تحديد انتشار نظام الأسلحة عمودياً وأفقياً.

قد تكون فرصة فرض السيطرة على الأراضي المكتسبة هي أيضاً أقل جاذبية على ما كانت عليه في السابق. حيث اعتاد الناس مرات عديدة على الفكرة وممارسة الهيمنة، وتطور نظام الدولة، وازدياد القومية، وتصفية الاستعمار، وانتشار الديمقراطية.

كل هذه الأسباب تكاتفت لتعزيز الأولوية العالمية لفصل النزاع. كما وأنه من المحتمل أن الاحتلال الأجنبي سيواجه مقاومة عنيدة ما لم يكن السكان المحليون مستنفذي القوة جرّاء حرب سابقة، ولذلك تعتبر تكاليف المقاومة أكثر بشكل مثير من فوائدها.

في كل حالات الاحتلال التي طبقت في الحروب السابقة في القرن العشرين، والتي يكون أكثرها يستشهد بها على أنها ناجحة، وبالتحديد، ما جرى في تحالف القوة العسكرية الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي كلتا الحالتين، إن النزاع السابق الطويل، دموياً، وكثير الأعباء، ومن المحتمل أن يكون البديل قبول

تحالف الاحتلال، الاحتلال من قبل الآخرين، مخيف أكثر، على عكس النصر في الحرب، وهذا ما شعر به الاتحاد السوفيتي.

يبدو - من خلال التجارب - أن نجاح الاحتلال يكون باهظ الكلفة أحياناً، كاحتلال النازيين لجيرانهم الأوروبيين خلال الحرب العالمية الثانية، واحتلال الاتحاد السوفيتي لشرق أوروبا، ويمكن أن تستوضح في جزء منه بواسطة الاستنزاف. فالنتائج النفسية في حال تلك الدول التي حدثت الحرب على أرضها قد عانت الكثير من الخسائر في الحرب العالمية الأولى، وكذلك النتائج الواقعية في حال الدول التي غُزيت من قبل الألمان في البداية.

وفي كلتا الفئتين، كان المحتلون قادرين على إيجاد نخبة محلية من الذين شاركوهم عقيدتهم، وكانوا مستعدين للتعاون معهم.

كانت وسائل المقاومة محدودة في كل الحالات، لأن القوات العسكرية المحتلة كانت تمتلك احتكار التسلح والقدرة على تنظيم وتحديد انتقال الناس والبضائع.

وأخيراً، فإن قوات الاحتلال العسكرية كانت أكثر من قادرة على تسديد ضربة وحشية كعمل انتقامي ضد المقاومين. ولكن ليس من السهل على الإطلاق حدوث أي من الحالتين السابقتين في القرن الواحد والعشرين. فنفس العوامل التي أدركتها الحكومات ذات مرة، والتي سهلت تحرك الناس والبضائع عالمياً سمحت لانتشار سهل للأسلحة الصغيرة، وبذلك لتقويض احتكار العنف وقواه المسلحة، وبنفس الوقت، أصبح السلاح الصغير والذخيرة متاحة، كالأسلحة التي تصنع في الغرب وفي الاتحاد السوفيتي القديم والتابعين لهم والتي جددت أدواتها للحفاظ عليها. أما بالنسبة للأسلحة المستعملة فقد انتشرت في مناطق حل النزاع، كما حصل على سبيل المثال في "كمبوديا" وفي الأسواق الجديدة.

كانت الأعمال الانتقامية القاسية ضد مقاومي الاحتلال أيضاً صعبة جداً. فمنذ الحرب العالمية الثانية كان ثمة نمو قد حدث، ولكن لم يصبح عالمياً بعد الالتزام العالمي بحقوق الأفراد إلا بعد أن اشترك مع التطور المفاجئ في المحادثات لجعل دولة أو مجموعة تسيء للآخرين على أن تكون الإساءة مرئية بحيث ممكن أن تجذب

اللوم العالمي مع إمكانية القيام بعمل تأديبي. حيث كانت الدول قادرة على التهرب من الإدانة العالمية جرّاء معالجة مضطربة للسكان المحتلين، وكانت كذلك بسبب أن منافع المحتل كانت تعتبر متوافقة مع تلك القوة العسكرية الرئيسية والدول الإقليمية.

ولكن الفوائد اختلفت، كما وجدت "أندونيسيا" مثلاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أن الصمت الغربي عن القمع في إقليم "شرق تيمور" وأماكن أخرى قد مهدت الطريق لنداءات المطالبة بالحرية والديمقراطية بشكل أكبر.

إن ارتفاع التكاليف وانخفاض الفوائد جرّاء استخدام القوة العسكرية ليست السبب الوحيد الذي جعل الدول نادراً ما تلجأ إلى الحرب. فقد ظهرت في هذا المضمار مجموعتين من القيود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

- تهديد الانتقام بالسلاح النووي.
- أو التهديد من التصعيد لحرب نووية استدعى حذراً إضافياً.

وذلك كما فعلت القيود على استخدام القوة العسكرية والذي يحتفظ به في دستور الأمم المتحدة.

وسوف يتم مناقشة نتائج كلا العوامل على تطور وتطبيق الإستراتيجية الحديثة بعمق في الفصل الثامن.

الحرب تحدث بكل تأكيد. ولكن من أجل كل الأسباب التي نوقشت، فإن الحروب عبر الدول نادراً ما تحدث، وكلها كانت محدودة أكثر من الحروب الشاملة.

وكما لاحظ الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز"، فإن الحروب المحدودة مختلفة كثيراً في مواصفاتها عن الحروب الشاملة، لكونها عرضة لقيود سياسية كبيرة.

ولأن الحرب هي "عمل قوة عسكرية منظمة لإرغام العدو على فعل رغباتنا" وتتضمن عملاً حيوياً، رد فعل، والتصعيد، فإنها عادةً تؤدي إلى ثلاث نتائج قصوى تكمن في تنفيذ:

- أعلى حد من استخدام القوة العسكرية.

- نزع سلاح العدو كلياً.
- أعلى حد من الجهد.

وهكذا، فكلما كانت الأهداف الطموحة للمجموعة شاملة، اتبعت الحرب المسار الطبيعي وأصبحت الحرب مطلقة.

كان الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز" يكتب عن حروب نابليون التي كانت ثورية بطموحاتها ومجهودها بالمقارنة مع حروب أوروبا الحيوية في القرن الثامن عشر، والتي تنذر بعصر جديد لحرب قريبة مطلقة.

ولكن في الحقيقة فإن تلك الحروب الجديدة لم تكن مطلقة، لأنها لم تكن تصعد للوصول إلى الإمكانية التجريدية.

أما بالنسبة للخبير "كلاوس فيتز" فهي لم تحقق أية نتائج إستراتيجية طويلة الأمد، وذلك بسبب أن الحرب تشكل دائماً وتقيد بأهدافها السياسية، ولذلك، فإن التعقل سوف يصدر أمراً لإيقاف الإبادة الجماعية المتبادلة.

ولكن، على الرغم من ذلك، فقد كانت الأهداف السياسية من حروب نابليون الطموحة تتوافق مباشرةً مع ميل العناصر العسكرية للعنف، وقد نتج عنها ما هو معروف بالحرب الشاملة.

الحروب المحدودة:

تبدو تجارب الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين في أنها تؤكد الاتجاه نحو الحرب الشاملة مع حشد الخصم لكل السكان، تحويل الأنظمة الاقتصادية لإنتاج منتجات الحرب، واستخدام كل القوى العاملة، والتقنية لتواكب الهزيمة عن بعضها البعض ومن ثم الاستسلام.

وهكذا، لم تتكرر الحرب الشاملة ضمن الدول، ومن جهة ثانية، فمنذ أن رفضت دولتان أو مجموعة من الدول الدخول في الصراع، وحيث التزموا بالدفاع الغير مشروط عن بعضهم البعض، ولم يظهروا الرغبة في استخدام كل الوسائل المتاحة تحت تصرفهم.

فعندما تكون الحرب شاملة، تكون من أجل طرف واحد في النزاع. كما حدث في

شمال فيتنام كحالة مؤيدة لهذه الفكرة، ففي تلك الحرب، فقد وحّد قادتها الفيتناميين فصائلهم لكي يؤمنوا أكبر قدر من الدفاع الذي كان بمستوى عال جداً، ولذلك، كانوا قادرين على بذل أي شيء للدفاع عن أرضهم ضد القوة العسكرية الفرنسية المتفوقة تكنولوجياً في الفترة الواقعة بين عامي 1946 وعام 1954، وكذلك مع الولايات المتحدة في الفترة الواقعة من عام 1962 وحتى عام 1975.

ولذلك، فإن معظم الحروب - منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تشمل كل الحروب المأجورة من قبل الديمقراطيين الغربيين - تشبه إلى حد قريب جداً الحروب التي قامت في أوروبا في القرن الثامن عشر، والتي كانت تحارب من أجل أهداف تفتقر إلى الاستسلام التام، والاسترقاق ومع أقل التزام ممكن.

كانت تلك الحروب المقيدة مقيدة بأهدافها، وبالامتداد الجغرافي، وبالوسائل الموظفة لها، وبالالتزام.

ومن هذا المنطلق، فإن الأهداف المحدودة يمكن أن تكون للإصلاح أو للإجبار بالقوة لتغيير سلوك دولة أو مجموعة ما، أو لصد التهديدات المحدودة، أو لمعاقبة أعمال معينة، أو لاستعادة أو الاستيلاء على قطعة أرض، أو للحصول على مراكز عسكرية مرموقة.

ولكن في بعض الأوقات، تكون الأهداف محدودة، ومتعلقة بالأطراف المتنازعة التي ليس لديها طموح عسكري أو سياسي.

في عام 1982 كانت حرب "جزر الفوكلاند" مثالاً جيداً حيث لم يخطط لا الأرجنتين ولا المملكة المتحدة إلا لتصريح حقوق الملكية على الجزيرة. أو القرار لمواصلة الأهداف المحدودة التي يمكن أن تتأثر من قبل أهمية تأثيرات فقدان الاستقرار التي حدثت جرّاء اتباع أهداف طموحة أكثر.

وهذا ما كان يحدث في الماضي، حيث حصر حكام أوروبا في القرن الثامن عشر مساعيهم العسكرية لحجز حصون وبلدات بعضهم البعض، وفي جزء آخر بسبب أنهم أدركوا أن المحاولات الجادة لتقويض موقع بعضهم البعض يمكن أن يفتح

مجرى واسعاً من التساؤلات عن نظام القانون الملكي في الأرض.

يمكن للحدود الجغرافية للحروب أن يترتب عليها تخمين الممتلكات (وحدة الصف)، أو يمكن أيضاً أن تتأثر بالرغبة لتقليل القلق العسكري والسياسي الذي يمكن أن يحدث إذا ما توسعت الحرب.

وليس فقط ما حدث مع "هتلر" الذي اختار القتال على جبهتين في نفس الوقت، فهل كان يؤمن بأنه هناك خيارات أخرى.

يمكن أن تكون الحرب محدودة بواسطة معارضة توظيف مصادر عديدة، كالقيد الشائع على استخدام القوة في أوروبا في القرن الثامن عشر. ولكن لم يكن باستطاعة أحد من الحكام في ذلك الوقت توفير القوى العاملة، أو المصادر كلها خارج النزاع، وذلك لأنهم كانوا منهكين بسبب حرب الثلاثين عاماً، وبسبب الحاجة لنمو إيرادات جباة الضرائب من الناس، ومن المنتجين لإيجاد قوة اقتصادية كانت هي هدفهم الأول.

يبدو أن فقدان أنظمة العديد من الأسلحة المناسبة والملائمة، والمستويات الأقل من التقنيات، ونظام نقل ضعيف، وقلة موارد تأمين الإمكانيات، يمكن أن يقيد من الخيارات الإستراتيجية لبعض الدول. على سبيل المثال، كان أمام "أندونيسيا" خيار قليل فقط لحصر نفسها بغارات، وبمستوى منخفض خلال سحقها "لماليزيا" أو لمواجهة الحملة في عام 1960.

ولكن ضمن تلك الظروف المقيدة، سوف تتولد ممانعة مفهومة للمجازفة بالتصعيد الرئيسي، خصوصاً عندما يملك الخصم القدرة على الثأر والانتقام.

وهكذا، فقد كانت كل الدول، من ناحية أخرى، قد عقدت من مخزونها من الأسلحة، بحيث يجب أن تهتم على وجه لخصوص بالتصعيد في زمن الأسلحة النووية.

ولذلك، فإن الطريقة التي حددت الخيارات الإستراتيجية من قبل وجود الأسلحة النووية سيتم مناقشتها أيضاً وبالتفصيل في الفصل التالي، وهي مناسبة هنا لملاحظة أن تلك الأسلحة لم توظف فقط كرادع في زمن السلام، بل واستمالت الحذر في أزمنة الأزمات، ولكن حددت المطامح والنشاطات في التخطيط وإنجاز الحرب.

إنه لأمر يدعو إلى السخرية حقاً، حيث أن انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتحديد الأسلحة النووية قد أصبحت واحدة من أكبر التهديدات في القرن الواحد والعشرين، وأصبح منع انتشارها الآن هو هدف الحرب.

وكما كتب الخبير الإستراتيجي "كلاوس فيتز": لا تُستهل أي حرب إذا تصرّف بحكمة.

ودون البحث عن جواب السؤال: ماذا يمكن أن نحرز من الحرب؟.

فإنه وبذات العبارة التي أوضحها "كلاوس فيتز" والتي لطالما كانت منسية حين قال: "يحتاج القائمون على السلطة لأن يكونوا واضحين بشأن استخدام القوة من أجل تحقيق أهدافهم".

تكون الحرب مفيدة بوضوح في صد الباغي، كما حدث في حرب "جزر الفوكلاند" وفي حرب الكويت عام 1991، حيث يمكن هنا استباحة استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية محدودة، وكما حدث في اختطاف الدكتاتور البانامي الجنرال "مانويل نوريجا" عام 1989 على يد بعثة الجيش الأمريكي، ولكن في العديد من الظروف الأخرى، فإنه سوف يكون استخدام القوة أقل حسماً، وربما يسهم في التوتر وانعدام الأمن.

فالحرب العراقية - الإيرانية، والمعارك الأندونيسية - الباكستانية، وغزو إسرائيل للبنان في عام 1982 كل هذا يتوافق مع هذه المقولة.

وآخر هذه الحروب، قد بدأ بهدف محدود ومباشر، وهو وقف هجمات الفلسطينيين على إسرائيل من جنوب لبنان، ولكن سرعان ما تطورت إلى محاولة تغيير توازن القوى المحلية في لبنان.

وبعد حملة طويلة ودموية كان على إسرائيل الانسحاب تحت ضغط قوى المقاومة، تاركة ميراثاً متجدداً لعلاقات حتى أكثر مرارة مع الفلسطينيين.

يبدو أن العديد من توقعات الحرب في العالم المعاصر مساو لغزو لبنان في اتساع طموحها السياسي وبنفس الطريقة فإنها صعبة التحقيق. فالقوة الآن تستخدم لإنشاء الظروف الضرورية من أجل الوصول السياسي للأهداف، ولكن استخدام القوة في

هذا المجال يمكن أن يكون محدوداً، ويمكن أن يجعل الهدف السياسي مستحيلاً في الواقع.

منذ نهاية الحرب الباردة في عام 1989، فإن بعض الحروب الأهلية التي حدثت قد صنفت في ثلاث فئات من الأهداف وتضمنت دورين بارزين للقوى المسلحة:

- **الدور الأول:** حرب الخليج في عام 1991 حيث قامت الحرب من أجل هدف محدد وواضح وهو دحر المعتدي خارج الدولة غزاها.
- **الدور الثاني:** الائتلاف بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة كان لطرد القوى العراقية من الكويت ولإعادة السيادة لها.

كان الهدف العسكري بسيطاً وسريعاً وقابلاً للتحقيق بين التباين الكبير في القدرات، مع تعاون الدول المجاورة، وخلق بيئة عملية، مفتوحة وسهلة العبور.

وفي مثال آخر، لقد زودت فاعلية القوى المتحالفة في عام 1999 بتناقض مميز. فقد كان هدف حلف الناتو أن يجبر الرئيس الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" على وقف الاضطهاد الذي ينفِّذه بوحشية بالغة ضد "الألبان" في إقليم "كوسوفو"، والعودة إلى المفاوضات حول مستقبل ذلك الإقليم. طالب حلف الناتو من "ميلوسوفيتش" السماح لقواته بالمرور بحرية في كل المناطق في "صربيا" وكذلك الموافقة على منح الاستقلال "لكوسوفو" بعد مدة انتقالية تقدر بثلاث سنوات.

ولكن هذه الأهداف لم تكن سهلة التحقيق بالقوة. فالإصلاح العسكري الفعال يعتبر إشكالية بطبيعته؛ لأنه لا يتوافق مع طبيعة مزاج الحرب. وهكذا، فعوضاً عن اشتراك الجهود الضخمة، المركزة والواعية التي تعتبر ضرورية للحفاظ على الخصم غير مستقر، كان الإجبار يتضمن تطبيقات محدودة للقوة المبعثرة مع توقفات مؤقتة للسماح للعدو للإذعان، ولكنها تعود لتتصعد فقط تدريجياً في حال الفشل.

كانت هذه العملية تعطي الخصم الوقت لإعادة التجمع ثانيةً وتكملة قواهم، وتقوية أو تشتيت قدراته وتطوير وتأدية سياسة معاكسة. كان قرارهم تقريباً يبدو متصلباً من حيث التخمين المنطقي في أن وظيفة القوى المحدودة والمدروسة تشير إلى فقدان الالتزام الجدي.

كما كانت كل تلك العوائق واضحة في عمل القوى المتحالفة، في حين أن عدم الموافقة على استهداف بيئة العمل الصعبة يعزز الأمور المعقدة، وكانت التوقعات السياسية يجب أن تكون مشذبة مع استهلال المناورات الدبلوماسية لتجنب التصعيد الغير مرغوب به من الضربات الجوية إلى الوحدات العسكرية.

تعتبر "الكوسوفو" مثالاً واضحاً على إحدى الصعوبات في تحقيق الأهداف وقت الحرب، وأن الدول لديها أكثر من هدف عندما تلجأ إلى الحرب، ويمكن أن يكون الهدف المعلن لمعالجة وضع معين، ولكن يمكن أن يكون هناك أهداف أقل وضوحاً، وعلى سبيل المثال طمأنة أو تعبئة العامة، والتظاهر بعزيمة أو القوة على الدول الأخرى، والوصول إلى طلبات العمل الشعبية والعالمية، والمشاركة في الدعم، وتدعيم علاقات الحلفاء، وبرهنة منافع منظمات الأمن، أو تأمين منافع أوسع.

وفي حال عمل القوى المتحالفة، فقد كان حلف الناتو ككل غير متجاوب فقط مع القلق الإنساني، ولكن أيضاً كان متلهفاً للتظاهر بالصلة الوثيقة المستمرة بتغيير بيئة الأمن الأوروبية. وهذا الطلب الثاني قد عقد الجهود لإنهاء عزل الألبانيين الكوسوفويين.

كانت الحرب التالية داخل الدولة تتمثل في هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان ضمن تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول. وهنا، كانت الأهداف هي قطع رأس تنظيم القاعدة وتحييد المنظمات الإرهابية، وتجريد الجيش الطالباني من القوة، وتمهيد الطريق لتطوير الديمقراطية وفاعلية أفغانستان اقتصادياً، بحيث يصبح الإرهابيون غير قادرين على إيجاد ملجأ آمن، كما أن فرض العقوبات سوف يظهر قرار إدارة "بوش" إلى الشعب الأمريكي المهزوز.

ولذلك، فقد أثبت استخدام القوة، أمريكياً ومحلياً، فاعليته، وكما كان متوقعاً في إزاحة جماعة "طالبان" عن السلطة وحرمان قائدهم من زعامة القاعدة.

ولكن الهدف الأوسع في تحييد تنظيم القاعدة قد مُني بفشل ذريع، وفي جزء منه بسبب قدرة بعض قادة التنظيم على الهجرة خارج البلد، وفي جزء آخر بسبب عدم فهم طبيعتهم في المقام الأول.

كانت القاعدة، ولا تزال تعتبر أقل من منظمة وأكثر من إلهام، ومع تزويد القادة بالذخيرة والتدريب وتحفيز السكان المبعثرين من المسلمين المتطرفين ضمن جدول أعمال متنوع، بالإضافة إلى العقيدة الشائعة فإنهم كانوا يستطيعون الوصول إلى إحداث متغيرات كبيرة من خلال العنف.

وهكذا، فإن البحث الطويل الأجل عن الدمقرطة ورد الاعتبار الاقتصادي لأفغانستان ظل شبحاً ضبابياً وغير محدد.

بعد الهجوم على أفغانستان، قادت الولايات المتحدة الأمريكية - بشكل فوري - ائتلافاً سياسياً من الدول الغربية لغزو العراق في عام 2003. وقد فحص المحللون قائمة الأهداف المعسولة المعلنة من قبل الولايات المتحدة، والتي تضمنت تفعيل حرية العراق، ولكن الهدف الأكثر تشويشاً بالنسبة لهم، كان في خطر اتباع سياسة الحياد بسبب التهديد المفروض من قبل صدام حسين باستخدام أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ولذلك فقد تم استخدام العنق بشكل وحشي من قبل القوات الغازية دونما اعتبار أي أسباب إنسانية، وذلك من أجل بناء نموذج ديمقراطي لشرق أوسط حيوي إستراتيجياً - على الطريقة الأمريكية - وأن يصبح مستقراً ولا يشكل أيّما قلق في المستقبل!!.

ظهرت الحكومات الأخرى - ضمن التحالف التي انضمت إليه - أثناء المعارك على أنها تشارك تلك الأهداف، ولكنها كانت محفزة برغبة إظهار التضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كان من العقلانية بمكان أن نفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أول هدفين من أهدافها، من حيث:

- إعطاء الحكومة العراقية الضعيفة قوى مسلحة.
- فقدان صدام حسين لشعبيته ضمن تابعيه وأعوانه.

ولكن خلق ظروف توصل إلى تطوير السياسة الديمقراطية والهامدة يجب أن يعترف بها على أنها مهمة صعبة جوهرياً، بل ويمكن أن تتوقف كما يمكن أن تساعد عن طريق استخدام القوة العسكرية.

يتطلب التخطيط لاستخدام القوة العسكرية من أجل تغيير نظام ما حجماً كبيراً من التفكير اليقظ. كما أن تحريك النظام يمكن أن يكون خيار الدول التي تملك سلطة القوة المسلحة الضرورية، ولكن هذا فقط يعتبر جزءاً من التحدي ليس إلاّ.
إنه أمر غير سهل يمنح الاستقرار من سياسة ممزقة إلى شكل مفضل بالنسبة إلى السلف المطرود. كما يمكن للإدارة المحلية والخدمات أن تعاني إذا أزيل نظام الموالين السابق، مما يعيق بدوره جهود إعادة بناء وعملية الإصلاح السياسي.
ولذلك، فإن المنافسة الأصلية على السلطة والتأثير يمكن أن يتضمن جيداً العنفَ كنتيجة نهائية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء سياسة ضعيفة وغير مستقرة وحتى معادية.
وكانت كل تلك الخصائص المزعجة واضحة إلى درجة أكبر أو أصغر في الغزو السابق للعراق عام 2003.

الحسابات الإستراتيجية:

بدأت بعض الحروب بتوقعات أنها سوف تُحدث تأثيرات إيجابية خلف المسرح المباشر. وهذا بالضبط ما حدث في عملية تحرير العراق، حيث كان أحد الأهداف الأساسية إنشاء نظام ديمقراطي سلمي، والذي سوف يمثل نموذجاً إيجابياً للدول الإسلامية في الشرق الأوسط.
كما أن انتشار الديمقراطية سوف يخلق منطقة حيوية إستراتيجياً، وأقل قلقاً، وفي وقت واحد يخفف درجة الإحباط السياسي المعتقد في أنه يكمن في الإرهاب العالمي المثير.
ولكن كل أنماط الحروب تكون غامضة وغير متوقعة، ولها تأثير معاكس على المناطق التي تحدث بها، وحروب تغيير النظام ليست استثناء في هذه الحالة، حيث أن اتحاد المناطق العراقية للسّنة، والشيعة والأكراد يقلق جيران العراق بالنسبة للأقلية للكرد، وخصوصاً تركيا، بينما الهيمنة السياسية للشيعة يمكن أن تقلق جيرانها السّنة، وهؤلاء الجيران، بالنسبة إلى إيران - التي تعتبر بالدرجة الأولى الدولة الشيعية الوحيدة خارج العراق - قد بدأت المحاولة للتأثير على مسرح الأحداث المساهمة في

الأحداث الإقليمية غير المتوقعة، والتي لا تنبئ باستقرار إقليمي جيد.
وبذات الوقت، فقد أغضبت الحرب العراقية العديد من الدول الإسلامية وشحنت اتباع أكثر للتعبير بالعنف، كما وأظهرت بعض الحكومات في المنطقة عدم الميل الجدي للتحرر.
قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، يجب على صانعي القرار حساب أهمية الهدف، وفرص النجاح، والتفكير ملياً بالخبرات الإستراتيجية البديلة، والتبعات المحتملة من عدم خوض القتال.
تكون أهمية الهدف سهلة الحساب فقط عندما تواجه الدولة بتهديد مباشر وجدي لسيادتها، ولكنه من غير البسيط في ظروف محدودة أخرى لتقرير ما الثمن الذي يساوي دفعه في مجال المصادر الاقتصادية، المصائب، الازدراء العالمي، التغييرات السلبية المحتملة في ميزان القوة العسكرية. عندما يظهر بديل الحرب في إبادة مواطن أو مجموعة، احتمال النجاح، فإنه لن يميز في الخطة بشكل واضح. كما أن أي عمل سيبدو أفضل من لا شيء، بل وسوف تخطط للعمليات على أمل أن الكارثة يمكن تجنبها حتى يكون ميزان القوة مناسباً أكثر. ولكن في النهاية، وفي حالات نادرة، فإن كل الخيارات الإستراتيجية الأخرى سوف تكون مستنفدة، أو أنه سيكون مستحيلاً استخدامها. وهكذا، ففي ظروف مريعة أقل من ذلك، يبدو احتمال النجاح أكثر أهمية. ولذلك، فإذا كان الهدف محدوداً جداً، وكان بالإمكان تحقيقه فقط باستخدام القوة العسكرية، وكان من غير المحتمل شحذ الهمم لشن هجوم مضاد، فإن تحقيق النجاح سهل نسبياً.
وفي هذا السياق، يمكن ذكر الضربة الجوية الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي في عام 1981 كمثال واضح على ذلك. ولكن ليس من السهل تقدير إمكانية النجاح عندما يكون واحد أو كل تلك الشروط متنبهة. فالبقاء الأقوى في مجال انتشار القوة البشرية، المعدات المتاحة، والتقنية لا يضمن النصر، كما في مثاليّ حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، لقد تعلموا في الطريق القاسية.

تتضمن بدائل الحرب محادثات مباشرة ومعتدلة حول القضايا المتنازع عليها، واحتواء الجيش، والاسترضاء، وعرض التنازلات الإستراتيجية والاقتصادية، ومدى الردع، أو القيام بأعمال تأديبية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، والضغوطات في المحافل الدولية، والحرمان من المساعدات، أو فرض مقاطعة على توريد السلاح، أو المقاطعات الاقتصادية الأخرى بوسائل أخرى.

تحاول الحكومات تقريباً معظم البدائل المتاحة لهم قبل اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وبما في ذلك عرض التنازلات التي لن يكون لها نتائج مضادة جداً، أو أنه ستتلف أهدافهم تدريجياً بشكل ملحوظ.

ولذلك، فإن اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية، يتطلب من القادة العسكريين استخدام إستراتيجية دقيقة ومتمددة فهي إما تحقيق الأهداف السياسية أو إنهاء الحرب.

تبدو عبارة "الإستراتيجية" غير محصورة بالتهديد أو استخدام القوة العسكرية، ولكن يمكن أن تستخدم للتعبير عن أي خطة عمل مصممة من أجل تحقيق بعض النهاية المعقولة.

ففي مجال الأمن، يمكن أن يكون لدى الدول أو المجموعات المنظمة مستويات متعددة من الإستراتيجية. كما يمكن أن يكون لديهم إستراتيجية كبيرة، والتي هي مخطط واسع من أجل ضمان البقاء وتطوير الفوائد وأي من المنافع كما العديد من العناصر المرتبطة والضرورية، ومن ضمنها الدبلوماسية، والاقتصاد، والجيش. كما سوف يكون من المحتمل أن لديهم إستراتيجية دفاع، والتي هي خطة الدفاع عن أراضيهم، وسكان بلادهم، والفوائد من الهجوم المسلح.

ولذلك، فإن إستراتيجية الدفاع لا يجب أن تكون كلها دفاعية بالطبع، ولكن يمكن أن تتضمن بند (الدفاع المتقدم) أو التعامل مع التهديدات قبل أن تصبح مباشرة جداً. إن ما نتحدث عنه هنا هو إستراتيجية القوة العسكرية، والتي هي إستراتيجية خاصة أو خطة التهديد أو استخدام القوة العسكرية ضد خصم معين من أجل تأمين نتائج معينة.

تعتبر إستراتيجية القوة العسكرية هي الجسر الذي يربط المواطنين، أو مجموعة الأهداف مع عمليات الجيش في زمن الحرب. ولكن يمكن أن يكون من الصعب تطوير مسار إستراتيجية الجيش مسبقاً قبل العمليات العسكرية، ذلك لأن متطلبات العمل يمكن أن تنفجر فجأة، كما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد معركة ميناء بيرل هاربر "اللؤلؤة" في عام 1941: أو يمكن أن يكون الرد المطلوب في مكان غير متوقع، وبعيد، كما حدث مع تنظيم القاعدة في أفغانستان عام 2001 أو اتخاذ القرار بالقيام بعمل عسكري يمكن أن يكون ذا أثر رجعي وتدريجي، وذلك كما حدث في حرب فيتنام.

وهكذا، تعتبر بعض أنواع الهيكل الإستراتيجي مهمة لعدد من الأسباب، وهي أنه قد لا يستطيع المقاتلون التواجد أولاً مع القوة القصوى، أو لأسباب سياسية واجتماعية، أو اقتصادية، أو لأسباب أخرى، أو قد لا يكونوا قادرين على الاشتراك بمواجهة غير متكافئة، ويمكن أن تكون لانهائية.

ولذلك، فهم يحتاجون لوضع خطة إضافية من أجل زيادة فرص النجاح، وتقليل أرجحية الدفاع، واحتواء التكاليف والإصابات. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى خطة لحساب احتياجات الجيش، والدوائر الانتخابية المحلية والعالمية، وبقدرتهم على النجاح.

وهكذا، فبدون إستراتيجية تربط النهايات، والطرق، والوسائل، فإن استخدام القوة العسكرية يتحول إلى مجرد عنف طائش بلا سبب منطقي أو سياسي.

يمكن أن تكون صياغة معنى إستراتيجية الجيش مهمة للغاية، ولكنها ليست سهلة. فالقادة - وقت الحرب - ومخططو الجيش ليسوا ممنوعين عن سوء الفهم، أو الإجحاف، أو سبق الامتلاك، بل ويمكن أن يميلوا إلى وهم عدم الانهزام، وأنهم شديدو الإيمان بمبادئهم وتفوقهم العسكري، أو قد يتعرضون إلى ازدراء قدرات خصومهم. وقد يصل بهم الأمر إلى أن لا يصغوا إلى نصائح التحذير، أو إلى آراء المستشارين أو إلى مجموعة المفكرين، وقد يوافقون على ما يؤمنون به بقرار إجماعي، أكثر من عرض خيارات أخرى.

وبالنتيجة، فإن تقييم القوى المرتبطة يمكن أن يكون منحرفاً، في حين يمكن أن يكون تقييم مركز جاذبية الخصم قد أصبح خارج مجال التقييم، أو أن يصبح تقييم إمكانية الدعم المحلي أو العالمي في المكان الخطأ.

والتاريخ حافل بالأمثلة، بداية من تقييم المحارب الأسطوري "هانيبعل" الخاطئ من أن قبائل الإيطاليين سوف تهجر "روما"، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ادعاءاتها الخاطئة من أن القصف الإستراتيجي سوف يكسر عزيمة فيتنامي الشمال، أو حين اعتقد الرئيس الصربي "ميلوسوفيتش" بأنه سينجح بعد الضربة الجوية الأولى، إلى الأمل الزائف لصدام حسين في حرب الخليج الأولى حيث كان الائتلاف ضده قد كسر تحت ضغط الاحتجاج الشعبي المسلم. أو حين ظن المجلس السياسي لجنرالات الأرجنتين سهولة الاستيلاء على جزر "المالفينناز" أو جزيرة "فرانك لاند" من المملكة المتحدة بأن ذلك كان عنصراً أساسياً في الحل النهائي.

استطاعت الحكومات - حتى منتصف القرن العشرين - الاعتماد على الدعم الشعبي في العمل العسكري بناءً على هذا الدعم الذي استمرت من خلاله الحرب. ففي العديد من المجتمعات، فقد كان يُنظر إلى الحروب على أنها كالتعظيم، وكسمة متكررة للعلاقات الدولية. وقد بدا في بعض الأوقات أنه لا بديل ممكن، حيث كان على الدول القتال من أجل البقاء. ولكن الحرب الأهلية لم تعد تحدث إلا نادراً منذ الحرب العالمية الثانية حيث كان لديهم الدعم الشعبي، كما أن التعبئة لم تكن صعبة.

لقد أصبح أمراً بارزاً في أن كل الحروب التي اشتركت بها الدول الغربية - منذ منتصف القرن العشرين - توصف على أنها حروب كانت قد شُنت من جانب تلك الدول، وذلك أكثر من أن تكون حروباً للضرورة.

كما يؤمن صانعو السياسة بأن استخدام القوة في مناطق بعيدة يعتبر من الأمور الضرورية وذلك لمنع انتشار التأثير المنافس، ولتأكيد أمن الدولة الطويل الأمد، ولكن إحجامها عن الالتزام بإخلاص لتلك المشاريع قد اقترح أنواعاً أخرى.

كان من السهل نسبياً - في العقود الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - إقناع

المواطنين القاطنين في الدول الغربية بضرورة العمل العسكري للدفاع عن الأصدقاء، أو بالاشتراك في أحلاف. ولكن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في أندونيسيا قد غيرت كل شيء. فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية عدم القدرة على إحراز أي تقدم مهم مع ارتفاع معدل الإصابات، ومع تآكل الدعم المحلي بسبب العمليات المستمرة، والتي بمجملها ساهمت بانسحاب أمريكا المخجل، مع وصية القلق العام من التدخل الأجنبي العسكري، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الأوسع.

وصف العديد من صانعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية الخسارة في حرب فيتنام على أنها كانت بسبب إخفاق الإرادة، ولكن الحكومات الآن واعية تماماً لأهمية حملات الدعم الشعبي مقدماً، ومن خلال، أي التزام عسكري جدّي.

لقد طوّر بعض خبراء الإستراتيجيات نظريات معقدة عن حشد الدعم وذلك بناءً على تجربتهم في تشكيل رأي الناس في زمن السلام. وهكذا، ففي عهد الاتصالات العامة، وحجم الاشتراك السياسي، فقد طوروا تقييم أكثر المعتدلين المؤثرين والرسائل الرنانة.

ففي أستراليا، على سبيل المثال، كانت حكومة رئيس الوزراء "جون هوارد" التي انتخبت في 1996 قد فهمت أن راديو الردود يصل إلى مستمعين أوسع، وكانت الردود يقظة جداً لدرجة أن العديد من المستمعين باتوا على قناعة من أن أستراليا عرضة للتهديدات.

وهكذا، فإن الحكومات تستطيع أن تجري تقدماً باتجاه الحرب، وذلك بناءً على رغبات غالبية سكانها، وذلك تماماً ما فعلته السلطات البريطانية والأسترالية عندما انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق عام 2003.

ولذلك، فقد أثبتت مجموعة الأعمال السياسية تقنيات الدمار بناءً على سلسلة عناصر متضمنة أولويات التصويت حيث تقرر - معظم حقوق الاختيار السياسية للناس في النهاية من قبل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أخرى محلية - عملية الحرب، ومستويات الإصابات، وأحداث الأعمال الانتقامية.

كانت حكومة رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" قادرة على نشر - على حد واسع - السخط العام على الحرب على العراق، وذلك بسبب أنه عقد البرنامج السياسي بشكل أوسع من البرامج المقترحة من قبل الأطراف الأخرى. ولكنه - على الرغم من ذلك - فقد خسر في الانتخابات اللاحقة، وبأغلبية الأصوات البرلمانية.

وفي المقابل، ففي أستراليا، لم تتأثر حكومة "هوارد" بالحرب، حيث فاز رئيس الوزراء - الذي قرر المشاركة في حرب العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية - في الانتخاب التالي، وبشكل بارز من خلال التركيز على السياسة الاقتصادية، واستغلال سمعته كمدير قادر على مواجهة التهديدات الأمنية.

ولكن، على النقيض من ذلك، فإن الحكومة الإسبانية التي دعمت الحرب في وجه الاعتراض العام الهائل - والتي أرسلت قوات عسكرية إلى العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية - فقد كانت أقل حظاً. هذا بالإضافة إلى متابعة الهجوم الإرهابي على قطار في مدريد عام 2004، وقد أدى ذلك إلى التصويت لحكومة جديدة تعهدت بانسحاب القوات الإسبانية من العراق.

وهكذا، يجب على مخططي الحرب أن يقيّموا عناصر القرار العام ضمن إستراتيجياتهم. فإذا كان الدعم المحلي مشكوكاً فيه، فمن غير المحتمل أن يجازف المخططون بحملة طويلة الأمد، والتي يمكن أن يكون فيها فقط دلالات غامضة عن العمليات، والتي تملك إمكانية انعكاس الثروة ومستويات تصعيد الالتزام. كما وأنهم لن يغامروا بمعدلات عالية من الإصابات.

وعلى العكس من ذلك، فإنهم سوف يرغبون في أن يقيدوا مدة الحرب، وتقليل الإصابات قدر الإمكان، كما أنهم سيسعون إلى أن يشكلوا إستراتيجياتهم حول هذه المطالب.

ولذلك، ففي حال الوقوع في حرب استنزاف - ومع التقدم الثقيل بوجود الجنود المصابين على الأرض ونقلهم إلى خارج ساحات المعارك - فقد يُستبدل التكتيك الإستراتيجي باستخدام أسلوب الإكراه باستخدام القوة الجوية عندما يكون الهدف تغيير تصرفات الخصم، وبواسطة العجز الإستراتيجي عندما يكون دفاع الخصم هو

الهدف. وكما لاحظت ذات مرة الأكاديمية الأمريكية "إيليوت كوهين" في أن القوة العسكرية الجوية تعتبر شكلاً غير اعتيادي، بل ومغرٍ، لعرض قوة الجيش، وقد يُنظر إلى ذلك كما لو كان مغازلة حديثة، تبدو وكأنها تمنح الرضا، ولكن بدون التزام.

ولكن في بعض الأحيان، قد لا تبدو أي من تلك الإستراتيجيات معقولة، ذلك لأن القوة المصابة على الأرض يجب أن تتحرك، وبينما تكون القوة العسكرية المخلصة كثيرة الإصابات، فإنه يمكن أن يتم الحدّ منها عندما تكون في مواقع مغايرة، في حين يمكن للدول المصابة بمكروه أن تحاول قطع القتال، وتسنده إلى آخرين، وذلك فيما يشير إليه الخبير الإستراتيجي "مارتن شو" في مخاطرة نقل الحرب. حيث تعتبر هذه الممارسة واحدة من الممارسات التي تؤرخ لنظام الدولة، وذلك ما حدث مع الرومان الذين وظّفوا القبائل المحلية لإعداد حروبهم على أطراف الإمبراطورية، وكذلك فعل أمراء القرون الوسطى الذين كانوا يستأجرون القوات العسكرية المرتزقة، ولكن في آخر القرن العشرين، فقد اختلف الوضع حيث اشتركت - عموماً - مجموعة مساهمات للقوات المسلحة من الدول الأقل تضرراً. وفي بداية القرن الواحد والعشرين كان هناك دعم الحركات الأهلية المسلحة.

ففي أفغانستان، على سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت على حلف الشمال وجنودهم ليحل محل نظام "طالبان" الذي كان يحمي تنظيم القاعدة. بيد أن هذا النموذج المعين لحرب نقل المخاطر كان بمثابة خيار إستراتيجي آخر، والذي سوف يكون مفيداً في ظروف معينة.

ولكن من ناحية أخرى، ليس بالضرورة أن يجمع كل استهداف للدولة حركة مقاومة معينة منظمة وصلبة، مثل الحلف الشمالي الذي يمكن أن يمول من الخارج، وينال الدعم الجوي الآمن والقريب.

ولكن ذلك لم يفلح ما وجد في حرب العراق عام 2003، فعلى سبيل المثال، فإن إلغاء الأمل عند البعض حيث يمكن نقل استراتيجية الحرب الأفغانية إلى الواقع. ولكنه كان خياراً من محتمل أن يعتبر من قبل المخططين آملين تجنب الاشتباكات

العسكرية الطويلة والمؤكدة الخسائر.

ليس فقط الخسائر المحلية هي التي يجب تجنبها، وإنما انتشار الاتصالات العامة، وتطور الإعلانات الحديثة، ومخاطر الحياة، كما أن التقرير المرئي عن الحرب قد يساهم في ازدياد القلق حول تأثيرات الحرب على سكان لخصم. فالصور التلفزيونية عن المدنيين القتلى أو الجرحى، والنازحين، والمصدومين، كل ذلك يستدعي مشاعر التعاطف، والإحساس بالذنب، والشك من قبل المشاهدين، في حين أنه يمكن لردود هذه الأفعال أن تمتلك الإمكانية لإيقاف الدعم للعمليات العسكرية، وخصوصاً في تلك الحروب المحدودة المبررة على أنها للإنقاذ، والحماية، وتحسين حياة السكان.

فمنذ حرب "فرانكلين" وعندما كان البريطانيون قد حددوا عمل الإعلانات المتعلق بمسرح الحرب والعمليات الحربية، كما أن المخططين الغربيين قد وضعوا قيوداً محددة أكثر فأكثر على الصحافة لتقليل أرجحية الصورة السلبية المقلقة للمشاهد المحلي والعالمي.

في حرب الخليج كان معظم الممثلين لوسائل الإعلام بعيدين تماماً عن مسرح العمليات الحقيقي، في حين كان البعض القليل جداً منهم قد اختير وخُصص لوحدات الجيش، وسمح لهم بتغطية العمليات العسكرية المقامة من المصدر الأصلي.

ولكن الصحفيين كانوا لا يزالون قادرين على تقديم تقاريرهم من الطرف الآخر من الجبهة في بغداد، حيث كان باستطاعتهم إذاعة تقاريرهم وبث الصور، على سبيل المثال، وعلى الأخص صور النساء والأطفال القتلى حيث كانوا يحتمون في غرف محصنة تحت الأرض، وفي مناطق قريبة من أرض المعارك.

وهكذا، فقد كانت الأفلام التي بثت عن مذبحة العراقيين على الطريق الرئيسية الواصلة بين العراق والكويت مؤذية للغاية - وعلى الأخص بأنها كانت قد كشفت عن وحشية القصف اللاإنساني - قد ساهمت في قرار تحالف الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه نداء لوقف الأعمال العدائية الوحشية.

ولذلك، فقد كان على وسائل الإعلام أن تتحمل كبحاً أشدّ خلال غزو العراق في عام 2003.

كان على الصحفيين الذين يغطون الحرب استسقاء المعلومات من مصدر أو اثنين في المركز الإعلامي الرئيسي الذي يزود المعلومات الحديثة تباعاً عن العمليات المتواصلة، أو يتضمن الوحدات المتقدمة من الأفراد.

وقد صمم ذلك التضمين من أجل تحقيق نتيجتين:

- لتقييد حرية الحركة لممثلي وسائل الإعلام.
- ولتأكيد أنهم تقدموا في التعاطف مع الوحدات الجيش.

وقد كان كلا الهدفين قد تحققا - وبشكل واسع - خلال عمليات القتال في مرحلة الحرب.

كان "صدام حسين" مثل كل القادة عند الهجوم في زمن الاتصالات العامة، آملين في استغلال الحكومات الغربية لقابلية الإصابة، وذلك من أجل اتهامها بالتسبب بالمعاناة للمدنيين.

فقد سعى في حرب عام 1991 لكسر التحالف الذي امتد ضده من أجل استجداء التعاطف من جمهور الإعلام، خصوصاً أولئك من العالم العربي. وبقدرة عسكرية أضعف، ومتروكة له لتنمو بتسارع لغزو عام 2003، حيث أن كل ما كان يتمناه هو أن يستطيع سحب القتال المطول والأليم إلى منطقة خالية من السكان. ولكن تلك الخطة قد فشلت بسبب الإستراتيجيات التي طورت وطبقت عن طريق مقاتليه واستبقت نيته. سوف يستمر نداء مشاعر العامة ليكون السلاح الرئيسي في ترسانة الدول الأضعف عسكرياً، وسوف يستمر للتأثير على الإستراتيجية.

طالما احتفظت الحكومات بالسيطرة على الإرهابيين، فإنها سوف تكون قادرة على تقييد وسائل الإعلام والتأثير على تغطية العمليات العسكرية وتأثيراتها. وقد كانت أعمال الرئيس الصربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" خلال عمليات قوى التحالف في عام 1999 واضحة بما فيه الكفاية.

وفي حين أن الحذر كان يكمن في أن رأي العامة لم يكن في صالحه، بشكل أساسي، فقد ذهب "ميلوسوفيتش" إلى توظيف مفاهيم جديدة وتشكيل تأثير إعلامي جديد. وقد كان ممثلو وسائل الإعلام الغربي عرضة للمراقبة الدقيقة،

والمضايقات الدائمة، والحجز، بل والطرد من "يوغسلافيا".

ومن جهة ثانية، فقد كان يسمح للبعض فقط بالعمل، ولكنهم كانوا مقيدين في تقاريرهم، وحرية تنقلاتهم، وكذلك المكان الذي يمكن أن يسافروا إليه خارج مدينة "بلغراد".

كانت تلك القيود تعني أن تقاريرهم يجب أن تركز - وبشكل واسع - على أنواع الصور والأحداث المفضلة لحكومة الصرب ونتائج تدمير حلف الناتو: كتدمير القنابل لأهداف غير واضحة وغير عسكرية، وموت المدنيين وحركة النزوح الكبيرة. مع ادعاء الصرب طبعاً على مدى وحشية قصف حلف الناتو، وقد كانت تلك التقارير ترسل أيضاً من خلال حملة منظمة عبر الإنترنت.

لكن حملة الإعلام الصربية قد مُنيت بفشل ذريع من قبل الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحرب، بغض النظر عن حقيقة أن حملة الإعلام لحلف الناتو لم يكن لديها تخيلات للاستغاثة، وطلب العون، وقد كانت تتألف أولياً من تقارير موجزة معتمة وجافة، ومنقولة عبر وسائل غير دقيقة المصادر.

ولكن على كل الأحوال، لم يكن الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية مهتماً بأحداث "البلقان"، بل وأثبت لا مبالاة - بشكل كبير - حيال صور الدمار، والنزوح والمعاناة المزعومة.

وبشكل ملحوظ، لم يكن للمصابين في حلف الناتو اختبار حدود تلك اللامبالاة. لكن المشاهدين الأوروبيين - وعلى الأخص المنتسبون عرقياً أو دينياً مع معاناة الناس في "كوسوفو" أو "صربيا" - كانوا غير مرتاحين، ووضعوا بعض الضغوط على الحكومات من أجل حصر الاستهداف.

لقد أثّرت أولوية تقليل معاناة المدنيين بشدة على الخطط الإستراتيجية الغربية منذ حرب فيتنام. ففي حين كانت العديد من الخيارات العسكرية مقبولة في بداية الأزمات، فإنها تعتبر الآن لتمييز الاستخدام في حرب محدودة، متضمنة مناطق القصف، وحصر المناطق المدنية.

ولكن، حتى أشكال الاستهداف بدقة للحرب، مثل الاستخدام القسري للقوة

الجوية العسكرية والشلل الإستراتيجي، فإنه يجب أن يكون معدلاً لتجنب إيذاء المدنيين مباشرةً.

تعتبر البنية التحتية بمثابة الهدف الحرج وذلك بسبب أهميتها لنظام الخصم، أو يمكن أن يكون ثنائي الاستخدام بالنسبة للقوة المسلحة، كما أنها، يمكن أن تدعم السكان المدنيين.

ولذلك، فإن قوة الاتصالات والبنية التحتية للمواصلات كلها تندرج تحت هذا البند.

يعتبر تمييز الاستهداف مهماً لسبب آخر، حيث لا يوجد مُخططون عقلاء للحرب يريدون تشريد السكان المدنيين للخصم. وعلى الأخص إذا كان الهدف يكمن في فرض تغيير في تصرفات نظام، وتقوية دعم ذلك النظام في صنع وعي إستراتيجي غير ضعيف. ولكن عندما يكون الهدف تغيير النظام، وتنصيب حكومات أقل عدائية، فإن كلا المتطلبات الصغيرة الأجل، والهدف الطويل الأجل سوف تتلف تدريجياً، وبجدية، بواسطة أية معاملات غير طبيعية للسكان.

المصادر والقوات العسكرية:

تبدأ معظم الدول الحرب بسبب تأثر واحدة من قيادة المقاتلين بخياراتهم الإستراتيجية واضعين بعين الاعتبار قابلية التحمل الاقتصادية.

ولذلك، تشارك الحكومات بالتحالف في وقت الحرب كشركاء أصغر، حيث - من المحتمل - أن يكونوا أقل التزاماً بهدف الحرب، ولهذا السبب بمكن أن يكونوا أكثر تقييماً للتكاليف الاقتصادية. في حين أن العديد منهم سوف يواجهو بالقيود أيضاً - على مستوى القوى البشرية - التي يستطيعون من خلالها أن يلتزموا بالحرب وفي جزء منها، قد يكون ذلك الالتزام سبب الأهداف المحددة لمعظم الحملات.

وفي هذه الظروف، فإن كل الحكومات سوف تجد أنه من الصعب جعل حالة التعبئة للقوى البشرية بشكل أكبر من تلك الموجودة في الواقع في القوة العسكرية المنظمة، أو في الاحتياط التابع لها في حال كان مسموحاً لهم قانونياً الخدمة فيما وراء البحار.

وفي وقت آخر، حيث تمتلك العديد من الدول التزامات مضاعفة، لحفظ السلام

العالمي، والاستقرار، ورسائل الإنسانية، وما يترتب عن الواجبات والمواقع العسكرية، وإمكانية التمدد لهذه القوات.

يمكن لمعظم الدول كثيرة السكان، ومع قوات عسكرية كبيرة ومنظمة، بما فيها قوات الاحتياط أن تتوقع بشكل عام لأن تلاقي اتصالات قصيرة دون العديد من الصعوبات، ولكنها - كما في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق عام 2003 والسنوات التي تلت - سوف توضح تلك الحكومات بأنها يجب أن تكون حكيمة عندما تتذكر أنه - تقريباً - كل الحروب قد تنتهي إلى حد بعيد، وأطول من المتوقع.

وهكذا، طالت مدة تحقيق نتائج حرب العراق، وكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسحب جنودها من مسرح القتال، وذلك إما بتغير سياسة ما وراء البحار كما فعلت في آسيا، أو بإقناع المتحالفين لحل التحالف، كما فعلت في أفغانستان.

كانت الإغاثة الإضافية لانتشار نظامي لوحدات الاحتياط، قد تحققت عن طريق تحويل الأمن للمدنيين الأجانب والموظفين، لمهام إعادة البناء في العراق إلى المقاولين الخاصين. ولكن متطلبات القوات العسكرية الأمريكية على الأرض المنظمة، وقوى الاحتياط والحرس المحلي ظلت تعاني بشكل قلق. فقد كان على الوحدات العسكرية التناوب بالعودة إلى العراق بعد أزمنة راحة قصيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك منظومات جنود الاحتياط التي انتهت عقود خدماتها، أو واجبات الاحتياط التي كانت تخدم بناءً على اختصاصاتها ذات الصلاحية المطلوبة، في حين أن الجنود الذين كانوا يتمنون إنهاء مهامهم، وجدوا أنفسهم يأمرون الجنود عندما أجبرت القوات المسلحة العسكرية على سياسة وقف الخسائر.

ليست الأرقام فقط هي التي تهم، ولكن يجب أن تكون المهارات الصحيحة أيضاً متوفرة. ذلك لأن الحرب الحديثة تتطلب قوات عسكرية مسلحة أكثر من القتال: كأن تكون ضمن المعدل العالي للمهارات، والهندسة المدنية، وترجمة اللغات، والحرب النفسية. كما يجب التأكيد على الخلط الصحيح للاختصاصات التي

ينبغي أن تكون متوفرة من أجل إنجاز المهمات المعطاة لكونها من الأمور الصعبة، خصوصاً للدول التي تنشر قواتها العسكرية في كل أنواع النزاع على كل الكوكب.

وفي المقابل، لم يكن لوجود الكثير مثل هؤلاء الاختصاصيين مكان للتوظيف في الجيش في زمن السلام، وحتى في وقت الحرب، فقد كان يتم اللجوء إلى الاختصاصيين من قوات الاحتياط.

ولكن الحفاظ على جزء من أفراد الجيش بعيداً عن أماكنهم المدنية لوقت طويل، يمكن أن يسبب مشاكل اجتماعية، اقتصادية، وسياسية على الجبهة الداخلية.

عندما ضرب إعصار "كاترينا" مدينة "لويزيانا" الأمريكية في شهر آب من عام 2005 كان الحراس المحليون غائبين عن مكان الخدمة في الولاية، وذلك بسبب تأدية واجبهم في العراق في إجلاء العقبات، وفرض جهود التهدئة، ولكن النتائج جاءت أبعد من ذلك، حيث تراجعت شعبية الرئيس "جورج بوش".

ولكن هذه الأنواع من النتائج يمكن أن تكون أكثر قسوة في كل الدول الصغيرة مثل "سنغافورة" التي اعتمدت إستراتيجية الحرب على تعبئة الاحتياط بشكل كبير، بحيث يمكن أن تصبح اقتصادياتها عرضة للتمزق في أحداث الحرب.

إن أي قوة عسكرية تحضر للحرب يجب أن تحتوي على أشخاص مدربين بشكل لائق، فالتاريخ يعج عبر أزمنة بعيدة بتجارب وحدات الجيش القليلة الفاشلة عن تحقيق واجباتها، والعمليات الخرقاء، والتراجع الفاشل، والابتعاد، والالتزام بالأعمال الوحشية.

ولكن في القرن الواحد والعشرين، بدت متطلبات القوات العسكرية المسلحة متنوعة بشكل أكبر مما كانت عليه من قبل، في حين أن العديد من الأشخاص سوف يتوقعون تغيير الدور بناءً على انتشار الجنود.

وحيث لا يمكنهم التدرب فقط في الحرب التقليدية، أو وقت القتال كما ذكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يجب أن يكونوا قادرين على توجيه ضربة مضادة، والتزود بخطوات تعزيز السلام، وحملات سلوك العلاقات المدنية.

ومن جهة أخرى، تعتبر الأهمية الدقيقة في الحصول على قوة عسكرية مشكوك بها قد جلبت إلى البيت بواسطة حرب العراق عام 2003. لقد كان زمناً مختصراً لفوائد الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السلام وبناء أمة كان لديها كل مقومات الاحترام، ولكنها تعرضت للذل عند تدخل الأمم المتحدة لتحسين الوضع في الصومال في الفترة الواقعة بين عامي 1992 إلى 1995.

لا يُنظر إلى ما سمي بالعمليات العسكرية في حروب أخرى على أساس كرامة القوة القصوى الباقية للعالم بشكل غير مرتب، وغير حاسم، حيث تكون الإصابات مؤكدة لتساوي المخاطر. وأينما حلت تلك العمليات، فقد كانت تشكل القوة العسكرية المسلحة لدول أخرى، وقد لاحظ الخبير الإستراتيجي الأمريكي "مارتن كوربس" الحاجة الماسة إلى متابعة التدريب من أجل المدى الواسع للاحتمالات، وتحضير عناصر الجيش من أجل القتال في حروب تقليدية، والتي تتضمنها عمليات حفظ السلام، والوصول إلى تخفيف الألم عن البشرية. وفيما يذكر على أنه حرب الكتل الثلاث.

ولكن قد تعتبر هذه الإثارة للقوة العسكرية متعددة المهارات غير ملائمة لتأكيد الأمن والاستقرار، وذلك في خضم الفوضى التي لابد ستنفجر بعد النتائج التالية الفورية، وذلك كما حدث بعد غزو العراق.

لا يمكن للإستراتيجية أن تكون ناجحة بدون التطبيق، وهذا ما اكتشفته الأطراف المتحاربة على الجبهة الغربية خلال الحرب العالمية الأولى والذين صعقوا بتكاليفها الباهظة. أما في القرن الواحد والعشرين، فقد كانت التكاليف مناسبة بسبب استعمال المدفعية كجزء رئيسي، والتي أدت مهامها بشكل جيد استطاع في النهاية إنهاء الحرب بتحقيق النصر العسكري الذي يعتمد على الهدف والخصم، ولكن العديد من الدول الآن أصبحت تعاني من الصعوبات في تنظيم برامج مناسبة لاحتواء أعداد الأسلحة وأنظمة التأثير الحاسم في الوقت الذي أصبح فيه تسليح قوى طلائع الجيش مكلفاً جداً حيث أن الحاجة لحفظ القوة العسكرية يعتبر عنصراً في حملة التخطيط.

تعتبر القدرة على دعم فصائل الجيش في حقل المعركة خطير كما في الحرب الأهلية الأمريكية عندما كان نقل الجنود وإيواءهم وتمويلهم العالي قد أعطى الشمال - الوفير صناعياً - فائدة استثنائية بالمقارنة بالاقتصاد في الجنوب الفقير والزراعي.

ومن ناحية ثانية، فإن إظهار نفس الحيوية كان واضحاً في جنوب غرب المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية عندما تركت القوات العسكرية اليابانية تتضور جوعاً في مكان بعيد وغير ملائم، وبسهولة مزقت خطوط المحادثات.

وفي موقف آخر، فقد كانت القوات العسكرية الأسترالية قادرة أولياً على تجنب الاشتباك الدموي، واستهلاك الوقت وذلك في اتباع طريق جانبي ببساطة، وبشكل منعزل عن القوات العسكرية اليابانية في أرض المعارك الرئيسية في "نيو جوينا" وبمحافظتهم على "الروبال".

تحتاج الدول التي لا تكون مناسبة للإنتاج المادي إلى تأكيد التزود المستمر إذا كانت الدول الصانعة تعد لحرب تقليدية.

فقد كانت كلٌّ من إيران والعراق مجبرتين على الاستفادة من فرصة إرجاء العمليات في قتالهم الطويل لبعضهما البعض في عام 1980، ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى نفاذ مخازنهم من السلاح والذخيرة.

ولذلك، فإن تأدية إستراتيجية فقيرة من قبل أحد الجانبين تجاه الآخر قد استفادت من استغلال فرصة هذا التوقف. وفي هذا المجال، يبرز عنصر معقد هنا في طريق القرن الواحد والعشرين، والذي يكمن في أن الدول المنتجة للسلاح تواجه مخاطر الازدراء العالمي إذا ما قامت تلك الدول بنقل السلاح للدول المتحاربة أثناء الحرب، ما لم تستطيع تلك الحرب السيطرة لكونها كانت قد نشأت بسبب الدفاع عن النفس، أو ظن أنها ستكون لمصالح القوة العسكرية العظمى.

صنع الإستراتيجية:

تقوم معظم القوى العسكرية بتطوير خطط الاحتمالات الطارئة لسيناريو نزاع مقبول. ولكن التاريخ قد أوضح على الدوام من أن كل موقف يختلف عن الآخر.

فالهجوم قد يحدث من جهة غير متوقعة، كما حدث في سنغافورة عام 1941 عندما نزلت القوات العسكرية اليابانية على جزيرة "مالايا" بعيداً عن البحر، كما هو متوقع في الخطة البديلة للدفاع البحري الواسع، أو ربما صدر عن مصادر غير متوقعة، كما حدث في هجوم تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.

وفي هذا المجال عندما طلبت الإدارة الأمريكية الثأر من قادة تنظيم القاعدة وتابعيهم في أفغانستان، فقد اكتشفوا أن قادتهم العسكريين لم يكن لديهم خطة خاصة في حال الطوارئ.

وهكذا، فعلى الرغم من أن التجربة الإستراتيجية تستطيع أن توفِّر نفاذ بصيرة، ومذاهب مصطفاة منها، وتستطيع أن توفِّر مناخاً مفيداً للتخطيط، فإن التاريخ يعيد نفسه، ولذلك، فالمذاهب يجب أن تكون أنيقة لتلاقي التحديات من كل مجتمع عملي خاصةً ومن كل قوة للخصم.

وكما يقال دائماً، أن عبارة: "القوات العسكرية المسلحة تجهز لقتال الحرب التالية عن طريق دراسة الحرب الأخيرة"، لها بعض الأساس من الصحة، مع مثال ملاحظ جداً حدث في فرنسا عام 1930.

ففي حين كانت الإستراتيجية الفرنسية في حالة هجوم الألمان سابقين بدء الحرب العالمية الأولى، ولديهم الواسطة في خط "ماجينوت" المحصن على طول الحدود المشتركة مع الألمان، وخلفه كان يوجد الجيش الفرنسي، ولديه الوقت الكافي للحشد. ولكن نرى في إستراتيجية الألمان أنه لم يكن لديهم النية لتكرار أخطائهم السابقة، وفي هذه المرة كانت قواهم العسكرية ببساطة تمتد حتى اجتاحت جميع أنحاء خط "ماتجينو" من خلال اختراقها لغابات "الأنديز" و"بلجيكا" المحايدة حديثاً.

وعلى ضوء الوتيرة الدرامية لتطور التكنولوجيا المعاصرة، فقد يقع مخططو الحروب اليوم في نوع مختلف جداً من سوء التقدير، نظرياً لتوقعهم أن قدرات خصمهم ستكون أكثر تعقيداً مما هي الآن، ولذلك، فإن العديد من المحللين الغربيين قد أعجبوا بالقدرات التكنولوجية التقليدية للولايات المتحدة بحلول نهاية الحرب

الباردة، لذلك فقد نسبوا مستوى مماثل أو متقدم نسبياً لدرجه أكبر من المهارة العالية إلى الخصوم المحتملين. ولكن هذا النوع من تضخم التهديد قد قيّد - ولو جزئياً - الإدراك بأن أي طرف يريد محاربة الولايات المتحدة يجب أن يلجأ إلى الحرب اللامتماثلة لمحاولة استغلال الضعف الأمريكي، وذلك بدلاً من القيام بمحاولة - عقمها المؤكد تقريباً - لهزيمة الولايات المتحدة. وقد تأثر هذا النوع من الفكر بالميل الإستراتيجي المشترك أيضاً. وهكذا، وبعد أن استنتج المحللون أن القوات المعادية تريد استعمال الأسلحة والوسائل غير التقليدية، فقد قاموا بتركيز انتباههم على نوع التهديدات التي قد تولدها الأطراف في بيئة تقنية متطورة، والتي قد يولدونها بأنفسهم. وهكذا، فإن ثمة أدباً كاملاً قد انطلق عن الحرب الإلكترونية، وآخر عن الحرب الجوية. وبالمثل فإن المخاوف تزايدت من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليسيته والنووية، والبيولوجية، والموارد الكيماوية ومخاوف أخرى من قيام (الدولة المارقة) بشن الهجمات أو في ساحة القتال لنشر أسلحه الدمار الشامل. لقد قادت هذه الأنواع من الانشغالات الكثيرين لتجاهل احتماليه أن أطرافاً ذوي قدرة تقليديه قد يختارون نظريه تقنيه بسيطة بدلاً من ذلك، كمتسللين من تحت الرادار عوضاً عن محاولة مهاجمته.

وقد استخدمت عناصر تنظيم القاعدة مهارات مدنية سهلة المنال في هجمات الحادي عشر من شهر أيلول، بالإضافة إلى شهداء مستعدين للقيام بعمل تأثيرات مدمرة.

ومن جهة أخرى، فإن طرود فيروس الجمرة الخبيثة قد سُلّمتْ - ليستْ بالصواريخ الباليستيةِ - ولكن بالنظامِ البريدي الأمريكي.

لم يستهدف أي من الإرهابيين أو المحاربين نظام القيادة والسيطرة أو غيرها من نظم تشغيل شبكات الكمبيوتر عن طريق القرصنة، ولكنهم زرعوا القنابل المحلية الصنع في الطرق، وخبؤوها في جثث الحيوانات التي أطلقوها من عربات تجرها الحمير، كما أن مقاتلي تنظيم القاعدة لم يختبئوا في أبنية عالية متعددة الطوابق، ومكيفة ومرفهة ولكن في كهوف تكاد لا تتسع لإيواء عنزة. وكانت أساليبهم بالتواصل مع بعضهم البعض بواسطة مراسلين أو البريد أو حتى الحمام الزاجل،

فكيف كان لهم أن يخبئوا معلومات مشفرة على شبكة الإنترنت.
لربما يتطلب الموضوع إستراتيجيات جيدة ومنطقية لسيناريو أسوأ، ولكن المخططين يجب أن يكونوا قد تعلموا في فيتنام وأفغانستان بأن أسوأ ما قد يحصل سيكون بجميع الأشكال والأحجام.
ولذلك، فإن الاستخبارات الجيدة على نقاط قوة وضعف الخصم تعتبر شيئاً أساسياً.
ولكن سيحتاج القادة إلى تقرير مفصل عن قرارات خصومهم العسكرية وجهوزيتهم، وردود أفعالهم المتوقعة قبل أن يستطيعوا تشكيل خططهم الميدانية.
وفي المقابل، فإن القدرات المادية والإنشائية قد أصبحت الآن أسهل، ويعود الفضل في ذلك إلى التطور بتكنولوجيا الرصد والمراقبة، ولكن حسابات ردود الفعل الممكنة ما زالت على نفس درجة الصعوبة السابقة لإتمام حساباتها عندما تهاجم بعض الأنظمة حيث تكون قادرة أحياناً على التنقل - بشكل واسع - والاستمرار بدعم الحرب وذلك بسبب التعريف الشائع للأهداف القومية، أو بدافع الخوف من الخيارات الأخرى.
وفي حال وجود تشجيع قوي لهم، ستجد العدائية لها أهدافاً، ولكنها ستكون صعبة التحقيق.
ولكن، ليس باستطاعة جميع الحكومات أن تعتمد على الجيش الشعبي في حالات الحرب. فلو كان هناك خصلة من هذا الشعب قد أسيئت معاملتها، أو كانت لهم طموحات لتحقيق استقلاليتهم، فإنهم ربما سيحيدون عن الدفاع عن الحكومة، وربما أيضاً سيرحبون بفكرة الحرب كفرصة لإعادة ضبط وتوازن القوة.
وهذا الشعور الضمني بعدم الرضا، إنما يسهل استغلاله بفعالية عالية بفترات الحرب كما رأينا في الإضرابات في البلقان، واليونان، والهند خلال الحرب العالمية الثانية وبشكل أقرب في علاقة أمريكا بحلفائها الشماليين بأفغانستان والأكراد في العراق في عام 2003.
تخطط بعض الدول دفاعاتها ضمن نطاق الضباط المحليين المنتظر منهم ممارسة كمية عالية من الأداء في حالات الهجوم المسلح. وقد أسست أندونيسيا سياسة

مشابهة مبنية على اللجوء لحرب العصابات، وذلك من أجل أن تستطيع حماية البلد بكلفة منخفضة.

وفي بعض المناسبات، كان ثمة ضباط محليين قد أظهروا القبلية فعلاً من خلال التصرف المستقل في الحكومة المركزية، ولكن إعطاءَهم طرائق عنيفة وقبضة حديدية قد شكلت فيما بعد قوة قيادية.

بيد أن البعض من هؤلاء القادة كانوا يجدون صعوبة في حشد السكان المحليين لتجنيدهم ضمن قوات حرب العصابات التي كانت تشكل خطراً ضد العدوان الخارجي في نهاية الأمر.

وكما الانتفاضة الشعبية في "تيمور الشرقية" في التسعينيات من القرن العشرين، والتي أظهرت أنه من الصعب تصور وجود درجة عالية من الحماس للدفاع عن دولة المواطنين الذين تعرضوا في زمن السلم للقمع الاجتماعي والسياسي.

وفي المقابل، فعندما تحد الاستبدادية من استقلالية القادة العسكريين للنظام بسبب مخاوف أمنية، يمكن أن يكون من السهل نسبياً أن تقوض قدرة النظام على إجرّاء حملات عسكرية.

كان "صدام حسين" لا يثق في أي من قادته قبل غزو العراق عام 2003، لأنه ومن خلال الحرب الإيرانية العراقية قبل نحو خمسة عشر عاماً، وبالتالي فإن القوى الإقليمية لم تكن قادرة على العمل بشكل مستقل عندما توقف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عن قيادة وسيطرة الشبكات.

كان من الممكن لتجربتهم طعم مرارة الهزيمة السابقة أن تقلل من شأن استعداد الجيش المنافس على القتال، ولكن هذا لا يعتبر عذراً لهم لهجر مواقعهم.

وهنا، فلا بأس من ذكر البند الثالث من اتفاقية "جنيف" والتي تُحرم قتل المقاتلين الذين سلموا أسلحتهم، والجنود الهاربين، خصوصاً هؤلاء الجنود المحترفون، والذين لا يمكن أن يضمنوا بقاءهم بشكل سلمي، والذين استسلموا، بعد أن كانوا واقعين تحت وابل القوى النارية الأمريكية الهائلة أثناء حرب الخليج 1991، الأمر الذي أدى بالآلاف من جنود الجيش العراقي ببساطة لأن يتركوا مراكزهم خلال

غزو عام 2003.

من المحتمل أن تتأثر عزيمة قوات العدو بخبرة عسكرية سابقة، وربما لأنها قد اكتسبت الثقة في قدرتها على هزيمة خصومها، أو على الأقل، من أجل البقاء سلمياً بشكل نسبي، أو أنه قد يكون لديهم علم في حدود اختصاصها، وإن كان هذا الأخير قد يبدو استجابة لوعود سهلة لتحقيق النصر العسكري في الجانب الآخر، فإن آثاره ستكون أكثر تعقيداً.

والذي كان معارضاً لها فقد أدركت العسكرية التقليدية الدونية على أنه من المحتمل أن تضع مجموعة من الردود غير المتناسبة، بحيث تهدف في المقام الأول لتجنب الحرب، والثاني لنفي مزايا القدرة العسكرية المتفوقة. ترجِّح هذه الاستجابات لكي تشمل تكتيكات سياسية تهدف إلى التشكيك في شرعية العمليات العسكرية والتقويض المحلي والدولي، والإقليمي للدعم.

ولذلك، فمن المحتمل أن تكون هذه التكتيكات قد فشلت، بالإضافة إلى أنها قد تلجأ إلى حرب العصابات، و/ أو الإرهاب. ولكن المثير، أنه حالما تم تسريح أولئك الجنود العراقيين المستسلمين، فقد قام العديد منهم بالتطوع من جديد واستخدام عتادهم ومهاراتهم للهجوم على القوات المحتلة.

ستكون الخيارات الإستراتيجية متأثرة بشدة بجغرافية مسرح العمليات. فالأراضي المفتوحة المنبسطة التي يسهل مراقبتها، والدعم الجوي الدقيق، والمناورات الأرضية السريعة، هي الأسباب التي تجعل قادة الجيش يحبون الصحراء على العكس من الأراضي المخضرة بكثافة، والتضاريس الوعرة التي تجعل من الصعب تحديد موقع العدو. وتعقّد من الاستهداف وتبطئ من تنفيذ العمليات. وتعرض القوات البرية لهجمات مفاجئة. كما أن الظروف المناخية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت درجات الحرارة في إلحاق بعض أكثر الهزائم العسكرية في التاريخ، في حين أدت الأمطار الموسمية إلى تأخير وتعقيد العمليات في بعض البيئات المدارية، واستطاعت الرياح والضباب إحداث تغييرات في الاتجاهات الإستراتيجية.

إن التطور الحضاري قد يعني أن القوات البحرية لم تعد في خطر الخروج عن المسار، وأن المفجّرين لن يحجزوا بعد الآن على اليابسة بسبب الغيوم المنخفضة أو في عدم قدرتهم على تحديد أهدافهم. ولكن التقلبات المناخية ستسمر في تعقيد العمليات.

وهكذا، فإذا كان مسرح العمليات بعيداً، فإنه لابد من إيجاد قواعد لدعم العمليات، حيث المنافذ سهلة الوصول وقواعد الأمن تكون مرغوبة لإطلاق العمليات، وتأمين احتياطي المؤن والتعزيزات وأمن الإشراف على ساحة المعركة، وتأسيس مكافحة البحث ومرافق الإنقاذ، حيث يعتبر العنصر الأخير أساسياً لمنع العدو من القدرة على استخدام الرهائن كسياسة في وقت الحرب.

يُنظَر إلى المنفذ على أنه إصرار مهم في أية إستراتيجية عسكرية، فكلما توفرت الخيارات المؤسسة، كانت المرونة الإستراتيجية أعظم. ولذلك فإن المفاوضات مع حكومات الدول المحاذية لمسرح العمليات يمكن أن يكون عملاً مطولاً، ويبطئ من أوقات الاستجابة، ويحدد الخيارات الإستراتيجية، كما وجدت الولايات المتحدة في أفغانستان عام 2001.

إن المنع من الدخول قد يجبر على تغيير في البنية الإستراتيجية، وذلك كما فعلت تركيا حين سحبت دعمها بسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003 تحت الضغط الشعبي.

ومن أجل الاستجابة لمثل هذه المشاكل، فقد وضعت وزارة الدفاع الأمريكية سياسة مفاوضات للدخول لأكثر عدد ممكن من الولايات، في حين كانت الولايات الأخرى غير قادرة على ممارسة المستوى نفسه من الضغط، ولكن معظم حروبها ستستمر.

ولكي تقاتل مع جيرانها، من أجل إزالة الحاجة للقواعد البعيدة، فإنه يجب على قادة الجيش أن يكونوا مجهزين بالاستخبارات على مواقع الأهداف المحتملة والمرغوبة، والاستخبارات الجيدة على وظيفة الأهداف المحتملة تكون انتقادية عندما يصبح استهداف الأخطاء ذخيرة ملازمة لمكافحة وسائل الإعلام، كما أن قائمة الأهداف المحظورة عبارة عن ميزة حرب حديثة، وذلك من أجل تقليل حجم

كل من الجرحى المدنيين، واحتمال السلم الميكانيكي.

وهي مهمة لمعاصرة صناع الإستراتيجية، والتي هي فهم السياسة الخارجية، حيث إن قوة البلاد الاقتصادية والاجتماعية هي التي تخطط للمهاجمة، كما أن فشل الاستخبارات الأكثر أهمية وتكليفاً لعملية غزو العراق لم يكن أكثر ضخامة من قابلية أسلحة الدمار الشامل المزعومة الخاصة لصدام حسين، ولكن التقييم الأكثر تفاؤلاً لتطورات الغزو السابق السياسي والاجتماعي، والوصول إلى مثل هذا الفهم، ليس بالأمر البسيط، ففي بعض الأحيان، قد تتفجر في مكان حيث لا يزال يعتبر حتى هذا اليوم من مصالح الإستراتيجية المحدودة، وربما قد يكون القليل من المعرفة المطورة في مجتمع الاستخبارات، أو متوافر أكاديمياً، وكان مثالاً جيداً ما حدث في عام 1992، عندما انتشرت كارثة بشرية في بلد صغير، وبعيد عن مركز عالم القوة، وعندما فنيت مصالح الحرب الباردة.

كانت قوة الجبر تخطط أحياناً ضد ولاية قوتها الداخلية الغامضة، إما لأن تدريبات الولاية تكون قد أكملت السيطرة على مواطنيها، وحدّت من دخول الأجانب، أو لأنها كانت مدروسة بحيث تعادي كل الاتصالات التي قطعت، أو بسبب مجموعة من الأنظمة الأعلى. وقد كانت هذه بحد ذاتها مشكلة للولايات المتحدة في الأوقات الأخيرة.

يكاد يكون الميل نحو الولايات المعروفة معادياً وشريراً، وقاطعاً لكل الروابط، بل ومخفّضاً لقابليتها من أجل تكديس استخبارات الإنسان المفيدة على الولايات محتملة جداً لمهاجمة الجيش، وتجعلها تعتمد تماماً على تفسيرات الهاربين، والمنفيين، واللاجئين الأقل نزاهة، وكانت قد كُدّست كل الاستخبارات الضرورية، وأخذت العوامل التكنولوجية، والتنفيذية، واللوجستية، والاجتماعية والسياسية بعين الاعتبار.

ولذلك كان على المخططين العسكريين أن يبتكروا خطة من أجل إرغام خصمهم على الخضوع لوصية دولتهم، كما كان عليهم بعد ذلك أن يقرروا أشكال عملياتهم العسكرية الممكنة، والتي تتضمن القيود التي من المحتمل أن تنجز النتائج

السياسية والمرغوبة، وحيث أن عملية صياغة الإستراتيجية لهجوم عام 2001 على أفغانستان كانت موضحة للعديد من العوامل المأخوذة بعين الاعتبار.

كان الهدف الأساسي من الهجوم هو تحطيم قيادة "تنظيم القاعدة" وتجريد جيش "طالبان" من القوة، ولكنه كان يعتبر هدفاً ثانوياً في داخل المجتمع الأمريكي، وذلك من أجل التظاهر أمام الشعب الأمريكي في امتلاك الإدارة الأمريكية القدرة على الرد بسرعة شديدة، وبالتأكيد على قوة التخطيط أو انتشار الجيش، ولكن لم يكن لدى الجيش الأمريكي خطط للحالات الطارئة من أجل الهجوم على أفغانستان لأنه - حتى اليوم - لم تظهر كمصدر تهديد محتمل، ولكن، وبعد أن عرضت الخيارات على وزير الدفاع، فقد اعتمد بشدة على القوة الجوية المتضمنة ضربات من صواريخ "كروز" وضربات من القنابل الغير آلية، بالإضافة إلى ضربات جوية مركزة من قبل أسراب الطائرات المقاتلة والقوات الخاصة.

على الرغم من أن اللجوء لاستخدام تلك الصواريخ كانت قد استبعدت؛ لأنها لم تعمل في عام 1998 عندما أطلقت إدارة كلينتون حملة "أنفينت ريتش" أو "الوصول الأزلي" في "تنزانيا" وكان كل من "تنظيم القاعدة" و"حركة طالبان" يائسين ومتنقلين، ولكن ثبت استعمال صواريخ "كروز" مع القصف الموجّه لن يحل هذه المشكلة، ولم يكن لدى هذه المنظمة دفاعات جوية هامة، أو مقرّات ثابتة، أو قواعد لوجستية، أو وسائل لوجستية، أو حتى بنية تحتية للاتصالات لكي يتم قصفها بتلك الصواريخ.

كانت الخيارات البرية والجوية - للوصول إلى الأهداف التي كانت متاحة في مثل بعض محطات الطاقة الخاصة بأفغانستان التي قد تغير كثافة السكان المدنيين وتعزز من دعمها لطالبان - مستبعدة بسبب الوقت الذي ستستغرقه وموقع تجميع القوات اللازمة، ولكي تتفاوض بدخولها مع البلدان المجاورة وتاريخ مقاومة الغزاة، فإن قادة القوات المسلحة كانوا غير قادرين على تصعيد الإستراتيجية العملية التي يمكن أن تُطبق في الإطار الزمني المطلوب، وعلى الأخص أن وكالة الاستخبارات الرئيسية كان لها تاريخ طويل من مقاومة المجتاحين الغزاة.

لم يكن قادة القوات المسلحة قادرين على إيجاد إستراتيجية تستطيع تحقيق هامش الوقت، ولكن وكالة الاستخبارات الأمريكية - والتي كان لها باع بالتدخل في أفغانستان - كانت قادرة على إيجاد إستراتيجية لتحويل الظروف المحلية إلى فوائد، وكذلك تخفيض المخاطر. ولذلك فقد اقترحوا بأنه يجب على الولايات المتحدة تامين الدعم وتشجيع تلك القوات المسلحة الأفغانية لمقاومة التحركات في شمال البلاد ولمساندة القادة المعاديين لطالبان وتنظيم القاعدة في الجنوب.

كان الحلفاء الشماليون قد امتلكوا ما بين عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف مقاتل تحت تصرفهم، ولكنهم كانوا قد منعوا من تكثيف هجماتهم على حركة "طالبان" بسبب قلة المصادر والتجهيزات. حيث كانت كمية ضخمة من التجهيزات والتمويل في طريقها إليهم.

لكن تردد "البنتاغون" يكمن في خشيته من الأهمية المعطاة لوكالة الاستخبارات الأمريكية والأحلاف الشمالية، وما قد ينبثق عنه من تأثيرات علماً بأن الأحلاف الشمالية لم تكن عالية الشعبية، وغالبيتهم كانوا من سكان قبائل "البشتون" من ضمن أولئك الذين قد تلتجئ إليهم القاعدة، ولكن ما أثبت لاحقاً، أنهم كانوا دمويين بشكل مشابه لحركة "طالبان" بينما كان الحلفاء الشماليون متواجدين بشمال البلاد لتقويتها وتعزيزها بفرق جوية وإدخال الوحدات الخاصة، ولكن ذلك أيضاً عنى تقوية نفوذ طالبان في الجنوب، وكان ذلك بهدف تخفيض الأخلاقيات وتقسيم قواهم وتشجيع القبائل المحلية على العصيان.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت سلفاً بالمفاوضات مع الدول المجاورة لأفغانستان التي كانت بدورها معنية بالتأثيرات الممكنة لأي حرب، وانعكاساتها عليها، وما هي إمكانية الاستفادة من حالة كهذه بالنسبة لهم. ولضمان اشتراك باكستان، وتعاونها في العقوبات المفروضة عليها بسبب إجراء الاختبارات النووية في عام 1998 فقد ألغت نهائياً، ومع كميات سخية من الإعانات، وإلغاء الديون التي قد أمنت أيضاً. بالإضافة إلى كثير من المساندات التي عرضت أيضاً على شماليي أفغانستان من الجارة أوزبكستان لضمان القواعد الجوية.

كان هدف تلك الحملة طمأنة السكان الأفغان، وأيضاً حثهم على الاقتناع بفوائد التغييرات السياسية كحركة إلى الإمام. وكذلك حثهم وإغراءَهم بتمويل إعادة الإعمار بواسطة مجتمعات دولية، وأيضاً توفير المساعدات الغذائية، والتي كانت جارية عن طريق البث والمنشورات.

كانت حملة الإقناع ناجحة - وإن بشكل جزئي - لأن العديد من الأفغان كانوا جاهزين لتغيير في الحكومة في الوقت الذي لم يكن فيه لحركة طالبان دور قيادي في بذل جهود مكافحة لتلك الحملات وذلك لأنهم كانوا قد حرموا من أغلب وسائل الإعلام في البلد.

ولكن بداية الإستراتيجية العسكرية كانت فاشلة لأنه كان هنالك أهداف قليلة لضربها، وزرع قوات خاصة كان من المفترض أن يتم بسرعة عندما واجهوا وعورة التضاريس، في حين أن زعماء القبائل بدورهم قد رفضوا الخضوع.

ولذلك، فقد كان لابد من تحول في إستراتيجية عمل وكالة الاستخبارات الأمريكية، والتي تحولت فعلاً عوضاً عن ذلك إلى القيام بالحملات الجوية لتؤمن الغطاء الجوي لتحالف الشمال في الدفاع أمام لجنوب.

رافقت القوات الأميركية الخاصة ذلك التقدم، داعية إلى الضربات الجوية على خطوط المجابهة في مناطق "طالبان" وقد أدى ذلك إلى إضعاف مواقعهم، وزاد في صلابة عزيمة تحالف الشمال، وبعد أن أقنع ذلك الزعماء العشائريين بأن ميزان القوى قد انتقل أخيراً نحو الشمال كما اختبرت الولايات المتحدة في أفغانستان، أن صياغة إستراتيجية صحيحة وناجحة يعتبر مقترحاً صعباً في الحروب المحدودة.

تُعدّ القابلية التقنية النسبية عبارة عن مجرد عامل واحد فقط من بين الكثير من العوامل التي من غير المحتمل أن يكون أي منها مقرراً أساسياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، وكذلك الظروف البيئية على وجه الأرض، وعلى الأخص المحلية ومواقف الخصوم اتجاه استخدام القوة، وغالباً ما ستكون المتطلبات السياسية المتناقضة مؤثرة لكي يكون لديها أي فرصة للنجاح على أن تتوافق مع هذه الحقائق بدلاً من التفضيلات المؤسساتية.

الفصل الثامن

القيود المفروضة على الحرب

الإستراتيجية والشرعية وحسن التدبير

كانت أجيال الفلاسفة وحكام العالم يطيعون المبدأ السياسي الذي كان من الممكن أن يجيب عن الأسئلة التي تصدر من غير ذي حق عندما يتعلق الأمر بالحرب. وفي هذه الأثناء كان عليهم أن يمتثلوا إلى الأمر الذي طرح من قبل القائد "ثيوسيدس" على قادة الجيش الأثينيين وذلك في حوارهم ضمن مجلس "الميليان" حيث قالوا: "الأقوياء يفعلون حسب ما لديهم من القوة أن يفعلوا والضعفاء يتقبلون ما عليهم أن يتقبلوا".

ماذا على "الميليان" أن يتقبلوا في ذلك الموقف الاستثنائي الذي كان استسلاماً تاماً أو محاصرة، وماذا عليهم أن يفعلوا أمام القتل والاستعباد لكافة السكان؟.

في مكان آخر في حرب "البابليين" وصف ثيوسيدس نقاشاً حول معالجة هزيمة "الميتايلن" والتي لم تصنع أي صلة مع أخلاق البدائل، ولكن ذلك النقاش كان قد تم على أساس التفكير التعقلي.

فقد كان اقتراب "الأثينيين" يتكرر على مدى الزمان، وذلك مع الإدراكات السياسية والالتزامات العسكرية لفرض سلوك الحرب. ولكن، بالنسبة للكثير من الحكام والقادة، فلم يكن هناك وجود لأي اختلاف عملي بين الأعداء المقاتلين والأعداء المدنيين، فكلاهما كان مسؤولاً عن تصرف دولتهم، وكانوا مساهمين في إعطائها القدرة لشن الحرب، وكلاهما كان يستطيع أن يثور على الاحتلال لو ترك حراً عند الهزيمة. لا أحد بإمكانه أن يوصف بالبريء.

في أي مكان يعامل المدنيون فيه بإنسانية، وفي أي مكان للخطر على بيئتهم محدوداً، فقد كانت الحرب لأسباب عقلية أكثر منها أخلاقية.

في القرن الرابع قبل الميلاد، كان "كوتيليا" وهو ناصح الملك الهندي "تشاندراغوبتا

موريا" وكتابه "أرثاساسترا" قد جعل الأمير "ميكافيلي" يظهر مثالياً تماماً، حيث نصح الملك ليعامل هؤلاء الذين ذلّهم بطريقة حسنة خشية أن يثوروا ويخاف الآخرون.

كان ينبغي على فكرة تلك الحرب أن تتأثر بالأفكار الأخلاقية والعدالة أيضاً، تماماً كَقِدم الحرب.

كما أنها تستمد من الاعتقادات الدينية، وأنها معروفة للعديد من الديانات العالمية العظيمة مثلاً كما في النصوص الهندوسية القديمة التي تميز بين الحروب العادلة والحروب الظالمة. فبالنسبة للحروب العادلة، فقد كان يجب أن تتطابق مع الدين الهندوسي أو القانون الإلهي.

لقد كان الحكام ينصحون باجتناب استخدام الأسلحة الغير إنسانية، وذلك ليعاملوا المدنيين والجرحى والأسرى ومقاتلي الأعداء بإنسانية، وليكفوا عن مهاجمة ملاجئ القوى، ولتقليل الخطر عن البيئة والبنية التحتية للمدنيين وللتأكد من أن القتال في المعارك يكون متكافئاً بين المقاتلين فقط.

يعود تأريخ فكرة الحرب العادلة - في العالم الغربي - إلى العهد الروماني على الأقل، وذلك عندما كانت الحرب محرمة حكماً إلا إذا لفظ أنها عادلة من قبل مدرسة الكهنة، وذلك للتحديد بأنها عادلة.

يجب أن تثار الحرب من قبل الأطراف الأخرى العدائية المشاركة بشكل مباشر في انتهاكات الاتفاقيات، والاختراقات لحقوق الجنود العسكرية الإقليمية، أو الإساءات المقصودة ضد الدول الحليفة، وعليها أن تكون مقدمة قبل المحاولة للتقليل من أضرار الظلم المفروض قسراً على المفاوضات، والتي إذا فشلت كل هذه المفاوضات فسوف يفرض الإعلان الرسمي للحرب.

بالنسبة للهنود والرومان معاً، فإن قوانين الحرب تُشتق من أنظمة الاعتقادات الواسعة، وذلك لكون تعريف الحرب العادلة هي سبب ليصبح التفسير واضحاً وليطابق الأهداف، وليؤمن حماية متطلبات المفاوضات السياسية.

وهكذا، يُفرض السلوك - خلال الحرب وبعدها - من قبل تفكيرات تعقلية، أو للمصلحة الشخصية من قبل الحرص الأخلاقي. في الوقت الذي تكون كل هذه

الأمور التي تستمر لتصف البطء والتقطع، وليس الثورة العنيدة للقوانين العالمية والنماذج في صدد ذلك استخدام القوة.

فعندما تحولت الإمبراطورية الرومانية شكلاً إلى المسيحية في عام 389 للميلاد، وكان على الكنيسة أن تترك مذهبها السلمي، وتبرر خدمة أعضائها في الدفاع بإخلاص عن الإمبراطورية.

كما، وكانوا قد حددوا فكرة الحرب العادلة في بيئة الفيلسوف والكاهن، وبدؤوا مناقشتهم الكلامية، وذلك بالادعاء على أخطاء الخصوم ليصبح اللجوء للقوة مستلزماً.

وفي القرن الثالث عشر، كان الخليفة الفكري "توماس أكويناس" قد لخص متطلبات الحرب العادلة كتسلط كبير سببه العدالة.

لقد كانت فقط بسبب علماء اللاهوت المحتلين والذين طالبوا أولاً للحد من الحرب بين المسيحيين، وبعد ذلك حاولوا تصدير دينهم للأراضي الإسلامية في الأوقات اللاحقة وغالباً بقوة الأيدي.

لكن أهمية الحرب العادلة انخفضت كما انخفضت الجغرافيا السياسية لأوروبا والتي تغيرت تدريجياً لتأثير الحرب وكذلك في الزواج المختلط.

كان الإقليم قد توحد في أيدي الأمراء المستقلين عن النفوذ الأعظم والذي استطاع أن يتحكم في طاعة هؤلاء السكان في أراضيهم والذي طالب بالحق في استخدام القوة عندما يشعرون بأن ذلك مناسب.

أما الآن، فإن علماء الكنيسة، والقانونيين، يعترفون بحق الحاكم ليدافع عن دولتهم، وليطور اهتماماتهم لكنهم أفزعوا بسبب الاضطراب والحرب المستمرة بين هؤلاء الحكام من خلال حقوق الوراثة والاختلافات الدينية لأسباب تافهة أو حتى دون أسباب.

أما بالنسبة للقرن السابع عشر، فقد كان القانوني الهولندي "هوغو غروتيوس" يعتبر أنه وعوضاً عن أن تعد حقوق من الحاكم في ضوء متطلبات الوجود الاجتماعي، فإن الاعتراف والحاجة يخصصان قيماً لتنظيم قواعد سلوك أكثر من ولاية.

لقد أعطى النظام الاقتصادي - في توسع ما وراء البحار وتكاليف المحافظة على الجيوش المحترفة العاملة - أكثر من فكرة عامة حول المجتمع العالمي للتوازن النسبي على القارة في القرن الثامن عشر.
وهكذا، فقد استمرت الدول الأوروبية بتعديل علاقتها على مدى المعاهدات الثنائية والأحلاف، وقد حاول البعض لاحقاً للحفاظ على السلام على مدى توحد القوى.
لكن لا شيء من هذه الاتفاقيات أو ميزانية التقنيات كان باستطاعتها حمايتها عند الثورة الفرنسية في عام 1789 والتي فتحت الباب للحروب، حيث بدأت ألمانيا بالاندماج والإمبراطورية العثمانية بالهبوط والانحدار، وقد كان ذلك في حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

ضبط اللجوء إلى القوة:

جاءت أول تجربة قانونية لمنع استخدام القوة في مؤتمر "هاغ" للسلام في عام 1899 والتي حرضت من قبل القيصر الروسي "نيكولاس الثاني" ليوقف سباق جيوش أوروبا.
وقد وافق في مؤتمر "هاغ" الثاني للسلام في عام 1907 المشتركين المخوّلين حصريّاً للبحث عن وساطة ما أمكن قبل اللجوء للحرب، وذلك من أجل أن يتجنبوا استخدام قوة السلاح وليستردوا الديون الوطنية ما لم ترفض ولاية "المديون" كل البدائل.
ومن ناحية أخرى، فقد كانت هذه الإجبارات المحدودة لا تكفي لمنع بعض الولايات من المحاولة لتعديل ميزان القوة من خلال استخدام القوة أو من خلال ارتقاء القومية العسكرية. وقد كان ذلك على ما يبدو، أنه النموذج الدائم لنظم ولايات أوروبا أو الاتحاد الجديد لينتج الحرب العالمية الأولى.
ولكن على الرغم من أن مركز مقدمة الحرب بقي في أوروبا، إلا أن النزاع بين الدول ومركز القوى وصل إلى الشرق الأوسط وإفريقيا والمحيط الهادي، والأشخاص المعنيين في كل أنحاء العالم، ومن ضمنهم الجاليات الأوروبية والسيادات والولايات المتحدة الأمريكية.
ومع نهاية ذلك العمل المضني الطويل، فإن القابلية الشعبية للحرب كانت قد

تضخمت بشكل كبير، وقد كان قادة الدول المتحاربة يرغبون بإحداث اقتراب جديدة ليقللوا من حصول الحرب، وخلال مباحثات السلام قام رئيس الولايات المتحدة "وودرو ويلسون" بتقديم برنامج مؤلف من أربع عشرة نقطة عن السلام، وقد كانت العديد من تلك النقاط تتعلق بالطلب المتكرر لأوروبا وبعضها كان مصمماً لتقليل الاختلاف في الشؤون العالمية ولكن الأخيرة كانت تنص على:

"إن الاتحاد العام للشعوب يجب أن يتشكل على أساس عهود خاصة بهدف منح ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي ولسلامة الجنود من شعوب عظيمة أو وضيعة على حد سواء".

وقد كان تأسيس أول منظمة حماية جماعية تعتبر واحدة من الأربعة عشرة نقطة التي تمت الموافقة عليهم في مؤتمر باريس للسلام عام 1919.

كان دستور تحالف الشعوب الجديد يحد من تعظيم المشتركين لعدم اللجوء للحرب وقد تأسس قانون دولي جديد كقاعدة للعلاقات بينهم.

كما أن أي حرب أو تهديد بالحرب أعلن عنه كأمر ذي أهمية لكافة الدول الأعضاء والتحالف سوف يأخذ أي إجراء لإحداث طريقة مؤثرة لحماية السلام، وإن لجوء الدول الأعضاء للحرب سوف يعد اختراقاً للقانون ضد الجميع وسوف يخضع بالتالي مباشرة لقوانين اقتصادية.

رفضت الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية السماح بدخول أمريكا ضمن تحالف الشعوب وذلك بسبب قلقها والتزامات الحماية الجماعية التي بإمكانها أن تضع الدولة ضمن حرب أوروبية أخرى، وبدلاً من ذلك تصبح الولايات المتحدة الأمريكية الحزب المطلع لعام 1928 في ميثاق "كيلوج - بريند" مع فرنسا وواحدٍ وستين مشاركاً آخرَ.

ومن جهة أخرى، تعرف بالاتفاقية العامة للتنازل عن الحرب كوسيلة سياسية وطنية وقد تعهدت هذه الاتفاقية للدول الأعضاء بحل نزاعاتهم بوسائل مهادنة.

لم يكن لتحالف الشعوب ولا لميثاق "كيلوج - بريند" بإمكانه منع العودة للحرب. فعلى الرغم من أن التحالف كان قد تدبّر أمر تجنب بعض النزاعات، فقد كان

ضعيفاً بغياب الولايات المتحدة الأمريكية وفي عجزها لمعاقبة المخالفات وبنقصان الالتزام في جانب الدول الموقعة، والتي ببساطة تجاهلتها عندما أصلحتها أو تخلت عنها.

وقد سمح ميثاق "كيلوج - بريند" للعديد من الإعفاءات المبهمة لتحريماتها باستخدام القوة، وحيث أنها لم تتضمن أي احتياط لأية عقوبة لتلك الانتهاكات، وأن كلا المبادرتين قد برهنت على عدم التساوي في ارتقاء القومية العسكرية في إيطاليا وألمانيا واليابان.

تنظيم الحرب بعد عام 1945:

بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الأمر بتجنب التكرار ارتباطاً أكثر عظمة بفكرة توفير السلام على مدى الحماية الجماعية، ووجدت الأمم المتحدة في عام 1945 مع غرض الاحتفاظ الناجح من كارثة الحرب، والتي كانت قد جلبت الحزن الكبير للجنس البشري مرتين في حياتنا.

فالبند (2) والبند (4) من القانون يلزم الدول الأعضاء برفع يدها عن علاقاتها الدولية من تهديد أو استخدام للقوة ضد سلامة الجنود أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي أمر يتضارب مع أهداف الأمم المتحدة.

ويمكن في ظرفين فقط التخلي عن تحريم الحرب لأكثر من دولة، أما الدول المحتفظة بحق استخدام القوة في حالة الهجوم المسلح ضدها، أو الأمم المتحدة بذات نفسها تستطيع إباحة أي أداء عسكري.

لقد اختلفت كل المحاولات السابقة للحد من استخدام القوة في الشؤون العالمية، فقد أيد قانون الأمم المتحدة قوانينها مع الاحتياطات والتأسيسات لتطبيقها.

يتألف مجلس الحماية من خمسة نماذج تخصص قوة الأعضاء وستة أعضاء مختارين - أصبحوا لاحقاً عشرة - من بقية الجمهور العالمي الذين كانوا قد فوضوا للتعامل بقوة مع أي "تهديد للسلام، كسر للسلام، أو أي تمثيل عدائي".

إن التزام الدول بهذه الإساءات سوف يعرضها لاستجابة جماعية من قبل أعضاء آخرين من الأمم المتحدة والذين سوف يعطون قوى مسلحة عند الحاجة لهذا الهدف.

لقد كشفت الحرب الباردة الخطأ الجدي في نظام إحقاق الحق، وقد كان على الدول الخمسة الأهم أن تعطى حقوق الفيتو والطرفين المتنازعين في السيطرة الفكرية يمارسون حقوقهم كلما تطابقت اهتماماتهم، وقد عطّل مجلس الحماية بشكل فعال لمدة من الزمن، وكان بإمكانه إباحة وتنفيذ أداء حماية جماعية واحدة فقط.

وقد حدث ذلك في عام 1950 عندما قاطع الاتحاد السوفييتي المجلس في اتحاد إلى جمهورية الصين - تايوان - التي استمرت في امتلاك مقعد صيني في المجلس، وإن غياب الاتحاد السوفييتي، ومنع جمهور الصين قد سمح لأعضاء مجلس الحماية الآخر بإباحة الاستجابة العسكرية في غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في حزيران من تلك السنة.

إن حملة الأمم المتحدة الناجحة - والمتفق عليها لإخراج القوى العراقية من الكويت عام 1991 - قد رفعت الآمال بأن تنفيذ القانون الدولي سيصبح أمراً روتينياً ومن الصعب اختراقه. في الوقت الذي كان تفويض الأمم المتحدة لمهمات إبقاء السلام قد أصبح متعارفاً عليه، وكما أن المنظمة ذاتها أيضاً بدأت بإقرار تدخلات لحماية السكان المدنيين وقت الكوارث البشرية.

لكن ومع ذلك، فإن نشوء المعايير قد حدد حقوق حاكمي الدول، وإن الصعوبات العملية سوف تواجه في العمليات البشرية الجماعية، والتي تساعد على ترجيح سيادة المبدأ السياسي وهدم الإمكانيات التقنية العالمية.

ولذلك، فإن كلاً من المشاكل المباحة والعمليات الإنسانية سوف تناقش - بعمق - في الفصول القادمة، ومن الضروري هنا أن نلاحظ أنه بحلول العام 2003 كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجاهل قرارات الأمم المتحدة برمتها والانطلاق للقيام بإعلان الحرب على العراق لوحدها، أو مع ما سمته "قوى التحالف المستعدة" وقد كان التبرير لفعل ذلك الوجود المزعوم هو من باب ذريعة التهديد الوشيك لأسلحة الدمار الشامل - المزعومة - التي يملكها العراق! ولكن السبب الحقيقي لتلك الحرب قد تجلى واضحاً للقيام في تغيير الأنظمة، والقضاء عليها من أجل تحقيق

حماية للأهداف والمصالح على المدى الطويل.

وبالطبع، فقد كانت - ضمن تغيير النظم - طبعاً وسيلة إستراتيجية للتعامل مع الحالات الإنسانية، والتي كانت شيئاً مألوفاً في فترات الحرب الباردة، ولكن أسلوب الردع النووي قام بعكس المبادئ السلطوية التي تقول بأن الحرب استمرار للسياسة وإن كان بأشكال أخرى.

كان كلٌّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والدول العميلة الخاصة تقوم بتقديم الدعم لمقاومة التحركات والمجموعات المتمردة في المناصب السياسية المحددة، وكانت تلك المساعدات تقدم من أجل تحقيق هدف هزيمة الحكام العدائيين في كل من إيران وكونغو وتشيلي وأندونيسيا، وفي أماكن أخرى.

لكن فكرة التدخل مباشرة لإجبار تغيير النظام كان يعتبر كتهديد لسيادة الدول، ولعجز النظم العالمية، في حين كانت لديهم شكوك في الاندفاع البشري للمصوتين الديمقراطيين، وأن ذلك الاندفاع سوف يصل إلى الشكل الالتزامي المكلف.

وهكذا، يمنح الحق في الدفاع عن النفس في حالة الهجوم الفعلي الاعتراف في حق المنع، وخاصة إذا ما كان تهديد دولة ما سيكون في وضع غير موات إذا كان ينتظر البدء بذلك الهجوم.

ويمكن في هذا السياق ذكر الضربة الإسرائيلية الوقائية على القوات المصرية في حرب الأيام الستة من عام 1967 والتي اعتبرتها إسرائيل ضربة شرعية، لأنها من وجهة نظرها، يمكن أن تلغي عنصر الخوف من هجوم وشيك عليها، ولكن القلق كان يكمن في تأخير التكاليف العسكرية.

أدى تنفيذ تلك الضربات القاسية إلى تزايد التوتر بين إسرائيل وجيرانها العرب، وقد بلغ ذروته في شهر أيار عندما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينذاك بحشد قواته على الحدود مع إسرائيل، ولكن، ومع التوصل إلى اتفاقات عسكرية مع كل من الأردن وسورية والعراق، قامت الأمم المتحدة بحل الموضوع، حيث تم نشر قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام في سيناء. وبمغادرتها،

أعلن وصول الحصار الحيوي على إسرائيل عبر مضيق "تيران" وأعلن على الملأ من أن الهدف في أي حرب مع إسرائيل لن يكون لتدمير الدولة اليهودية.

كانت إسرائيل دويلة صغيرة، وعرضة للتجزئة، وعلى الأخص أنها كانت تواجه مشاكل اقتصادية جدية، إذ كان لابد من استدعاء قوتها الدفاعية وقوى الاحتياط طوال مدة الحرب. وفي المقابل، فقد جعلت إستراتيجية عبد الناصر الكبيرة من حق الشفعة الإستراتيجية العسكرية الشرعية الوحيدة لإسرائيل.

كما، وهناك أمثلة أخرى قد تكون حدثت في سنغافورة من بين أمور أخرى، وبالعمق الإستراتيجي، ولكن في درجة أقل من إسرائيل التي كانت تعتمد على تعبئة القوى العاملة المدنية، حيث من المعقول أن احتياطيات سنغافورة يمكن أن تثبت الأحقية في توجيه ضربة وقائية ضد أي أعمال عدوانية، وحيث بدا من الواضح وكأن العدو كان يستعد للمهاجمة.

القيود على الحرب:

لم يكن غزو العراق هجوماً إجهاضياً، ولا دليل موجود للتهديد - النووي العراقي - الوشيك على الولايات المتحدة، وعلى أي من حلفائها، أو مصالحها، أو إلى أي حالة أخرى، ولكن ذلك الغزو بالأحرى كان - وفق المنظور الإستراتيجي الأمريكي - بمثابة ضربة وقائية صمّمت من أجل الهجوم الحاسم لمنع احتمالية وجود تهديد. ولذلك، جادلت إدارة الرئيس الأمريكي "بوش" كثيراً حول الضرورة والشرعية لمثل هذا العمل العسكري على أساس أن البيئة الإستراتيجية قد تغيرت بشكل مثير. ومن ناحية ثانية، فقد بينت هجمات أحداث الحادي عشر من أيلول بأن أي تهديد كان، يمكن أن يصبح حقيقة واقعة وبدون سابق إنذار، وعلى الرغم من الإستراتيجية السيئة في عصر الصواريخ الباليستية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي.

لم يكن قد أشير إلى النية العدوانية المبيتة سابقاً، أو أنها قامت بالتعبئة المرئية للجيوش، القوات البرية والقوات البحرية، وحيث يمكن أن يحدث الهجوم بعيداً، وخارج أي حدود للبلاد.

وهكذا، فعندما أصبح واضحاً من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يخوّل احتلال العراق، ولا يسمح حتى بذلك، فقد جادلت الولايات المتحدة بمشروعية ذلك المجلس، بل وتطاولت على مصداقية الأمم المتحدة، ولكنها وعلى مبدأ الاستمرار.

ومتذرعة من أن صدام حسين كان قد امتثل إلى قرارات مجلس الأمن السابقة التي حذّرته فيها، بيد أن الأمم المتحدة - وتحت الضغوط القاهرة - اضطرت إلى أن توافق فقط على مبادئ الحرب لتصحيح مسار السلطة، والنية الصحيحة، والنتيجة الصحيحة، لكن السلطة الصحيحة كانت قد اشتقت من حق السيادة الأمريكية في الدفاع عن النفس، ومعتبرة بأن أعمالها شرعية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية - ومن خلفها القوى والدول التي تدعمها - تعتبر بأن كل أعمالها وخططها وتحركاتها كانت شرعية، بل وتعتقد بأنها كانت صحيحة وصحيحة جداً، ولكن الشرعية الحقيقية التي كانت تعترف بها الأمم المتحدة كانت شرعية مختلفة عن الشرعية الأمريكية ومن لف لفيفها، والتي باتت تدرك على نحو واسع للاشتقاق مدى قدرة الموافقة، وكذلك الموافقة بدلاً من القانون. ولكن في الحقيقة، فإن ما يعتبر صحيحاً أو غير صحيح، هو ما سيعتمد على الأحكام حول السلطة، والنية والنتيجة، والتي ستختلف طبقاً للجمهور والظروف. ومع مرور الوقت، فقد قيل - في هذه الحالة بأن الأعمال الأمريكية كانت شرعية، لأن خبرات الولايات المتحدة في تمارين القوة كانت مقبولة عموماً، وذلك حسب الضرورة إلى صيانة الطلب العالمي الأعظم. في الوقت الذي كان ادّعاء الشرعية الأمريكية أمراً مشكوكاً في حقيقته، كما لوحظ مسبقاً، فإن العديد من الدول في المجموعة الدولية لم تكن مقنعة - بالنسبة للولايات المتحدة - من التصرُّف من طرف واحد. بل وكان لديها بعض الشكوك حول النية الحقيقية، كما أنها كانت غير مقتنعة بالنتيجة.

وعلى الجانب الآخر، فقد تم تقسيم الخريطة العراقية بنفس الطريقة. وعلاوة على ذلك، فإن الشرعية لم تثبّت لكنها كانت خاضعة للوقت الذي لا يمكن توقع أحداثه، أو تغير الظروف.

وهكذا، فحين ساءت الظروف بشكل مأساوي في العراق، أصبحت شرعية الاحتلال مثيرة للعديد من التساؤلات الصعبة في المجموعة الدولية، وفي العراق، وحتى بين الأمريكان أنفسهم.

لم يكن - بالطبع - إعادة الزمن إلى الوراء، أو حتى حبس الأزمة المتفاقمة في قارورة بحجة أنها كانت حرباً صعبة عندما طلقت من قيود القانون الدولي، بينما هي في حقيقتها كانت فاتحة لعصر الغزو الجديد، وللاستعمار الأوروبي.

كان يمكن لعلماء الدين والقادة السياسيين من - مختلف المعتقدات والثقافات - أن يعلنوا قيام عدالة جديدة ضد كل أنواع الأسباب والمكايدة - غير المقبولة - عادة، ولذلك، فقد أصبحوا يبررون نشاطاتهم - الإرهابية حسب المنظور الأمريكي - على أساس أنها عمليات جهادية وثورة تحرير، وبدؤوا يسنون الفتاوى المتعددة حول الجهاد الذي يُعتبر أقوى درجات الالتزام الديني، والذي أباح استهداف المواقع والقوات العسكرية المحتلة، وكذلك المدنيين الذين دعموا النشاطات المستبدة لحكومتهم، أو من الذين لم يكونوا حماة للديار بشكل كاف.

ولذلك، فقد باتت الولايات المتحدة في مأزق صعب لا تحسد عليه، لأنها كانت ترد بنفس الطريقة من أجل الردع والدفاع عن النفس، بعد أن فشلوا في فرض أفكارهم أو وجودهم على الأرض وبعد أن فُضحت مقاصدهم وخسروا تأييد الكثير من دول العالم.

ولذلك، فإن عجز مجلس الأمن عن منع الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، كان بمثابة تذكرة للمشاكل الناجمة عن الوضع الخاص في القانون الدولي لأعضائه الخمسة الدائمين.

على الرغم من أن قوة حق النقض تعزز قدرتها على مقاومة فرض عقوبات دولية في حال السلوك غير القانوني.

عادةً ما تكون الدول التي ليس لديها قوة منهجية ثابتة عرضة لمجموعة من إجراءات العقوبات: كالعقوبات الاقتصادية، والحظر على الأسلحة، والملاحقة القضائية لجرائم الحرب، والضربات العسكرية، كما توضح ذلك في كل من ليبيا والعراق.

ولكن، في حين أنه قد يكون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمأمن من الإجراءات القانونية، فإنهم لا يستطيعون تماماً الفرار من الآثار السلبية الناتجة عن أعمالهم.

ولذلك، فمن المحتمل أن تحاول دولً أخرى تحقيق التوازن بين القوى العظمى المهددة للوضع الراهن، ويمكن القيام به، وحجب الدعم الذي قد يكون حاسماً في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ومع نهاية الحرب الباردة، فإن محللي العلاقات الدولية وواضعي النظريات قد حوّلوا انتباههم إلى الآثار المترتبة على النظام العالمي الجديد.

يعتقد البعض أن الهيكل الدولي الجديد سيكون متعدد الأقطاب، وسيتم مناقشة النتائج المحتملة للتشتت من القوة والطرق التي يمكن أن تكون مدارة بأفضل طريقة، بيد أن ثمة آخرين يرونه عالماً أحادي القطب متمثلاً في الولايات المتحدة التي كانت آنذاك قوة ساندة، وهنا دارت معظم الحجج حول الردود المحتملة للولايات الأخرى والتي - بالتحديد - تميل للوضع الثاني، بينما يعتقد البعض أن أفعال الولايات المتحدة تسبب سلوكاً متوازناً شائعاً تاريخياً، في حين أشار البعض الآخر أن الولايات المتحدة كانت تتصرف بسلوك غير متوازن.

لا خلاف في أن الشروط المتفردة الإستراتيجية قد حفزت الولايات المتحدة لكي تحفز إمكانياتها لكونها تمتلك قدرات عسكرية هائلة ولا جدال عليها ضد منافسيها المحتملين، بيد أنها كانت معزولة جغرافياً، وكانت منظورة بالأغلبية الواسعة للحكومات كما كانت، بل ومرغوبة كزعيم عالمي لأية قوة في هذه الظروف، ولكن هذا الاعتقاد لم يستطع الصمود في قناعته بمناعة الولايات المتحدة لعمليات توازن القوى الحاسمة الواسعة الانتشار لسيطرة الولايات المتحدة، ولم ينحصر في عالم النظرية، إن العديد من الصفوف العليا في إدارة الأزمة قد اقتنعت بنفس الطريقة، في حين أن هذه القضية قد تشعب عنها مذاهب عدة ومنها الرسمية للألفية الجديدة، والتي أثرت على السياسة الخارجية بخصوص استخدام قوة الرفض من معظم الولايات المتضمنة منع كل السلطات الرئيسية الأخرى.

كان ثمن احتلال العراق يزداد ثقلاً على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتحديد، وكانت أضرار احتلال العراق وسورية مغامرات غير محسوبة النتائج - وعلى الأخص - مع تزايد التعاون بين سورية والصين، ونداءات بعض الحكومات الأوروبية لاستقلال السياسة الخارجية الأعظم.

وقد أدى ذلك الوضع إلى نقاش أكاديمي محدد حول مفهوم ميزان القوى، حيث جادل البعض أن شدة الموازنة أو الجهد من أجل تطوير موازنة عسكرية للولايات المتحدة كانت تحدث، ولكن بعض المحللين كانوا قد اكتشفوا طريقة أخرى حيال إيجاد توازن، أو تطوير علاقة جديدة التصورات، والتي كانت بها الولايات المتحدة قوية، وقد جادلوا على أنه قد عدل بإصراره في غزو العراق.

أما الحجة المضادة، فهي أن تلك الحكومات لم تكن متوازنة، ولكنها كانت تمثل مصالح قصيرة الأمد، وكانت مدفوعة بالمخاوف الإستراتيجية والمحلية والاقتصادية التي لم يكن لها علاقة بتصورات القوة الأمريكية المفرطة ومستندة إلى التحليل الذي كان جزئياً في كلِّ أحاسيس الكلمة ومضمنة في الثقافة السياسية الخارجية التي كانت تُظهر القانون الدولي والمؤسسة الدولية وكأنها ضعيفة وغير ذي أهمية.

وعموماً، فمن أجل صيانة الطلب العالمي، فإن هذه الحجج قد أهملت الاحتمالية التي تقول بأن الولايات الأخرى كانت قلقة بشكل جدي بشأن النتائج القانونية والعلمية الطويلة الأمد للهجوم الوقائي على العراق. إن الحرب الوقائية هي عبارة عن مفهوم مزعج، ومسعى صعب. فإذا قبلت الولايات الحق لمهاجمة أية دولة أو جماعة بدون إشارات واضحة من العدوان الوشيك، فإن قيود ما بعد الحرب العالمية الثانية ستتعرض للحظر بشكل جدي.

وفي هذا السياق، يمكن للولايات المتحدة أن تجادل في الضروريات والأولويات من أجل مهاجمة بعض تلك الدول أو الولايات متذرعة بكل أنواع الذرائع، وتهدد حقوق السيادة والأمن، وتقوّض التوقعية والاستقرار في النظام الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن الضربات الوقائية قد لا تكون ناجحة في أهدافها أيضاً. في

حين أن الحكومات تتمنى أن تتفادى التهديد الطويل الأمد بوساطة الوسائل العسكرية التي يجب أن تقرر إما أن تحطم القابلية الأولية أو تزيل النظام الذي يحاول تطوير تلك القابلية.

عادة ما تتولّد عدة مشاكل مع الضربات، والتي يعتقد في الواقع أنها اشتركت في الإنتاج الحيوي، الكيميائي، والأسلحة الكيميائية الواضحة.

ومن هنا، فإن ثمة فرصاً سوف تُغلق حالما يتقدم التطور إلى مرحلة بحيث يمكن أن تؤدي هذه الضربات إلى التفريق، وبحيث يمكن أن يعاد تكوين القابلية، والجهود المبذولة لاكتساب مثل هذه القابلية التي يمكن أن تكون مضاعفةً في الحقيقة، لأن النظام الموّجه سوف يصبح مُهدداً ومُتذبذباً أكثر.

إن التوترات لن تُخفض في هذه الحالة، وسيكون الانتقام هو الإمكانية الجديدة والجدية. في حين أن تغيير النظام الوقائي سوف يقهرها عملياً. وربما سيكون استبدال الأنظمة المتوسطة أمراً غير وديّ، كما سيكون غير متين أيضاً حتى لو كان كذلك، فإن سياستها وأفعالها قد تسببان ارتفاع المخاوف الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فقد يكون من المحتمل أن تكون الفترة الانتقالية مشحونة بصعوبات القلق الدولي حول الاحتلال الثاني للعراق، والذي كلف الولايات المتحدة لأن تسترجع معظم التكاليف التي تحملتها كمساهم أكبر للتحالف العسكري وذلك بالتباين، كما لم تستطع أن تجادل فيما يتعلق بالشرعية لاشتراكها بالعبء المالي الذي لحق بحرب عام 2003. وإضافة إلى ذلك، فقد كان لابد أن تعمل الولايات المتحدة بدون خبرة الأمم المتحدة المؤسساتية في مرحلة ما بعد نزاع بناء الأمة، وبدون نشاط بعض مفاعيل الأمم الأعضاء الأكثر ممارسة في تنفيذ السلام.

القانون والحكمة وإدارة الحرب:

تقوم القوانين العالمية عادة بتنظيم الإدارة الحقيقية للحرب، ولكن، على الرغم من أن شعوب التاريخ القديم الافتراضية والأصول التدبيرية ووسائلهم قد انقطعت، لكنها تبقى تعتبر كتاريخ متصلب. فبعض التحريمات الدينية للتدرب على الحرب كانت متقيدة على مدى عصور طويلة، وهذا مثلاً ما يتضمنه الحظر الهندوسي

للأذى عن المزارعين من بين الآخرين، الذين كانوا قد هجروا، وكان البعض يتصادمون فيما بينهم، مع السعي وراء القوة ومتطلبات الأمن.

ومع بداية القرون الوسطى الأوروبية، فقد كانت الحرب قد استوطنت، وكانت قوية ومستعرة، ولكنها كانت محصورة فقط في الوسائل التكنولوجية.

في القرن العاشر للميلاد، منعت شرائع الكنيسة اغتصاب القوانين التي تقف ضد رسميات الكنيسة وملكيتها، وأيضاً ضد الحجاج والريفيين، ومراكز الناس الذين يتوجهون إلى أعمالهم المعتادة، والناس الذين يسافرون عن طريق مراكز الحرب.

كانت هذه المحظورات قد أخذت بوضوح بعض أساسيات الاهتمام بالنفس، كما أن الكنيسة كانت قد عانت هي نفسها عندما حرمت الواردات من الحجاج، ومن الطعام والمصانع. ومن بعدها كانت ثمة استثناءات للمرأة والأطفال وكبار السن، والعجزة والمتخلفين عقلياً، وهذا ينشئ جزءاً من مبادئ سلوك الفرسان.

وقد كانت تلك التحريمات الدينية تشمل أيضاً استخدام السلاح المستقل مثل القوس والنشاب وأنواعها المختلفة، وقد يكون من الممكن أن هذا قد حرض على الخير والاعتبارات الإستراتيجية، حيث كانت النبال لوحدها بدأت كسلاح مميت، لكنها حين تستخدم مع القوس الكبيرة، كانت تؤدي لخسائر جسيمة في الأرواح، لذلك كان لابد من احتكارها.

كانت الكنيسة تجهد لكي تحد من الأذى وعدم الاستقرار الذي تسببت به الحروب في أوروبا، وقد اتخذت بعض التأثير في تغيير المتطلبات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع ضرورة بدء حماية الناس بشكل أكثر أهمية وأكثر حسماً، وحيث أنه من المفترض أن يكون الطرف البريء قد خسر حصانته في حين كان يلجأ إلى القلعة تحت الحصار، وحيث كل الشعب يعاني الحرمان من الطعام، والإنهاك من قبل المرتزقة الذين أخذوا يضعون لهم موطئ قدم أثناء وداخل الحملات العسكرية.

في النصف الثاني من القرن الثامن تطورت قوة الولاية المنظمة والثروة، وبدأ التنوير يبشر بعهد جديد، عهد حدّ من الحروب القوية وضبط الجيوش التي من الممكن لها

أن تقاتل في معاركها، وترك الباقي يذهبون آمنين لأعمالهم.

لكن التحويل في الاستقلال الطبيعي ينطلق من الثورة الفرنسية المعروفة مع أهداف الولاية ودعم الجمهور وكل المنضمّين لتضعيف فكرة حصانة كل المدنيين. فقد كانت الحروب في هذا الوقت ترينا أنها تؤجر بين الناس، وليست فقط من أجل التأييد المسلح للسادة والأمراء والملوك.

كانت الموافقة الأولى - التي نظمت في إدارة وقت الحرب بين الولايات الأوروبية - بالأحرى وسط حماية العساكر أكثر من حماية المدنيين، ومع اتفاقية "جينيف" عام 1864 التي تلزم الموقعين عليها بتسهيل العناية بالجرحى ومعاملة الأسرى بإنسانية.

كان الموقعون على أول معاهدة سلام "إيغو" عام 1899 قد أقسموا على عدم قصف المدن غير المحمية، وكذلك بقية المدن والقرى، ولكن فيما بعد، فإنه يمكن لواحدة من الطائرات النفاثة فقط، والمشاركة في الحرب، أن تحرز تقدماً لافتاً ضد الخصم الذي يقاوم، ولترفض نسبة الوعي الإستراتيجي، ولتكون قادرة - بسهولة - على إرهاب سكان العدو.

وفي هذا السياق، فإن قواعد معاهدة حرب المنطقة التي رسمت في عام 1923 لم تقرر أبداً بشكل رسمي واتحاد الأمم على تحريم قصف السكان المدنيين الذي تم تجاهله.

أثناء الحرب المدنية الإسبانية والحرب العالمية الثانية، فقد كان المدنيون مجرد أهداف دراسة حقيقية، لأنهم جهزوا ولم يكونوا قادرين على السعي للحرب.

لقرون عديدة، كانت الشعوب والمدنيون الطرف الضعف في المعادلة، وقد كانوا يخضعون - رغماً عنهم - لمناطق القصف على أمل أنها ستضعف العالم بشكل افتراضي، وعلى نحو مهلك، بإضعاف قدرات زعمائهم لإكمال الحرب.

ولذلك، فعندما شنت حرب قذف القنابل الضخمة على المدن اليابانية، على سبيل المثال، لم تكن تلك الحرب قد أدت غرضها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تيأس، فألقت على كبرى المدن اليابانية المركزية أول قنبلتين نوويتين للمرة الأولى في التاريخ.

ولكن، وعلى الرغم من حجم الرعب الذي أعقب تدمير المدينتين اليابانيتين "هيروشيما" و "ناغازاكي"، فإن ذلك لم يمنع الولايات من رغبتها بحيازة الأسلحة النووية، بل والمضي قدماً بتطويرها لتكون أشد فتكاً وتدميراً.

ولكنها - حسب الانتشار التكنولوجي والمقدرات - فقد أصبحت مميتة أكثر، وكان لابد من الحد من الأسلحة في الحرب، وقد أصبح ذلك ظاهراً.

بإمكان الأسلحة النووية أن تنشر الرعب على مستوى عال، وتؤدي إلى كوارث مباشرة، وتدمير تام للبنية التحتية وأضراراً حقيقية للبيئة، وبسرعة تعبير، تؤدي إلى إنسان متألم.

ولكن، على الرغم من أن استخدام الأسلحة النووية يعجل في حسم المعارك وتؤدي إلى انتصار عاجل للقوات المسلحة، لكنها لا تثبت الفائدة ضد العدو، فقد استنزف القصف النووي على اليابان عدداً أقل من اليابانيين، لكنه من الممكن ابتكار انتقام من نوع آخر، وبنوع نووي آخر جديد وقادر على إحداث أضرار أكبر وأقسى على الخصوم أو الأصدقاء الأعداء، وسيكون استخدام تلك الأسلحة بمثابة ضربة قاضية للخصم وقوة عسكرية للانتصار وستكون النتيجة فاجعة.

وهكذا، فقد كان لابد من تضييق الحرب على فائدة السلاح النووي من أجل الردع، بالتأثير الذي - على الأقل - يحث درجة إضافية من خلال تلك التأملات من استعمال المواجهة.

وفي هذا السياق، فإنه من الممكن لمشكلات وقت السلام أو الحروب التقليدية أن تصعد استبدال الأسلحة النووية يعكس مخيلة قادة السياسة لكون التحليل الإستراتيجي ومخططي الأزمات العسكرية من خلال الحرب الباردة لا يعني بأن تواجد الأسلحة النووية قد عمل كمانع عالمي كوني أو كامل. فبعض الدول الغير نووية كانت تمنع من تجهيز الجيش التقليدي في مواجهة اهتمامها بالتقدم في النزاع ضد الدول النووية، كما أن حكوماتهم تحسب بشكل صحيح تلك المواضيع في النزاع الذي كان ثانوياً جداً، ومواضيعهم - بشكل واضح - محدودة لأعدائهم لخطورة استعمال الأسلحة النووية.

وفي هذا المضمار، تبرز حالتان هامتان في هذه القضية وهما قيام القوات المصرية والسورية بالهجوم على المواقع الإسرائيلية في كل من "سيناء" و"الجولان" في حرب تشرين عام 1973، والغزو الأرجنتيني لجزر "الفوكلاند" لكن تقييم خطورة ذلك بشكل نهائي كان كافياً.

لا يمكننا أن نعرف على الأغلب كيف أمسكت الدول عن استخدام هذا العنف كله، ولا يتعلق ذلك بالانتقام النووي جزئياً بسبب تحديدات الإعلام التي استغلت من قبل اتفاقيات الدول السرية، وجزئياً بسبب الصعوبات التي تحتم أصل الإجراء لأي تحذير. فالحكومات يمكن أنها تحاول ذلك وبأي طريقة كامنة من أجل التصعيد أو من الممكن أنها تتوسط للطلب لإلغاء المسؤولية النووية والسياسات الغريبة.

لكننا نعلم - على أي حال - أن الدول اللا نووية قد سلحت الجيش ليهدد بقاء الدول النووية، وهذا ليس مجرد دول نووية حاربت الحرب التقليدية.

من الصعب تحديداً شرح دور الردع النووي الذي يؤدي إلى السلام بين أول قوتين نوويتين. وكما حدث في الحرب الباردة التي تتخذ موقفاً دفاعياً على قسم القوى الغربية والردع النووي الناجح للعدوان السوفييتي المباشر، ولكن ليس هناك دليل بعد لاعتبار أن هذا الردع كان ضرورياً.

كان قادة الحرب السوفييتيين راغبين باستخدام مقياس مختلف، بحيث لا يمكننا أن نعرف على الأغلب كيف أمسكت الدول عن استخدام هذا العنف كله الذي لا يتعلق بالانتقام النووي جزئياً، وذلك بسبب تحديدات الإعلام التي استغلت من قبل اتفاقيات سرية بين الدول، وجزئياً، بسبب الصعوبات التي تحتم أصل الإجراء لأي تحذير متضمناً الهجوم النووي في حادثة العدوان الغربي الذي قد خشوه، لكنهم لم يظهروا أن لديهم طموح لإخضاع صريح لأوروبا الغربية أو القوات التي هزمت الولايات المتحدة.

لكننا نعرف أن الدول النووية كانت حذرة، فالمجابهة المسلحة المباشرة مع كل من جيوش الأزمة، وحتى تبطل التصعيد عندما كان الجيش يطبق تعزيز الضغط

الإستراتيجي.

فقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية التي حدثت مع تخوف من الحرب النووية، وكانت في النهاية قد حلت بسبب هذه المخاوف. وفي الصين أيضاً حيث كانت ترغب بنزاع ومهاجمة المواقع السوفييتية لنهر "يوسوري" وشاركت في محاولة مركز آسيا عام 1969، ومتعلقة بالتبادل حول التصعيد الكامن الظاهر لأخذ كثافة محدودة وتقليل المبادلات، وقد ساهمت في إثبات الدبلوماسية في الأزمات.

يتوجب أثناء الحرب الباردة بين الدول النووية، وفي صراعها مع الدول اللانووية اعتماد سياسة الكبت، وذلك بسبب إدراك أن الإفراط في استخدام الجيش سيخلق لهم أعداء لديهم سلاح نووي، وهذا سيخلق أزمة حقيقية قد تتطور إلى مستوى النزاع.

عادة ما تكون مخاوف الحرب في توسع، بحيث لا يمكن التنبؤ بها، مع عدم الترحيب بالتصعيد، والذي يستلزم طبعاً تحديد الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة كما حدث خلال حربها في فيتنام، حيث كانت الولايات المتحدة قد تجهزت لمهمة منع فيتنام الشمالية من سقوط الشيوعية بأقصى حد، وانتهاك شمال فيتنام، واختراقاتها للمجال الجوي في شمال الصين، والتي كانت قد ألغيت، لأنه من الممكن أن يجعل الصين والاتحاد السوفييتي في حالة مجابهة مباشرة.

أما فيما يتعلق بالتصعيد للمجابهة النووية أيضاً، فقد تأثر بالمبادئ التقليدية، والبحث وتطوير تكنولوجيا الأسلحة.

قد تؤدي التأثيرات الإستراتيجية الكامنة إلى تخريب التكتيكات المقدمة في قواعد التزامات المعارك كما أنها في نفس الوقت تحتاج كثيراً إلى قدرة السوفييت التقليدي بدون اللجوء إلى مسؤولية القوة الدافعة النووية المشروطة للسعي وراء النفوذ التكنولوجي ذلك لكون العامل الموازن لضبط قدرة الاختراقات في دور نفوذ المبدأ وتوقعات الحرب.

ربما تكون الحرب الباردة قد انتهت، لكن الإستراتيجيات مازالت تحسب احتمالية الانتقام النووي، وأيضاً عن طريق الخصم، أو عن طريق جيش نووي من الحلفاء لهذا العدو. كما يمكن أن يكون الانتقام أيضاً في المسرح ضد الجيوش التي تحالفت مع

الدول أو الإرهاب.

وبمعنى آخر، فإن خيارات ساحة الحرب مازالت تسعى لكي تكون محدودة عن طريق المتطلبات وذلك لتمنع التصعيد.

كما أن المرونة الإستراتيجية أيضاً قد بدأت تمنع باقي الجيش في حالات أن المدنيين يصبحون في مشكلة أكثر صعوبة.

كان أذى التوقعات للكثير مدروساً من حيث أنه يتنافس مع المدنيين، ولم يسهم في انجاز أهداف الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية.

ولكن، وعلى الرغم من أن الشرطة النازية قد مارست شتّى أنواع سياسات القمع والتعذيب والانتقام الوحشي والإخضاع ضد المدنيين اليابانيين، إلاّ أنها فشلت في تحقيق أهدافها، بينما لم يكن القصف التحالفي لمدن اليابان أساساً لانتصارهم.

وفقط في حالة استسلام اليابانيين، فإن ذلك قد يهدف إلى جعل المدنيين - بوضوح - إلى ترجيح كفتي الميزان. لقد اقترن الموت والضرر بما يؤدي إلى معاناة الشعوب وإقناع الحكومات، وبأن بديهية أنه (في أوقات الحرب تصمت القوانين) كانت صحيحة.

لكنها لم تعد صالحة بعد نشاطات وقت الحرب التي أصبحت الآن تعتبر إجراماً وقد تسببت في محاكمات عدد كبير من الضباط الألمان من زعماء الحرب العسكريين، والتي لاقت تصديقاً واسع الانتشار في اتفاقية "جنيف" عام 1949، والتي تنص على حماية الأشخاص المتمدنين مع مرور الحرب. وهكذا، فقد أعطى مفهوم الحصانة المدنية فعالية إضافية لإعلان الأمم المتحدة، وتصديقها لاتفاقية حقوق الإنسان وعدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنصف هذا الحق.

ولكن، عندما أهملت الدول المتبارية هذه المعايير الجديدة، فقد تحولوا إلى السياسات الإستراتيجية.

لقد بذلت جهود جديدة لجعل القانون الدولي يصل إلى الحرب، ففي أعقاب الحرب الفيتنامية - على سبيل المثال - فقد أُضيف بند جديد إلى اتفاقية "جنيف" عام 1949 يمنح الحماية إلى المدنيين، وقد اتفق الأطراف الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة

على نوعية الأسلحة المشرعة في الحروب حصراً، مثل استخدام الألغام والأسلحة الحارقة مثل قنابل "النابالم"، وقد مانعت الولايات المتحدة الأمريكية ترك السيادة للقادة العسكريين الذين رفضوا ضرورة الأسبقية السياسية والعسكرية التي جاءت لإقرار الحرب العامة العشوائية، وكان أثرها الاعتراف بالمذهب الإستراتيجي.

كانت الخطط تستهدف القيادة والمراقبة، والنظم والذخائر. في حين كان لزاماً على الحكومات والقادة العسكريين فيما بعد أن يبرروا وقوع خسائر بين المدنيين، وعلى النحو المؤسف، والتي صنفت على أساس أنها "أضرار جانبية" وقد أصبح الادّعاء من قبل المتخصصين القانونيين، وممثلي القضاء العام أمراً شائعاً في نشر القوات المسلحة للدول الغربية.

يهدف مقدار التحسن في قدرات المراقبة وتحديد الأهداف وتطوير الذخائر إلى تحييد القدرات بدلاً من القتل، ويبدو أن وعود الدول المتقدمة في القدرة على تدمير خصومها دون الإضرار بمصالح السكان عموماً، كان أمراً خاضعاً للنقاش. ولكن حتى الآن، فإن ذلك التقدم في مجال التكنولوجيا والمذاهب التكتيكية التي يعتمد عليها، يمكن أن يكون مفيداً إلا في ظروف معينة.

على الرغم من أن معارضة القوى التقليدية يمكن أن تسبب - بسهولة - أكبر هزيمة، كما في حرب الخليج، ولكن مسألة الحصانة المدنية من شأنها أن تعقد تحقيق الأهداف الإستراتيجية في حالات أخرى، وفي الطرق التي يحتمل أن تكون قد توقعت، ولكن لم تتم.

كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قد تولى اهتماماً كبيراً للحد من الأضرار التي تصيب المدنيين خلال غزو عام 2003 على العراق، ولكن، وبعد الانتصار السريع في ميدان القتال، كان الائتلاف قريباً من هجمات حرب العصابات التي توجهها الجماعات التي كانت مصممة على اجتذابها بعد ذلك.

لكن، وعلى الرغم من افتقار تلك الجماعات المقاومة إلى القدرات العسكرية للمشاركة في الاحتكاك المباشر مع العدو وقواته المسلحة، فقد لجأ المحاربون إلى شنّ هجمات على نطاق محدود ضد خصومهم على الأصول والأفراد، مع هدف

تقويض إ رادتهم على القتال تدريجياً.

كان أولئك المقاتلون يستخدمون ما يدعى "ضربة الشبح" وبسرعة خاطفة على الهدف، وذلك قبل أن يكون المدافع قادراً على الاستجابة، وكانوا يتجنبون الكشف عن الاعتداءات الجسدية باستخدام غطاء المقدمة كتضاريس أو ببساطة عن طريق اندماجهم مع السكان المدنيين.

يعتبر الدعم الشعبي في منطقة العمليات أمراً حاسم الأهمية لنجاحها؛ حتى لو لم يكن المقاتلون يختبئون بين المدنيين فإن مقاتلي حرب العصابات يعتمدون على السكان المحليين لتوفير المعلومات الاستخباراتية، والدعم اللوجستي والاستبدال.

لقد كان هذا الاعتماد على الدعم الشعبي يمنح مقاتلي حرب العصابات قدراً من الشرعية على الصعيد الدولي، وإن كان هذا الاعتقاد محط جدل مؤهل للصواب، ولكنهم كانوا يؤمنون بعدالة قضيتهم، ولكن ذلك الجدل كان يقوّض إلى حد كبير عند اللجوء إلى العمليات الإرهابية، لأنها كانت في بعض الأحيان تشن من قبل مقاتلي حرب العصابات، والتي هي الحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية للحرب، ولاسيما بروتوكول "جنيف" لعام 1977.

لكنها ليست تلك الحقوق التي تجعل من الصعب على المقاتلين الاشتباك مع العدو، ولا هي لكشف المقاتلين المجهولين. لأن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في شرعية حرب العصابات على الصعيد المحلي وفي الضرورة العسكرية لحرمان المقاتلين من هذه الفترة الحرجة من التأييد الشعبي، أو في استخدام أي إجرّاءات عقابية ضد المدنيين أو فرض ضوابط على حريتهم في التنقل وتكوين الجمعيات، أو من المرجح أن تزيد من انخفاض دعم المدنيين لحركات حرب العصابات.

وعلاوة على ذلك، فهي تعتبر سمة أساسية لعمليات حرب العصابات أن المقاتلين أنفسهم لن يتخلوا عن معركة القلوب والعقول، ولكن سوف يفعلون ما بوسعهم لإغراء خصمهم في السلوك العشوائي وغير الإنساني، وإلى تقويض الجهود الرامية إلى توفير الأمن، وتقديم الخدمات لتحسين مستويات المعيشة.

لقد أصبح ممكناً - في بعض الصراعات - هزيمة الحركات المتمردة باستخدام

تكتيكات حرب العصابات غير المحدودة، والجهود المبذولة لمعالجة المظالم الحقيقية للسكان.

وفي هذا السياق تقدم قوات الطوارئ من عام 1948 إلى عام 1960 مثالاً جيداً، ولكن في حالات كثيرة فإن حركات حرب العصابات تمكنت من الحصول على تأييد واسع النطاق من خلال مجموعة من التعبئة الشعبية ضد الخصم الذي مكّن مجموعة من المسلحين على مواجهته على مر الزمن، وفي نهاية المطاف في تحقيق الغاية لأهدافها.

كانت الجهود الرامية التي قامت بها الولايات المتحدة في حرب العراق عام 2003 تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلاد، وتأمين إقامة الديمقراطية وإزاحة ما يعوقها إلى حد كبير، وذلك بدعم من الأقليات السنية لفئات السكان التي تستخدم تكتيكات حرب العصابات ضد القوات المسلحة والتحالفات على الرغم من أن هذه الجماعات كانت لديها انتخابية محدودة داخل العراق، لكنها كانت قادرة على الاستفادة من الدعم المقدم من الطائفة السنية وعلى نطاق أوسع، وحتى من دون ذلك، لم تكن لتتمكن من عرقلة وتأخير تعقيد عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي وتمديد نشر القوات، وارتفاع التكاليف على وقع إيقاعات بطيئة، ولكن لا يرحم الضحايا الذين كانوا يتساقطون في تلك الحرب الأمريكية، والتي كانت الإدارات مضطرة على الالتزام بأهدافها الأصلية على الرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والذي سيكون قد تم من قبل دول أخرى، والتي لوحظت على الرغم من وضع إستراتيجية حرب العصابات التي تقوم على الدفاع عن مشكلة كبرى لأنها لا يمكن تنفيذها، وحتى الخصم الذي كان قد اكتسب موطئ قدم في دول الإقليم، قد أصيب بالإحباط من جانب الفجوة التكنولوجية الأولى التي كشفت في حرب الخليج على أنها لن تكون قادرة على الردع والدفاع في تطوير المواقف التي تذهب ضمن وسيلة جيدة من أجل التعويض عن الحرمان والفشل العسكري.

وفي المقابل، كانت إيران بالفعل قد استطاعت تعديل إستراتيجية الدفاع، وهيكل

القوة، والتدريب على السماح لحرب العصابات، والدفاع عن الدول مثل الصين وأندونيسيا ، ومن المرجح أن الأدلة كانت تجدد الاهتمام في النماذج التقليدية للحرب الشعبية. ولذلك، فقد كانت ميزة الميزان العسكرية قد تحولت إلى الدفاع.

وهكذا ، فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أصبح أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، فقد أدت مزايا وسائل شن الحرب، والمرونة الإستراتيجية في بعض الحالات إلى تناقص بعض تلك التطورات والتغيرات في الأنماط الاجتماعية، وتوقع التنظيم السياسي.

كان الخبير الإستراتيجي الأمريكي "مايكل هوارد" قد أشار إلى أن القيود الجديدة التي تتولد عنها المرونة الإستراتيجية لا يمكن أن تعتبر تدخلاً سافراً من حيث الأخلاقية في المجال العسكري.

فقد كانت تلك القيود تنتمي إلى هذه الفئة من القيود العسكرية البحتة في غياب الحرب التي أصبحت مجرد عنف عشوائي وغير حاسم.

الفصل التاسع

السيطرة على الحرب

الجنود، المدنيون، و استخدام القوى القصوى

إن التحديات التي شكلت من قبل الجنرال "روبرت سميث" الذي دعا ما سمي "الحروب بين الناس" قد اعترف بها من قبل الزعماء العسكريين منذ حرب فيتنام، لكن الدروس سحبت، والردود جعلت في أغلب الأحيان، واستميلت من قبل دوافع مؤسساتية وتفضيلات تقليدية ذات توجهات أخرى.

كان الدور الخاطئ قد جعل الجيش الأمريكي ينمو بشكل نشيط للغاية منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945 والذي أصر على لعب دور القيادة في العمليات الدولية، والتي أصبحت أكثر تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة تباعاً، وقد قوَّض ذلك من القدرة الخاصة الأمريكية، وقدرة الائتلاف التي تؤدي إلى إنجاز أهداف استعدت لها، لكن القوى العامة كانت هي التي تصنع القرار النهائي في أمور الحرب وتقرر هذه الأهداف.

وافقت الأولويات العسكرية عموماً - أثناء الحرب الباردة عندما كانت كلُّ الأطراف مهتمة جداً - بإمكانية الحرب بين أطراف الكتلة التقليدية في أوروبا.

كان لديهم اهتمام أيضاً في تجنب تكرار ما حدث في فيتنام، وسمح لقواتهم المسلَّحة للتركيز على الذي رأوا أن عملهم الرئيسي يكمن في: قتال الحرب التقليدي.

ولكن، ففي نهاية الحرب الباردة، وطفح الحروب الأهلية الذي انتشر على المنظر الطبيعي الإستراتيجي الجديد قد عدَّل تصورات المصلحة الوطنية، وأجبر على إعادة فحص الأولويات العسكرية.

وقد بعث إعادة الفحص هذا نقاشاً "قديماً" حول العلاقة الصحيحة بين الزعماء المدنيين والعسكريين، وفتح باب جدل جديد حول بيئة العلاقة الصحيحة.

ولكن، على الرغم من أن هذا النقاش قد ظل منحصراً في عالم الأفكار، فإن كلاً كان له تأثير هام على التصرف من الحرب.

كان لدى تجربة حرب فيتنام الأمريكية تأثير عميق. فبينما كان الفيتناميون الشماليون قد أنجزوا هدفهم من توحيد الجنوب، فقد عانت القوات الأمريكية من مستويات عالية من الإصابات، وقد سبب ذلك الكثير من المعاناة بلا جدوى، وعاد الجنود الأمريكيون إلى بلدهم وهم يحملون ذكريات مؤلمة أرادوا نسيانها بالكامل. لكن ذلك، قد أذل وأغضب العديد من قيادات الجيش الذين لاموا القيادة السياسية على هزيمتهم.

لقد أدت تلك الادعاءات التي جعلت الحملة الأمريكية تمنى بالإخفاق القاسي كما كانت قد أعيقت - حتى الموت - بالعيوب السياسية العديدة: فقد كانت الأهداف غير واضحة، وكانت هناك قيود على تصرف الحرب وإدارة مدنية دقيقة من العمليات، وفشل ضمان دعم محلي مستمر.

كانت العلاقة الصحيحة بين السلطات المدنية والقادة العسكريين في أوقات الحرب مسألة قابلة للنقاش منذ فترات الحروب القديمة، وذلك لأن الحرب إنما تُشنّ لإنجاز الأغراض السياسية، وسلطة اتخاذ القرارات النهائية يجب أن تترك لقيادة الحالة، أو تضمن بالتجميع السياسي أو الدولي.

وهكذا، فإن القيادة السياسية تتصرف وفق مصالح جاليتها، والتي تقرر المصلحة الوطنية والتي تقرر أن تشرع السياسات والأخذ بعين الاعتبار السعي نحو ذلك الاهتمام. وكما أشار الخبير الإستراتيجي "لورانس فريدمان" فإن إدارة الحرب السياسية بالكامل، ليست فقط في وضع الأهداف، ولكن أيضاً في معالجة الحلفاء، وعزل الأعداء، والمصادر الوطنية، ووضع الشروط للسلام لكون ذلك يقع ضمن حدود المسؤولية السياسية لتقييم مجتمع الأعباء الذي يمكن أن يقبل الأذى، أو الذي يمكن أن يفرض بشكل شرعي على الآخرين، وحيث يكون من الضروري لقيادة الناس نحو هذه الحدود أو بعيداً عنهم.

وفي هذا المضمار، يعترف أكثر الزعماء العسكريين في تقرير حق متى وأين

تستعمل القوة، أو استخدام القوة بالتهديد، والمسؤولية لحشد الدعم، وتخصص المصادر، وكلتاهما تتوقف على السلطات العامة بشكل صحيح. وعادة، تكون المعالجة لأي مصدر نزاع، على أية حال، ميزان التأثير في تقرير نوع الإستراتيجية العسكرية الذي سيتابع، والتصرف الفعلي للعمليات.

إن أي وجهة نظر شعبية مع القادة العسكريين الذين أكدوا من قبل المشير في القرن التاسع عشر "هيلموت فون مولتك" والذي كان يعني أن الإستراتيجية تخدم سياسة أفضل بالعمل لهدفها، ولكن مع الاحتفاظ على الاستقلال الأقصى في إنجاز هذا الهدف.

ولذلك، فإن السياسة يجب أن تتدخل في العمليات، ولكن اعتقاد "مولتك" لا يجعل من السياسة، ولا من الإحساس حدثين إستراتيجيين.

وكما لاحظ "فريدمان" فقد كان ذلك يتطلب اعتبار مظهر الحرب السياسي أساساً، ولكن بإشراف سياسي ثابت. ومثال ذلك تجربة "مولتك" الخاصة، والتي توضح لماذا.

فبعد النصر الفارسي على النمساويين في معركة "كونتيجراز" في عام 1866 فقد أراد "مولتك" التقدم حتى "فيينا" وإبادة العدو.

لكن المستشار الألماني "أوتو فون بيسمارك" لم يرد إذلال النمساويين، لأنهم قد يعارضون الفرس في أي حرب ضد فرنسا، وعندما عرض "نابليون" الثالث بنفسه التوسط، شعر "بسمارك" بأنه لا يستطيع أن يرفض بدون إثارة الإمبراطور الفرنسي.

كان هدف "مولتك" العسكري غير متوافق مع مصالح الفرس الأوسع، وهذا كما أشار "بسمارك"، الذي اعترف بأننا لا نعيش الوحدة الواحدة في أوروبا، ولكن بثلاث سلطات أخرى تكرهنا وتحسدنا.

ثمة فصل مماثل بين الأهداف العسكرية والسياسية، وهو ما جرى في كوريا عام 1950 وذلك عندما أخذ الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" بنصيحة جنرال الأمم المتحدة المشرف "دوغلاس ماكارثر" والذي سمح لقوات الأمم المتحدة - تحت القيادة الأمريكية - لعبور المتوازي الثامن والثلاثين الذي قسم كوريا الشمالية والجنوبية،

وتقدم نحو نهر "يالو" على الحدود الصينية.

وعندما دخلت القوات الصينية الحرب، وقادت الأمم المتحدة، وأجبرتها على التراجع إلى أسفل الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة الكورية بسرعة مثيلة لتقدمها سابقاً، مما دعا "ماك آرثر" لتصعيد النزاع إلى الحد الذي هدد فيه بمهاجمة الصين بالأسلحة النووية.

لكن "ترومان" رفض التلويح باستخدام هكذا حل، بعد أن أدرك أن مثل هذا التحرك غير المتكافئ قد يؤدي إلى خطر إستراتيجي، ولذلك، فقد بدأت المفاوضات لوقف إطلاق النار، والتي حاول "ماكارثر" إيقافها.

كانت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة قلقة كقلق الرئيس "ترومان" بسلوك "ماك آرثر" غير الملائم لأنهم لم يريدوا أن ينسحبوا إلى المجابهة المباشرة إما مع الصين أو من المحتمل أن تكون مع الاتحاد السوفيتي النووي التسليح.

وكانت النتيجة أن قام "ترومان" بطرد "ماك آرثر" وصدق الرؤساء المشتركين إستراتيجية عقلانية أكثر بكثير.

لكن هذه ليست دائماً هي الحالة، فبعض القادة العسكريين كانوا ممانعين للتصرف، والاعتقاد المستحيل لإدراك الموضوعيين العسكريين، وآخرون كانوا غير قادرين على إنجاز المجموعة الموضوعية، أو أنهم أخفقوا في عرض الأفكار الإستراتيجية البديلة عندما احتجوا واختلفوا أيضاً فيما بينهم على أفضل عمل، بينما عملوا في كوريا وكوسوفو، كما فعل "مولتك" و"ماك آرثر".

لقد حققت هذه الإمكانيات الكارثية نتائجها، وهي ستكون بمثابة إهمال الواجب للقيادة السياسية للسماح بالاستقلال التام للقادة العسكريين في شن الحرب؛ بينما يجادل الخبير الإستراتيجي "إليوت كوهين" حيث يجب أن يحثّوا، أو يعيقوا، أو يتوسطوا، أو يتدخلوا ماعدا ذلك لزيادة فرص النجاح ولضمان الاصطفاف المستمر للأعمال العسكرية والمتطلبات السياسية.

يعارض "كوهين" الحكمة التقليدية للمؤسسة العسكرية التي فقدت بحرب فيتنام بسبب التدخل السياسي.كما ويعترف بأن الأهداف الأمريكية في الهند الصينية

كانت غير واضحة، والتي وجهت الحرب بشكل سيّئ من قبل المدنيين الذين كانوا غير متأكدين في أن يمضوا قدماً في ذلك، والذين اخفقوا في المساعدة والنصيحة المفيدة من جنرالاتهم.

لكنه يشعر أيضاً بأن هؤلاء الجنرالات أيضاً لا اقترحوا، ولا طبّقوا الإستراتيجيات التي لربما استدارت.

كانت المشكلة تكمن في أن تلك الحرب مستحيلة الانتصار، حيث يمكن للشعب الفيتنامي أن يتحمل قروناً من الاحتلال الاستعماري والتقسيم، والتي منحت الكثير من الشرعية المحلية لرؤية شمال البلاد الموحدة والمستقلة وكانت الولايات المتحدة آنذاك تستند على حكومة فاسدة ومكروهة، وربما قليلاً من الشرعية التي لحقت بها كحماية للفيتناميين الجنوبيين من الشيوعية التي قوضت التقدم التجريبي بإصرارها على استعمال القوة العسكرية الهائلة والعشوائية في حرب الإرادات، حيث انتقل الميزان بعناد مع الفيتناميين الشماليين.

قبل حوالي مئة وأربعين عاماً، وضح الخبير الإستراتيجي "كلوزوفيتش" مقدار الأهمية لفهم مظهر كل حرب.

ولكن أثناء كارثة فيتنام، فقد كان قادة الولايات المتحدة من سياسيين ومدنيين ومسؤولين عسكريين منشغلين بإلقاء اللوم على بعضهم البعض حول هزيمتهم تلك في ذلك الوقت، في الوقت الذي لم يعترف أحد منهم بالأسباب الحقيقية لفشلهم.

ربما كانت أكثر التقييمات المعاكسة قد أنذرتهم إلى التغيير الحرج في مظهر الحرب بأنه، منذ الآن، فقد عقدت الجهود الجدية في التدخل العسكري في فيتنام إلى الأمام، بالنجاح أو ما عدا ذلك، فإن الإكثار من القوة المسلحة التي شكلت، قد سببت حرجاً كبيراً، بمحلية الخصم والتطورات الدولية من شرعية كل من الممثل وأعماله. وفي هذا السياق، فإن التدخلات العسكرية مشكوكة الشرعية في فيتنام، لكنها كانت اعتباراً إستراتيجياً مركزياً يتضمن: الانتشار الأمريكي إلى بيروت، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان. ومن ثم احتلال العراق للكويت، ورد تحالف الأمم المتحدة، التدخلات في الصومال، البوسنة، كوسوفو، وتيمور

الشرقية، وبعد ذلك الغزوات بقيادة الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق.

وبالعودة إلى فيتنام، فبينما كانت التجربة الأمريكية فيها قد واجهت معارضة شديدة بسبب الضغوطات العسكرية، والتي أدت إلى نزاعات على الجزيرة الآسيوية بالرئيس الأمريكي "نيكسون" إلى إعلان عام 1969 والذي كاد يصبح معروفاً كمذهب "جوما" الذي وضع الحدود على التدخل العسكري الأمريكي في آسيا.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة تواصل ردع التهديدات الرئيسية في تلك المنطقة، وتزويد التقنية وتدريب المساعدين إلى الحلفاء، لكنها تتوقع منهم أن يتحملوا مسؤولية أساسية لدفاعهم الخاص.

أما في الولايات المتحدة من الداخل، فقد اتخذت الإجراءات والتحركات لإعادة هيكلة القوات المسلحة، ولكي تُبنى وبدعم مدني أعظم للحروب المستقبلية في مكان آخر، بينما تضمن تجهيزاً كافياً للقوات.

كانت المسودة الخاصة بالتجهيزات قد تمت في عام 1973 والتي خلقت "قوة كلية" كاملة من الوحدات الاحتياطية، والنظامية، كمتطوعين، وقوات الاحتياط الأخرى حيث ستكون مشاركة في الحرب، في حين سيتم تعبئة قوات الاحتياط وانتشارها مدعومة من قبل قياداتها.

كان مفهوم القوة الكلي قد اعتبر أيضاً ككابح محتمل في وجه أية مغامرات عسكرية متهورة، لأن إمكانية العرقلة الاجتماعية والاقتصادية تجبر "الكونغرس" الأمريكي لبذل اهتمام أكثر في قرارات الإدارة التنفيذية التي تتعلق بالحرب.

بعد فيتنام، ركزت الولايات المتحدة انتباهها على جبهة الحرب الباردة الرئيسية في أوروبا، وعلى الشرق الأوسط الحيوي بشكل إستراتيجي، وعلى الأخص، أنه يستحوذ على أغلب إنتاج النفط في العالم، وقد أصبح الحليف الأمريكي المهم بالنسبة لإسرائيل في المنطقة، وكذلك اعتبر الطريق الحيوي للشحن، وعليه أن يساعد على حل الأزمة التي تتضمن إسرائيل، ولذلك، فقد أرسلت القوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى لبنان مرتين بين عامي 1982 - 1984.

في المناسبة الأولى، انضمت الولايات المتحدة إلى فرنسا وإيطاليا في تسهيل إخلاء

منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت حيث كانت واقعة تحت حصار القوات الإسرائيلية. وقد نالت هذه المهمة دعم الدول العربية، حيث وافق بعضها على قبول استقبال منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لطالما كانت المقاومة الشعبية راغبة بسحب العائلات التي تركت ورائهم لحمايتهم، في الوقت الذي كان فيه الإسرائيليون مسرورون جداً على الرغم مما كانوا يعانونه من استنزاف لقواتهم جرّاء المقاومة الشرسة من خصومهم.

ولكن، على الرغم من أن ذلك كان هدفاً سريعاً، وأنجز بسهولة، إلاّ أنه وبعد أيام قليلة فقط، تم اغتيال الرئيس اللبناني المسيحي "بيير الجميّل". وهكذا، فقد أصبح ذلك القلق يزعج ميزان القوى المؤسس حديثاً في لبنان، حيث كانت إسرائيل قد انضمت إلى قوات شقيق "الجمّيل" من أجل دفع الإسلاميين نحو غرب بيروت، حيث سمحوا لهم بذبح أكثر من ألف فلسطيني على الأقل.

وفي هذا السياق، فقد أمر الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" بإعادة انتشار جنود البحرية الأمريكيين فوراً من أجل "تأسيس الوجود" الأمريكي في لبنان من جديد، وحاولوا فرض المفاوضات لوقف القتال. ولكن، عندما رفضت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مبادرة "ريغان" تعرض جنود البحرية الأمريكية لأكثر من هجوم انتحاري، ومن ثم تزايدت الحركات الهجومية من قبل العديد من الفئات اللبنانية التي كانت تعتبر كرموز ضعيفة أمام قوة الدعم الأمريكي للحكومة وإسرائيل. في منتصف عام 1983 تحول الهدف الإستراتيجي في لبنان من الاستقرار إلى طرد القوات الأجنبية، وهذا يعني الولايات المتحدة أيضاً، لكنها سرعان ما أمرت جنود البحرية للمشاركة في الدوريات المشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية، الأمر الذي صعد من التوترات بينها وبين جيوش المعارضة الشعبية، والذي قوضت حيادها المزعوم. وفي الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول من عام 1983 قامت فرقة خاصة من المقاومين بالهجوم إلى الثكنات البحرية في بيروت، وقتلت أكثر من 241 جندياً أمريكياً.

قاوم الرئيس ريغان النداءات التي وجهت إليه من أجل الانسحاب، وقد كان يجادل

بأن جنود البحرية لديهم مهمات كبيرة، وتابع بأن الحضور الأمريكي كان ضرورياً لمنع السيطرة السوفيتية على لبنان والشرق الأوسط بأكمله.
زادت - في تلك الفترة - المساعدات العسكرية الأمريكية إلى القوات المسلحة اللبنانية، ووقعت اتفاقية تعاون دفاع جديدة مع إسرائيل، ولكن اندحار القوات المسلحة اللبنانية بعد هجوم عنيف من قبل المقاومة الشعبية الشيعية على بيروت في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 198 وتقارب الرئيس "الجميّل" مع السوريين، قد أدى أخيراً لجلب عبث الحضور المستمر إلى لبنان.
وهكذا، فقد جلبت كارثة الانتشار الثاني للقوات في بيروت تأثيراً فورياً، وبعيد المدى.
لاحقاً، لم يكن هناك جنود بحرية أمريكيين لأنهم كانوا قد سحبوا من قبل وزير الدفاع الأمريكي "كاسبر وينبيرغ" الذي أعلن مجموعة جديدة من التعليمات لاستخدام القوة.
ومن الآن فصاعداً قال وينبيرغ: "إن الولايات المتحدة يجب أن لا تلزم القوات للمقاتلة في الخارج ما لم تكن المهمة حيوية بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية، أو لأحد من حلفائها، إلا إذا قررت الحكومة بأنها كانت ضرورية لوضع القوات حسب الحالة المعطاة، حيث يجب يتم ذلك بإخلاص، وبنية واضحة للفوز.
أما إذا كانت القوات والمصادر الضرورية غير راغبة في القتال، وقادرة على إنجاز أهدافها، فيجب في هذه الحالة أن لا يقاتلوا مطلقاً، وعلى الأخص حين تكون المعارك في الخارج، كما ويجب أن يُعرف الهدف السياسي والعسكري بشكل واضح، بالإضافة إلى فهم تلك الأهداف بوضوح، حيث كان يجب أن يتم وضع تلك الأهداف ضمن جدول، ومن ثم ترسل القوات إن اضطرت للعمل حيث ترتبك تلك العلاقة فقط بين الأهداف الأمريكية والقوات بسبب حجمها تركيبتها، في حين يجب القيام بالترتيب الذي يجب أن يقام ثانية بشكل ثابت ويعدل حين الضرورة.
ولكن في المقابل، فلابد - في حال ارتكبت قوات الولايات المتحدة معركة في الخارج - أن يكون هناك بعض التأمين المعقول لتلك المهمة كدعم الشعب

الأمريكي وممثليهم المنتخبين في "الكونجرس".

وأخيراً التزام القوات المسلحة للمقاتلة بحيث يجب أن تكون السبيل الأخير.

يتوقع جنود البحرية الأمريكية تلقي دعمها بكل الخدمات التي جاؤوا بها ليكونوا معروفين بمذهب "وينبرجر" بشكل صريح، وفي عام 1989 أصبح أحد مقترحي المذهب الأقوى في الجيش، الجنرال "كولين باول" رئيساً لهيئة الأركان المشتركة.

كان "باول" مستشاراً عسكرياً للوزير "وينبرغر" وعلى الرغم من أنه قد اعترف بأن نهاية الحرب الباردة جعلت المصلحة الوطنية الحيوية أكثر صعوبة بالتحديد، حيث مازال معتقداً بأن استخدام تلك القوة يجب أن يكون السبيل الأخير، وبعد ذلك يستعمل بإخلاص.

في الحقيقة، وكما هو مذكور في الفصل الرابع، فقد أخذ "باول" حجة أبعد من "وينبرجر" بإصرار بأن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف دائماً مع غمر القوة.

رد "باول" على الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 بتشكيل هذه المواقف حيث كان ممانعاً لاستعمال القوة، لكن الحاجة للعمل العسكري كانت مقنعة، الأمر الذي أصر فيه على امتلاك القابلية الهائلة والحرية التامة.

وكما حدث، فقد تشابكت المتطلبات العسكرية بالتفضيلات السياسية، لأن الرئيس الابن "جورج بوش" كان متلهفاً لتفادي تكرار حرب فيتنام، والتي تقريباً نالت نفس الاستنتاجات بخصوص أسباب هزيمة الولايات المتحدة في تلك الحرب.

وهكذا، فقد غمر تطبيق القوة المصدق من الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، والتي قادت قوات التحالف الذي نجح في إبعاد قوات صدام حسين عن الكويت وبكلفة منخفضة جداً.

وافق السياسيون والجنرالات الائتلافيون على أن هذا كان مؤشراً "لنقطة تتويج النصر" في المرحلة العملية الهجومية، وحيث قابلية المهاجم لن تتجاوز المدافع بشكل ملحوظ، وفيما بعد، استمر خطر العمليات الهجومية في امتداد الهجوم المضاد، والهزيمة.

ولكن في أغلب الأحيان، كانت الصعوبة لدى الزعماء السياسيين والعسكريين،

سيقيسون في مثل هذه اللحظة أين وصلت هذه المرحلة: فالنجاح في المعركة يمكن أن تغريهم للقيام باستثمار هذا النجاح بشكل مغاير، وذلك كما فعل "ماك آرثر" في كوريا.

ولكن في حرب الخليج، فقد كان التتويج واضحاً. فقد قررت الولايات المتحدة أن تتقدم نحو بغداد لإسقاط نظام "صدام حسين" وهو الأمر الذي كان سيمضي إلى ما بعد حدود الانتداب لدى الأمم المتحدة، ولربما فقد الدعم الائتلافي الرئيسي.

كان من الممكن أن يؤدي إسقاط نظام "صدام" إلى زعزعة الاستقرار النسبي في المنطقة، وقد يتجلى ذلك برفع سقف تطلعات الأقليات الكردية في كل من سورية وتركيا وإيران، الأمر الذي سيهدد سلامة أراضي تلك الدول إقليمياً. ولربما ينتج ذلك أيضاً - في ذات الحالة - مؤسسة الغالبية الشيعية المسيطرة في المنطقة القريبة وبشكل غير مريح إلى الدول الخليجية السنية.

وأخيراً، فربما وببالغ الأهمية، أدى احتلال العراق إلى جر الولايات المتحدة إلى حرب طويلة معادية بين طوائف السكان أنفسهم.

إبعاد الضربات عن الأرض:

اعتبرت حرب الخليج تظاهرة لقوة المراقبة المتطورة مؤخراً، وكذلك كفاءة مذهب القتال في الحرب الأمريكية، وتناسب الحكم الذاتي العسكري في وقت الحرب.

ولكن، لم تكن الأزمات الدولية التي تلتها قد ظهرت بنفس المظهر بعد. ففي الوقت الذي كانت فيه نزاعات التحليل في "يوغوسلافيا" وفي القرن الإفريقي - والتي كانت حروباً أهلية جوهرياً - فإن إدارة الرئيس "بوش" والجيش لم يرتبا لكي تصبح بمستوى التعقيد.

ومن جهة ثانية، فإن نقد التردد، ونداءات الجيش "بالكونجرس" وأجهزة الإعلام لتخفيض حصة السلام والإنفاق العسكري، قد دفع بالجنرال "باول" للدفاع عن سجله، وتأكيد أهمية السياسة الخارجية الأمريكية في عام 1992 واستشهاده بالنجاحات العسكرية الأخيرة مثل حرب الخليج، واختطاف "مانويل نورييجا" من "بنما" في عام 1989 وإخلاء الموظفين من سفارة الولايات المتحدة، وآخرين من

"ليبيريا" خلال الخريف والشتاء من عام 1990.

كما أشار أيضاً إلى المساهمات الأمريكية في عمليات "البوسنة" و"الصومال". لكنه لم يذكر أنه كان هناك مساهمة عسكرية - إلى حد كبير - في دول البلقان حيث حددت أماكن الإنزال الجوي فوق مناطق المسلمين المحاصرين في "سيبرينكا"، كما وأنهم كانوا قد وافقوا على الذهاب إلى الصومال فقط لصد الطلبات للتدخل الأعظم في البوسنة.

كانت الأزمة الإنسانية في الصومال تبدو وكأنها أسهل للحل، فقد فعل الجفاف فعله كعنصر إبادة طبيعي، في حين نهبت الحرب الأهلية ما تبقى من المؤن والأغذية عملياً وحتى في أغنى المناطق الزراعية من تلك البلاد، الأمر الذي أدى إلى وقوع كارثة المجاعة ونزوح ما يقارب ثلث السكان خلال الحر والجوع.

كانت الأمم المتحدة قد خاضت مباحثات مطولة من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار بين الفئات المتحاربة، والذي تضمن تسليم الإغاثة الإنسانية، ونشر فريقين صغيرين من أجل:

- وقف إطلاق النار.
- وبعد ذلك لحماية عمال الإغاثة ومنع النهب.

كانت الحالة في الصومال قد واصلت التدهور بشكل دراماتيكي حيث كانت محطات التلفزيون في كافة أنحاء العالم تبث التقارير وصور المجاعة التي ضربت آلاف الصوماليين. وفي حملته الرئاسية، كان المرشح الديموقراطي "بيل كلينتون" يشير إلى الكارثة في الصومال كدليل مباشر على سياسة "بوش" الخارجية الحمقاء. لكن "بوش" رد على ذلك بإعلان القرار الأحادي الجانب لنقل التجهيزات، والمعونات الغذائية الطارئة جواً إلى العاصمة "مقاديشو" لكن النهب والابتزاز استمرا وبشكل مكثف حتى، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة لأن تقوم بإرسال حوالي خمسمئة جندي من كتائب حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة إلى "مقاديشو" في شهر أيلول سبتمبر/ من عام 1992 لكنهم ظلوا تحت الحصار الافتراضي في المطار.

لذا، وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر، طلب الرئيس "بوش" من الجنرال "باول" طرح

خيارات لتدخل أكثر متانة، وقد فوجئ العسكريين بقوله بأنه يرغب بإرسال بعض الكتائب إلى الحدود الصومالية.

اعتقد "باول" بأن الحياة الصومالية يمكن أن توفر الحماية الشخصية للجيش، وهذا إذا حددت المهمة وعرفت بشكل واضح، ومن ثم يمكن أن يكون منقلباً إلى الأمم المتحدة، مما يمكّن الولايات المتحدة من الخروج بسرعة.

قررت المهمة أن تفتح المخازن المغلقة "لمقاديشو" ولتوضيح طرق جنوب وسط الصومال الرئيسية لتسليم القوات شحنات الغذاء الإنسانية. وحيث أن القوات الأمريكية كانت قد افترضت إنجاز هذا العمل بسرعة والعودة إلى الوطن بحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1993، ولكي تستبدل بقوة الأمم المتحدة.

وبكلمة أخرى فقد كانت لديهم إستراتيجية خروج واضحة في العقل. كما أن الخروج الإستراتيجي كان عبارة عن خطة لانتزاع القوات العسكرية التي طورت قبل الانتشار أو أثناء العمليات.

وهنا يبرز نوعان إستراتيجيان:

- تأريخ النهاية.
- والحالة النهائية.

وتوضح النتائج مدى أن يقر الآخر بإنجاز الأهداف المعينة.

كان لدى المهمة الأمريكية في الصومال هدفان:

- تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية.
- والسماح للوقت بإنجاز هذا الوضع في شهر.

وانطلاقاً من هذا، فقد وافقت إحدى وعشرين دولة على الانضمام إلى الاتحاد الدولي للإغاثة بقيادة الأمم المتحدة ضمن (وحدة لجنة العمل مع 37000 جندي)،والتي نشرت في النهاية في وسط الصومال، لكنها أخذت وقتاً ووضعت يدها على الميناء المحدد، وكذلك الوسائل التي تحفظ الأمن في "مقديشو"، وقد تم تقسيم القوات إلى قوة المشاة الأمريكان، وعناصر دعمهم.

وهكذا، فقد كان بالإمكان تطبيق بعض الأمن بحلول شهر كانون الثاني من

عام 1993 ولكن بعد ذلك، وعندما كانوا على الأرض الصومالية، قاموا بوضع الترتيبات مع زعماء الفئات المقاتلة "محمد عيديد" و"علي مهدي" وتركت لهم مسؤول الحفاظ على مناطقهم الخاصة الخاضعة لسيطرتهم في "مقديشو"، وذلك مقابل الاتفاق معهم على تخزين أسلحتهم وتفادي المجابهات مع قوات الأمن الدولية "اليونيتاف".

كانت قوات "اليونيتاف" الدولية قد حققت أغلب أهدافها العسكرية المحددة خلال أسبوعين حيث كان القادة الأمريكيون متلهفين للخروج ببعض الأهداف المهمة، كإعادة أقل ما يمكن من الطرق والجسور خارج العاصمة، والذي كان قد وضع جانباً، كأن يكون مضيعة للوقت.

كان المسلحون يريدون أخذ المهندسين للقيام بهذا العمل، لكنهم لم يكونوا قادرين على الحصول على الترخيص، لذلك تم التخلي عنه دون إبعاد أجهزتهم عن الميناء.

ولكن، كان للتسرع في المغادرة وتحديد الأهداف عواقب أكثر خطورة.

كانت إدارة "كلينتون" قد ورثت ذلك المستنقع في عام 1993، وكان عليها إقناع مجلس الأمن للمصادقة على القرار رقم/814/ لتأسيس ما يسمى "اليونيسوم" الثانية وتعني:

(عملية الأمم المتحدة في الصومال) وذلك بالانتداب الواسع لمعالجة مشاكل الصومال التحتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولمساعدة البلد ليقف على قدميه من جديد.

وهكذا، فقد تمت صياغة التخطيط لإصدار قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وكما كانت لديهم إثر انتشار قوات "اليونيتاف" التي كانت بمثابة المهمة ذات الأولية العسكرية لقوة "اليونيسم 2 " في أن تراقب توقف الأعمال العدائية، وتمنع أي استئناف للعنف، مع إبقاء الأسلحة الثقيلة تحت السيطرة بانتظار نقلها إلى الجيش الوطني، ليستولي على الأسلحة الخفيفة من المجموعات غير المخولة، وكذلك المحافظة على أمن أبنية النقل التحتي لتسليم مساعدات الإغاثة، وحماية المساعدات

الشخصية، ومواصلة إزالة الألغام، والمساعدة في عودة اللاجئين للوطن. ولكن من جهة أخرى، فقد كان الأمين العام للأمم المتحدة ممانعاً لمواجهة دور تنفيذ السلام في الصومال والذي أصر بلا جدوى لتوسع الولايات المتحدة انتدابها للصومال عن طريق قوات "اليونيتاف" من أجل خلق البيئة الآمنة التي تضع الأساس لانتشار قوات "اليونسوم 2 ".

وهكذا، ففي شهر أيار من عام 1993 قام القادة الأمريكيون بتسليم مقرهم إلى قيادة قوات "اليونيسوم 2" القادمة في ذلك الوقت، والتي كانت أكبر من قوات "اليونيتاف".

كانت الأمم المتحدة قد ورثت قوة صغيرة ومتفككة لتطبيق المهمة الرهيبة من أجل بناء أمة في بيئة عدائية.

حيث لا "عيديد" ولا "المهدي" قد أعربا عن موافقتهما توسيع العمليات، كما لم يكن أحداً منهما جاهزاً للسلام أو لرؤية قوته التي تآكلت بإعادة الحالة. ولذلك، لم يقدم أحد يد التعاون مع قوة "اليونيسوم 2" الأضعف.

لقد أرادت الولايات المتحدة أن تكون تلك المهمة متينة، والتي ربطت بقوات "اليونيسوم" الثانية سرعة رد الفعل لكن هذا كان جزءاً فقط من قيادة السلسلة الامريكية المنتظمة.

في حين أنه لم يكن هناك مكان لافتراض نظامي لعمليات "اليونيسوم 2" ولكن يفترض أن تكون كقوة احتياطية طارئة حيث كانت لديها قابليات مقاتلة افتقرت إليها قوات "اليونيسوم" الأولى.

ومع حلول شهر حزيران 1993 شنت قوات "عيديد" هجوماً عنيفاً وقتلت 24 جندياً باكستانياً من جنود حفظ السلام، في الوقت الذي سارعت فيه الأمم المتحدة بإصدار القرار رقم /837 / الذي دعا إلى تخوف مسؤول من الصوماليين.

وهكذا، بدأت قوة رد الفعل بلعب دور عدواني أكثر بكثير ضد قوات "عيديد" حيث تدخلت قوات مختلفة هذه المرة من قيادة العمليات المشتركة الخاصة تحت السيطرة لحماية وحدات حفظ السلام.

تلا ذلك هجوم الولايات المتحدة على مقر "عيديد" والذي أدى بدوره إلى قتل ثمانية عشر جندياً أمريكياً ومئات الصوماليين. في الوقت الذي بث فيه المحطات التلفزيونية جثث الجنود الأمريكيين وهي تُسحل عبر شوارع "مقديشو" فكانت تلك الصور كافية لاضطراب إدارة كلينتون، وانسحاب القوات الأمريكية والتي سرعان ما تبعها انسحاب قوات "اليونسوم 2".

بعد انسحاب قوات "اليونسوم 2" بقيت الصومال غارقة بحالة من الفشل ومليئة بالعنف، في حين أن الأمم المتحدة - وعلى الأخص - الولايات المتحدة كانت حذرة جداً من تكرار التجربة، فهم لم يقوموا بمنع أو إيقاف الإبادة الجماعية في "راوندا" على سبيل المثال.

وعند هذا المنعطف، فقد ألقت إدارة "كلينتون" اللوم الشديد - وإن كان بشكل مراوغ - على الأمم المتحدة، في الوقت الذي لام فيه الجيش الأمريكي إدارة كلينتون والأمم المتحدة لتوسيع المهمة الأصلية تحت الضغوط العسكرية والمحدودة، ولو كشف المهام الأكثر صعوبة، وخصوصاً - ليس بشكل تقليدي - أولئك في عالم القادة في قسم العمليات العسكرية.

قد يكون وصف ما عدا ذلك بمثابة تعبير سلبي كتغيير في المهمة، ومن الملاحظ بأن هذا الموقف السلبي ليس مشتركاً مع كل القوات المسلحة.

وفي هذا السياق، يأخذ المذهب العسكري البريطاني نظرة معارضة مباشرة تعترف بديناميكية النزاع، في حين يشجع تطوير المهمة، ويسمح لتمرين المبادرة على كل المستويات طالما بقيت العمليات ضمن التعليمات السياسية ونية قائد القوة العاملة.

وفي هذه النظرة رفض ضمني مرفق بالإستراتيجيات واعتراف مسبق بخروج الالتزام منذ ذلك المخطط، حيث تكون المصداقية والمرونة ضروريتين لإنجاز الهدف الإستراتيجي.

كانت الردود الأمريكية للاستمرار في دول البلقان قد تأثرت بتردد الجيش بشدة في الاشتراك فيما اعتقدت أن النزاع كان معقداً، وعديم الحل، حيث يمكن أن يكلف الحياة الأمريكية، ويؤدي إلى التزام متزايد.

كانت وزيرة خارجية "كلينتون"، "مادلين أولبرايت" غاضبة جداً من عناد الجنرال "باول" على المسألة في عام 1993، لأنها سألته عن ماهية الوجهة التي كانت عندنا ولا يمكننا استعمالها؟.

كان وريث "باول" كقائد لهيئة الأركان المشتركة، الجنرال "شالشكاشفيلي" أكثر ميلاً لاستخدام القوة القسرية.

وإلى العمليات العسكرية في الحرب عموماً، والذي سرعان ما أعطى موافقته على الضربات الجوية ضد القوات الصربية في البوسنة في عام 1995.

لكن العديد في القوات المسلحة أبقت تحفظاتها على ذلك، في الوقت الذي كان فيه "كلينتون" متلهفاً جداً لتفادي تكرار تجربة الصومال ولتلطيف نقد العسكريين والكونجرس من خلفهم، بأنه قد وضع بنفسه القيود على التدخل الأمريكي في أزمة "كوسوفو".

عندما اندلع القتال بين القوات الألبانية والصربية في المحافظة الصربية لكوسوفو. وفي شهر آذار / مارس من عام 1998 تابع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض حظر التسلح والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على صربيا ودعوا إلى الحوار بين أطراف المعارضة. كما صعد القتال منظمة حلف شمال الأطلسي والتي صعدت تواجدها العسكري في "مقدونيا" المجاورة وكذلك في "ألبانيا"، وبدأت بتهديد "ميلوسوفيتش "بالضربات الجوية.

و في شهر أيلول / سبتمبر من عام 1998 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1199 والذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات العسكرية، وشبه العسكرية من كوسوفو، مع وصول كامل للمجموعات الإنسانية (بهذا الوقت كان هناك حوالي 200000 لاجئ جرّاء القتال) وإلى تعاون في تحقيق جرائم الحرب، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع "ميلوسوفيتش" مع المبعوث الأمريكي الخاص "ريتشارد هول بروك" حيث تم الاتفاق على انسحاب جزئي للقوات الصربية وانتشار مهمة التحقق المؤلفة من 2000 شخص غير مسلح، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1999 تم الإعلان عن وقف لإطلاق النار، وحيث تدخلت مجموعة الاتصال التي اشتملت على ممثلين من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وروسيا، رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وقد تم استدعاء الجانب الصربي وأطراف كوسوفو الألبانية إلى المفاوضات في منطقة "رامبيلت".

كانت فرنسا تعرف بشروط الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار، وبما أنه تم اعتبار "رامبيلت" على أساس أنها مستوطنة سلام مؤقتة لنظام الحكومة لكوسوفو، فقد تم تشر قوة دولية في كوسوفو لتأييد تلك المستوطنة.

ومن جانب آخر، فقد حذرت منظمة حلف شمال الأطلسي كلاً من الصرب، وألبان كوسوفو على أنهم إذا ما أخفقوا في حضور مفاوضات "رامبيلت" فإنها ستوقف القتال وسيمتثلون إلى اتفاقية أكتوبر / تشرين الأول، حيث اتخذت منظمة حلف شمال الأطلسي إجراءات دائمة كانت ضرورية لتفادي الكارثة الإنسانية.

ولذلك، فقد أرسل الصرب وفداً سيّء المستوى حيث رفض التوقيع على أي شيء.

وقد أدى ذلك بمنظمة حلف شمال الأطلسي لأن تتخذ قرارها بوجوب استعمال القوة العسكرية لإرغام "ميلوسوفيتش" للموافقة على شروطها.

كانت الولايات المتحدة والأوروبيون الغربيون قد قرروا التعاون تحت رعاية منظمة حلف شمال الأطلسي، لأنه كان لديهم سبب جيد للاعتقاد بأن روسيا هي الموقع المفضل لمنع أي عمل يتعلق بالأمم المتحدة في مجلس الأمن. ولمدة طويلة من الوقت، كانت روسيا حليفاً لصربيا، والمطلوب أيضاً - لتفادي الأزمة السابقة - أن يوضع حد للتدخل في البلدان الاشتراكية السابقة لأوروبا الشرقية.

ولذلك، فقد بدت منظمة حلف شمال الأطلسي بديلاً مثالياً، لأنه أعد بشكل كبير من الولايات الأوروبية التي يمكن أن تجادل باهتمام شرعياً لإصدار قرار حول أزمة كوسوفو والتي كانت حادة لعرض صلة المنظمة المستمرة.

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي قد شكلت في عام 1949 كموقع دفاع ضد تهديد الاتحاد السوفيتي والاستقرار وتحديد السلطة الألمانية. ولذلك، فعندما كانت

الحرب الباردة توشك على الانتهاء، أقنع الحلفاء الاتحاد السوفيتي للموافقة على توحيد ألمانيا، مقابل قطع الوعد بإعادة صب مهمة حلف شمال الأطلسي كي لا توجه نحو مجابهة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي، لكنها ستستمر بإعاقة ألمانيا بلعب الدور المهيمن في الأمن الأوروبي. وهكذا، فقد أعاد مفهوم عام 1991 لمنظمة حلف شمال الأطلسي الإستراتيجي تعريف التهديدات إلى الأمن الأوروبي:

فالبعض رأى من هذا انبثاق جديد من حالة عدم الاستقرار لكن ذلك قد ينتج عنه صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وضمن ذلك فإنه قد يُذكي التنافسات العرقية، والنزاعات الإقليمية التي واجهت العديد من البلدان المركزية في أوروبا الشرقية.

وهكذا، فبالرغم من أن المفهوم الإستراتيجي قد عرف مهمة منظمة حلف شمال الأطلسي الرئيسية كدفاع جماعي في عام 1999 فقد كان لدى العديد مهمة جديدة لمعالجة الأزمة الإدارية وإن بضمان رد تلك الأزمة.

ومن هذا المنطلق، فقد تأثرت خيارات منظمة حلف شمال الأطلسي العسكرية في أزمة كوسوفو بتردد وزارة الدفاع الأمريكية بشدة للاشتراك فيما اعتقدوا بما يجب أن يكون عليه الشأن الأوروبي، وقد نقض الرئيس الأمريكي "كلينتون" انتشار القوات البرية الأمريكية، ورغبة القوة الجوية الأمريكية لحل حرب الخليج لصالح قوة السلاح الجوي. كان قائد الفريق الجوي الجنرال "شورت" قد اعتقد بأن منظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تستهدف رأس الأفعى، وتخضع نظام "ميلوسوفيتش" إلى هجوم حاد وثابت. لكن الشلل الإستراتيجي لم يكن خياراً أساسياً أو جذاباً.

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تلجأ للقصف فقط، فقد كانت مقتنعة بأن كمية قليلة من القوة سوف تقنع "ميلوسوفيتش" بأن يكف عن قتل الأبرياء المسلمين، لكن ومع ذلك، فقد استمر القصف الجوي اثني عشر يوماً من الضربات الجوية المتواصلة على البوسنة في عام 1995.

وعلاوة على ذلك، فقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي متلهفة لتجنب إيقاع الأذى على المدنيين الصرب، من جهة خارج التوتر الإنساني، ومن جهة أخرى لابد

"لميلوسوفيتش" من أن يستجيب لشرعية العملية.

وهكذا، فقد بدأت القوات المتحالفة في 24 آذار من عام 1999 بشن أولى هجماتها على أنظمة الدفاع الجوي والإنذار المبكر، والمطارات، والمواقع الإلكترونية للاستخبارات، والاتصالات العسكرية، ومرافق تخزين الصواريخ والمراكز الرئيسية للجيش والشرطة.

أما المرحلة الثانية، فقد استهدفت المواقع العسكرية الصربية في كوسوفو.

كان هنالك أربعة مقاييس للجدارة في اختيار الأهداف:

1 -تجنب فقدان الطائرة التابعة للحلف.

2 -تعطيل القوات الصربية على الأرض.

3 -الحد من الأضرار الجانبية.

4 -الحفاظ على تماسك التحالف.

على الرغم من أن تلك المتطلباتِ لم تكن متوافقةً مَع بعضها البعض، أو مع هدف إيقاف إزاحةِ ألبان كوسوفو. إلا أن الحاجة لحمايةِ القوةِ قد فَرضتْ أن تطير الطائرة على ارتفاع عال وبسرعة، بينما الحاجة لتَفادي الضرر الجانبي نجم عنه أن الأهداف لا يُمْكن أنْ تُصابَ ما لم تكن واضحة جداً.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان الطقس سيئاً وغائماً وضبابياً، كما كانت التضاريس الوعرة والغابات الكثيفة تعيق العمل حيث كانت القوات الصربية قد انتشرت ضمن وحدات صغيرة في تلك الغابات والتضاريس، ولذلك استطاعت وحدات الصرب في إخفاء الأسلحة الثقيلة، والحفاظ على مستودعات الذخيرة والمقرات الرئيسية كانت متفرقة ومموهة.

لكن ذلك لم يكن يدعو للاستغراب، حيث أن الضَّربَات الجَويَّة كَانتْ فاشلة في مَنْع الإزاحةِ الإجباريةِ لألبان كوسوفو.

وفي الحقيقة، فإن حملة التَّطهير العرقيةِ كانت اشتدّتْ في تلك الفترة، وإلى درجة أن الأغلبية الواسعة لسكانِ كوسوفو كانت تَتوجّهُ نازحة إلى حدودِ الدول المجاورةِ.

وبعيداً عن قَبُول مطالب حلف شمال الأطلسي، فقد حاول "ميلوسوفيتش" تَقويض

وحدةِ منظمة حلف شمال الأطلسي والدعمِ المحليِّ الغربيِّ من خلال إحداث مزيد من الضرر الإضافي والإشارةِ إلى الوضع المتدهورِ في كوسوفو.

في أواخر شهر أبريل/ نيسان تمت إعادة توجيه الهجمات الجوية إلى أهداف في صربيا وذلك في محاولة لتقويض الدعم الشعبي الخاص "لميلوسوفيتش". وقد دكت الضربات الجوية المتلاحقة المرافق الحيوية والبنية التحتية للقيادة والسيطرة وخزانات الوقود، والجسور، ومرافق وسائط الإعلام، والكهرباء، وبقية الأهداف الحيوية التي كانت كلها مستهدفة، ولكنها استغرقت خمسة أسابيع أخرى "لميلوسوفيتش" لكي يستسلم.

لم تأخذ منظمة حلف شمال الأطلسي في الحسبان الاختلاف الكبير بين ظروف الهجمات الجوية لعام 1995 وتلك في عام 1999.

ففي عام 1995 تحول المد ضد صرب البوسنة، وكان "ميلوسوفيتش" يبحث عن مخرج، وكانت الضربات الجوية حينذاك قد نجحت في استغلال ما يصفه رجل السياسة "ويليام زارتمان" بأنه اللحظة المواتية في الصراع، ولكن، على عكس ذلك، ففي أوائل عام 1999 كان "ميلوسوفيتش" ما يزال متمسكاً بهدف إبقاء السيادة الصربية على كوسوفو، وقد اعتقد بأنه يملك من الدعم المحلي ما يكفي لمقاومة ضغط حلف شمال الأطلسي المحدود التطبيق. ولكن اتفاقيته المفاجئة في الثالث من شهر يونيو/ حزيران حول انسحابِ القواتِ الصربيةِ مِنْ كوسوفو جاءتْ فقط عندما توسطت منظمة حلف شمال الأطلسي مطالبها ووافقتْ على تَضمْين روسيا كوسيط، وحافظ للسلام. ولكن انسحاب دعمِ روسيا للمقاومةِ المستمرةِ ووعدِها بتقديم حضور بجانب قواتِ منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو كَان يعتبر جدلياً من أهم العناصر الأساسية في تغيير رأي "ميلوسوفيتش". وكان ذلك الاعتراف المتأخر بدور روسيا كقوة عظمى، ولها مصلحة في بنية شاملة للأمن الأوروبي، وهذا ما أدى لإقناع قادتها للمساعدة في إنهاء الصراع.

من ناحية أخرى، فإن الاتهامات المتبادلة حول فشلِ الحملة الجويةِ لتَغيير السلوكِ الصربيِّ قد بَدأَت قبل فترة طويلة من انتهاء العملية. حيث وجهت القوات الجوية اللوم

للقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا الجنرال "كلارك" لفشله في تنفيذ إستراتيجية الشلل، في الوقت الذي لام فيه الجيش الأمريكي القيادة المدنية للتدخل في أزمة لا توجد فيها مصلحة وطنية حيوية وبأقل من الالتزام المخلص، وتقريباً الجميع في الدفاع عن سياسة الولايات المتحدة حيث اتهموا حلفاء الناتو لوضع الكثير من القيود المفروضة على إيصال القوة.

جلبت حملة كوسوفو الانتباه الصارخ إلى صعوبة إجراء عملياتِ تحالفِ في حالات قصيرة من حربٍ كليّة. فمنظمة مثل منظمة حلف شمال الأطلسي لَيْسَ لَديها القدرة على صنع الإستراتيجية المستقلةَ وفي أوقاتِ الأزمةِ يَجِبُ أَنْ تَعْملَ بعجلة لحشد إستراتيجية تُناسبُ المصالحَ وتُقابلُ مخاوفَ أعضاء التحالفِ.

في حين أن السلطات العسكرية القادرة والأقوى ستحاول أن تملي شروط وأحكام وقد تستاء من استشارة حلفائها حول الإستراتيجية والعمليات. أما السلطات الأصغر فقَدْ تَختلفُ مع الخططِ المُقترَحةِ، المناورات الدبلوماسية، والأعمال العسكرية ولكنها لن تَكُونَ قادرة على أَنْ تُرغمَ تغييراً أَو تُطبيقاً للبدائل.

وهكذا، فإذا لم تتمتع الإستراتيجية بالالتزام الصارم منذ البداية، أو في حال كان تطبيقها لا يؤدي إلى نتائج إيجابية مباشرة، فعندها ستكون عملية المفاوضات بين الحلفاء حول أين ستكون الخطوة التالية على الأرجح مضيعة للوقت وستكون صعبة كصعوبة مفاوضة الخصم.

ولذلك، ولكل هذه الأسباب قد تركت تجربة كوسوفو الولايات المتّحدة والبعض مِنْ حلفاء حلف الشمال الأطلسي في تحفّظاتِ الجدّيةِ حول العَمَل سوية في المستقبلِ.

ردة فعل رامسفيلد (وزير الدفاع الأمريكي):

خلاصة القول:

إن الفترة ما بين نهاية حرب فيتنام ونهاية القرن العشرين قد تميزت بتزايد الإصرار السياسي من جانب القوات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مصداقيتها وهيبتها من خلال تحديدها للظروف التي ستقاتل فيها. وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه في سنوات رئاسة "بوش" و"كلينتون" عندما تحولت إداراتهم إلى الأمم المتحدة وشركاء التحالف

من أجل المساعدة في التفاوض على تغيير المشهد الإستراتيجي.

ومن باب آخر، فإن القرن الجديد سوف يشهد رد فعل مضاد لإصرار الجيش وبعض الشيء أقل إصرار متوقع حول الأحادية. فعندما وَصلَ الرئيس "جورج دبليو. بوش" إلى السلطة في عام 2001 فقد كانت إدارته قد نَفضت الغبار عن خطط استخدام القوة للتأكيد على التفوق الأميركي الذي اقترحه أولاً "بول وولفويتز" في نهاية الحرب الباردة.

ولذلك، ومن أجل تمكين هذه الرؤية، قام وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" بالتحرك نحو تأكيد السيطرة المدنية على الجيش. وكان الهدف الرئيسي له يكمن في تحويل القوات المسلحة المترددة - إلى حد ما - إلى أداة أكثر تعلماً ونشاطاً لسلطة الدولة، ولكن كان من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة لن تتمكن من أن تستغل تلك السلطة بشكل كامل ما لم يكن لديها القوة العسكرية التي كانت على استعداد لبذل كل ما طلبت الحكومة منها.

وهكذا، فعلى الرغم من أن البديل قد يكون التأخير أو الشلل، أو تقويض مصداقية التهديدات لاستخدام القوة، وتقويض فائدة القوة نفسها، وتقويض أهداف السياسة الخارجية، والنيل من سلطة الدولة في نهاية المطاف.

وكما هو مذكور في الفصل السابق، فإن الإدارة الجديدة كَانَ لديها أيضاً رأي ضعيف حيال القانونِ الدوليِّ والأمنِ الجَماعيِّ. حيث أنكرَت معاهدة "كايوتو" حول الاحتباس الحراريِّ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومحكمة الجزاء الدولية، وأعاقت اتفاقيةً حول تَحديد النقلِ الدوليِّ للأسلحة الخفيفةِ، ورَفضَت تَوْقيع معاهدةِ منعِ اللغم المضاد للأفراد، وأعلنتْ بأنّها ستلغي معاهدة منع انتشار الصواريخ البالستيّة مَع روسيا، وستَستمرُّ بتطويرِ الأنظمة الدفاعية الصاروخية.

واستناداً إلى تفسيرها للدروس في الصومال وكوسوفو، فقد جادلت تلك الإدارة بأن استجابات الأمن الجماعي كانت بطيئة وغير عملية، مع الحاجة إلى توافق في الآراء التي تحول دون التطبيق الفعال للقوة.

ومن الآن فصاعداً، فبدلاً من قوات التحالف لتحديد هذه المهمة، فإنه ينبغي تحديد

مهمة قوات التحالف. ووفقاً لذلك، فعندما هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول، فإنها لم تحاول حشد الدعم من خلال الأمم المتحدة، أو الدعوة الرسمية لشركائها في التحالف من أجل المساهمة.

ولكن في المقابل، فإن ما تم السعي إليه بدلاً من ذلك كان في تحالف للرغبات. حيث أن وجود مثل هذا التحالف من شأنه أن يضفي الشرعية على الحملة في حين أن تركيبتها الطوعية سوف يسمح للولايات المتحدة أن تملي التوقيت واتجاه الحرب دون المساس بأهدافها، أو تهديد هيكل قيادتها.

ولذلك فقد كانت هزيمة حركة طالبان دليلاً واضحاً على نجاح هذه السياسة في الوقت الذي قدمت فيه إدارة "بوش" المزيد من الخطط لغزو العراق بائتلاف مماثل من الدول الداعمة.

وما لم تدركه أن النجاح في أفغانستان يعود للظروف المحلية أكثر من مزايا الأحادية، وأن هذه الظروف، إلى جانب وجود توافق دولي عام على عدالة هذه العمليات العسكرية الأمريكية قد قدمت بالفعل بالشرعية.

وكما لوحظ في الفصل السابق، فإن المواقف المحلية والدولية ستكون مختلفة تماماً في حالة العراق، وبالتالي سيكون تحقيق النجاح أصعب بكثير كنتيجة.

فالإطاحة "بصدام حسين" كانت طوال الوقت هدفاً للكثيرين ممن في الإدارة الجديدة، والذين اعتبروا أن قرار إنهاء العمليات العسكرية بعد حرب الخليج كان خطأً إستراتيجياً. فبعد اثنتي عشرة سنة من الحصار والضغط، كان "صدام" لا يزال في السلطة، في حين كان الالتزام الدولي بالمحافظة على فرض عقوبات اقتصادية على نظامه قد بدأ يتآكل، على الرغم من أن العمل ببرنامج نزع أسلحة الدمار الشمال التابع للأمم المتحدة كان لا يزال مستمراً، ولكن إلى درجة ظل فيها غير واضحاً.

ولذلك، فقد تغير تقييم المخاطر منذ عام 1991 في حين رأى مسؤولون مدنيون في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" أنه لا توجد احتمالية للمقاومة أو النزاع المدني، لكنهم جادلوا على عكس ذلك وبأن الولايات المتحدة سوف يُرحب بها كمحرر من

قبل شعب موحّد وعلماني، وهذا سيقود بسرعة إلى تأسيس سياسة ديمقراطية وصديقة.

لذلك، فقد كانت كل من الإدارة والجيش الأمريكيين قد افترضا بأنَّ نظام "صدام حسين" كَانَ مركزَ الثقل وبأن الحربَ ستكون جوهرياً حرباً تقليدية.

عندما أفسح الشلل الإستراتيجي المجال أمام الفوضى والتمرد، فإن فتح النار في لعبة توجيه اللوم كان متوقعاً بين القادة المدنيين والعسكريين. حيث ألقى الكثير من قادة القوات المسلحة المسؤولية اللوم على "رامسفيلد" لتجاهله نصيحة قادة الجيش وإصراره على أن مئة ألف جندي من القوات الأميركية سيكون كافياً لشن الحرب وإسقاط نظام "صدام حسين".

وكالعادة، فقد تم تبادل اللوم واللوم المضاد، وإلقاء تبعات مسؤولية هذا اللوم، والذي قد غطى على أخطاء كثيرة في الإستراتيجية. وقد وجه الشلل الإستراتيجي الهدف نحو رغبة وقدرات القادة السياسيين والقوات المسلحة، وكان طريقة جيدة لتحديد المدة والتكاليف للصراع المألوف.

لكن الهدف في العراق لم يكن لإسقاط "صدام حسين" عن سدة الحكم أو لإضعاف قواته المسلحة فحسب، فلو كان كذلك، كان يجب على الرئيس "بوش" أن يسحب قواته في نهاية المرحلة القتالية. لكن الهدف الحقيقي كان دائماً سياسياً بحتاً، وإن بصورة شكلية هو تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية.

وهكذا، فإن الخطورة الحقيقية لم تكن متمثلة في حزب "البعث" أو "الحرس الجمهوري"، بل كانت في سكان العراق بحد ذاتهم. وكما ذكر سابقاً في الفصل الخامس، فإن إستراتيجية الشلل الإستراتيجي قد سمحت للعديد من الضباط والجنود العراقيين بالتراجع للمنطقة السكنية، حيث شكلوا نواة المقاومة ضد الاحتلال.

ولكنْ للشلل الإستراتيجي أيضاً نتيجتان غير متوقعتان:

- فقد أدى استهداف البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لكثير من العراقيين وخاصة في العاصمة بغداد.

- كما أدت السرعة التي أطاحت بصدام إلى فراغ في السلطة الذي سمح للنهب بشكل واسع وإلحاق مزيد من الضرر للمؤسسات والمرافق التي تقدم الخدمات الأساسية.

ولذلك، فبدلاً من التخفيف من الضائقة الاقتصادية التي عانى منها العراقيون لسنوات، فإن الحرب قد جعلت الأوضاع أكثر سوءاً من ذي قبل.

أما بالنسبة لأكثر الغالبية الشيعية، فالحرية الدينية والسياسية وإمكانية الهيمنة البرلمانية كانت مجرد تعويضات مرضية، ولكن بالنسبة للأقلية السنية فقد زادت الأمر سوءاً.

مع أن الانتشار الأوسع للجنود قد يكون ساعد قليلاً في كبح السلب والنهب، إلاّ أن الفشل في كبح السيطرة السنية المهيمنة قد استحق أقل كمية كافية من المرونة في المواقف العسكرية الأمريكية للحرب.

في حين أن عدم المرونة كان نابعاً عن سنين من النفور وتجنب المهمات القتالية غير الحرب التقليدية، والتي تم تشجيعها من قبل رفض ساسة "بوش" للاعتراف بطابع النزاع والذي أصبح في ورطة.

وفي محاولة منها للحصول على شرعيتها في الداخل لمواجهة تصاعد الاضطرابات والخسائر، فقد وصفت جميع الذين قاوموا بأنهم إرهابيون أو متمردون. وفي ذلك، كانت الحكومة تشجع على الرد العسكري الذي ساهم في دوامة العنف وعدم الاستقرار.

كان قد مضى على الحرب ثلاث سنوات عندما اعترفت الجهة العسكرية بأنها يجب عليها أن تخفف من العمليات العسكرية، وأن تكرس جهوداً أكبر لكسب عقول وقلوب الشعب في صفها. ولكن حتى ذلك الحين بقيت العمليات القتالية مستمرة إلى جانب التخطيط لمركز النفط التي اقترحها "أندرو كريبنفش".

وعلى أية حال، فقد أصبح الانتصار احتمالاً بعيداً. في حين أن نهج الديمقراطية وحركات التمرد قد قوضت العلمانية، وطوقت السياسات الطائفية، كما أن الكيان السياسي الذي سيخلفه التحالف وراءه كان يبدو وكأنه كيان منقسم

والسلطات الجديدة أكثر من ليبرالية.
كان الأمل في ذلك الوقت يكمن في عملية إصلاح سياسي على نطاق أوسع في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص حين تحققت إعادة تأكيد القومية الإسلامية في إيران وانتصار المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات الفلسطينية.
لم تكن الولايات المتحدة الأميركية لتسحب قواتها من العراق ببساطة لولا وجود دليل على أن وجودها غير مرحب به، ولم يعد يأتي بالنتائج المطلوبة إستراتيجياً.
وحيث أن تزايد الضغوط الداخلية من أجل إعلان وتنفيذ إستراتيجية للخروج كان قد تم مقاومتها نظراً للأضرار التي سيسببها الانسحاب من العراق الغير مستقر الأمر الذي سيؤثر على مصداقية الولايات المتحدة.
في عام 2006 فشلت المراجعة الدفاعية الرباعية في معالجة المضاعفات الخطيرة للتجربة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة. وقد تحدث موجدوها عن حرب غير متكافئة، وعن تطرف عنيف، وعدو جديد ومراوغ، وتحديات معقدة ومتعددة، واللغة المبهمة التي تسمح بإعادة تقييم الحالة الدفاعية بأنها أقل صرامة، وإنشاء قوة منظمة بالإضافة إلى بقية الأشياء المكتسبة.
لكن الردود الأميركية للأزمات الدولية أشارت إلى تقييم أكثر وعياً للحدود القوة. فعندما حاولت كوريا الشمالية الحصول على مساعدات أكثر من أجل شعبها الجائع، وذلك من خلال استخدام الوسيلة الوحيدة لها، وهي التهديد بنشر الأسلحة النووية، وافقت الولايات المتحدة على التفاوض وإشراك القوى الإقليمية، الصين، اليابان وكوريا في العملية. وعندما أعلنت إيران خططها لتطوير القوة النووية، توجهت الولايات المتحدة الأميركية إلى مكاتب الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن للأمم المتحدة لوقف هذه العملية الخطيرة المحتملة. وقد تم تسليم العمليات الجارية في أفغانستان إلى حلف شمال الأطلسي.
إن من المستحيل معرفة كيف سيكون الفصل التالي في النقاش الأميركي على استخدام القوة المنافسة، لأن دروس التاريخ من الممكن أن تكون وسيلة للضياع في وابل من الاتهامات، أو ببساطة لكونها مفسرة بشكل خاطئ.

وفي ذات السياق، فإن اثنين فقط من التوقعات يمكن التنبؤ بهما بسلام:

1 -الأول وهو أن المواقف التي تتعلق بالحرب والحروب نفسها قد تطورت بطريقة جدلية، وستستمر هذه العملية حتى تتكشف.

2 -والثاني هو أن تغيير طابع النزاع يتطلب المزيد من الاهتمام والحذر من هؤلاء المشاركون في تشكيل الإستراتيجية ومحاكمة الحرب.

ولذلك، يتوجب على كلٍّ من السلطات السياسية وقادة الجيش تطوير أوسع وأكثر دقة للعلاقة بين القوة العسكرية والأهداف السياسية، كما وعليهم أن يعملوا معاً على سدِّ الفجوة بينهما.

الفصل العاشر

صناعة السلام

التدخل من أجل الحماية والإصلاح

قد يشكل كل من العناية والحذر منطقاً بارزاً عند وضع إستراتيجيات للصراعات الدولية، ولكن هنالك نوع شائع ومتزايد من توظيف القوة حيث أن الاستجابة السريعة تكون حساسة. وهذا في حال وقوع كارثة إنسانية. في نهاية الحرب الباردة، بدا ذوبان المشاهد السياسية ينذر بموجة من انهيارات الحكومة، الحروب الأهلية، والكوارث الإنسانية، وظاهرة تزامنت مع إحياء الحماس لحفظ السلام والأمن الجماعي. ولكن لم تستطع أي من هذه الاتجاهات المحافظة على زخمها في القرن الواحد والعشرين، لكن التدخل العسكري وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع يظلان المهمّتين اللتين على الأرجح سوف تستدعيان معظم القوى المسلحة للتكفل بهما.

فالتجربة الماضية تشير إلى أن هذه المهام سوف تطرح مجموعة من التحديات الجديّة. وكذلك الحروب الأهلية التي يمكن تعريفها على أنها صراعات داخلية قاسية تضم قطاعات كبيرة من السكان وتتسبب برقم كبير من الوفيات.

إنها ليست ظواهر جديدة، فوجود جماعات سياسية مضطربة لآلاف السنين والعديد من الحكومات منذ تشكيل نظام الحكومة. وبشكل أساسي هي نزاعات مسلحة على توزيع السلطة ضمن المجتمعات السياسية، وتحدث عندما تختلف الجماعات أو النخبة حول طبيعة وبنية، أو حدود السلطة السياسية، أو حول التخصيص السياسي للموارد، وتفشل أن تحل الخلاف من خلال الطرق السلمية.

ولذلك، فقد تمت محاربة الحروب الأهلية من خلال شرعية حكام محددين، ومن خلال المبادئ التي تحكم المنظمات السياسية، ومن خلال حقوق الجماعات.

ولأن الحروب الأهلية هي نزاعات من أجل السلطة ضمن أقاليم محددة، فعلى

الأطراف المتقاتلة التراجع إلى لا مكان. وفي حال كانوا يخسرون، فعليهم إما أن يقبلوا بترتيبات سياسية يجدونها غير مطاقة بالنسبة لهم، أو أن يتخلوا عن أوطانهم ليصبحوا منفيين أو لاجئين.وهكذا، فإن مجموعة الخيارات غير الملائمة هذه تعزز التصميم على استخدام القوة، أو مقاومة التغيير ويمكن أن تقود إلى نزاعات أطول مدّة وأعظم حدّة. فمستويات الخسائر البشرية في الحروب الأهلية التي نشبت في القرنين الماضيين كانت صاعقة. فخلال تمرد "التايبينغ" في القرن التاسع عشر في الصين، لقي حوالي ثلاثين مليون شخص مصرعهم.وأكثر من نصف مليون ماتوا خلال الحرب الأهلية الأمريكية، وحوالي ثمانية ملايين قتلوا في الحرب الأهلية الروسية، وأكثر من ثلاثمئة ألف في الحرب الأهلية الإسبانية.

وبدخول العديد والعديد من الحكومات في موجة إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الخلافات الطائفية قد أصبحت - بشكل متزايد - ميزة عامة للمشهد العالمي. وفي بعض الأحيان، تلك التي حدثت في وقت قصير بعد الاستقلال. مؤديةً إلى تقسيم متهوّر للحكومة الجديدة كما حدث في الهند. في حين كانت بعض الحكومات الأخرى قد قاومت الدوافع الانفصالية، وتمكنت من ذلك، إما من خلال مواردها الذاتية، أو من خلال المساعدة من قبل القوى الاستعمارية، أو القوى العظمى، أو قوى الأمم المتحدة لإخماد التمرّد. في حين أن بعض حركات التمرد المنخفضة الشأن سوف تدوي لسنوات وسنوات، وسوف تصعّد لحرب أهلية، لتضم كل الجماعات وتتسبب بالتفكك والمعاناة على صعيد واسع.

التدخل في النزاعات الأهلية:

كان لدى القوى أو الأطراف الخارجية تاريخ طويل في التدخل بشكل مباشر في النزاعات الأهلية، ولكن حتى نهاية الحرب الباردة فقد فعلوا ذلك، لأنه كان من مصلحتهم أن يدعموا قضية جماعة متقاتلة واحدة أو أخرى، وليس من منطلق إنساني. وخلال سنوات صراع القوى العظمى، فإن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قدموا الدعم لجماعات متمرّدة تعتزم إيديولوجياتهم في كل أنحاء العالم، وبشكل فاعل تدخلوا في فيتنام وأفغانستان على التوالي.

في حين أن جنوب إفريقيا وكوبا قدمتا دعماً فاعلاً للأطراف المتحاربة في أنغولا وإسرائيل وسورية، وتدخلتا بشكل مباشر في الحرب الأهلية اللبنانية في الوقت الذي بررت فيه القوى العظمى المتنافسة ووكلاؤها هذه التدخلات على الأراضي بأن مساعداتهم تلك إنما كان قد تم طلبها من قبل السلطات الشرعية في الحكومات المعنية. ولذلك، فقد تم منع مجلس الأمن من إدانة أفعالهم من خلال وجود آلية "الفيتو" ولكن الجمعية العمومية أصدرت بشكل منتظم إدانات ضد التدخل.

كانت الأمم المتحدة قد تعهدت فقط بأن تحسن أزمتين أهليتين خلال الحرب الباردة، وقد فعلت ذلك في تلك الحالتين بناءً على طلب من حكومات وطنية تحت التهديد من قوى داخلية وخارجية.

وفي كلتا الحالتين، فقد دعمت القوى العظمى التدخل متعدد الجنسيات، وذلك لأسباب مختلفة جداً، وأول مثال جاء عام 1961 عندما طلب "باتريك لومومبا" رئيس وزراء "الكونغو" المستقلة حديثاً، مساعدة الأمم المتحدة من أجل تشكيل حكومته الجديدة التي كادت أن تقوض بمكائد القوة الاستعمارية السابقة، بلجيكا، والتطلعات الانفصالية لقادة المقاطعات. في الوقت الذي كانت فيه حتى القوى المسلحة الكونغوية نفسها متورطة في الصراع ضد ضباطها البلجيكيين.

كانت لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مصلحة خاصة في أن يروا الوضع مستقر تحت رعاية الأمم المتحدة؛ لأن كلاً منهما كان يخشى من أن الآخر قد يستغل الاضطرابات، في حين أن كلاً منهما كان يتمنى أن يؤدي تدخل الأمم المتحدة إلى التأثير على أمور في صالحهم.

وهكذا، قام مجلس الأمن بإرسال عملية الأمم المتحدة في الكونغو بولاية مبدئية لضمان انسحاب القوات البلجيكية، ومساعدة الحكومة في المحافظة على القانون والنظام وتقديم المساعدة التقنية.

مكنت قوات الأمم المتحدة من استبدال الفرق العسكرية البلجيكية واستعادة مظهر السلام في العاصمة والبلدات على طول نهر "الكونغو"، ولكن لم يكن مأذوناً لها أن تتحرك ضد الانفصاليين في جنوب شرق مقاطعة "كاتانغا"، ولم تكن

مخوَّلة في أن تستخدم القوة عندما اندلع القتال في وسط جنوب مقاطعة "كاساي" لذلك، فقد لجأ "لومومبا" إلى الاتحاد السوفيتي الذي نقل قواته إلى "كاساي" وطالب الأمم المتحدة أن تعمل ضد "كاتانغا" وقد كانت هذه خطوة بعيدة جداً للولايات المتحدة التي خافت من تأسيس نظام مؤيد للسوفييت في مثل هذه الحكومة الإفريقية الكبيرة والمركزية، ولبلجيكا التي حافظت على حضور قوي وعلى اهتمام "بكاتانغا" الغنية بالمعادن.

وهكذا، فسرعان ما تم اعتقال "لومومبا" من قبل رئيس أركان الجيش "موبوتو سيسي سيكو" وبعد الهروب مرتين تم قتله في ظروف غامضة.

استجابت الأمم المتحدة لاعتقال "لومومبا" ولظهور متسابقين يتنافسون من أجل السلطة عن طريق توسيع تفويض عملية الأمم المتحدة في الكونغو لتسمح بكافة التدابير المناسبة من أجل منع حدوث حرب أهلية متضمناً ذلك استخدام القوة.

وعندما اتفقت كل هذه المجموعات عدا تلك الموجودة في "كاتانغا" على انتخاب حكومة "كونغوية" جديدة، وبعدها ولاية أخرى رخصت القبض، والاعتقال، أو الترحيل للمرتزقة الذين كانوا يزيدون من صلابة مقاومة المقاطعة لقوات الحكومة المركزية. كان لدى تدخل "الكونغو" نتائج مختلطة فبعض مظاهر النظام تم استعادتها، والقوات الأجنبية تمت إزالتها وتم إدراج "كاتانغا" ضمن الحكومة، ولكن رئيس الوزراء تم قتله، وسرعان ما انحلت الحكومة، وبرز "موبوتو" المائل للغرب والذي قدم نظام حكم الطرف الواحد، والذي كان قادراً على نهب بلده الغني بالمعادن، وإستراتيجياً بدون إزعاج وذلك لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً.

كان أعضاء كثر من الأمم المتحدة غير سعداء بأن المنظمة استخدمت لخدمة مصلحة الدول العظمى في حين أن المهمة كلفت حياة الكثير من حافظي السلام، بل وحياة السكرتير العام نفسه، وذلك حينما تحطمت طائرته خلال مهمة إصلاحية. وقد كانت أيضاً استنزافاً للموارد، حيث أن الأمم المتحدة لن تكون قادرة على تمويل عمليات حفظ السلام على نحو كاف ولسنوات قادمة.

في عام 1964 استجابت الأمم المتحدة لطلب من حكومة "قبرص" في التدخل عندما

فشلت قوة الهدنة المشتركة من فرق عسكرية بريطانية، يونانية وتركية في إعادة السلام للجزيرة.

وقد كان من المأمول أن قوة تابعة للأمم المتحدة تحمل المزيد من الشرعية مع إلى حل للأزمات السياسية، وتجنب التدخل المباشر من جانب اليونان أو تركيا.

كانت المصلحة الأساسية للولايات المتحدة تتلخص في منع الأزمة من التصاعد لتصبح مواجهة شاملة بين اثنين من حلفائها في الناتو، بينما الجماعات المقاتلة اليونانية والتركية وبالتالي، تكون قادرة على التوسط في التوصل أراد الاتحاد السوفيتي للحكومة القبرصية أن تنجو، وذلك لالتزامها بعدم الانحياز.

ولذلك، لم يستعمل أي منهما حق "الفيتو"، لأن كليهما كان له مصلحة في أن يرى التوترات على الجزيرة وقد انخفضت.

كانت مهمة الأمم المتحدة في قبرص قد نجحت في إخماد العنف، ولكن لم تتمكن من أن تجد حلاً للجمود السياسي أو أن تمنع اليونان وتركيا من التدخل. ولذلك، فعندما غزت تركيا الجزيرة عام 1974 تحول دور الأمم المتحدة في حفظ السلام ببساطة إلى حماية الخط الذي يقسم طريق الجزيرة اليوناني والتركي في الوقت الذي لابد لقوات حفظ السلام في قبرص من البقاء لأكثر من أربعين عاماً، ولقد ثبت أنه من المستحيل في كل ذلك الوقت إيجاد حل سياسي مناسب للأطراف كافة. وفي هذا السياق، فإن البعض كان يجادل في أن وجود قوات حفظ السلام قد ساهم في الجمود من خلال إزالة أي محفّز للمفاوضات الملزمة.

لقد مهدت المنافسة بين القوى العظمى بلا شك وعقّدت بعض المنازعات الأهلية، وهنا، فإن نهاية الحرب الباردة قدمت عوامل دفع وجذب للحلول. وضعف المصلحة السياسية وانسحاب الدعم المالي والمادي للأطراف المتحاربة روفق بالتزام جديد من جانب المجتمع الدولي ليساعد في حل النزاعات الأهلية. وبذلك، فإن الأمم المتحدة كانت قادرة على التوسط في إنهاء حروب أهلية في "ناميبيا" في عام 1989 و"كمبوديا" في عام 1991، و"موزامبيق" و" السلفادور" في عام 1992.

ولكن كل الاتجاهات كان لديها آثار مزدوجة، وفي أوروبا فإن نهاية الإيديولوجية

قد ساهم في تفجّر حروب أهلية جديدة. ففي نهاية الحرب الباردة، بالنسبة للدول التي قلّ تمسّكها بالنظام الشيوعي، فقد رأوا كيف انهار الاتحاد السوفيتي، وتشكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا وتحولت أنظمتهم إلى حكومات مبنية على أمم وعلى نحو متخلخل. وفي الوقت الذي كانت هنالك مطالبات من قبل جماعات أخرى بقدر أكبر من الحكم الذاتي. ففي تشكوسلوفاكيا فقد وافق السلوفاكيون والتشيكيون وديّاً على تأسيس حكومتين منفصلتين. في حين أن القيادة السوفييتية لم تستطع منع استقلال جمهوريات وسط آسيا، وحكومات البلطيق الصغيرة، والجمهوريات العديدة الممتدة على حدودها الجنوبية مع أوروبا، ولكنها حاربت كل محاولات الاستقلال من قبل السكان اللذين كانوا يعيشون ضمن حدود روسيا نفسها.

وفي يوغسلافيا، فقد كان الانهيار الأخير للاتحاد مصحوباً بنزاع مرير متعدد الجوانب بين الوسط الضعيف، وجمهوريات ومقاطعات تبحث عن الاستقلال، وجماعات عرقية ضمن هذه المناطق التي تقاوم التغيير.

حيث لم تعد للإيديولوجية أية فائدة كأداة للتعبئة الجماهيرية في هذه المنازعات، في الوقت الذي لجأت فيه النخبة بدلاً من ذلك إلى القومية الدينية والعرقية.

كان الرئيس "جوزيف تيتو" قد أسس - بشكل أساسي - نظاماً اتحادياً في يوغسلافيا ليخفف من اهتمام المجتمعات الأخرى حول السيطرة الصربية، وأمل بأن القيم الاشتراكية المشتركة سوف تتجاوز اختلافات المجتمعات، وكانت تلك نتيجة حاول أن يثبتها من خلال معاقبة أي إشارات لإثارة مشاعر أو تعبئة قومية سطحية ولكن التطوير - غير المتكافئ - والتدابير التي تمّ اتخاذها لتقديم إنصاف أكبر في المقدرة الاقتصادية كان لهما تأثير معاكس، مسببين ظلماً ومساهمين في تمييز عام. ولذلك، فقد ترنّح الاتحاد بعد وفاة "تيتو"، ولكنه لم ينج من أزمة الثمانينيات الاقتصادية ونهاية الحرب الباردة.

كان الزخم تجاه التفكك قد اكتسب قوة دفع، حيث أن السياسيين الاتحاديين أحيوا شكاوى عامة تعود في بعض الحالات لأيام الإمبراطورية العثمانية. ومناشدتهم

للمشاعر العرقية والدينية كانت بالطبع حصرية مهيّجة، ولكن محصلتها كانت صفراً، حيث لم يكن لها أي وصول عالمي. ولذلك، فإن الناس من خلفيات ثقافية أو عقائد أخرى لم يقتنعوا بفائدتها. وكان البديل الوحيد في الأماكن المناظرة يكمن في إزالتهم وتصفيتهم جسدياً، وتم ذلك على شكل حملات تنظيف عرقي، سواءً بالخلع باستخدام القوة، أو بالقتل الجماعي.

وحالما بدأت هذه العملية، أصبحت الشكاوى العامة والتمييز أكثر عمقاً، وقد أدى إلى تصعيد شديد ونزاع مرير أكثر حدة.

ساهمت تصريحات الحكومات الأوروبية بالتعاطف مع المطامح القومية للمجتمعات المختلفة في البلقان خطأً بالانزلاق نحو الحرب، ولكنها كانت مشمولة - بشكل عميق - بالعواقب. حيث أضيف السكان المشردين اللاجئين لتدفق المهاجرين إلى أوروبا الغربية لأسباب اقتصادية بعد الحرب الباردة ومن المحتمل أن النزاع قد أصبح يتسع ليشمل أطرافاً أخرى من يوغسلافيا السابقة، والحكومات المتاخمة، وحتى أن يشكل دعوة للتدخل من قبل الحلفاء التقليديين. أيضاً كان هنالك نمو في الاهتمام الجماهيري حول حجم المعاناة الإنسانية.

كانت الكوارث الإنسانية أيضاً تتطور في إفريقيا، حيث كانت بعض الحكومات تنهار بشكل متماثل مع نهاية الحرب الباردة. وكان انسحاب دعم القوى العظمى قد برهن على نهاية بعض الأنظمة التي كانت فقط قادرة على التمسك بالقوة من خلال القليل من الأسلحة والمساعدات الأجنبية. كحكومة "محمّد سياد بري" في الصومال التي أصيبت بشكل مبكر على تأليفها، وتفككت تحت الضغط الثنائي لسوء إدارتها من جهة وشراسة المعارضة المسلّحة.

وفي نهاية المطاف، فقد انساق الصومال إلى حرب أهلية بلا رحمة، وليس بين مجموعتين عرقيتين فقط، ولكن بين جماعات يقودها رجال استنفروا الدعم من قبائل الصومال. وقد كان ذلك المثال الأول لما أصبح يعرف بالدولة الفاشلة.

الدول الفاشلة:

الدول الفاشلة بالتعريف هي تلك التي لم تعد فيها الحكومة تملك القدرة على تزويد الفرص أو تقديم الحماية لمواطنيها. فالحكومة لا تستطيع جمع الضرائب الضرورية لتزويد الخدمات، ولا تملك القدرة على إيصال الخدمات بأي حال من الأحوال، ولا تستطيع السيطرة على الفوضى الشعبية، أو أن تتحكم بحدودها.

كما أن السلطة تكون مقيدة بشكل مميت بالتحديات المسلحة من قبل الدويلات الفرعية، والشعب عليه أن يعتني بنفسه بأفضل ما يمكنه، وحيث يتفشى الفقر، والعنف، والجريمة، والجوع، والأمراض.

كان فشل الحكومات أيضاً يعتبر مصدر عدم ارتياح للحكومات الأوروبية.

ومرة أخرى فإن الدافع الإنساني كان مجتمعاً به الاهتمام الحذر، حيث أن الدول الفاشلة تولّد أعداداً كبيرة من اللاجئين، وتهدد استقرار الدول المجاورة، ودعاة الاستغلال، والتدخل الأجنبي، وأمّنت ملجأ للجماعات الإجرامية المتعددة الجنسيات مثل مورِّدي المخدرات الذين يحتاجون لقواعد لا يصل إليها القانون.

ولاحقاً، في التسعينيات من القرن العشرين، فقد كان البعض قد وفَّر مأوىً للمنظمات الإرهابية بغضِّ النظر عن النزاعات طويلة الأمد على أرضها، فإفريقيا ظلّت المضيف المناسب لبعض الحروب الأهلية المستمرة، وكانت المكان الجيد للعديد من الجديدة منها، ومعظم الأحيان في الدول الفاشلة أو الضعيفة، كما أن الأدلة تشير على ما يبدو إلى نوع جديد من الصراع، فالحرب الأهلية قد حفزت بسبب الطمع لا بسبب الظلم. في حين أن عدداً جيداً من الدول الإفريقية تمتلك موارد معدنية غنية، وبعض من هذه الموارد من النوع سهل النقل، والرمي بعد الاستنفاد، مثل الذهب والماس.

أجّجت المنافسة على الولوج إلى مناطق الموارد الغنية، والتمويل المؤمن من خلال فترات السيطرة، النزاع بين الحكومات والدول الفرعية وبين الدويلات الفرعية المختلفة.

وبشكل مثير للاهتمام، فإن أول مجموعة متمردة تلجأ لاستغلال المورد بطريقة جدية كانت الرابطة الوطنية للاستقلال الكامل "لأنغولا"، والتي كانت تبحث عن

تمويل بديل بعد سحب المساعدة الأمريكية والجنوب إفريقية.

كانت الحروب في تلك الدول وحشية كوحشية الحروب في البلقان إن لم تكن أكثر، فبدون وجود أية سياسات منطقية وجذابة لإقناع السكان بسببها، أو وسائل لتوفير مزيد من الحوافز الفورية للتعاون، فإن الجماعات المتمرّدة ستقوم بإغواء الشباب وغير المؤسسين أخلاقياً للانضمام إلى حملات الإرهاب المتنافسة. وهذا بدوره سيؤدي إلى قتل المدنيين بشكل وحشي، وتعذيبهم، واغتصابهم، بل وقد يصل الأمر إلى تقطيعهم أحياء، متحججين بأنهم لم يكن لديهم أي خيار إما الخضوع أو الهرب.

وهكذا، فقد تم نقل تلك الأهوال الناجمة عن كل هذه الحروب الأهلية بعد الحرب الباردة إلى الجماهير حول العالم. وفي ذات السياق، فقد برزت المطالبات المتزايدة في الرغبة بالتدخل من جانب مجلس أمن دولي وقد بدت تلك المطالبات أكثر تماسكاً وبدون محاور إيديولوجية لطَحْن وتَدَفُّق النجاحاتِ الدوليةِ الأخيرةِ في مهماتِ حفظ السلام وحرب الخليجَ.

لقد اقتنعت القوى الكبرى بأنه يجب عليها، بل ويمكنها، تحسين الموجة الجديدة من النزاعات الأهلية.

وتقليدياً، فقد كان التدخل العسكري خرقاً للسيادة، وانتهاكاً لمبدأ أساسي من مبادئ النظام الدولي. وذلك لكون قاعدة عدم التدخل السياسي، ونتيجتها السياسية الطبيعية من حيث عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى منصوص عليها في المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في الوثائق التأسيسية لمجموعة من الاتفاقات الإقليمية من رابطة دول جنوب شرق آسيا لمنظمة الوحدة الإفريقية.

كما ويحظر ميثاق الأمم المتحدة على المنظمة نفسها من أن تتدخل في الشؤون التي تكون بشكل أساسي في صميم السلطان الداخلي لأي دولة.

التدخل لأسباب إنسانية:

على الرغم من أن الحروب الأهلية والدول الفاشلة ستكونان المصدر الرئيسي للاهتمام في فترة ما بعد الحرب الباردة وسيوفّران الكثير من قوة الدفع لولاية جديدة من النشاط الإنساني، إلا أن أول تدخل في أزمة داخلية وقع في أعقاب حرب تقليدية بين الدول التي تم تشجيعها من قبل وسائل الإعلام الأمريكية من أجل الانتفاضة ضد الرئيس العراقي "صدام حسين" بعد هزيمة قواته في حرب الخليج عام 1991.

كان الأكراد والشيعة من سكان العراق قد حاولوا التمرد في شمال البلد وجنوبه على التوالي. ولكن دعم الولايات المتحدة الملموس لم يتحقق قط، حيث كان رد "صدام" سريعاً وعنيفاً ولا يمكن التنبؤ به.

أدان مجلس الأمن قمع الانتفاضة بضراوة والذي دفع بالآلاف من الأكراد في الشمال إلى الفرار عبر الجبال باتجاه إيران وتركيا.

جاءت إدانة مجلس الأمن الدولي لاضطهاد "صدام حسين" للأكراد من حيث كونه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وطالب بإيقاف القمع. وقد كان صدور القرار رقم/688/ قد فتح آفاقاً جديدة في خرق جدران السيادة على الرغم من أنه لم يكن مدعوماً بشروط من أجل إلزامية التطبيق، في حين قام بدعوة الدول الأعضاء لمساعدة الأكراد وتقديم الإغاثة.

وقد تضمنت عملية "بروفايد كومفورت" نشر قوات عسكرية أمريكية وبريطانية وهولندية وفرنسية في شمال العراق حيث خلقوا ملاذاً آمناً للاجئين الأكراد. في حين قامت القوات البرية ببناء مخيمات للاجئين، ووزعت المؤن، وضمنت النظام وحمت اللاجئين من مطاردة القوات العراقية. وقد قامت الوحدات الجوية بتوفير الغطاء الجوي للقوات البرية، وألقت بالإمدادات إلى أكثر المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وفرضت منطقة حظر الطيران فوق خط العرض السادس والثلاثين مما منع قوات "صدام" من مهاجمة اللاجئين، أو الدفاع عن المواقع الخاصة بهم من الجو.

في حالة العراق، لقي استخدام العمل العسكري من دون موافقة الحكومة المضيفة

معارضة كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأنهم رأوا ان ذلك يشكل سابقة خطيرة وثورية.ولذلك فإن المنظمة نفسها لم تتدخل بشكل فاعل.

وفي أزمة الصومال التي تلت بعد ذلك بقليل، لم تكن الأمم المتحدة مقيدة بسبب عدم وجود حكومة في تلك الدولة لتتكفل بالمسؤوليات السيادية من توفير الأمن والخدمات للسكان أو ممارسة الحقوق السيادية من حيث طلب المساعدة أو رفض التدخل.

كان هنالك اتفاق دولي عام على أنه في مثل هذه الظروف من فشل الدولة، فإن المخاوف حول إلغاء السيادة كانت من دون أصل.

ولذلك، فقد سمح مجلس الأمن بالتدخل العسكري تحت إطار الفصل السابع، معلناً أن حجم المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال، والمتفاقمة أيضاً نتيجة العقبات التي تصيب توزيع المساعدات الإنسانية، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

يعتبر الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو الآلية الوحيدة التي تسمح لمجلس الأمن أن يتجاوز الحظر المفروض على إلغاء السيادة ويتضمن شروط ملزمة التنفيذ.

وحتى أن اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 1951،وتعلن أن الإبادة الجماعية تعتبر جريمة بموجب القانون الدولي، والتي تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع ومعاقبة مرتكبيها، لكنها لا تحتوي على أحكام للتدخل الجماعي.

وهكذا، فإذا كان مجلس الأمن يرغب في إقرار تدخل ما، فعليه أن يصف الأزمة الداخلية على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما فعل في تدخلات "الكونغو" و"قبرص" خلال الحرب الباردة.

ولذلك، فإن التدخل في الصومال كان قد سبق بواحد مماثل في منطقة البلقان في وقت سابق من عام 1992، وفي هذه القضية فإن مجلس الأمن، ولأول مرة، قد حصل على موافقة الرئيس الكرواتي "فرانجو تودجمان" من أجل إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمناطق المحمية في المقاطعات الصربية في "سلافونيا" الشرقية، و"سلافونيا"

الغربية و"كراايينا". ولكن سرعان ما امتدت تلك الوصاية لتوفير الأمن والتحكم بالدخول، مع بعض السيطرة على الحدود ونزع السلاح من شبه جزيرة "بريفلاكا".
في شهر حزيران، تم وضع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أيضاً في تطورات الدراما الثلاثية في البوسنة والهرسك. وهنا يكمن دورها في الأصل، حيث كان يتلخص في تسهيل إيصال الإغاثة الإنسانية، ولكن، بدلاً من أن تحصل على موافقة رسمية من الحكومة الصربية على الاضطلاع بهذه المهمة، لم تحصل على التزامها الحقيقي. ولم تحصل على الموافقة قط من صرب البوسنة.
كانت الأولوية العظمى للدول الأعضاء المشتركة في كل من البوسنة والصومال تكمن في حماية القوة. وكما لوحظ في الفصل السابق، فإن مهمة القوة الموحدة كانت محدودة من حيث الوقت والنطاق وذلك بسبب عدم رغبة البلد القائد في أن يتسبب الاقتراب الفاعل من حدوث النزاع.
كانت المهمة في البوسنة أيضاً محدودة الطموح، في حين كانت الوصاية لتحسين الحالة بدلاً من استعادة السلام. ولذلك، فقد أمرت قوات الأمم المتحدة أن تكون حيادية، وأن تستعمل القوة فقط في حال الدفاع عن النفس. ولكن، بما أن تقديم المساعدات الإنسانية والحماية للمدنيين يمكن أن تؤدي إلى تعديل ديناميكيات النزاع، فإن وحدات الأمم المتحدة الحيادية والغير جازمة سرعان ما أصبحت تحت الضغط السياسي والعسكري الملحوظ.
لقد تم استعمال المدنيين من قبل الأطراف المتحاربة كرهائن وكدروع. كما هاجمت القوات الصربية قوافل الإغاثة الإنسانية المخصصة لمقاطعات مسلمي البوسنة المحاصرين، في حين حاولت قوات البوسنة الضغط على الأمم المتحدة لتقوم بتدخل فاعل أكثر من خلال الهجمات الاستفزازية على مواقع الصرب مما أضعف أمن تسليم المساعدات إلى شعبهم.
قام الصرب بمهاجمة برنامج الأمم المتحدة للملاجئ المحمية، لأنهم عرفوا أن الأمم المتحدة لن تقوم بحماية أولئك في الداخل، بينما كانت تقاوم محاولات طرد المدنيين المسلمين من قبل الحكومة البوسنية، لأنها لم ترد إعطاء حقوق إقليمية، أو أن

تخسر قواعد للعمليات المستقبلية.

ولذلك، فقد بقيت متناثرة في وحدات وطنية وممنوعة من أخذ زمام المبادرة بسبب المتطلبات الحيادية وحماية القوة، وقد كانت قوات الأمم المتحدة غير قادرة على تحقيق أي ضغط متضافر تجاه أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان.

جاءت كل أفعالها كردود أفعال تكتيكية، في حين ساهم البعض عن غير قصد في تصعيد النزاع. فقد تم نشر محنة المدنيين عن طريق وسائل الإعلام الدولية، مما أدى إلى الضغط من أجل مزيد من العمل وتكثيف الوصايات.

لم تكن أي من قوى الأمم المتحدة مستعدة للقيام بعمل عسكري، في الوقت الذي كانت فيه أهداف الجهود الدبلوماسية لوقف القتال وأهداف قوات الأمم المتحدة غير متزامنة، وجهود الأمم المتحدة للاحتواء والحماية كانت على خلاف مع تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية الإكراه والردع.

وبكلمات أخرى، فقد كانت البوسنة تفتقر الإستراتيجية.

غياب الإستراتيجية:

كانت العديد من التدخلات في النزاعات المدنية، والدول الفاشلة، والكوارث الإنسانية قد اكتسبت الصفة، وبالتالي عانت من غياب الإستراتيجية.

لقد تم التخطيط لها بعجلة، وبرد فعل تدريجي، وكانت متأثرة بتفضيلات المتدخل بقدر متطلبات الحالة على أرض الواقع. في حين أن متطلبات الشرعية - حسب الإجماع في الرأي - تكون حيادية، والالتزام أيضاً ساهم في بناء توصيات مبهمة بدلاً تشكيل إستراتيجيات للنجاح.

تدخل الصومال هنا كمثال ملحوظ آخراً. فالإدخالان الأساسيان لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة جاءا كاستجابة للصعوبات التي كانت تواجهها الوكالات الإنسانية محاولةً تسليم مساعدات الطعام للجياع.

كانت الأمم المتحدة قد طلبت ووافقت على إدخال ثالث، وعلى دعم أكثر طموحاً، وكالعادة لم تكن في وضع يمكنها من رسم إستراتيجية أو طلب تخطيطها. فقد كانت المنظمة تفتقد إلى القدرة المؤسساتية والخبرة للتخطيط للعمليات المتضمنة

القوة العسكرية والدول المشاركة، في جميع الأحوال، ستكون غير راضية عن منحها الحق في ذلك، وبشكل خاص تلك التي تلعب دوراً قيادياً. على الرغم من أن إدخال القوة الثالث تم قيادته من قبل الولايات المتحدة، ولكنه تضمن اثنين وعشرين وحدة دولية. كما تمت ملاحظته في فصل المبكر، فقد كانت الولايات المتحدة مترددة، وكانت مركزة بشكل كبير على تاريخ نهاية دعمها أكثر من تركيزها على تاريخ نهاية المهمة.

كانت مهماتها ببساطة تكمن في تخفيف المعاناة التي سببتها المجاعة، ومن ثم أن تسلم المسؤوليات إلى قوة أخرى من قوات الأمم المتحدة، وبالتالي فإن سهولة الدخول وحماية القوة كانتا أكثر أهمية من الاعتبارات الإستراتيجية.

بما أن مقديشو كان لها مطار، وميناء، فقد كان ذلك يعتبر مفيداً عسكرياً ومنطقياً، على الرغم من أن الضباط الأمريكيين رفضوا النصيحة، حيث أنهم تجاهلوا مقديشو وسلموا المساعدة مباشرة للمناطق النائية.

كان اختيار مقديشو قاعدةً للعمليات قد جعل العاصمة أكثر قيمة بالنسبة للجماعات الصومالية المتطرفة الشرهة، الأمر الذي زاد من قوتها وصعّد المنافسة والنزاع فيم بينها.

ولذلك، فقد تركز اهتمام الولايات المتحدة بتقليص عدد الجرحى والخروج بسرعة، وقد أشارت إلى مقاومتهم والتكفل بنشاطات اعتبروها ضئيلة الحجم بالنسبة لمهمتهم الرئيسية.

لم يكن مقاتلو مقديشو منزوعي السلاح بشكل دائم، كما أن القسم الشمالي من البلد، الذي ربما برهن على أنه منطقة خصبة من أجل إعادة بناء المؤسسات الدولية، تم تجاهله.

عانت مهمة البعثة البديلة الثانية للأمم المتحدة في الصومال من تركيبة قوتها الضعيفة، وتوصيتها الأساسية المبهمة التي تم تفسيرها بالتالي بطرق مختلفة من قبل العديد من الوحدات الدولية الأكبر، ومن قبل التوصيات المتراكمة التي جاءت كرد والاستجابات لها. بيد أنها هي أيضاً افتقدت لإستراتيجية، ولكن كيف لها أن

تحظى بإستراتيجية ناجحة معطاةً ضمن كل هذه الظروف الموروثة من قوات العمل الموحد وتصميم زعماء الجماعات المتطرفة على مقاومة أي تحدّ جدّي لقوتهم.

كان الخطأ الإستراتيجي الأولي من حيث الفشل في وضع أهداف سياسية واقعية وذات معنى للتدخل في الصومال أدى إلى سلسلة من الأخطاء في العمليات، وإلى توتر أصبح أسوأ بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وبين زعماء الجماعات المتطرفة وبين مناطق الصومال.

لقد فشلت عملية استعادة السلام، ونزع سلاح الجماعات المتطرفة، والقيام بأي صلح مستمر أو بناء أي مؤسسات محلية دائمة. وعلى العكس، فقد تم تشجيع الظروف لنزاع دائم من خلال تقوية الجماعات المتطرفة المتمركزة.

حاولت إدارة الرئيس "كلينتون" أن تستفيد بشكل بنّاء من تجربتها في الصومال وفي عام 1997 أصدرت توجيهاً سمّته العمليات الطارئة المعقدة طالبةً من وكالات الشؤون الأجنبية أن تتعامل مع ظروف مماثلة بأسلوب أكثر إستراتيجية ومنهجية وأن تقوم بذلك في سياق خطة عسكرية منظمة. ولكن إدارة كلينتون كانت تحت الضغط من قبل معارضيه الجمهوريين، ومن قبل كافة فروع القوات المسلحة، باستثناء قوات المارينز، من أجل أن يقلص تورّط الولايات المتحدة في عمليات سلام خطرة، وخاصة تلك التي تتضمن الأمم المتحدة.

وخلال حملة انتخابات عام 2000، كان منافسه "جورج دبليو بوش" قد وعد بأن العسكرية الأمريكية لن تدعى للقيام ببناء دولي، ولكن سيكون مسموحاً لها أن تركز على القتال والانتصار.

وحالما استلم زمام الأمور، تم إغلاق المؤسسة العسكرية الأمريكية الوحيدة المكرسة لعمليات السلام.

تجاهلت الولايات المتحدة في الوقت الحالي عمليات الاغتيال الجماعي في "رواندا" لكنها تبرعت فقط بقوة جوية لعمليات الناتو ضد القوات الصربية في البوسنة والحكومة الصربية في النزاع على كوسوفو، وقاومت الانضمام المباشر لعمليات الأمم المتحدة في شرق تيمور.

كانت المستعمرة البرتغالية السابقة شرق تيمور قد تم ضمها بالقوة إلى أندونيسيا في عام 1975، والعديد من سكانها المسيحيين الكاثوليك المتزايدين ظلوا غير راضين بقانون "جاكرتا" ومظهره المحلي المتجلي بالأنشطة القمعية للجيش الأندونيسي. وبعد سقوط الرئيس الأندونيسي "سوهارتو" الذي حكم لفترة طويلة حتى عام 1998، فإن الرئيس الذي تلاه "حبيبي" قد استجاب للمطالبات المحلية والعالمية بالإصلاح الديمقراطي، وأعلن أن استفتاءً سوف يعقد في شرق تيمور حول متابعة اندماجها بأندونيسيا.

وفي عام 1999 قام "حبيبي" بمناقشة اتفاقية مع الأمم المتحدة والبرتغال وفي حزيران أسست الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة في شرق تيمور من أجل تنظيم وإدارة الاستفتاء في شهر آب.

كان الاستفتاء سيشمل فقط التيموريين الشرقيين حول رغبتهم في حكم ذاتي ضمن أندونيسيا، ولكن "حبيبي" صرح علناً من أن التصويت ضد الحكم الذاتي سوف يفسر من قبل أندونيسيا على أنه تصويت للاستقلال.

كان الجيش الأندونيسي معارضاً للاستفتاء ولمشهد استقلال التيموريين الشرقيين بوصفه وصياً على وحدة الدولة، والذي كان قد عمل طويلاً وبجد على إيقاف أي مقاومة في الإقليم وكان غير راغب في رؤية كل جهوده تذهب سدى.

كما أنه كان أيضاً قلقاً حول التأثر بعدم الرضا في باقي المناطق في أندونيسيا، وخصوصاً في مقاطعات "أتشيه" و "بابوا" الغربية اللتين عرفتا بتاريخهما الطويل في مقاومة الحكومة المركزية استناداً إلى خصوصية ظروفهم. ولذلك، كانت استجابة الجيش على شكل محاولة التأثير على نتائج الاستفتاء من خلال حملة للإقناع والتخويف. ولكن حرصاً من الجيش على عدم التفريط بالنقاد المحليين والعالميين لم يقد هذه الحملة بنفسه ولكنه رعاها من خلال ميليشيات محلية.

على الرغم من أن تلك الميليشيات قد أخذت مسؤولياتها بجديّة، إلاّ أنها لم تستطع منع 78.5 ٪ من التيموريين الشرقيين من التصويت ضد الحكم الذاتي.

أعلن الرئيس "حبيبي" أنه سيتقبل النتيجة، ولكن عندما قامت المليشيات بالتخريب،

وتعذيب كامل البلدات، والسرقة والقتل، أمر القوات المسلحة باستعادة النظام.

وعندما تم إعلان فشل الحكم العسكري في إخماد العنف، قبلت الحكومة الأندونيسية بالمساعدة الدولية من أجل استعادة النظام والقانون وتنفيذ الاستفتاء.

وهذا ما سمح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بانتشار عسكري وفقاً للفصل السابع، حيث تم إقناع أستراليا - كجار قادر وله خبرة في حفظ السلام - من قبل الولايات المتحدة على القيادة.

وهكذا، وتحت الضغط من قبل الولايات المتحدة، والمجلس الدولي، وبعد ضمان أستراليا عدم رغبتها في تقسيم أندونيسيا، وافقت القوات المسلحة الأندونيسية على التعاون مع القوات المتعددة الجنسيات الوافدة وبدأت القوة الدولية لشرق تيمور بالانتشار في 20 أيلول/ سبتمبر من عام 1999.

بعد أربعة أيام تركت أندونيسيا الحكم العسكري وسحبت قواتها، وتبعتها معظم المليشيات بوقت قصير.

كان نجاح القوة الدولية لشرق تيمور يعود إلى وصايتها الواضحة، وتفهم الدولة القائدة للديناميكيات السياسية المحلية والتحديات الأمنية والحساسيات الأندونيسية، وكذلك الترتيبات المركزية غير المتنازع عليها بالنسبة للقيادة والسيطرة، الإستراتيجية الجيدة التي تضمنت وضع الأسس من أجل مرحلة الانتقال للاستقلال.

ولكن السبب الرئيسي لنجاح المهمة يعود للموافقة الغالبية الساحقة من سكان تيمور الشرقيين، والموافقة الرسمية للحكومة الأندونيسية والموافقة المكرهة للقوات المسلحة الأندونيسية. كان هنالك فقط تبادل إطلاق نار واحد بين الجيش الأندونيسي وقوات الأمم المتحدة في منطقة لم يكن فيها خط الحدود واضحاً وفقط القليل من المناوشات مع بقايا الميليشيا تم الإقرار بها.

عمليات دعم السلام:

كانت مشكلة الموافقة والشرعية موجهة مباشرة للجيش البريطاني عندما بدأ بتشكيل مذهب ملائم للتدخل العسكري في الكوارث الإنسانية. كما كان

البريطانيون في الأصل يميّزون بين التدخل الموافق عليه من قبل الأطراف المتحاربة وبين تلك التدخلات حيث لا تمنح الموافقة أو التي تسحبها فيما بعد، واستنتجوا أن حفظ السلام يجب عدم القيام به إذا كان سيؤدي إلى تجاوز ما أصبح يعرف بخط مقديشو.

في أواخر التسعينيات كان واضحاً من أن هذا النهج سوف يعيق قابليتهم للاستجابة بشكل نافع تجاه الكوارث الإنسانية، وأن المذهب تم تعديله بحرص للسماح بالانتشار العسكري ضمن البيئات المتنافسة لكون الموافقة المحلية لم تعد ترى على أنها متطلّب أساسي، ولكن حيث لا توجد فإن صنعها والمحافظة عليها يشكلان مهمة رئيسية للقوة المتدخلة.

ولكن في الوقت الحالي فهم بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على القتال وجاهزين وراغبين بفرض السلام، وأن لا يخلّفوا الكثير من النتائج العسكرية، كأن يضمنوا المصداقية ويبرهنوا على قدرتهم في التصدي للهجمات على مواقعهم، حماية المدنيين وإجبار المتقاتلين على تغيير تصرفهم.

إن عمليات دعم السلام أو كما يتم وصفها في المملكة المتحدة، ليست مصممة لتحقيق نصر عسكري، وإنما لخلق الظروف التي تستطيع من خلالها وكالات المدنيين والسكان الأصليين والسلطات بناء سلام ذاتي دائم.

فعلى الرغم من كونها تعتبر محايدة على الصعيد الإستراتيجي إلا أنه لا يوجد عدو محدد. وبدلاً من ذلك، فإن اتخاذ إجراءات لدعم أو ضد أي طرف فهي من أجل درجة الامتثال بتفويض العملية والقانون الدولي. وعلى الرغم من أن هناك قائمة بالخيارات المتوفرة لذلك فإن التحديات لا تهم مهما كانت طبيعتها، في حين يمكن أن تتم استجابة مناسبة، عندما تكون القوات المتدخلة مأمورة لأن تحضر لأي تغيرات في المهمة التي قد تكون ضرورية لتحقيق الهدف.

وبما أن عمليات دعم السلام تكون مخططة بشكل إستراتيجي، فإنها تترافق مع الجهود العسكرية المصممة خصيصاً لهدف سياسي، ولكن تبقى هناك مرونة لتمييز الديناميكيات الكامنة وعدم القدرة على التنبؤ بالنزاع.

لقد تغايرت النظرة البريطانية مع تلك مِنْ جانب الولايات المتّحدةِ في عِدّة طرق هامّة. ولكن الأكثر وضوحاً بينها كَانتْ رغبتَها في إرْسال قوّات أرضيَّةٍ إلى بيئاتٍ متنازع عليها وخطرة والتزامها بالبقاء ضمن الوجهة بدلاً مِن الإصْرار على إستراتيجياتِ الخروجِ المخطّطة مسبقاً.

لكن الاختلاف الرئيسي الآخرَ كانَ القرارَ البريطاني الذي جعل عمليات دعمِ السلامِ جزءاً من العملِ العسكريِ الرئيسي. وقد أدى هذا إلى ثلاث نتائج مهمة. فقد عَنى بأنّ الحكومةَ البريطانيةَ كانَت عِنْدَها رغبة عسكرية وقادرة على إجراء عملياتِ دعمِ السلامِ، في حين أن مذهب دعمِ السلامِ هذا أعطي تقريباً نفس القدر من الفكر والانتباه كمذهب قتال حرب منتظم، وهذا بدوره أدى إلى دمج كل من الدرسين بالآخر.

وهذا سمح للقوات البريطانية بأن تخطط لانتشارها في العراق في عام 2003 وبوجهة نظر طويلة وأن تنتقل بسهولة بين العمليات القتالية وعمليات دعم السلام.

لقد شكّلَ مذهبُ عمليةِ دعمِ السلامِ الخاص بالمملكة المتحدة مهمّتِه الخاصةِ وممارستِه المتأثرةِ بمنظمة حلف شمال الأطلسي والأُمم المتّحدةِ. ولذلك، فقد استهدفتْ القواتُ البريطانيةُ المتمرّدين داعمة لبعثة الأمم المتحدة في "سيراليون" وموظفي بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الذين بَدؤوا بالبَحْث عن أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسانِ في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2005.

ولكن لكي تكون هذه الرغبة واثقة كَانتْ تعتمد على موقفِ الدول المُسَاهِمةِ وقوّاتها المُسَلَّحةِ، وكانت ماتزال بعيدة عن أن تكون المعيار المناسب في المجتمع الدولي.

بالرغم من أن مسؤولي الأُمم المتّحدةِ، والعديد مِنْ مُحامي حقوقِ الإنسان، وبَعْض السياسيين والعلماءِ قد اعتقدوا بأنّه كَانَ لمصلحة كُلّ الدول أن تتصرف الأُمم المتّحدة بقوة لحِماية السكان المدنيين، فإن العديد من الحكومات لا تزال تشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة عن التخلي عن مبدأ الحياد المعمول به لفترة طويلة وممارسة قوة الحماية. في حين أن القليل من الدول كانت ترغب في وضع قواتها المسلحة في

طريق الأذى. بينما دول الأُمم المتّحدة الأعضاء قَدْ تَدّعي بأنّ الأزماتِ الإنسانية تُشكّلُ تهديدات للسلام والأمن العالميين، والكثير يَعتقدون أن التهديدَ لمصالحهم الوطنيةِ الخاصةِ في هذه الحالاتِ سيكون منخفضاً. لذلك فإنه من الصعب عليهم تبرير الخسائر العسكرية من خلال ناخبيهم المحليين أو قواتهم المسلحة.

إن أيّ تغيير في القوانين الدوليةِ ومعاييرِ التدخّلِ الإنساني سوف يجبر الحكوماتَ وقوّاتها المُسَلَّحةَ وسكانَهُما أن تعيد تَقييم مفاهيم الأمنِ ومسؤولياتِه المُرافقةِ.

لكن بَعْض الدول سوف تَشْعرُ بأنها أقل أمناً إذا كان لابُدَّ لها أنْ تقْلق حول التدخّلِ النشيطِ في أزماتِها المحليةِ بينما يَجِبُ أَنْ يُعيد الآخرون تقييم مدى كامل مِنْ الفرضياتِ حول السيادةِ، وأولوية الدولة في العلاقاتِ الدوليةِ، والمصلحة الوطنية، واستخدام القوة.

الإخضاع والحيادية:

يمكن لفرض السلامِ الحازمِ أيضاً أَنْ يكون صعباً، ففي حين أن النظرة البريطانية لمُعَاقَبَة الإخلال يُفترض أن تكون عادلة وحيادية، يَبْقى هنالك خطر قائم من أن أعمالَ القواتِ المتدخلة قَدْ تؤدي عن عمد أو بشكل غير مقصود إلى تفضيل طرف أَو آخرَ في نزاع. وهذا يُناقضُ التحيّزَ المتعمّدَ للعقائدِ المركزيةِ للقانونِ الدوليِّ، وبشكل خاص حقوق الشعوب في تَقْرير مصائرهم ومسؤولية الدول أن تمتنع عن التدخل لمصلحتها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولذلك، تعتبر الحيادية كحجر الزاوية في ممارسة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة منذ تجربة الكونغو، عندما حاولت كل من القوتين العظميين استخدام تدخل المنظمة لتعزيز مصالحها الخاصة.

وهكذا، فإن التحيز قد يولّد نتيجة مرغوبة بالنسبة للمتدخلين، ولكن إذا مورس من الجانب الأقوى، فقد يتضمن دعماً للجماعة التي ترتكب الانتهاكات الأكثر انتشاراً أو الشنيعة لحقوق الإنسان، وإذا استخدم لدعم الأضعف فإنه قد يؤدي إلى إثارة الأقوى ليصعّد القتال، وليطيل النزاع ويقود إلى حلول غير مستدامة.

من الخطر أيضاً لجنود حفظ السلامِ أنفسهم أَنْ يُنْظَر إليهم على أَنهم متحيزين

وذلك كما وجدت الولايات المتّحدة في الصومال. وبالقيام بذلك، تصبح الولايات المتحدة مقاتلاً شريكاً في النزاع، وتعامل كأنها هدف شرعي وضروري.

كانت بعض هذه المشاكل واضحة في عمليات التدخل الإنساني في غرب إفريقيا والحروب الأهلية في التسعينيات. لكن الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي للتدخل في هذه الأزمات أقنع المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية لتنظيم استجابة إقليمية. ولذلك، فقد توسطت الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية الضعيفة والجبهة الوطنية التقدمية "لتشارلز تايلور" وأرسلت مجموعة مراقبة أطلق عليها فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية إلى "ليبيريا".

كان حوالي 3000 جندي من جنود فرقة غربي إفريقية قد نشِرت في عام 1990، وكان معظمهم مِن الدولةِ الإقليميةِ الأكبرِ، نيجيريا، وقد نتج عن المفاوضات حكومة مؤقتة جديدة بنهاية عام 1991.

ولكن وقف إطلاق النار انهار في شهر آب / أغسطس 1992، وهاجمت قوات "تايلور" العاصمة "مونروفيا" وقوات فرقة مراقبة المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية تمركزت هناك.

كان رد فرقة مراقبة المجلس الاقتصادي لدول غرب إفريقية على إطلاق النار بالمثل، فطاردوهم، واستعادوا السيطرة على بعض من الإقليم الذي تمكن "تايلور" في السابق من السيطرة عليها.

لم تعتقد كل دول الغرب إفريقية أنها كانت فكرة جيدة، بل واشتكوا من أن نيجيريا كانت متحيزة مستخدمةً مركزها المهيمن لتعزيز طموحاتها حول قيادة إقليمية.

وكنتيجة لذلك، فإن البعض منهم قام بإمداد "تايلور" بالمساعدة العسكرية. وقد عنت هذه الاختلافات أنه بالرغم من أن فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية كان من المفترض أن تستجيب لمجلس دفاع الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية وقائد القوة الذي كان لديه تحكم تنفيذي اسمي، والأعداد المتضخمة من الوحدات الذين

أخذوا أوامرهم من القيادة في أوطانهم الأم لأكثر من تسع سنوات من الانتشار.
ولكن لم يكن تمويل المهمّةِ كافياً، فالعديد مِن الفرقِ افتقرتْ إلى التجهيز الملائم، ولفترات طويلة لم يتم الدفع لفرق الجنود، حيث اعتاش البعض منهم على السكان ووحشيتهم وارتشائهم كلف القوة شرعية محلية هامة.
بالرغم من التمويل الإضافي والقائد الجديد، والخروج عن الإطار غير المنضبط والذي حسّن الوضع في ليبريا، فإن شبح الفساد سوف يعود ليقوِّض جهود فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية التالية في مجاورة سيراليون.
كان التنقيب عن الألماس في ذلك المكان الذي يفتقد للحماية قد برهن على رغبة لا تقاوم أصمتت حماس بعض القوى لفرض السلام والوصول لتسوية سياسية.
ولكن، على الرغم مِن المشاكلِ في ليبريا وسيراليون، فإن الصعوبات المتواصلة التي واجهت الأُمم المتّحدة لضمان الدعمِ الدوليِّ للتدخّلِ والاعتراف الإفريقي بأن تدخل فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية، بشكل متوازن، كان مفيداً، ما عنى أنّ المنظماتِ الإقليميةِ واصلتْ لِعْب دورٍ بارزٍ في حفظ السلام وفرضه على القارةِ. انتشرت فرقة مراقبة الوحدة الاقتصادية لدول غرب إفريقية في "غينيا بيساو" في عام 1999 وأرسل الاتحاد الأفريقي حوالي 7000 مِنْ جنود حفظ السلامِ إلى محافظةِ جنوبِ "دارفور" في السودان لمُرَاقَبَة وقف إطلاق نارٍ بين الحكومةِ والمتمردين في عام 2004.
وفي الحالة السابقة، كانت قدرة حماة السلام على فرضه وحماية المدنيين قد أعيقت بشكل جدي بسبب نقص التمويل، والتجهيزات، والدعم اللوجستي، الذي بالكاد كانت لديهم ذخيرة لحماية أنفسهم ولم يستطيعوا في غالب الأحيان من الخروج من المعسكر بدون مركبات أو وقود.
كانت بَعْض المنظماتِ الإقليميةِ ما تزال ممانعةً على أي حال لتَقويض قوانينها الخاصةِ بعدمِ التدخّل في شؤونِ بعضها البعضِ. في حين كان أكثر أعضاء جمعيةِ الأمةِ الآسيويةِ الجنوبية الشرقيةِ يُواصلونَ الإيمان بأهمية هذه القاعدةِ؛ لأنهم يدركون إمكانيةِ التدخّل المتبادلِ في المنطقةِ. لكنهم وافقوا بعد طول تردد على

المشاركة، ومنح الشرعية الإضافية لتدخل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في عام 1999، ومن الصعب تصورهم ينظمون ويقودون تدخلاً إنسانياً إقليمياً.

لم يكن لدى حلف شمال الأطلسي مثل هذا الندم، منذ تدخل البوسنة وكوسوفو الذي حمل على عاتقه مسؤولية حفظ السلام في أفغانستان، وحقه في التصرف في أفغانستان والذي يمكن وصفه بالكاد على أنه إقليمي، ولم يتم استجوابه ولكن الموافقة الضمنية للسكان الأفغان يجب المحافظة عليها بعناية.

ولكن هذا قد يثبت صعوبة أنه في حال كانت الفرق العسكرية معتادة على حماية نتائج تعتبر هامة بالنسبة لبعض الدول القيادية وإلى تهدد القوة السياسية أو الرفاه الاقتصادي لشرائح المجتمع.

وكمثال متفجر، استئصال تجارة الخشخاش، والتي أصبحت يعتمد عليها عدد متزايد من فقراء المزارعين الأفغان.

التدخل الإنساني في الحروب الأهلية في القرن الواحد والعشرين:

بَدأتْ حوادث الحروب الأهليةِ بالهُبُوط في منتصف التسعينيات. في حين كانت نزاعات دول البلقان قَدْ جُمّدتْ بحفظِ السلام، وجُهودِ إعادةِ البناء الاقتصادية وعدد مِنْ تلك النزاعات في إفريقيا، والتي عرقلَت بالتدخّلِ والوساطةِ وإعادةِ الديمقراطيةِ.

كانت بعض النزاعات ما تزال قائمة، بما في ذلك في الصومال وتشاد والسودان، بالإضافة إلى نزاعات دموية جديدة وديناميكية اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية كتحديات للمركز الضعيف والمنافسات المحلية التي كانت معقدة بسبب مناورات ميليشيات "الهوتو" المنعزلة ذاتياً من "رواندا" المجاورة والحكومة الرواندية، وتدخل القوات المسلحة من دول إفريقية أخرى.

ما تزال الحروب الأهلية صعبة الحل بالنسبة للأطراف الخارجية لأنَّ أسبابَها معقّدة وديناميكية ومصالحُ الأطرافِ المُتحارِبةِ متناقضة في أغلب الأحيان.

كان من غير المرجح التعاون مع الوسطاء، إلى أن وصلت إلى طريق مسدود، لأنها لا تستطيع أن تطيل أمد الحرب. فإذا كانوا لايزالون يعتقدون بأنهم يستطيعون تحمل تكلفة الانتصار، فمن المرجح أن تقاوم الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع، حتى في

هذه الحالاتِ لن يكون أمراً سهلاً إقْناع المقاتلين نَزْع السلاح لأن عَمَل ذلك سَيَحْرِمُهم مِنْ قوةِ الرفع ويُمْكِنُ أَنْ يَمْنَحوا فائدة للخصوم الأقل شكاً.

ومن ناحية أخرى، فقد كان على بديل الحرب أيضاً أن يقدم وعداً. في حين أن الترتيبات السياسية المقترحة يجب أن تستوعب مصالح كل الأطراف وصياغة مثل هذه الترتيبات سيكون صعباً عندما تكون قضايا توزيع السلطة وطبيعة الدولة هي الأسباب الرئيسية للحرب.

قد يكون من الصعب إيجاد مرشدين ومخططين مقبولين ومحليين، لأن غير المتحيزين إما هربوا أو قُتلوا.

وأخيراً، فإن السكان المشتتين وحكومتهم المضيفة قد يتصرفوا كالمخربين لعملية المفاوضات.

كانت مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة في بعض الأحيان توفر أرضاً خصبة وآمنة ومخصصة للمقاومة، كما حدث في باكستان، والشرق الأوسط، والكونغو، في حين أن المنفيين والمهاجرين لأسباب اقتصادية أحياناً يقاومون الإقامة ويقومون بالضغط على الحكومة الجديدة ليصروا على الحلول التي يفضلونها.

كان البديل الوحيد لاتفاقية متفاوض عليها حول ترتيبات سياسية جديدة هي التقسيم، أو مظهر حفظ السلام الطويل الأجل.

غير أن التقسيم بحد ذاته ليس حلاً تؤيده معظم الدول، والدول المعنية مباشرة والتي تريد الحفاظ على سلامتها الإقليمية وقدرتها على حماية حقوق سكانها، والمجتمع الدولي ليس من المرجح أن يؤيد التقسيم، لأن معيار التقسيم الإقليمي هو حل لا يرغب في أن يراه راسخاً.

كما أن التقسيم أيضاً قَدْ يُؤدّي إلى العولمةِ وتصعيدِ تَوَتّراتِ المجتمع حيث أنها درجة مثيرة للقلق في جنوب آسيا. يعتبر حفظ السلام هو الخيار المفضل على الرغم من أنه مكلف للغاية ويتطلب التزاماً طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي. لكنه أبعد ما يكون عن المثالية، والحفاظ على التوترات في حالة إنعاش معلّق، كما أثبتت التجارب في قبرص والبوسنة وكوسوفو. بل يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مصحوبة بالجهود

المشتركةِ لإعادة بناء الثقةِ والائتمان بين الأطرافِ وتَقديم التطوير الماديِّ للظروفِ الاقتصادية الضروريِّ لتَقويض المفاهيم المصحوبة بأهداف طائفية أَو قومية. كذلك فإن الحروب الأهلية كانت في انخفاض مؤقت في بدايات القرن الواحد والعشرين وحالات فشل الدول كانت في تزايد.

ووفقاً لقسم التنمية الدولية البريطاني فإن حوالي ستّ وأربعين دولة كَانتْ معرّضة للانهيار في مطلع القرنِ والدول العشر الأكثر عرضةً للخطر كانت ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والعراق والصومال وسيراليون وتشاد واليمن وليبريا وهايتي.

وهكذا، فإن إعادة بناء الدول الفاشلة يعتبر أمراً مطلوباً بشكل مضاعف. كما أن استعادة الأمن من خلال التدخل العسكري، ونزع السلاح وخلق أدوات قانونية أصلية قادرة وغير قابلة للتفاوض يشكِّل تحدياً كافياً، ولكنه أيضاً غير كاف لبناء مستمر للأمة.

يجب على التدريب والمساعدة أَنْ يقدَّما لإعادة تأسيس المؤسساتِ وخدماتِ الدولة الأخرى، كما أن المجتمع المدني يَجِبُ أَنْ يُقوّى، وإستراتيجيات الإنعاش الاقتصادي يَجِبُ أَنْ تُصاغَ وتطبّقَ. وآخر هذه المتطلبات تعتبر من الأمور الأساسية ولكنها مليئة بالصعاب، فالدول قد لا تظل مستقرة لوقت طويل بدون اقتصاد فعال، كما يثبت التاريخ الحديث لهايتي، ولكن العديد من الدول الفاشلة مالياً لديها فرص محدودة جداً للنمو.

في بداية القرنِ الحادي والعشرين، حاولت الأُمم المتّحدة تَقْوِية قدراتِها للتَّدَخُّل في الأزماتِ الإنسانيةِ في الوقت المناسب، وبأسلوب كفء ومستمر، ولكن عِدّة مشاكل أساسية بَقيتْ. وظلّ صعباً على المنظمةِ أن تتَدَخَّل على الإطلاق بسبب التقييدِ القانوني الدولي.

على الرغم من الدعوات لتحويل التركيز من حقوق الدول إلى مسؤوليات الدول، والمخاوف حول إلغاء السيادة التي لا تزال بطيئة على الأرجح، بل وتجعل من المستحيل القيام بالعمل الدولي. فالدول تريد أن تضمن أن التدخلات هي تعابير مشروعة

للمخاوف الإنسانية وليست محاولات تقسيم أو تشكيل أزمات داخلية لمصلحة أي دولة أو مجموعة من الدول.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى إجماع في الرأي من قبل مجلس الأمن صعب البلوغ في الإطار الزمني الضروري، في حين أن المحاولات معقدة لجمع الكل والمُحَدَّدةِ عملياً بشكل واسع مِنْ التفويضات.

بالرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدةِ، "كوفي عنان" قد دافعَ عن صياغةِ كم أكبر من التوصيات المتماسكةِ، والأهداف المهمّةِ التي يَجِبُ أَنْ تُتْرَكَ مبهمة وغامضة لتَشجيع الدول الأعضاء على الاشتراك حيث قَدْ تَشْعرُ هذه الدول بعدم الراحة تجاه الأدوارِ المعينة أَو الأهدافِ المحددةِ.

قد يكون تأسيس قاعدة متينة للتدخل أمراً صعباً، وذلك نظراً لحالة القلق حول سقوط ضحايا وانهدام مبدأ الحيادية. فالعديد منهم سوف يظل متردداً حول تقديم أي شيء عوضاً عن المساهمة الرمزية في التدخل الإنساني، لأن ذلك يعتبر من الأولويات المنخفضة ضمن قائمة أولوياتهم العسكرية، أو أن تضع قواتها تحت تصرف قائد أجنبي أو سيطرة أجنبية. وهكذا، فسيكون من المثير للشفقة أن تعرقل هذه المشاكل قدرة الأمم المتحدة على التدخل في هذه الكوارث الإنسانية، لأن الطابع الدولي لهذه المنظمة يعني أنه عندما تتدخل، فإنه يتم ذلك بنزاهة وحيادية. وهذا ما يمنع الكثير من الإجراءات الشرعية المتوجب اتخاذها من قبل الدول الفردية أو مجموعات الدول لتبدأ بالتنفيذ. ولكن باقي المنظمات غالباً ما تختار تدخلاتها بما يتناسب مع مصالحها ومصادرها تاركة وراءها العديد من النزاعات والخلافات مما يؤدي إلى معاناة المجتمعات المحلية.

الفصل الحادي عشر

الحرب في القرن الحادي والعشرين

نهاية الإستراتيجيات

يوصف التهديد باستعمال القوة في القرن الواحد والعشرين بأنه قد اجتاح معظم الدول في العالم، وإن كان بأشكال مختلفة نسبياً. لكن التهديد - بالنسبة للبعض والبعض الآخر - كان يعتبر أمراً فريداً لفترة مضت من تاريخ العالم.

ومن جهة أخرى، ستظل الدبلوماسية قائمة أيضاً كواقع من قبل بعض الدول من أجل تحقيق أهدافها السياسية وبالنسبة للبعض الآخر فإن التهديد سيشكل أداة مهمة لتشكيل البيئة الإستراتيجية، ومنع الهجوم المسلح وتغيير تصرفات العدو.

اعتُبر التهديد باستخدام القوة دائماً كميكانيكية تشكيل مهمة اعتبرت جزءاً مهماً من الإستراتيجية الكبرى، بعض الدول استخدمت القوة لإجبار الآخرين على الخضوع لقوانينها والتعاون، وأحياناً حتى التمنع عن أشكال معينة من السلوكيات.

لقد استخدموها لمد تأثيرهم واستيلائهم على المصادر والعمالة ليفرضوا إيديولوجيتهم المفضلة أو طرقهم في الحكم، وذلك لمنع منافسيهم ومعاقبة خارقي القوانين الدولية أو الاتفاقات المحلية.

ولذلك، فقد استخدمت القوة العسكرية أيضاً لفرض الاحترام وللتحذير ولضمان مصداقية الضغط الدبلوماسي.

وهكذا، ستستمر إستراتيجيات الدفاع لبعض الدول في ضم مكونات الردع كاستجابة ما للدول.

في حين سيكون الإقناع الحقيقي للأعداء العسكريين المحتملين من إظهار العداء والمحافظة على قابلية التحكم في حال فشل الردع.

وبشكل واضح، فإن الردع النووي مازال يحظى بدور هام على مستوى المنافسة بين الدول. والدليل على مثل هذا كثير، فالاستقرار النسبي في العلاقات بين الهند

وباكستان، وحيث أن كلاهما أصبح قادراً على الصعيد النووي، وكذلك الجهود السرية لدول أخرى مثل إيران وكوريا من أجل الحصول على أسلحة نووية كوسائل لتوليد المنع العام ضد إسرائيل والولايات المتحدة بالنسبة لإيران والولايات المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة لكوريا الشمالية.

ولذلك، فإن الردع التقليدي القومي - على الأرجح - سيستمر في المساهمة في التحذير فيما بين الدول القومية.

من ناحية أخرى، ستستمر الإستراتيجيات العسكرية أيضاً في زمن الحرب أيضاً، وسوف يستمر التبليغ عنها من خلال المبادئ التنفيذية الأساسية والمدروسة زمنياً للقتال المسلح والتي مورست منذ أيام القادة العظام مثل "صن تزو" و" ثيوسيدس".

وبغض النظر عن الكيفية التي قررت من خلالها الجهات الفاعلة في الدول وأشباه الدول نهج حاجتها للأمن في القرن الواحد والعشرين، فقد كان من الضروري - على إستراتيجييهم - أن يستوعبوا بشكل واضح ما هم يتمنون تحقيقه بكل تأكيد، وهم يعرفون ما يعنونه بكلمة "فوز" وإقامة دولتهم المرغوبة التي يجب أن تستكمل بالوسائل والطرق المشتركة. في حين سيظل الدفاع وقادة القوات بحاجة إلى معلومات استخباراتية جيدة وفهم ممتاز للبيئة المادية التي يعملون فيها، والوعي حول ردود الخصم المحتملة، وتقدير معلوم لكل من العدو ومراكز الثقل الخاصة به.

ولذلك، فعندما يصيغون خططهم سوف يظلون بحاجة إلى تقدير الفرص الناتجة عن المفاجأة والسرعة والدمار، ملاحظين أن خصائص تلك الأواخر قد تغيرت في العقود الأخيرة.

كما يجب أن يقدروا أهمية تحقيق التوازن الصحيح بين المناورة واستخدام القوة، ومن خلال دعم العمليات اللوجستية بالإجراءات السليمة. سيكون عليهم أن يعدوا العدة، كما فعل أسلافهم، لفترة أطول مما كان متوقعاً، لتغييرات مهمة في المهمة، والرد غير المتناسب. وقبل كل شيء، لابد لهم من دقة التقدير الإستراتيجي للآثار الواضحة، عن ديناميكيات الحرب.

سيكون تحت تصرف القادة من الدول المتطورة مجموعة من البرامج والتقنيات التي تسهل المناورة وتطبيق القوة. وقد تطورت المنصات الفضائية والجوية لتوفير درجة غير مسبوقة من الوضوح، والتنقل، والسرعة والمفاجأة، في حين أن غيرها من التطورات التكنولوجية سهلت على نحو أفضل وأكثر شمولاً للمراقبة، وتحسين القيادة والسيطرة، وعلى وجه الدقة إيصال الذخائر، وزيادة قوة الحماية.

يضفي هذا النوع من القدرات على أصحابها ميزة كبيرة في الحروب التقليدية ضد جيوش من الدول الأقل، وكان لابد من الإشارة إلى أن التكنولوجيا ليست كافية في حد ذاتها.

وحيث أن معظم الدول المتقدمة تكنولوجياً وواحدة من أكثر الدول الراغبة في المشاركة في حروب طويلة ومكثفة والولايات المتحدة كانت في طليعة التطوير المذهبي.

قام واضعو نظريات الجيش الأمريكي بصياغة المفاهيم الإستراتيجية التي تستغل قدرات جديدة وتجنب الحاجة إلى استنزاف مكلف بالتركيز على نطاقات مستمرة وواسعة لقوات العدو على مراكز الثقل، ومن خلال اتباع إستراتيجية الآثار عبر المعرفة والتفوق، وارتفاع وتيرة التنفيذية، ودقة الاستهداف.

يعتقد الكثير من صفوف القوات المسلحة الأمريكية وبعض زملائهم في الخارج والمحللين، أن الشلل الإستراتيجي وآثار العمليات القائمة ترتكز على تقديم نموذج فكري للعمليات المقبلة.

ولكنّ أياً من البيئات الدولية، وبلا شروط في ساحة المعركة ستبقى دون تغيير في القرن الحادي والعشرين، كما لاحظ الخبير الإستراتيجي "كولين جراي" عندما وجدنا الجواب: "غيّروا السؤال".

تعود العديد من التحولات الحاسمة التي تم تجاهلها من قبل معظم منظري الإستراتيجية والمحللين جزئياً إلى أنّ شأنهم شأن الآخرين، قد تم استبدالها بتحول آخر أكثر إثارة في استخدام القوة.

الحرب على الإرهاب:

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول على نيويورك وواشنطن في عام 2001، فيما يبدو، تؤكد مخاوف المحللين الذين أشاروا إلى مواطن الضعف التقليدية للردع النووي والمؤيدة لطرح نظام دفاع الصواريخ الباليستية.

فهناك دول من غير الدول الصغيرة والجماعات لا يمكن ثنيها أو منعها من العمل ضد الولايات المتحدة أو في أي مكان آخر لهذه المسألة، من خلال المواقف أو النظم التي لا تستطيع الكشف عن مكان وجودها أو وقف التكنولوجيا المنخفضة. وحيث يبدو أن الردع التقليدي - الأسلحة النووية والقوات التقليدية القوية - غير صالح للاستعمال ضد أهداف صغيرة عابرة.

وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر سابقاً فيما يتعلق بالتدمير المتبادل المؤكد، فإذا كان مفهوم الردع هو العمل، فإنه يجب أن يكون للأطراف تعريف مشترك للعقلانية.

وبحكم التعريف، للفرد، والردع، فإن الموت كوسيلة استشهادية هي وسيلة غير قابلة للتصعيب.

كانت أحداث أيلول تمثل بلوغ ذروة الردع، على الأقل كما كانت عليه قبل أكثر من نصف قرن.

على الرغم من امتلاكها لأقوى جيش وقوات البحرية والقوات الجوية ومشاة البحرية وقوات الفضاء في تاريخ الوجود الإنساني، كانت الولايات المتحدة عاجزة عن ردع أو منع عشرين فرداً من المعارضين، والذين قاموا بهجمات على العاصمة ومعظم المدن الرسمية وفي وضح النهار.

كانت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة قد اقترحت أيضاً أن تصورات التهديد كانت في غير محلها. فالولايات المتحدة تعرضت لهجوم، وليس من قوة منافسة، ولكن عبر مجموعة وطنية من المتطرفين الذين استرشدوا بأسامة بن لادن، الثري السعودي الذي يختبئ في الدولة الفاشلة في أفغانستان.

كان المحلّلون والمسؤولون قد أعربوا عن قلقهم من أن القوة العسكرية التقليدية

للولايات المتحدة ذات أكثرية ساحقة من شأنها إجبار الآخرين على اللجوء إلى الحرب غير المتكافئة، ولكنها كانت مفرطة في التركيز على التهديدات التي يشكلها انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والنووية والبيولوجية والكيميائية واحتمال هجمات قراصنة الكمبيوتر على القيادة العسكرية والمدنية، والمراقبة، ونظم الاتصالات.

لقد سبق للإرهابيين أن هاجموا القوات الأمريكية في الخارج في عدة مواقع في الولايات المتحدة، ولكن للضرر ومستويات الخسائر أثر نفسي ولم يبد أن إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة في مطلع عام 2001 أنها قادرة على تبرير القلق الكبير.

كان رد الإدارة الأمريكية على أحداث أيلول قد صدم العالم، وذلك للتحول الكبير في البيئة الإستراتيجية العالمية، وتبعاً لتحول جذري في الإستراتيجية الأميركية.

قررت الولايات المتحدة - على إثر أحداث أيلول - أنها ستفتح جبهة الحرب على الإرهاب، وقد احتفظت بحق التصرف على النحو الذي تراه ملائماً للقضاء على خطر الإرهاب.

ليس للدول الأخرى سوى خيار واحد: أن تتعاون، أو أنها سوف ينظر إليها على أنها من الخصوم.

يبدو للعديد من الدول أن عهداً جديداً قد وصل إلى قوى الإرهاب والتي تشكل أخطر تهديد لاستقرار وأمن الدول، والتي كانت في الولايات المتحدة الجديدة لتحدد مدى انتشار وتُملي طبيعة الحرب. ولكن كلاً من هذه الافتراضات يبقى موضع شك. يمكن للهجمات الإرهابية الخطرة الدولية المؤقتة أن تتسبب في تعطيل الاقتصاد والخدمات، ولكن بالنسبة للحكومات الغربية، فإن الشاغل الأساسي هو أن الإرهاب يزيد من انعدام الأمن للمدنيين، والذي يعتبر حماية الدولة من أهم وظائفها وحتى الهجمات ضد المواقع الخطرة، مثل محطات الطاقة النووية، ويخشى أكثر من التأثير المحتمل على نفسية السكان لأكثر من الأضرار المادية التي قد تتسبب فيه.

ولذلك، فإن الحكومات غير القادرة على تأمين سكانها من الإرهاب، قد تكون عرضة لضغوط شعبية لاستبدالها.

ولكن بالمقابل، فإن الإرهاب من شأنه أن يؤدي إلى تحديد أقوى مع الدول والحكومات، وسوف يسمح لها بقدرة أكبر على معاقبة المتعاطفين وذلك للحد من أنشطتها المحلية. إلا أنها تعاني من الإرهاب على محمل الجدّ عندما يتم استخدام أسلوب روتيني كتعبير عن الإرادة الشعبية للقمع، وحيث يكون من أعراض أعمق مشكلة سياسية.

وعندئذ فقط، لن تشكل تهديداً للسلامة الضعيفة، للدول المتطورة. في الوقت الذي يمكن لاستخدام الإرهاب أن يقوِّض الدول الضعيفة كما سبق وأن حدث في أجزاء من إفريقيا.

مكافحة الإرهاب ومدى فائدة القوة:

هناك حد لفائدة القوة الدولية في التعامل مع الإرهاب. ولكن في أفغانستان فقط، كان من الممكن تجاوز السيادة الوطنية والتدخل في اللجوء لإيجاد وتدمير جماعة إرهابية في الفترة الوقعة بين عامي 2001 و2002.

لكن نظام "طالبان" في أفغانستان لم يعترف بذلك، واعتبر التدخل الغربي انتهاكاً لحرمة البلاد واحتلال مباشر وجب محاربته والجهاد لهزيمته، رافضاً كل أنواع موافقات المجتمع الدولي سواء المشروعة منها أو تلك القادرة على ممارسة السيادة الحقيقية.

وهكذا، فإن حركة "طالبان" ترأّست ما كان أساساً دولة فاشلة، ولذلك، لم تكن تحظى بشعبية واضحة لدى عدد كبير من السكان نظراً لشدة قسوتها، وكانت موضع جدال عسكري في أكثر من قطاع واسع من البلاد.

ونظراً لتلك الظروف، فقد كان التدخل يعتبر مشروعاً، وكان من السهل نسبياً تحقيقه.

ولكن - حتى في هذه البيئة السياسية الصغيرة - فقد بات من الصعب تحديد مكان الأهداف الإرهابية بغية تدميرها. ليس من الصعب العثور على الإرهابيين الذين

يعملون ضمن مجموعات صغيرة، حيث يتم تمييزها عن بقية السكان لكونهم لا يركنون في مكان واحد، بل يتنقلون بشكل دائم.

وفي أفغانستان، فإن أولئك الذين لم يقفوا إلى جانب حركة "طالبان" تمكنوا من الهرب والاختفاء بين المتعاطفين معهم في المناطق التي يتعذر الوصول إليها على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية.

لم تكن المحاولات لاستهداف مخابئ المشتبه فيهم من الجو ناجحة بشكل ملحوظ. فالمراقبة الجوية لا يمكنها التفريق بدقة بين الإرهابيين والأبرياء، في حين تعتبر الاستخبارات البشرية في كثير من الأحيان مشكلة، إما لأنها مؤرخة أو لأن مصادرها غير موثوقة.

وهناك عدد لا بأس به من الإرهابيين قد تم القبض عليهم منذ عام 2001، وذلك بسبب جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة، والتعاون بين الوكالات المحلية والوكالات الدولية المدنية.

جرت العادة أن تتم الاعتقالات من قبل الشرطة العسكرية، لأنها هي التي لديها أفضل المعلومات الاستخبارية والمدربة على مثل هذا النوع من العمل.

إنّ الشرطة ووكالات الاستخبارات هي التي تعقبت الإرهابيين في إسبانيا، والمملكة المتحدة وأندونيسيا وباكستان.

قد تكون بضع من الدول فقط مستعدة للسماح للقوات العسكرية بالتدخل بشؤونها بهدف ملاحقه الإرهاب وغالبيتهم يمتلكون القدرة على تحمل مسؤولية هكذا مهام. وحتى ولو لم يكن بإمكانهم المقاومة، إلاّ أنهم سيحتجون على التدخل بسيادتهم.

عندما تسمح الحكومات للقوات الأجنبية بالقيام بعمليات ضمن أراضيها في ظروف حساسة سياسياً سيبقى دائماً خطر انزعاج الشعب محتملاً، وذلك كما حدث في باكستان، عندما لجأ الإرهابيون في السابق لخطف الرهائن - كسلاح رئيسي لهم- وكان التدخل العسكري كعلاج أسهل حتى ولو اضطروا لخرق حدود بعض الدول، لأن ذلك كان يُرى على أنه عمل إرهابي شديد الوضوح، والتدخل

العسكري يعتبر مقبولاً لأنه حق مشروع للدول المتدخلة بأن تنقذ مواطنيها، كما حدث على سبيل المثال حين استطاع مغاوير قوات الدفاع الإسرائيلي أن ينفِّذوا عملية كوماندوز خاصة في مطار "أوغندا" وكان هدفها إنقاذ أسرى في عام 1976 وأيضاً عندما اتخذت القوات الخاصة الأندونيسية موقفاً مماثلاً في مطار "بانكوك" في عام 1981.

لكن سياسة الإرهابيين الجديدة بالضرب والهرب أو بالعمليات الانتحارية لم تُعالج بطريقة مماثلة، فالطريقة الأمثل هنا هي بمحاولة منع الهجوم قبل حدوثه، وهذا أمر صعب، لأن توقع طبيعة التنظيمات الإرهابية والخطط قد لا تكون دائماً صحيحة، لذلك، وبهدف تحقيق الحماية المثلى وإضعاف فرص الإرهابيين فقد لجأت الحكومات لتشديد المقاومة والحماية على وسائل النقل العامة، وبما أنه من شبه المستحيل إنكار علاقات الإرهابيين بعامة الشعب، فإن هذا النوع من الحماية قد أصبح مجالاً أساسياً في خطط الحكومات ضد الخطط الإرهابية.

تنوعت أساليب الحماية ولجأت الحكومات إلى المتطرفين بهدف التمويل، وأدخلت أساليب جديدة لتقوية مجالات التنقل، وطورت المهارات لمحاولة الكشف عن الخطط الإرهابية قبل حدوثها. فركّزوا على المواقع التي تعتبر مشجعة للعمليات الإرهابية، وزادوا من قدرات وأداء كاميرات المراقبة، وزادوا من الاعتقالات والحجز وذلك كسياسة لردع العمليات الإرهابية المحتملة.

أصبحت مواجهة الإرهاب أكثر استخداماً كسياسة رئيسية لبعض الحكومات، وكما هو ملاحظ جداً في الولايات المتحدة حيث عمدت حكومة "بوش" على تطوير حملة عالمية لمنع الإرهاب وقد تضمنت مجموعة من الخصال:

- **الخصلة الأولى:** تحذير الدول من النتائج التخريبية للمجموعات الإرهابية، وبمواجهة أولئك عديمي الطاعة والولاء.

ولكن النتيجة في أفغانستان كانت حرباً، ولكن ضد دول عُدّت الأقوى، وتضمّنت أيضاً ضغوطاً سياسية وتهديدات اقتصادية.

- **الخصلة الثانية:** اعترافات مناهضي الولايات المتحدة في كثير من الدول الإسلامية

بهمهم على تشجيع العمليات الإرهابية، وقد أدى ذلك إلى حملة شعبية دبلوماسية لرفع التوعية وتعديل المواقف.

- **الخصلة الثالثة:** والتي حصلت نوعاً ما بتردد، والتي ضمنت التقليل من إدخال إسرائيل في عمليات ضد الشعب الفلسطيني وذلك من أجل خفض الشكوك والكراهية الإسلامية لها.
- **الخصلة الرابعة:** وقد سعت لترقية التعاون الدولي، وحاولت تأمين المساعدة لمواجهة الإرهاب للحكومات الأجنبية.
- **الخصلة الخامسة:** وتضمنت إستراتيجيات معقدة لجعل الشرق الأوسط أكثر ديمقراطية، وحتى ولو اضطروا لاستخدام القوة، والدبلوماسية، ووسائل الضغط الاقتصادي.

لاقت بعض الخصال السابقة نجاحاً لافتاً، فقد أدت إلى حرمان تنظيم القاعدة من مركزها بأفغانستان، واستطاعت الحكومة الإسرائيلية إعادة عرض المفاوضات مع الفلسطينيين، كما شاركت العديد من الدول بحصر النشاطات بعيداً عن الجماعات المتطرفة.

ومن ناحية ثانية، فقد لاقت الدبلوماسية الشعبية نسبة أقل من النجاح، لأن الرسالة الأمريكية اعتُبرت من قبل العديد من المسلمين على أنها تخالف عقائدهم، في حين اعتبروا أن الهجوم الأمريكي على العراق هو العقدة الأكبر بجعل العالم يشك بأمريكا ويعتبرها رأس الفتنة والدولة الإرهابية الأولى في العالم، حيث صوّرت الكاميرات تفنن الجنود الأمريكيين بإهانة وتعذيب السجناء والمعتقلين في السجون العراقية، وكذلك الضغط على إيران وسورية والفلسطينيين ومعاملتهم بدونية واضحة، وأيضاً قلة احترامهم للعالم الإسلامي، وبذلك، فقد أمّنت أمريكا للإرهابيين ذريعة للتجنيد ضدها.

كانت العديد من الدول والشعوب أساساً متعاطفة مع رغبة الولايات المتحدة بالقضاء على تنظيم القاعدة، وبذلك فقد ساندت الاجتياح على أفغانستان، والحكومات الآسيوية والشرق أوسطية، وأوروبا كانوا جميعاً مستعدين على التعاون لمراقبة

وتحديد النشاطات للجماعات المشكك بها، وإلقاء القبض والحجز على المشكك بكونهم إرهابيين، ولكن كان ذلك مناسباً للعديد منهم، لأجل الاعتماد على ما سبق، فالبعض كانوا قادرين على عرض إستراتيجياتهم التي ناسبت الولايات المتحدة لمعارضة الضغط السياسي الداخلي، وبتجديد علاقات عسكرية مثيرة للجدل، ولكن المواقف الأمريكية التي تلت الهجوم على أفغانستان قد أقلقت العديد من الحكومات الإسلامية - وحتى غير الإسلامية - ومن بين تلك الدول روسيا، والصين، وألمانيا، وفرنسا حيث عارضت كل تلك الدول اجتياح العراق وذلك لكون تلك الدول لم تكن مقتنعة بأن العراق كان يشكل تهديداً حقيقياً أو خطيراً. وأن الهجوم على العراق كان هدفه الحقيقي فقط هو الاعتداء على السيادة العراقية.

كان العديد من مسؤولي الأمم المتحدة ومن أعضائها قلقين بشأن الأهداف الحقيقية لتلك العملية، وأيضاً من استعمال حكومة "بوش" القوة المفرطة، والتلاعب بالقوانين، ولكن في نفس الوقت، فقد كانت بعض الأحزاب الشرق أوسطية - نوعاً ما - مهتمة بسياسة أمريكا لفرض الديمقراطية على منطقتها.

حتى القوات العظيمة لن تكون قادرة على تشكيل بيئة إستراتيجية على صورتها إذا لم تكن تلك الصورة جذابة بالنسبة للدول والشعوب الأخرى. فالبيئة الإستراتيجية ليست بإنهاء الدولة، ولكنها اجتماع عالمي ودول ومجتمعات سيحصلون على اهتماماتهم الخاصة بشخصياتهم واتجاهاتهم وبتحويلها لمنفعتهم.

ولذلك فإن جميع الدول الإستراتيجية وحياتها العظمى تكون متأثرة بالآخرين، وبالترقيات الدائمة للتوازن وطبيعة القوة.

التوجهات الإستراتيجية:

في بداية القرن الواحد والعشرين، لم تكن أي دولة قادرة على تحدي جيش الولايات المتحدة الأميركية، ولكن بعض الدول كانت تناور لتأكيد نفوذها، وذلك باستخدام وسائل القوة الناعمة (كقوة الإعلام وسياسات الإقناع).

أصبحت الصين مؤيد قوي للأمم المتحدة، وانتقلت إلى تعزيز العلاقات مع روسيا

ودول وسط وجنوب شرق آسيا. في حين اتخذت روسيا موقفاً مماثلاً، ولكنها بدأت أيضاً بالمشاركة - بنشاط - في قضايا الأمن الشرق أوسطية، واستخدام الدبلوماسية المتعلقة بالطاقة كوسيلة لإعادة تأكيد نفوذها في أوروبا الشرقية.

وفي هذا السياق، فقد جادل الخبير والسياسي "كولين جراي" بأن الحرب الكبرى تتمتع بكونها متوقفة بسبب ذلك الوضع العالمي، حيث أن الولايات المتحدة - كقوة مهيمنة - لديها الوزن الكبير في السيطرة على هذه الظاهرة.

تُعتبر أسباب التراجع في وقوع الحروب بين الدول أكثر تعقيداً من ذلك، ولكن مع مجموعة كبيرة من العوامل المخففة وبتزامن وجودها في أواخر القرن العشرين.

وهذا يتضمن انغماس الولايات في عام 2003 في واحدة من أكثر المناطق عرضة للحروب، بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في أوروبا، وانتشار الديمقراطية والتجارة الحرة؛ وارتفاع التكاليف وانخفاض فائدة القوة، وتطوير الأسلحة النووية، والصياغة والقبول واسع النطاق للتخفيف من القوانين والأعراف.

وبحلول عام 2000 كانت معظم الحكومات تعتقد بإمكانية الحصول على المزيد من خلال بقائها في حالة السلم بدل لجوئها إلى الحرب.

لقد بدا - لفترة وجيزة بين نهاية الحرب الباردة وغزو العراق عام 2003 - لبعض المحللين الغربيين أن أنماط استخدام القوة يجري تحويلها عن طريق التغييرات في طبيعة الدولة.

وقد بحث الخبير السياسي والإستراتيجي "فيليب بوبيت" في تطور نظام الدولة الأمر الذي أدى به إلى الاستنتاج بأن الدول القومية - حسب تعريف الحدود الجغرافية، والقيم والمصالح الاجتماعية المشتركة، ومسؤولية الدولة عن رفاهية المواطنين - قد تم تحويلها إلى نظام السوق، حيث يكون الدور الرئيسي للحكومة بدلاً من "تعظيم الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع". ولذلك، يعتقد "بوبيت" بأن هذه العملية كانت في التدريب، وكانت لا ترحم، وكانت لتغير البيئة الأمنية العالمية.

ومثل الدولة القومية، كان لدول السوق أن تتخذ أشكالاً مختلفة: فقد تصبح تجارية مثل اليابان، أو إدارية مثل ألمانيا، أو تسكين السوق مثل الولايات المتحدة.

وهكذا، فإن كل نموذج من شأنه أن يأخذ مواقف مختلفة تجاه الفائدة المعروضة، وحيث القيم التجارية كونها دفاعية وتعتمد على الحلفاء، والإدارية كونها تعاونية وتميل نحو صنع السلام، والمخففة لتأثير السوق كونها تتدخل بصورة انتقائية، ولكنها تركز على الأخطار التي تهدد مصالحها.

توصّل "بوبيت" إلى هذه الاستنتاجات قبل أحداث الحادي عشر من أيلول - والتي بعدها - اضطر إلى تنقيح أطروحته للسماح إلى حد ما من احتمال "الحرب المصيرية" والتي وصفها بالدولة الافتراضية الجديدة لتنظيم القاعدة. ويتفق هذا الرأي مع اتجاه الولايات المتحدة للبحث عن تهديدات كبيرة.

ولكن، في المقابل فقد كان الخبير والمفكر "روبرت كوبر" قد قسم العالم إلى دول ما قبل الحداثة، والدول الحديثة ودول ما بعد الحداثة.

ولذلك، فإن معظم دول أوروبا الغربية أصبحت تُعتبر - حسب رأيه - من دول بعد الحداثة، وفي مأمن من أي هجوم اعتيادي، وتعاونية في علاقاتها، في حين أن معظم القوى - غير الغربية - مثل الهند والصين وروسيا كانت تقع في خانة الدول الحديثة، وهي مازالت مشغولة بتهديدات المصالح التقليدية وبالمصالح الوطنية، أما الكثير مما تبقّى من دول العالم، فقد بقيت في مرحلة ما قبل الحداثة، وتكافح لمجرد الوجود.

بالنسبة "لكوبر" فإن المشكلة الأساسية للنظام هي في أوروبا، وفي الاضطراب المنبثق من دول العالم الحديث. ولكن وجهة النظر الأوروبية هذه قد قدمت بسبب قربها من أوروبا، والتعرض للمشاكل من قبل عالم ما قبل الحداثة ومن قبل ثقافة الرفاهية. ومن جهة أخرى، فقد كان تحليل "كوبر" أكثر تقدماً من تحليل "بوبيت" حيث دافع عن شكل جديد من أشكال الاستعمار لاستعادة النظام في عالم ما قبل الحداثة. وفي تعليقاته تلك، فقد كتبها قبل بدء الحرب على الإرهاب والحرب في العراق، ولكن يبدو من المرجح أنه سيرى كل ذلك كدليل على وجود صراع بين عالم ما قبل الحداثة والعالم الحديث، والذي رأى أن الولايات المتحدة كما لا تزال تنتمي إليه.

لقد غطت هذه التأملات على تلك الطبيعة المتغيرة لنظام الدولة المفرط الرؤيا عن حقيقة أن قوى العولمة قد أدت إلى ظهور النزعة القومية في معظم أنحاء العالم، بما فيها الدول المتقدمة الغربية.

في حين أن كثير من العاملين في الولايات المتحدة وغرب أوروبا وأستراليا شعروا بالضعف كمرافق إنتاجية انتقلت إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة، وتدفق الواردات الرخيصة فيها، وقد عبّروا عن مخاوفهم من وصول اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، والذين يعتبرون أحد تجسيدات العولمة، وقد أبدوا قلقهم من انحلال ثقافاتهم من خلال الهجرة.

كانت انتقادات المطالبات بتدخل الحكومة قد رفضت كثير من الأحيان، لكونها اعتبرت نخبوية، وزادت من وتيرتها الدفاعية والمشاعر الوطنية. في حين استجابت الحكومات لمخاوف الأغلبية، والبعض منها كانت مرغمة على إبطاء أو عكس خططها لمزيد من التحرر ولتهدئة مخاوف المجتمع بأن تبدو وكأنها تقضي على الهجرة.

أما في أجزاء أخرى من العالم، فقد كان هناك تفاوت في الرضا للفوائد الغير متساوية للعولمة، والإجحاف في التجارة الحرة، والقلق إزاء تآكل الثقافات المحلية عبر نشر النفوذ الغربي وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة، وفي بعض الدول، فقد أدى ذلك إلى انتخاب حكومات ملتزمة بوضع نماذج قوية أصلية للحكم أو الإقليمية التي تهم المجتمعات المحلية. وفي حالات أخرى، فإن بعض الحكومات لم تتمكن من الاستمرار في تحقيق الرخاء لحشد التأييد الشعبي من خلال المناشدات للتضامن العرقي أو الديني. فالصين واليابان قد شاركتا في اتخاذ المواقف القومية في محاولة لتقويض تأثير الآخر دولياً وإقليمياً، في حين استغلت دول أخرى مثل إيران وفنزويلا حيث الضغط الأميركي لتحريك المشاعر الوطنية.

وكما أظهر التاريخ، فإن صعود القومية هو ظاهرة خطيرة، ولكون القومية هي شيء حصري وغالباً ما يكون عدائياً، وإنها قد تؤدي - في أحيان كثيرة - إلى إثارة المخاطر، وعلى الأخص، عندما يكون هناك قضايا متنازع عليها، مما يجعل الأمور

أكثر صعوبة، ويزيد من الضغوط للقيام بعمل عسكري أو التصميم على المقاومة.
وهكذا، فإن عالم القرن الحادي والعشرين القلق، يؤكد فقط على استمرار الحاجة إلى القواعد الدولية المتعلقة باستخدام القوة. في حين أن معوقات القانون الدولي كثيراً ما تغفل عن الدافع المحيط والمرافق الإستراتيجية.
وعلى سبيل المثال: فإن القانون الذي يحظر الاعتداء على السفن التجارية في زمن السلم، قد نشأ في ظل اعتراضات من البلدان التجارية مثل الجمهورية الهولندية، والولايات المتحدة لهجمات وعمليات الحصار التي تعوق النمو الاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فعلى الرغم من أن السلطات البحرية لبريطانيا العظمى وفرنسا قد قاومت فكرة ضبط النفس على العمليات البحرية في زمن الحرب، وتزايد التقدير للمنافع الاقتصادية للتجارة الحرة (الإستراتيجية وحساب قوة الأرض مثل بروسيا) وقد نتج عن ذلك الموافقة على السماح بحرية الحركة دون عوائق في زمن السلم. وقد كان لهذا الاتفاق الإستراتيجي فوائد لا تحصى. كالحركة الغير المقيدة للتجارة، والتي تسمح للدول بالحصول على الغذاء، والموارد في حالات السلم، ويخفض بشدة الدوافع لاكتساب الأراضي، ويؤمن الملاحة التجارية، وبذلك أزيلت قضايا التوتر والحروب. ومن وجهة نظر أخرى، فإن محاولة تحديد استعمال القوة يرتكز على أن القوميين يجعلون من الحرب بذاتها مشكلة قائمة، بل ويسعون إليها في بعض الحالات. فقد كان تشدد القوميين هو ما واجه التدخل الأمريكي في فيتنام وأيضاً في الاجتياح السوفيتي لأفغانستان، وكما كان الحال في حروب البلقان بالتسعينيات والتي اتسمت بكونها شديدة القسوة والدموية، وأيضاً تعقد الأمور بحرب العراق، مع تعدد الديانات والقوميات، مما أدى إلى تعميق الانشقاقات والخلافات بين جاليات البلاد العربية، فقد كان هناك قومية سنية تقود للتمرد وأخرى كردية تعرقل تأسيس حالة موحدة.
إن تجربة الحرب في العراق يجب أن توضح أنه لم يعد بالإمكان تصور طبيعة الحروب أو النظر إليها على أنها مجرد قتال بين القوات العسكرية، أو حتى بين الأنظمة، لأنها تخاض بين صفوف الشعب، ونظرياً في المحاكم العامة والرأي العام

الدولي، وجسدياً في معظم حالات النزاع،ما عدا البحرية منها.

لم تكن العمليات العسكرية الموجزة كافية لإيصال أثرها السياسي المرغوب به (ونادراً ما يحصل ذلك) فقد تجد القوات المسلحة نفسها في خضم معركة طويلة ومكلفة لمكافحة مقاومة السكان، أو على الأقل ضد قوات العدو التي تستخدم السكان للتمويه والدعم، وهذا لا ينطبق فقط عليهم، كالعديد من الأفكار، بل فقط على الحروب الأهلية.

ولذلك، فمن الممكن لردة فعل حروب العصابات على الهجمات الداخلية أن تحصل خلال التدخل العسكري أو بعده، وبشكل كامل يلغي أي فائدة قد تكون تقليدية من ذلك التدخل. لقد شكّل علو شأن حرب العصابات تحدياً خطيراً للدول الراغبة باستعمال القوة ضد الآخرين، ولذلك فإنه لم يعد مجرد خطوة بسيطة لقواتهم بالقتال ضمن بيئة مأهولة بالسكان، وتطوير الاستخبارات، وقدرة المراقبة، واستقدام أسلحة عالية الأداء، أو تطوير أساليب أفضل للدفاع عن الأشخاص ضد أي هجوم. ومن هنا، فقد كانت المشكلة تكمن في أن الهدف الحقيقي لمكافحة عمليات التمرد وجب أن يكون على حساب ضرب بعض السكان القاطنين الذين تستدرجهم مجموعات حروب الشوارع لتعزيز نفوذها، والمدنيون هم من يدفع الثمن.

تشير التوقعات إلى أن السكان يجب أن يكونوا محميين من الانجذاب إلى الحرب، لأنهم يتمتعون بحال مدنية، وهم غير مقاتلين، ولديهم حقوق، ولكن تلك الحقوق قد تطورت - ولو بشكل بطيء - مع مرور الزمن بقوة القانون الدولي. ولكن يوجد هناك سبب رئيسي آخر لمعاملة المدنيين بشكل جيد، والذي عرف طويلاً قبل تأسيس المجموعات المدنية. فالموافقة المرجوة من الغالبية تعتبر ضرورية لفرض أو تعريف أي تغيرات سياسة كبيرة إلا إذا كانت الدول مستعدة للدخول بفترة طويلة من القمع والكبت.

ومن ناحية أخرى، فإن الزعماء الحاصلين على شعبية كبيرة يكون من الصعب جداً هزيمتهم - حتى لو كان ذلك باستخدام قوة تقليدية ساحقة - لكونهم غالباً ما يكونون قادرين على تأمين السلام والأمن ويحظون بمحبة وتأييد وولاء مواطنيهم

على عكس بعض الزعماء قليلي الشعبية.

وهكذا، فعلى الرغم من أن القوى الغربية - بما فيها الولايات المتحدة - استطاعت التنويه إلى خبرات سابقة بالانتصار في الحروب الصغيرة.

لقد أظهرت الحرب الفيتنامية أنه لا يمكن قمع حركات المقاومة بسهولة، كما ولا يمكن إخافة الشعب كما كانوا من قبل، ومن غير المرجح أن يودي استعمال القوة إلى نتيجة سريعة وبعيدة الأمد، كما أن تهدئة الجيش لا يمكن أن تكون مقبولة أو مفيدة.

ومن ناحية أخرى، يمكن للحكومات أن تحقق بلاء حسناً في مقاومة خصمها المسلح، ولكن سيكون هناك نقص في التروي، والصبر والموارد من أجل تنفيذ إستراتيجية الضغط، والتحمل والتحسين الضرورية لخلق سلام دائم.

لقد كان الماضي بمثابة مقدمة، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالمستقبل، ولا يمكن أن تتجزأ الحرب من محتواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا سيكمل تطوير النمط غير الخطي على جميع الأصعدة الوطنية والدولية إلا أن تجارب الحرب في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين قدمت اقتراحات عديدة للإستراتيجيات المستقبلية.

إن التخطيط للتهديدات واستعمال القوات سيستمر بتأثره بمجموعة من الاعتبارات العسكرية والسياسية، لكنه أيضاً سيقوم على أساس من المصداقية، والالتزام والشرعية المبنية بسهولة أقل.

لم يعد المنطق الإستراتيجي يتصور أن العمليات التقليدية أو غير التقليدية أو حتى التخطيط بحزم منفصلة ومختلفة. ومن المحتمل أن يضع الصراع الأوامر المتناقضة - في آن واحد - أمام القوات المسلحة. ولذلك لابد من تطبيق الإجراءات المتخذة لتحقيق الانتصار. ومن الممكن أن يقلل ذلك من شأن الطاقات المبذولة في غيرها.

كما أنه من الممكن للمجهود التكتيكي والعملي أن لا يكون مُرحّباً بالقدرات الإستراتيجية، والتي قد تكون بدورها غير متوقعة وغير مؤكدة.

وهكذا، يعتبر التهديد السياسي، واستعمال القوة لذات الشأن قد دوّن نظرة شاملة

على النتائج ومرافقة المجهود المبذول لتطوير مؤكد مادياً كان أو سياسياً.

وأخيراً، فإن الإستراتيجيات من أجل سلام أفضل، يجب أن تعتمد على أفكار تفاوضية لامعة أو في تحقيق العدالة كشرط رئيسي.

انتهى

الفهرس